

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد دولي

### الموضوع

فرص تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال  
التصدير - مع تطبيق بعض المؤشرات-

المشرف المساعد

د. سدي علي

المشرف

أ. د. يوسف رشيد

إعداد الطالبة

هوارى أحلام

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ	د. بن شني عبد القادر
مقررا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يوسف رشيد
مقررا مساعدا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر - أ	د. سدي علي
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن منصور عبد الله
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر - أ	د. جلطي غانم
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ	د. ودان بوعبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الشكر لله أولاً وأخيراً لأنه وفقني لإتمام هذا البحث رغم الصعاب والظروف التي طالما عاندتني لكن الحمد لله. إلى الشموع التي ذابت في كبرياء... لتنير كل خطوة في دربنا... لتذلل كل عائق أماننا... فكانوا رسلاً للعلم والأخلاق... شكراً لكم جميعاً أساتذتي دون استثناء.

أخص بالذكر أستاذي المشرف "أ.د يوسف رشيد"، إلى من اكتشف قدراتي وشجعتني لمواصلة الدكتوراه المشرف المساعد "د. سدي علي"

الشكر موصول لأعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، أشكركم على منحي من وقتكم الثمين لإخراج هذا البحث في أحسن حلة. كما أرجوا من الله أن ينال استحسانكم وأن يضيف قيمة علمية للمكتبات بإذن الله تعالى.

لا يمكن أن أنسى الأستاذ "د. بن شيخ نصر الدين"، وجميع أساتذة جامعة عبد الحميد ابن باديس، وجامعة ابن خلدون، والإداريين والعمال جميعاً.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساندني من قريب أو من بعيد، لكل من دعمني للمزيد، أو حاول احباطي للتراجع.

## إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء دون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. رجوت الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ستبقى ذكرى دموع الفرحة التي ذرفت بها بنجاحي حافزا لي طول حياتي .. "حبيبي" أبي رحمه الله توفي قبل مناقشة هذا العمل أسأل الله أن يجعله صدقة جارية على روحه.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب ونبع الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب .. "حبيبة" أُمِّي.

إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معنا معنى الحياة .. إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى من رافقتني خطوة بخطوة في إنجاز هذا البحث من خلال دعمها وتشجيعها وما تزال ترافقني حتى الآن..

إلى إخوتي وأخواتي جميعا الذين رأيت في أعينهم الفخر بنجاحي .. والذين انتظروا إنهاء هذا البحث بكل شوق .. كما لا أنسى البراعم الذين كانت ضحكاتهم تنسيني تعبتي، وتجدد الأمل في حياتي، أولاد وبنات اخوتي جميعا من كبيرتهم إلى صغيرهم الذي لم أراه بعد.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من سعدت برفقتهم إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .. إلى أصحاب القلب الطيب والنوايا الصادقة.

## الملخص

تهدف الدراسة إلى إيجاد الفرص المتاحة لتنويع صادرات الجزائر بالبحث عن المزايا النسبية الظاهرة والمحتملة في المنتجات المصدرة خارج المحروقات. ولتحقيق ذلك تم التطرق أولاً للجانب النظري للتنويع والتنافسية ومؤشراتها، ثم وضعية الاقتصاد الجزائري والصادرات، بينما الجانب التطبيقي من الدراسة تمثل في تجميع إحصائيات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وحساب بعض المؤشرات مثل: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة من 2001-2017، ومؤشر التغير الهيكلي للقطاعات التصديرية من 2000-2018، ثم تحليل النتائج بالإضافة لفضاء المنتج.

أوضحت النتائج أن بعض المنتجات المصدرة خارج المحروقات تمتلك مزايا نسبية ظاهرة وأخرى محتملة، ومع تحليل فضاء المنتج والطلب العالمي توصلنا للمنتجات المحتملة للتصدير خارج المحروقات وأسواقها المستهدفة.

**الكلمات المفتاحية:** التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، التنافسية، الصادرات، الميزة النسبية الظاهرة.

## Abstract

This study aims to explore the opportunities to diversify Algeria's exports through calculating the revealed comparative advantages, and estimated potential products that can be exported (except oil and gas sector). To realize this goal, we have studied some the theoretical aspect as exports diversification, competitiveness and competitiveness indicators, then Algerian economy and exports have been described.

The practical level of our study, which used statistics of the Algerian exports of non-oil and gas sector between 2001 and 2017, concentrates more on some indicators as revealed comparative advantages, exports structural change index; and the product space.

The results show that, except oil and gas sector, some exported products (about eight products) have revealed comparative advantages and (about eighteen products) have potential revealed comparative advantages; the analysis of the product space and global demand finds some other potential products that could be exported and their target markets.

**Keywords:** Economic Diversification, Algerian Economy, Competitiveness, Exports, Revealed Comparative Advantage.

## قائمة المحتويات

كلمة شكر وتقدير

إهداء

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ-د

### الفصل الأول: احاطة نظرية بالتنوع الاقتصادي

تمهيد الفصل ..... 02

**المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأنواعه ..... 03**

المطلب الأول: تحديد النقاش حول التنوع الاقتصادي ..... 03

المطلب الثاني: حجج التنوع الاقتصادي: لماذا يجب التنوع؟ ..... 04

المطلب الثالث: مفهوم التنوع الاقتصادي ..... 07

المطلب الرابع: أصناف التنوع الاقتصادي ..... 09

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي، الاستراتيجيات ..... 12**

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي: ..... 12

المطلب الثاني: النظرية الحديثة للمحفظة: Modern Portfolio Theory ..... 13

المطلب الثالث: نظرية التجارة داخل الصناعة (التبادل داخل الفروع): Intra-Industry Trade Theory ..... 15

المطلب الرابع: نظرية النمو الداخلي: Internal Growth Theory ..... 18

**المبحث الثالث: استراتيجيات التنوع الاقتصادي ..... 25**

المطلب الأول: استراتيجية التنوع بالإنتاج الزراعي ..... 25

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية بالتصنيع ..... 26

## قائمة المحتويات

29	المطلب الثالث: استراتيجية الدفعة القوية واستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.....
<b>32</b>	<b>المبحث الرابع : محددات التنوع الاقتصادي</b> .....
33	المطلب الأول: محددات اقتصادية.....
36	المطلب الثاني: المحددات المؤسسية وبيئة الأعمال.....
40	المطلب الثالث: العوامل أو المحددات التجارية والصناعية.....
43	المطلب الرابع: عوامل أخرى.....
47	خلاصة الفصل:.....
<b>الفصل الثاني: التنافسية كمدخل جديد للتنوع الاقتصادي</b>	
49	تمهيد الفصل.....
<b>50</b>	<b>المبحث الأول: ماهية وتطور مفهوم التنافسية</b> .....
50	المطلب الأول: نشأة و ماهية التنافسية.....
56	المطلب الثاني: أنواع، محددات ومبادئ التنافسية.....
62	المطلب الثالث: تحليل الميزة التنافسية.....
66	المطلب الرابع: محددات وأبعاد الميزة التنافسية.....
<b>72</b>	<b>المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية</b> .....
72	المطلب الأول: مؤشرات تنافسية المؤسسات (المشروع).....
74	المطلب الثاني: مؤشرات تنافسية قطاع النشاط الاقتصادي.....
78	المطلب الثالث: المؤشرات تنافسية الدولة.....
81	المطلب الرابع: المؤشرات الموسعة للتنافسية.....
<b>84</b>	<b>المبحث الثالث: مؤشرات التنوع الاقتصادي</b> .....
86	المطلب الأول: مؤشرات التخصص المطلق.....

## قائمة المحتويات

91	المطلب الثاني: مؤشرات تنافسية الصادرات
94	المطلب الثالث: مؤشرات أخرى للتنافسية
96	المبحث الرابع: تجارب الدول النامية النفطية في تنويع اقتصادياتها
97	المطلب الأول: تجربة ماليزيا
98	المطلب الثاني: إندونيسيا
101	المطلب الثالث: تجربة الشيلي
103	المطلب الرابع: تجربة النرويج والمكسيك
105	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري والصادرات الجزائرية</b>	
107	تمهيد الفصل
108	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري بعد مرحلة التحول والانتقال الى اقتصاد السوق 1989-2004
108	المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1993)
112	المطلب الثاني: برامج التصحيح الهيكلي: (1994-1998)
117	المطلب الثالث: تعميق استقرار الاقتصاد الكلي: (1998-2000)
120	المطلب الرابع: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)
123	المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري: برامج النمو الاقتصادي و استراتيجية التنمية الجديدة (2005-آفاق 2030)
123	المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
125	المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
129	المطلب الثالث البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)
130	المطلب الرابع: النموذج الجديد للنمو (2019-آفاق 2030)



## قائمة المحتويات

134	المبحث الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري في التقارير العالمية .....
134	المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية.....
138	المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير البنك الدولي .....
142	المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشرات التنافسية المتخصصة (المساعدة).....
147	المطلب الرابع: نقاط القوة و الضعف حسب وضعية الجزائر التنافسية .....
148	المبحث الرابع: الهيكل السلعي للصادرات ونموها (2001-2018) .....
148	المطلب الأول: تخطيط الصادرات و برامج تنميتها .....
151	المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات الجزائرية والهيكل السلعي .....
155	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر .....
160	خلاصة الفصل.....
<b>الفصل الرابع: تطبيق بعض المؤشرات على الصادرات خارج المحروقات</b>	
162	تمهيد الفصل.....
163	المبحث الأول : تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات المصدرة خارج المحروقات ....
163	المطلب الأول: تحديد العينة من المنتجات المصدرة خارج المحروقات (ذات الميزان التجاري الموجب).....
165	المطلب الثاني: تقسيم المنتجات الى فئات سلعية.....
167	المطلب الثالث: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات النصف مصنعة.....
171	المطلب الرابع: الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الغذائية والخام.....
175	المبحث الثاني: تحليل بعض المعطيات الخاصة بالمنتجات المصدرة خارج المحروقات.....
175	المطلب الأول: نمو الصادرات الجزائرية وترتيبها عالميا.....
178	المطلب الثاني: مؤشر تركيز وتنوع الصادرات الجزائرية.....
180	المطلب الثالث: تركيز الصادرات خارج المحروقات في البلدان المستوردة.....

## قائمة المحتويات

---

182.....	المبحث الثالث: مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر.....
182.....	المطلب الأول: مؤشر التحول الهيكلي.....
184.....	المطلب الثاني: مؤشر التحول الهيكلي للصادرات.....
186.....	المطلب الثالث: مؤشرات أداء التجارة الخارجية.....
189.....	المبحث الرابع: المنتجات المحتملة للتصدير وأسواقها المحتملة.....
189.....	المطلب الأول: المنتجات المحتملة للتصدير.....
192.....	المطلب الثاني: الأسواق المستوردة المحتملة لصادرات الجزائر.....
194.....	المطلب الثالث: فضاء المنتج.....
198.....	المطلب الرابع: فضاء المنتج للجزائر لسنة 2016 والمنتجات المحتملة للتصدير.....
202.....	خلاصة الفصل.....
.204.....	خاتمة:.....

الملاحق

قائمة المراجع

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

- الجدول (01-02): أوزان مختلف المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية حسب مرحلة النمو ..... 82
- الجدول (01-03): أوجه الاختلاف بين برامج التثبيت وبرامج التعديل الهيكلي ..... 108
- الجدول (02-03): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري ل 1990-1989 ..... 109
- الجدول (03-03): تطور مؤشرات الدين الخارجي و الاحتياطيات الدولية ..... 111
- الجدول (04-03): حصيلة حل المؤسسات حسب طبيعة نشاطها وإطارها القانوني الى غاية جوان 1998 ..... 115
- الجدول (05-03): مؤشرات اقتصادية واجتماعية للسنوات 1998-1995 ..... 116
- الجدول (06-03): عمليات التطهير المالي (مليار دينار) ..... 117
- الجدول (07-03): التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الخام للفترة (1997-2000) ..... 118
- الجدول (08-03): مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار دج .. 121
- الجدول (09-03): أهم المؤشرات الاقتصادية (2000-2004) ..... 122
- الجدول (11-03): توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب ..... 124
- الجدول (12-03): مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي % للسنوات 2009/2005 ..... 125
- الجدول (13-03): تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات خلال الفترة (2001-2014) ..... 128
- الجدول (14-03): وضعية الجزائر في المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية ..... 136
- الجدول (15-03): الناتج المحلي الإجمالي وحصص الفرد منه للسنوات 2011-2017 ..... 138
- الجدول (16-03): وضعية الجزائر في تقارير بيئة الاعمال للبنك الدولي 2007-2012 ..... 139
- الجدول (17-03): وضعية الاقتصاد الجزائري في تقارير البنك الدولي (2013-2019) ..... 140
- الجدول (18-03): الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات للسنوات 2000-2009 ..... 153
- الجدول (19-03): الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات للسنوات 2010-2018 ..... 154

## قائمة الجداول

الجدول (03-20): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى من 2005 إلى 2014 .....	156
الجدول (03-21): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى 2016 – 2017 .....	157
الجدول (03-22): الدول الأكثر استيرادا للمنتجات المصدرة للجزائر (2012-2016) .....	158
الجدول (04-01): بيانات المنتجات المصدرة حسب التصنيف السلعي HS04 .....	163-165
الجدول (04-02): الفئات السلعية للمنتجات المصدرة حسب التصنيع السلعي HS04 .....	166-167
الجدول (04-03): التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية للسنوات 2000-2009 .....	185
الجدول (04-04): التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية للسنوات 2010-2018 .....	185
الجدول (04-05): مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر سنة 2016 (متعلقة بالقطاع أو المنتج) .....	186
الجدول (04-06): مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر سنة 2016 (متعلقة بالسوق) .....	187
الجدول (04-07): المنتجات المحتملة لتنويع الصادرات .....	200-201

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

- الشكل (01-01): أصناف التنويع الاقتصادي..... 10
- الشكل (02-01): تخفيض المخاطر عبر تنويع المحفظة..... 14
- الشكل (03-01): عوامل النمو الاقتصادي الداخلي (الذاتي)..... 23
- الشكل (04-01): حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية..... 30
- الشكل (01-02): محددات تنافسية الاقتصاد الكلي..... 60
- الشكل (02-02): محددات الميزة التنافسية "ماسة بورتر"..... 68
- الشكل (03-02): مؤشر التنافسية الإجمالي..... 82
- الشكل (04-02): مؤشر جيني ومنحنى لورنز..... 90
- الشكل (05-02): مؤشر تنويع الصادرات في عينة الدول..... 96
- الشكل (06-02): عدد المنتجات المصدرة من طرف عينة الدول..... 97
- الشكل (01-03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام GDP..... 122
- الشكل (02-03): نسبة مخصصات المشاريع من برنامج توطيد النمو الاقتصادي..... 127
- الشكل (03-03): مؤشر التنافسية للجزائر (2004-2011)..... 134
- الشكل (04-03): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لسنة 2018..... 143
- الشكل (05-03): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للسنوات من (2009-2018)..... 144
- الشكل (06-03): مؤشر الفساد لسنة 2018..... 146
- الشكل (07-03): نقاط القوة والضعف حسب وضعية الجزائر التنافسية..... 147
- الشكل (08-03): تطور الصادرات خلال السنوات 2000-2018..... 152
- الشكل (09-03): الهيكل السلعي لصادرات الجزائر لسنة 2018..... 155
- الشكل (10-03): الأسواق المستوردة للمنتج المصدر من طرف الجزائر في سنة 2017 (جميع المنتجات) . 155
- الشكل (11-03): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات 2017..... 157
- الشكل (01-04): الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات النصف مصنعة ( $RCA > 1$ )..... 169
- الشكل (02-04): الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات النصف مصنعة..... 170
- الشكل (03-04): الميزة النسبية الظاهرة للنفايات والخردة من الخلايا الأولية والبطاريات الأساسية..... 171
- الشكل (04-04): الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الغذائية..... 172

## قائمة الأشكال

- الشكل(04-05): الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الخام..... 173
- الشكل(04-06): الميزة النسبية الظاهرة للسجائر..... 174
- الشكل(04-07): المنتجات المصدرة لسنة 2017..... 175
- الشكل(04-08): نمو عدد المنتجات المصدرة من طرف الجزائر..... 176
- الشكل(04-09): ترتيب الصادرات خارج المحروقات في الصادرات العالمية..... 177
- الشكل(04-10): مؤشر التركيز لسنة 2017..... 178
- الشكل(04-11): مؤشر التركيز للصادرات الجزائرية للسنوات 2000-2017..... 179
- الشكل(04-12): مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية (2000-2017)..... 179
- الشكل(04-13): تركيز صادرات المنتجات النصف مصنعة في البلدان المستوردة..... 180
- الشكل(04-14): تركيز صادرات المنتجات الغذائية في البلدان المستوردة..... 181
- الشكل(04-15): تركيز صادرات المنتجات الخام في البلدان المستوردة..... 181
- الشكل(04-16): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة..... 183
- الشكل(04-17): مؤشر أداء التجارة للجزائر..... 188
- الشكل(04-18): المنتجات المصدرة من طرف الجزائر لسنة 2016..... 189
- الشكل(04-19): المنتجات المحتملة للجزائر..... 190
- الشكل(04-20): القيمة الفعلية والمحتملة للمنتجات المصدرة خارج المحروقات..... 191
- الشكل(04-21): الأسواق المستهدفة والمحتملة للصادرات الجزائرية..... 192
- الشكل(04-22): النسخة النهائية لفضاء المنتج..... 197
- الشكل(04-23): فضاء المنتج للجزائر لسنة 2016..... 198
- الشكل(04-24): تنوع منتجات الجزائر..... 200



# مقدمة

يعتبر التنويع الاقتصادي منذ سنوات 1930 (Mac Laughlin) قضية هامة للسياسات الإقليمية التجارية والسياسة الصناعية وتصدر مواضيع النقاشات المتعلقة بسياسات التنمية في المناطق النامية حيث عرف نجاحا في الدول الآسيوية والتي تعد مصدر تجديده. وقد أظهرت المساهمات الاقتصادية فوائدها للتنويع من حيث تخفيف المخاطر والتي تعتبر دافعا للدول من أجل تنويع صادراتها مثل: عدم مرونة أسعار المنتجات الأولية وعدم استقرار الأسواق في كثير من الأحيان، وسميت هذه الحجج بـ "حجة عدم استقرار الصادرات"، وهذا حسب دراسة أجراها (Todaro and Smith 2006) على الدول الأقل تقدما LDCs والتي تتخصص في المنتجات الأولية.

واقترح تنويع الصادرات كآلية سياسية تسعى لتحقيق الاستقرار في عائدات التصدير، فكلما كانت حصة السلع الأساسية أكبر في سلة الصادرات كلما سبب عجزا في ميزان مدفوعات الدول الأقل نموا نتيجة الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، والمنتجات الاستهلاكية التي تتطلب التوسع الصناعي. أيضا في أعمال Prebisch and Singer الذي أسماه بالتراجع الاتجاهي لمعدلات التبادل ما بين الدول الصناعية والدول النامية التي لا يمكنها مواكبة تطورات أسعار صادرات الدول المتقدمة الصناعية وذلك لضعف مرونة الطلب على الموارد الأولية لصالح السلع المصنعة. بالإضافة إلى ذلك تمت الإشارة للمزيد من الفوائد الديناميكية للتنويع في العديد من الدراسات، أشار (Agosin 2006) إلى أن البلدان تكتسب ميزة نسبية في عدد أكبر من البضائع إذا نجحت في التغيير الهيكلي وحفزت تنويع الهيكل الاقتصادي؛ زيادة العمل والإنتاجية ورأس المال البشري (Berthélemy and Soderling 1999)؛ وكذلك توسيع فرص الاستثمار والحد من المخاطر المستثمرين (Acemoglu and Zilibotti 1997).

في نظرية النمو، قدم نموذج Romer 1990 مساهمات جديدة للتنويع؛ وبينت دراسة Imbs وWacziarg (2003) وجود علاقة على شكل حرف U بالمقلوب بين التنويع ومستوى التنمية الاقتصادية، قدم دراسة منهجية على محددات التنويع؛ حيث تبينت علاقة النمو الإيجابية مع التنويع، كما أجريت دراسات في ذات السياق باستخدام عينات مختلفة، مثل دراسة Feenstra et Alii (1999) فيما يتعلق بكوريا وتايوان، Chauvin Berthélemy (2000) بلدان آسيا Berthélemy et Soderling (2001) استخدم البيانات القطرية لإفريقيا، Taylor (2003) أمريكا اللاتينية على مجموعة من 91 دولة متقدمة ونامية، و Ferranti et Alii (2002) على 50 دولة على مستويات مختلفة من التنمية.

إن الأدبيات التي تطرقت لمفهوم التنويع عديدة منها ما تطرقت للتنويع بشكل عام ومنها ما تطرقت لعلاقة التنويع بالمفاهيم الأخرى كالنمو والتنمية والميزة التنافسية وكذا محددات وشروط التنويع وستطرق لأكثر عدد ممكن من هذه الدراسات والأدبيات في الفصل الأول.

### طبيعة الموضوع

تتطلب صياغة نموذج عملي للتنويع الاقتصادي فهم آليات عملية التنويع وعلاقتها بالتحول الهيكلي والنمو، أي ربطها بالتنمية الاقتصادية، ومعرفة أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول النفطية خاصة والمتمثلة غالباً في قيود ميزان المدفوعات والميزانية.

ونظراً لاختلاف مستويات التنمية والتنويع في الدول (غنية أو فقيرة الموارد) وما ينتج عنها من اختلاف في تركيبة المزايا النسبية والتكاليف وكثافة عوامل الإنتاج. فإن صياغة استراتيجية تنويع اقتصادي تختلف حسب حالة كل دولة، فمثلاً هناك دول كثيفة العمالة وذات هبة الموارد مثل الجزائر، بينما أخرى ذات موارد لكنها مستوردة للعمالة مثل الدول الخليجية، ودول أخرى كثيفة العمالة ومنخفضة الموارد مثل بعض الدول الإفريقية.

ومن هنا يجب مراعاة الاختلافات الهيكلية عند صياغة السياسة التنموية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعميق عملية التحول الهيكلي، التي تتم تدريجياً بالاعتماد على المزايا النسبية والمحتملة للتصدير أولاً، ثم البحث عن المنتجات القريبة من خلال فضاء المنتج (المنتجات المركزية والتي تتشابه من حيث العوامل الانتاجية على عكس المنتجات المحيطية والتي تتطلب توفير عوامل جديدة ومكلفة). ومن ثم وضع سياسات صناعية قطاعية حديثة تؤدي إلى تسريع النمو في القطاعات الانتاجية الموجهة نحو التصدير.

إن التحدي الذي يواجهه الدول النامية عموماً والجزائر خصوصاً هو جعل اقتصادها قادراً على المنافسة، وباعتبار التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في اقتصاد أي دولة، خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي بالإضافة إلى تطور التبادل التجاري نظراً لاختلاف المزايا بين الدول وازدياد حده المنافسة في مختلف المجالات، وباعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية وفي ظل ما يشهده القطاع من أزمت دورية (تذبذب في الأسعار تحكمه قوى خارجية عن إرادتها، اختلال قوى العرض والطلب، وعوامل جيوسياسية) وفي هذا الإطار يتوجب على الجزائر البحث عن بدائل استراتيجية لتنويع اقتصادها بناءً على ما تملكه من مزايا نسبية.

وتبعاً لما سبق تبرز معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

• ما هي المزايا النسبية المحتملة التي تتيح للاقتصاد الجزائري فرص التنويع؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر نورد بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات وشروط التنويع الاقتصادي؟ وما يبرر حاجة الدول لتنويع هيكل صادراتها؟
  - ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية؟ وما هو هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟ فيما تخصص الجزائر؟
  - كيف يمكن تحديد أي المنتجات المصدرة تمتلك الجزائر فيها مزايا نسبية ظاهرة؟
  - ما هي المزايا النسبية المحتملة لتنويع الصادرات الجزائرية وفق فضاء المنتج؟
- ولالإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية التي يؤكد بحثنا هذا صحتها أو ينفيها

### فرضيات البحث

- يعتبر تنويع الصادرات المحدد الرئيسي للتنويع الاقتصادي.
- تتركز الصادرات على المحروقات لكن هذا لا ينفي أنها قد تمتلك مزايا نسبية ظاهرة.
- يمكن استغلال المزايا المحتملة للمنتجات المصدرة كبداية استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

### أهداف البحث

نود من خلال هذا البحث تحقيق ما يلي:

- تتبع المسار التنموي للجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية لمرحلة ما بعد 1989 والتحول الى اقتصاد السوق الى يومنا هذا.
- تشخيص واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال إلقاء الضوء على تقارير الهيئات العالمية وتقارير الهيئات المساعدة.
- إبراز نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري والتهديدات التي قد تواجهه في اقتصاد عالمي.
- تحليل منظومة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتعرف على الوسائل والحوافز المعتمدة في استراتيجية تنمية الصادرات.
- التعرف على أهم الأسواق الدولية التي تعرض المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات.
- تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصادرات خارج المحروقات لتوضيح المزايا التنافسية للمنتجات المصدرة خارج المحروقات.
- معرفة محددات التنويع والتغير الهيكلي وفضاء المنتج وبعض المؤشرات التي تمكن من بيان المنتجات المحتملة لتنويع صادرات الجزائر

- البحث عن البدائل الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري ومدى اندماجها في الأسواق الدولية.

### أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق لها الموضوع، إذ يعالج قضية مهمة ألا وهي تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. و التي تعتبر موضوعا مهما لتنمية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات من خلال البحث في استغلال المزايا المحتملة في الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل الامكانيات غير المستغلة التي تزخر بها الجزائر و الرغبة في إيجاد بدائل استراتيجية عن المحروقات في ظل الأزمات الدورية بسبب الاعتماد على المحروقات. كما تعود أهمية الموضوع للمكانة التي تحظى بها الصادرات في الاقتصاد .

حيث يتم توضيح المزايا النسبية وفرص التنويع للصادرات خارج المحروقات من خلال تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة 1965 Bella Balassa على المنتجات المصدرة، وتحليل المنتجات المحتملة للتصدير وأسواقها المحتملة، وهو ما يمثل خطوة جديدة لإيجاد بدائل استراتيجية لتنويع الصادرات.

### أسباب اختيار الموضوع

من بين أسباب اختيار موضوع المزايا المحتملة للاقتصاد الجزائري في قطاع التصدير ما يلي:

- الرغبة في تناول موضوع ضمن تخصص الاقتصاد الدولي بصفة خاصة.
- الميل الشخصي لهذا الموضوع والرغبة في البحث في هذا المجال مع العلم أنني قمت سابقا بالبحث في مذكرة الماستر "تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية".
- الاهتمام الذي توليه دول العالم عموما والعربية خصوصا للتنافسية حيث أنشأت مراكز بحث تعدّ تقارير دورية في هذا المجال.
- الاعتماد الشبه كلي على صادرات المحروقات والرغبة في تحليل وضعية الصادرات خارج المحروقات للرغبة في البحث عن بدائل استراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري.
- الإشارة لضرورة تنويع الصادرات في البرامج التنموية للجزائر منذ سنوات الثمانينات من طرف الهيئات الدولية ووضعها ضمن شرطية القروض المقدمة بالإضافة لباقي الاصلاحات المالية والنقدية والتجارية.

### الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت جزء من الموضوع أو موضوع مشابه ما يلي:

- 1- أحمد حلمي الحاج مصطفى، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها، أطروحة دكتوراه في إدارة السياسات الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين، 2005، حيث تم قياس الأداء التنافسي للصناعات الغذائية الفلسطينية ومقارنتها بالأداء التنافسي

لجميع الأنشطة التحويلية، وذلك بالاعتماد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر القيمة المضافة، ومؤشر معدل الربحية.

2- أحمد عبد الرحمان اسماعيل الصالحي، الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية في إطار الكوميسا، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على القدرة التنافسية للصادرات التحويلية المصرية من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر التنافسية التجارية، ومؤشر تنافسية الصادرات. حيث أظهرت الدراسة ضعف الأداء التصديري وعدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية الواردات المتزايدة وكذا افتقارها الى التنوع واتسامها بالجمود النسبي.

3- سدي علي «compétitivité économique :quel potentiel pour l'Algérie» أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2012، حيث تم حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة ذات الميزان التجاري الموجب وذلك حسب التصنيف السلعي لستة أرقام.

4- جمال قاسم حسن ومحمد اسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2012، تناولت هذه الدراسة الوضعية التنافسية للتجارة الخارجية من خلال قياس مؤشرات التنافسية للصادرات السلعية العربية مثل الحصة السوقية ومؤشر اندماج الصادرات العربية في الأسواق العالمية والميزة النسبية الظاهرة ومؤشر التركيز.

5- Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane, Mustapha Sadni Jallab « **D'une Diversification Spontanée à une diversification organisée, Quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ?** », revue économique, 2009

في هذا المقال حاول الباحث الاجابة على كيفية دفع وتقوية التنوع لتنمية تنافسية الاقتصاديات الافريقية وذلك بتحليل محددات التنوع الاقتصادي لدول شمال افريقيا، من بين محددات التنوع يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في تنوع الاقتصاد.

6- Ricardo Hausmann, Bailey Klingler, and José R. Lopez-càlix « **Export diversification in Algeria** », Trade Competitiveness in MENA, The World Bank, 2010

استخدمت هذه الدراسة منهجية جديدة لتحليل الفرص المستقبلية لتنوع الصادرات الجزائرية وهي فضاء المنتج لكشف الفضاء المحتمل للصادرات الجزائرية.

7- Suut Dogrul, Mahmut Tekce « **Trade Liberalisation and Export Diversification in Selected MENA Countries** », Topics in Middle Eastern and North African Economies, Electronic Journal, Loyola University Chicago, 2011

هذه الدراسة اجريت على ثمان دول من الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، عمان، السعودية، تونس وذلك للبحث عن أثر التحرير التجاري على تنوع المنتجات المصدرة وذلك باستخدام دراسة قياسية.

من خلال ما سبق ذكره من الدراسات فان كل دراسة إما ركزت على جانب معين من بحثنا وذلك أما بدراسة نوع محدد من المنتجات المصدرة أو بلد معين ومنها ما تطرق للصادرات السلعية لمجموع البلدان، لكن افتقرت لدراسة قياسية لإمكانيات تنوع الاقتصاد الجزائري باستغلال المزايا النسبية المحتملة وهو ما دفعنا للبحث في هذا المجال؛ والجديد في الموضوع هو البحث عن المزايا النسبية للمنتجات المصدرة خارج المحروقات والتي يمكن زيادة قيمة صادراتها، أو المزايا المحتملة للمنتجات التي يمكن زيادة فرص تصديرها حسب القرب النسبي لهذه المنتجات والارتباط المباشر مع المنتجات المصدرة ذات المزايا النسبية عن طريق فضاء المنتج، والتي تمتلك أيضا أسواق محتملة للتصدير من خلال الأخذ بعين الاعتبار الطلب العالمي، وفي الأخير التحصل على تشكيلة المنتجات التي تمثل فرصا تصديرية لتنوع الصادرات وبالتالي تنوع الاقتصاد الجزائري، وكذا الأسواق المستهدفة التي تمثل وجهة لهذه الصادرات المحتملة.

### منهجية البحث

إن طبيعة موضوع المزايا النسبية المحتملة للاقتصاد الجزائري في قطاع التصدير تقتضي الجمع بين عدة مناهج حيث تمثل الجانب النظري في التنوع والتنافسية بمفهومهما الواسع والأدبيات التي تطرقت لهذين المفهومين حيث نستخدم فيه المنهج الوصفي لوصف هذين المفهومين والإحاطة بالمتغيرات التي تشملهما.

أما الجانب التطبيقي فنستخدم فيه المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مكانة الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية وتطور قطاع التصدير. ثم نقوم باستخدام بعض المؤشرات كمؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة حسب التصنيف السلعي لأربع أرقام والتي ميزانها التجاري موجب، بالاستعانة ببرنامج Excel، ومن ثم تحليل النتائج المحصل عليها من خلال جداول وأشكال بيانية. وفضاء المنتج للمنتجات المصدرة خارج المحروقات.

### حدود البحث

يعد موضوع تنويع الاقتصاد شاسعاً لذا قررنا تناول زاوية التجارة الخارجية في شقها الإيجابي المتمثل في الصادرات وحددنا الجزائر كإطار مكاني. ونركز على المنتجات المصدرة خارج المحروقات. أما الإطار الزمني فتمتد فترة الدراسة بين 2001 إلى 2017 وأحياناً 2019 في تقارير التنافسية وتطور الصادرات.

## هيكل البحث

لأجل الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الأهداف المرجوة من دراستنا، قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول:

يتناول **الفصل الأول** أدبيات التنويع الاقتصادي حيث نوضح مفهوم التنويع وأنماطه، أسباب اللجوء إليه أو بمعنى آخر لماذا يجب التنويع؟ وكذا علاقته بالمفاهيم الأخرى كالنمو والتنمية في المبحث الأول أما المبحث الثاني يشمل النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي: النظرية الحديثة للمحافظة ونظرية التجارة بين الصناعات ونظرية النمو الداخلي، وفي المبحث الثالث استراتيجيات التنويع الاقتصادي المتمثلة في استراتيجية التنويع بالإنتاج الزراعي والتنويع بالتصنيع واحلال الواردات واستراتيجية الدفعة القوية والنمو المتوازن، وفي المبحث الرابع يتم التطرق لتجارب بعض الدول المصدرة للنفط في التنويع الاقتصادي للاستفادة منها.

بينما يتمثل **الفصل الثاني** يجمع بين محددات التنويع الاقتصادي في المبحث الأول، و في المبحث الثاني الجانب النظري للتنافسية وذلك بغرض إيضاح هذا المفهوم الغامض والحديث نسبياً وذلك بالتطرق لمختلف الأدبيات الاقتصادية للتنافسية، ماهيتها، أنواعها ومبادئها. ثم ماهية الميزة التنافسية، أنواعها، محدداتها ومجالات التنافس. كما يشمل المبحث الثالث مؤشرات التنافسية على مختلف المستويات والمؤشرات الموسعة والهيئات العالمية التي تُعنى بالتنافسية وإصدار التقارير السنوية. أما المبحث الرابع: مؤشرات التنويع Herfindahl, Hirschman Entropy, theil, Gini, Ogive

أما **الفصل الثالث** يتمثل في شقين أحدهما نظري يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بداية من مرحلة التحول الى اقتصاد السوق والتي كانت مدعومة من طرف الهيئات الدولية الى آفاق 2030 والتي قسمت الى مبحثين، الأول: الاقتصاد الجزائري بعد مرحلة التحول والانتقال الى اقتصاد السوق 1989-2004 والثاني: برامج النمو الاقتصادي واستراتيجية التنمية الجديدة (2005-آفاق 2030)، أما الجانب التطبيقي فيتمثل المبحث الثالث في تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية وتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري. وكذا التعرف على هيكل الصادرات الجزائرية وتطورها خلال سنوات الدراسة، وأيضاً تحديد وجهة الصادرات خارج المحروقات أي الأسواق المستوردة في المبحث الرابع.



بينما في **الفصل الرابع** يتم تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة خارج المحروقات حسب التصنيف السلعي HS04 وتحليل النتائج المحصل من خلال أشكال بيانية، وتحليل بعض المؤشرات الأخرى المحسوبة والمنشورة من طرف منظمة UNCTAD والـ INTRACEN والتي نعتمد على احصائياتها المتعلقة بالصادرات للفترة (2001-2016). وتطبيق مؤشر التحول الهيكلية للتجارة الخارجية. أيضا نقوم بتحليل الفرص التصديرية للمنتجات خارج المحروقات والأسواق المحتملة لتصدير هذه الأخيرة وكذا الفرق بين قيمة الصادرات الفعلية والمحتملة، ثم أخيرا تحليل فضاء المنتج الذي يمكننا من معرفة المنتجات المركزية والمحيطية التي تصدرها الجزائر، وبالتالي معرفة المنتجات التي تمثل فرصا تصديرية لتنويع الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

إحاطة نظرية بالتنوع

الاقتصادي

## مقدمة الفصل:

اكتسب تنوع الصادرات أهمية متجددة في الأدبيات الاقتصادية. ذلك بسبب الأداء الاقتصادي المخيب للآمال لعدد من الاقتصاديات النامية، فضلاً عن حقيقة أن البلدان الفقيرة - خاصة في أفريقيا - لم تستفد من الفوائد المتوقعة من مخططات التفضيلات التي تمنحها الاقتصاديات المتقدمة. هناك العديد من المؤلفات تهتم بشكل رئيسي بتلك المحددات الضرورية لتحقيق التنوع. من بين هذه العوامل، تم فحص مستوى دخل الاقتصاد، والاستثمار ومستويات الطاقة الإنتاجية، ودور السياسة الصناعية، وقدرته على استيعاب التكنولوجيا. في الواقع، إن الدول التي نجحت في تحسين موقفها هي تلك التي حافظت خلال العقود الثلاثة الماضية على معدل استثمار مرتفع خاصة في القطاع الصناعي. مكنهم هذا الاستثمار من الوصول إلى تقنيات جديدة وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصاداتها. وقد مكنت هذه الروابط هذه البلدان من زيادة صادراتها وتحسين تكاملها على الصعيد الدولي.

(J.F Mejia, 2011, p. 34).

وبالتالي يعتبر التنوع الاقتصادي أولوية قصوى لإستراتيجية التصدير والهدف منه التحول نحو زيادة القيمة المضافة المصدرة، إلى جانب علاقات تجارية أكثر توازناً وتنوع المنتجات وأسواق التصدير وغيرها من الضرورات التي تبرر الحاجة للتنوع والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا الفصل بالإضافة إلى النظريات المفسرة للتنوع واستراتيجياته، ومحدداته. كما يلي:

✓ المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي وأصنافه.

✓ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي.

✓ المبحث الثالث: استراتيجيات التنوع الاقتصادي.

✓ المبحث الرابع: محددات التنوع الاقتصادي

## المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأنواعه

لا يعتبر النقاش حول التنوع حديثا في الأدبيات الاقتصادية، حيث تعود الأعمال الأولى لسنوات 1930 والتي أنجزت من طرف Mac Laughlin في فترة الأزمة بين الحربين العالميتين، وتجدد مع مساهمات الاقتصاديين وأبحاثهم التجريبية حول العديد من الدول والأقاليم، حيث أصبح محور سياسات التنمية الاقتصادية للدول.

## المطلب الأول: تجديد النقاش حول التنوع الاقتصادي

التحليل التاريخي لمفهوم التنوع الاقتصادي يقودنا أولا لمتابعة مساره على المستوى الجزئي قبل المستوى الكلي:

I. على مستوى الاقتصاد الجزئي: قسمت المراحل الى ثلاث: (Ndjambou, 2013)

المرحلة الأولى (1910-1950): تتميز باتجاهين إستراتيجيين:

- التخصص: للاستفادة من النشاطات الأساسية.
- الاندماج العمودي: لتطوير الربحية.

المرحلة الثانية (1950-1980): تتوافق مع عصر ازدهار استراتيجية التنوع (سميت الثلاثون المجيدة)، هذا النوع من الاستراتيجية واجهت تحديا بسبب الأزمة.

المرحلة الثالثة (1980-1990): تميزت بإستراتيجية الشبكة إعادة التركيز على الوظيفة والكفاءات الأساسية، ممارسة التعاون.

II. على مستوى الاقتصاد الكلي: نشأة التنوع تعود إلى سنوات 1930، حيث أنجزت الأعمال الأولى من طرف Mac Laughlin في فترة الأزمة، حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الدورات الاقتصادية في البلدان الأمريكية. حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة بين الحربين العالميتين. وكان هذا العمل في أصل استراتيجيات التحول الهيكلي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية وبلدانها للهروب من الإدراج الريعي على أساس المواد الخام التي انخفضت أسعارها وتسببت في أزمة حادة في معظم هذه البلدان. وعرفت أعماله تطور سريع في سنوات 1940 و1950، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى سنوات 1970. تركز الحديث عن التنوع في الدراسات الأولى للتنمية الاقتصادية، حيث كان مصدر تطوير سلسلة من الخيارات في إستراتيجية التنمية خصوصا استراتيجيات احلال الواردات التي نفذتها معظم البلدان النامية في سنوات 1960

و1970. وعلاوة على ذلك ولدت هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد الوسائل أو الأدوات القادرة على قياس الجهود والتقدم في التنوع ، أيضا دراسة Rosenstien- Rodan سنة 1943 و Leontief سنة 1963 اللذان أشارا الى مفاهيم آثار إدخال وتكثيف المصفوفات بين القطاعات وكان هذا العمل نقطة الانطلاق للتفكير النظري في تنوع الاقتصاديات النامية.(Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, p. 17)

### المطلب الثاني: حجج التنوع الاقتصادي أو ضرورات اللجوء اليه (الأدبيات): لماذا يجب التنوع؟

من بين الأسباب التي تدفع الدول للجوء الى تنوع اقتصادياتها ويمكن اعتبارها أهداف للتنوع الاقتصادي

#### I. تخفيض أو تقليل المخاطر

الدول التي تتنوع نشاطاتها هي اقل حساسية للمخاطر الاقتصادية، مثلما أظهرت دراسة Mac Laughlin التي سبق ذكرها بأن البلدان التي لها تركيز عالي أكثر تضررا من الأزمة، ومن بين المخاطر أيضا تلك الناجمة عن تذبذب الأسعار أو الاسواق مثل: اختلال قوى العرض والطلب، المنافسة، التطور التكنولوجي للمنتجات المنافسة. وأظهر العمل المتعلق بالتنوع أيضا الذي أجراه Massel 1970 على 55 دولة أنه يؤدي دورا أساسيا في السيطرة على حالة عدم اليقين في الاقتصاد خاصة التقلبات الاقتصادية في أسعار المواد الخام للبلدان النامية. حيث أن الدول التي صادراتها أقل تنوعا تعرف درجة أكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي. وقام Stanley et Bunag (2001) بنفس الأبحاث على أمريكا الوسطى. كما بينت الأدبيات القديمة للاقتصاد الاقليمي للولايات المتحدة الأمريكية Attaran (Berthélemy, 2005, p. 593) et Zwick 1987

كما تبين من دراسة أجراها Todaro و Smith في 2006 على الدول الأقل تقدما والتي تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية والتي تلعب صادراتها دورا هاما في المبادلات الخارجية لهذه الدول، وتمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي. وبما أن الأسواق والأسعار تشهد تذبذبا في الغالب، فان هذه الدول تتعرض لدرجة عالية من مخاطر عدم اليقين. تتسم الدول المصدرة للمواد الأولية بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر للصادرات مثل: المحروقات وبعض المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة. (J.F Mejia, 2011, p. 31)

وثمة حجة أخرى مؤيدة للتنوع (Van der Ploeg et Venables (2009) بحيث يمكن أن يكون وسيلة لتأمين صدمات الاقتصاد الكلي الرئيسية الناجمة عن تقلبات الأسعار في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على مجموعة محدودة من الصادرات. وقد يكون للبلد المصدر قيود على رأس المال مع وجود معدل هامشي داخلي للعائد على رأس المال الاستثماري أعلى من الأصول الخارجية. (Gelb, 2010, p. 6)

مع أخذ هذه الحجج بالحسبان فإن السبب في تنوع الصادرات كان مدعوماً بحجة "عدم استقرار الصادرات" أيضاً التنوع الاقتصادي يقلل من مخاطر محدودية الاستثمار المحفظي بنشرها على محفظة أوسع Berthelemy and Soderling(2001) بحيث يعزز التنوع متوسط إنتاجية رأس المال على المدى الطويل من خلال توفير فرص استثمارية أفضل وانخفاض المخاطر. (Le Yin Zhang, 2000, p. 6) .

بالإضافة إلى المخاطر التي سبق ذكرها تدفع للجوء إلى التنوع نذكر ضعف تراكم رأس المال البشري بسبب غياب الحوافز من القطاعين العام والخاص، وضعف تنافسية الصناعات التحويلية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي (Hvidt, 2013, pp. 4-5) .

تنوع الصادرات اقترح كآلية تسعى لتحقيق الاستقرار في حصيلة الصادرات سواء من حيث الأسعار، الأسواق و المخاطر مثل تلك المرتبطة بقوى خارجية كالأزمات الاقتصادية أو لأسباب سياسية مثل أحداث "الربيع العربي" الذي كان له أثر على أسعار المحروقات والمواد الأولية.

## II. علاقة التنوع بالنمو الاقتصادي

حسب Killian and Hady (1988) فإن التنوع من المتوقع أن يزيد في استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو (E.Wagner, Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of confusion, 2002, p. 3). في النظرية الحديثة للنمو، حسب نموذج Romer (1990) الذي أدخل الأثر الإيجابي لتنوع المدخلات على النمو، وهي مساهمات جديدة لحجج التنوع، يعتمد نموده على تكييف المدخلات فهو يبين أن التنوع يمكن اعتباره عامل يساهم في تحسين كفاءة العوامل الإنتاجية، حيث أن تنوع الانتاج مفيد للنمو. بالإضافة إلى أن التنوع يساعد البلدان على توفير الحماية ضد تدهور معدلات التبادل التجاري عن طريق تثبيت إيرادات الصادرات.

أظهرت الدراسات التجريبية للعديد من الاقتصاديين على عينات مختلفة من الدول : أن النمو أو انتاجية العوامل تتعلق ايجابا وليس سلبيا مع تنوع الاقتصاد، مثل دراسة (1977) Michaely و (1989) Moschos التي توصلت إلى ما سمي بمفهوم التخرج من مجموعة الدول النامية إلى الدول المتقدمة، والذي يعتمد على تغيير هيكل الصادرات أي تنوع الصادرات. كما اقترح (1983) Feder أيضا أن تنوع الصادرات يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو عن طريق التأثيرات الخارجية الإيجابية على القطاعات غير التجارية. هذه العوامل الخارجية ستربط بأنماط إدارية أكثر كفاءة وتقنيات إنتاج محسنة. وبالتالي فإن الاقتصاديات ذات هيكل التصدير المتنوع ستستفيد من هذه العوامل الخارجية والحوافز لتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى نمو أعلى. (J.F Mejia, 2011, p. 33)

ودراسة (1999) Feenstra et Ali فيما يتعلق بكوريا وتايوان، أيضا دراسة Berthélemy et Chauvin (2000) على البلدان الناشئة لآسيا، وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية دراسة (2003) Taylor، ودراسة Berthélemy (2001) et Soderling على معطيات بلدان افريقية، ودراسة (2000) Al Marhubi على مجموعة من 91 بلد متقدم ونامي التي بينت أن النمو الاقتصادي يعني التحول من الاعتماد على صادرات المواد الأولية نحو صادرات مصنعة متنوعة، ومن طرف (2002) Ferranti et Ali على تشكيلة من 50 بلد من مستويات مختلفة من النمو. (Berthélemy, 2005, p. 594)

كما بينت دراسة (1991) Ali et al أن تنوع الصادرات ينطوي على تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهو استراتيجية نمووية محتملة ترتبط بتوقع تحقيق استقرار موجه. توسيع قاعدة الصادرات خاصة الى جانب تعزيز تلك السلع مع الاتجاه الايجابي للأسعار يؤدي حتما للنمو، وبالتالي تحفيز السلع التصديرية ذات القيمة المضافة. كما ان درجة تنوع بلد تعتمد على عدد السلع ضمن المزيج التصديري أو هيكل الصادرات أو توزيع حصصها الفردية. (Ali, Alwang, & B.Siegel, 1991, p. 6)

إن تنوع الصادرات لا يقتضي بالضرورة تصدير السلع المصنعة، كما ذكر (2006) Agosin حيث يمكن تنوع الصادرات بتطوير السلع الأولية التي تتطور في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية (J.F Mejia, 2011, p. 32)

يمكن لبعض البلدان أن تستفيد من ميزة نسبية قوية في عدة قطاعات تتصل بالموارد الطبيعية، مثل المعادن الثانوية، والغابات، والمحاصيل الشجرية، والتي ليست بالضرورة "مرتبطة" ولكنها توفر فرصا جيدة. ويشير Sinnott (2010) Nash et de la Torre إلى أن التغييرات التقنية في قطاع الصناعات التحويلية ليست بالضرورة أكثر أهمية من القطاعات الأولية. ومن شأن إنتاج بعض السلع الأساسية أن يكون مفيدا بنفس القدر بسبب الروابط مع المنتجات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن بعض الدراسات الحديثة لا تدعم الحجة القائلة بأن أسعار السلع الأولية تنخفض على المدى الطويل بالنسبة للسلع المصنعة. وتشير أيضا إلى أن العامل الأساسي قد تبين أنه تركيز الصادرات، وليس طبيعة المنتج المهيمن. ومن المرجح أن تؤدي عوامل أخرى دورا هاما للبلدان الغنية بالموارد. ويؤدي النمو السكاني المستدام إلى تخفيف مستوى دخل الفرد على المدى الطويل. ولا يمكن ضمان الاستقرار الاجتماعي والرخاء على المدى الطويل إلا بإنتاجية عوامل الإنتاج، بما في ذلك العمالة. (Gelb, 2010, pp. 5-6).

أيضا من بين الدراسات التجريبية التي أظهرت أن للتنوع أثر إيجابي بعيد المدى: دراسة (2008) Hesse على البلدان الغنية بالموارد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي أستراليا وكندا والبلدان الاسكندنافية التي كانت في الأساس مصدرا للمواد الأولية، ولكنها يمكن أن تنجح في تنوع صادراتها.

كما وجد كل من (2007) Leiderman et Maloney علاقة سلبية بين تركيز الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهذا ما يفسر حقيقة أن الإنتاج الصناعي يؤدي إلى عملية ديناميكية لتحسين الإنتاجية والدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنوع يوفر للمنتجين معلومات أكثر تنوعا، لاسيما في الأسواق الخارجية، ويحسن قدرتهم على تنمية إمكانياتهم الخاصة. التدخل في قطاع واحد قد يفتح الباب أمام قطاعات أخرى، خاصة إذا كانت ترتبط بتلك القطاعات. (Dorguel & Tekce, 2011, p. 4)

إن التنوع الاقتصادي يساهم بشكل إيجابي في الأداء الاقتصادي، حيث دار الكثير من النقاش حول السياسة الاقتصادية والنمو المستدام وحول وضع استراتيجيات تهدف إلى زيادة التنوع الاقتصادي (Hackbart 1975). يظطلع الباحثون باستمرار بإجراء دراسات لفهم التعقيدات والروابط وأداء سياسات التنوع الاقتصادي المنفذة، بما في ذلك: تطوير واختبار أساليب تجريبية موثوقة لقياس التنوع الاقتصادي؛ فهم أداء مختلف المحددات الدافعة للتنوع الاقتصادي؛ وفهم تأثير السياسات المختلفة على التنمية المستدامة (على سبيل المثال، التأثير على سوق العمل وتوليد العمالة ونمو الصادرات). ومع ذلك، بسبب التعقيد الناشئ عن الظروف المختلفة لكل دولة، لا ينصح باستراتيجيات قاطعة موحدة؛ لا يوجد سوى الدروس المستفادة من التجربة ليتم اختبارها ومتابعتها.

أضافت التطورات الأخيرة في إطار نظام تغير المناخ بعدا آخر إلى أهداف التنوع الاقتصادي، تنفذ البلدان سياسات تخفيف على المستوى الوطني أو الدولي من خلال اتفاقات ثنائية و/أو متعددة الأطراف للتخفيف من تغير المناخ. من المتوقع أن تتكثف هذه الإجراءات أكثر عندما تبدأ الأطراف في تنفيذ إجراءات اللوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس (بمعنى الاحتفاظ بالزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين أعلى من المستويات الصناعية السابقة عن طريق خفض الانبعاثات إلى 40 جيغا بايت). (Frammework Convention on Climate Change, 2016, pp. 7-8)

### المطلب الثالث: مفهوم التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي مصطلح معقد له دلالات عديدة، حيث يختلف مفهومه إذا كان على مستوى المؤسسة أي الاقتصاد الجزئي أو على مستوى البلد أي الاقتصاد الكلي.



## I. مفهوم التنوع على مستوى الاقتصاد الجزئي

يعرف (Ansoff (1957-1965) التنوع بأنه دخول المؤسسة لأسواق جديدة مع منتجات جديدة، ويعرفه (Booz, Allen et Hamilton (1982) بأنه استراتيجية ثابتة للاستثمار في منتج جديد أو خدمة، لاستهداف عملاء جدد أو أسواق جغرافية جديدة أي تدويل نشاطاتها. أما حسب (Kotler et Dubois (2006) فهو استراتيجية للتنمية عن طريقها تقوم المؤسسة بتوسيع فرص عروضها للاحتياط ضد تغيرات الظروف الاقتصادية وأذواق المستهلكين. (Ndjambou, 2013, pp. 79-80)

أما Berry فيعرف التنوع " بأنه دخول المؤسسة الى أسواق جديدة بمنتجات جديدة" في حين يعرف آخرون من أمثال Rumelt و Pitts التنوع على "أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن ادارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنوع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد" (غال، تيمجغدين، 2014، صفحة 66)

عموما التنوع من جهة نظر الاقتصاد الجزئي هو استراتيجية لتنمية مؤسسة تتميز بالتوسع في عرض المنتجات والخدمات في أسواق جديدة أو عرض منتجات وخدمات جديدة في الأسواق الحالية.

## II. على مستوى الاقتصاد الكلي

يتضمن التنوع على المستوى الكلي للاقتصاد تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن ان يكون بتنوع الاسواق للصادرات أو بتنوع مصادر نشاطات الاقتصاد المحلي. (Le Yin Zhang, 2000, p. 6).

كما يقصد بالتنوع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام "تنوع الصادرات" ، ويعبر عن السياسات التي تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، حيث يمكن أن يكون بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير المنتجات داخل القطاع نفسه مثل: التعدين، الطاقة أو الزراعة. (Hvidt, 2013, pp. 4-5)

ومن هنا فإن التنوع ينطبق خاصة على الدول التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج.

نقول عن اقتصاد متنوع اذا كان الهيكل الانتاجي مقسم على عدد كبير من الانشطة المختلفة الواحد على الآخر بالطبيعة أو بالسلع والخدمات المنتجة. (Berthélemy, 2005, p. 598)

ومن ناحية ثانية يمكن أن يشار فيه الى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات. (عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي: مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و إمكانات تحقيقه في العراق، 2014)

بينما على المستوى القطاعي: بالنسبة للبلدان التي تعتمد في الغالب على قطاع النفط، فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخل قطاع المحروقات، وتطور اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنوع بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دوراً ريادياً.

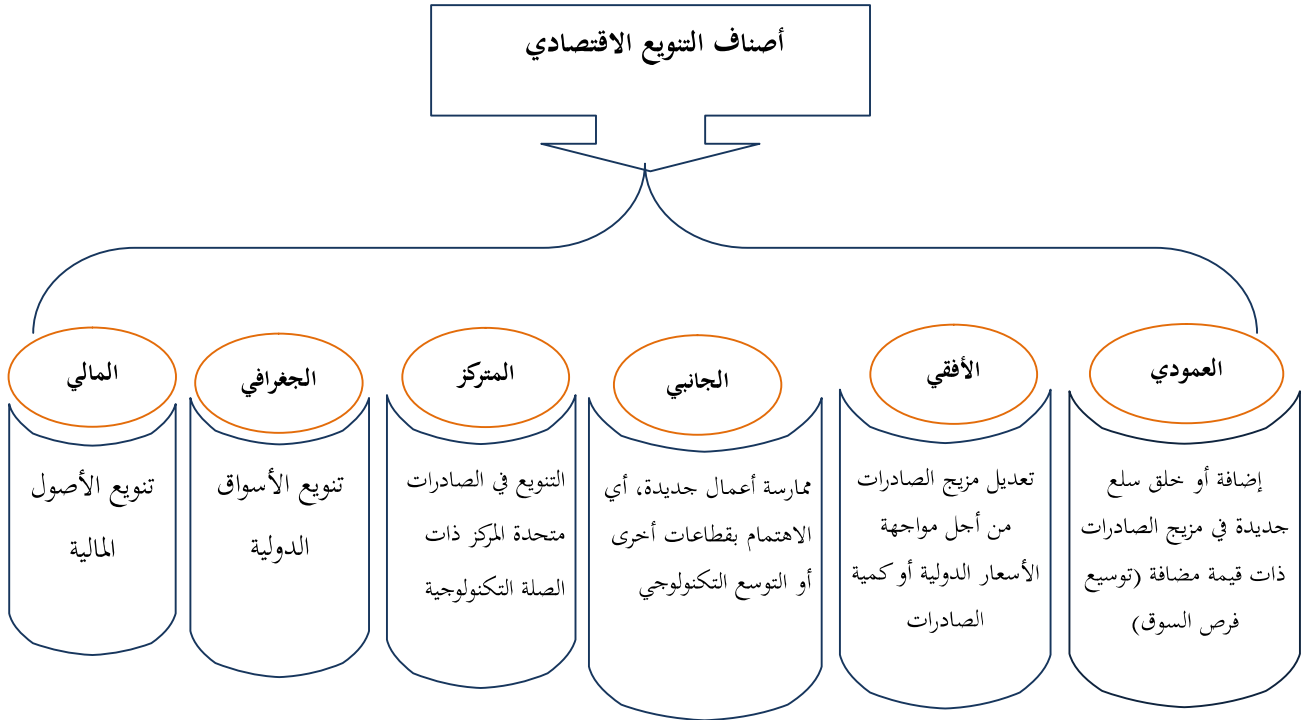
يمكن تعريف التنوع الاقتصادي عموماً في "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً. (Kapunda, 2003, p. 51).

كما يستعمل التنوع في أدبيات التنمية "باعتباره يعبر عن مستوى توزيع النشاط الاقتصادي عبر مجموعة من القطاعات" وفي هذا الإطار فهو اقتصاد متنوع ومثالي لديه مستويات متساوية للنشاط في كافة المجالات الصناعية كلما زاد التركيز من النشاط في الصناعات، أما إذا كان هذا التركيز قليل يكون الاقتصاد أقل تنوعاً. (Wagner, 1993, p. 4)

#### المطلب الرابع: أصناف التنوع الاقتصادي

توجد العديد من التصنيفات للتنوع الاقتصادي: (1957) Ansoff، (1974) Rumelt (1979) Porter، (1980) Salter et Wolf Weinhold، لكنها كلها تصنف التنوع على مستوى المؤسسات أي على المستوى الجزئي، لكن من خلال اسقاط تلك التصنيفات بالاعتماد على المنهج الاستقرائي يمكننا الحصول على التصنيفات التي يمكن تطبيقها على المستوى الكلي المتمثل في الأقاليم أو المناطق، في الشكل الموالي:

الشكل (01-01): أصناف التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة بالإضافة إلى التصنيفات المذكورة في المراجع التالية:

(Ali, Alwang, & B.Siegel, 1991) (Ndjambou, 2013) (Guellec & Ralle, Les Nouvelles theories de la croissance, 2003)

يعرف التنوع وفقاً لمجال التطبيق فهو يشير عادة إلى الصادرات على وجه التحديد إلى السياسات الرامية إلى الحد من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار والحجم مثلاً. كما يمكن التنوع إما عن طريق **التنوع الأفقي** والذي يعني البحث عن فرص تصديرية جديدة لمنتجات جديدة في نفس القطاع (مثل التعدين، الطاقة، الزراعة)، ويقاس بمؤشر التركيز أي توزيع حصص الصادرات في الميزج التصديري. أما **التنوع العمودي (الرأسي)** الذي يتطلب إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة فإن التنوع يشجع الروابط الخلفية والأمامية في الاقتصاد، باعتباره ناتجاً يصبح مدخلاً في نشاط آخر، وبالتالي رفع القيمة المضافة المنتجة محلياً، حيث ينطوي التنوع الرأسي على التحول من قطاع إلى آخر أو بمعنى آخر التحول من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانية أو الثالثة. (Hvidt, 2013, pp. 4-5) ويقاس بفحص تشكيل الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الزراعية وغيرها. بينما **التنوع الجانبي** أو يعرف أحياناً بالقطري أو التجميعي يتم من خلاله الانتقال من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانوية والثالثة، ويعبر عن انتقال المؤسسة من صناعتها الحالية إلى صناعات أخرى

غير مرتبطة بسلسلة القيمة وشرائح العملاء، فمن المحتمل أن يكون للمنتجات الجديدة ارتباطات تكنولوجية أو تجاري قليل مع خط المنتج الفعلي للمؤسسة. (Knecht, 2013, p. 51) أما التنوع المتمركز يتم من خلال تنوع الصادرات التي لها صلة تكنولوجية مثلا الانتقال من تصدير شاشات التلفزيون الى تصدير الهواتف والكمبيوتر وهكذا وهي كلها مركبات ذات صلة تكنولوجية. في حين التنوع الجغرافي يتم بالبحث عن أسواق جديدة في مناطق جغرافية جديدة مع الحفاظ طبعاً على الأسواق التقليدية وذلك من أجل تخفيض المخاطر المتعلقة مثلًا بالمشاكل الجيوسياسية مثل الاستقرار الأمني أو الحروب وغيرهما، كما يمكن أن يكون التنوع محلي أو دولي حسب الأسواق المستهدفة. وفي الأخير التنوع المالي الذي يهدف لتخفيض المخاطر المتعلقة بالمحفظة المالية وتذبذب أسعار الصرف مثلاً أو الأسعار عموماً وذلك من خلال تنوع الأصول المالية أو استثمار رأس المال في مشاريع متنوعة.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي، الاستراتيجيات

احتلت مسألة النمو والتنوع الاقتصادي مكانة هامة في البحث الاقتصادي، منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيك وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية سعي الاقتصادات إلى النمو وتنوع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن.

## المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي

من بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. حيث أكد آدم سميث (1776) على أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X وأن البلد B ينتج سوى المنتج Y. ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنوع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيم، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنوع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلية من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقدم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها التدمير الخلاق « Creative destruction » كما أظهر باسينتي (1983-1981) Pasinetti أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنوع باستمرار". كما سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السيليكون أو الطريق 128، فهي غير متجانسة كما يعتقد الكثير، ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هناك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي - خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنوية- من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (Rodan، Rosenstein 1943)، ونيركس (Nurkse 1953)، هيرشمان (Hirschman 1958).

وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان المحيط الخارجي للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنوع في التنمية. (Hartmann & Pyka, 2013, pp. 4-5)

بالإضافة إلى الفرضية القائلة بأن الانفتاح يؤدي إلى النمو، فإن الافتراض بأن نمط التنمية الاقتصادية مرتبط بالتغيير الهيكلي في الصادرات وزيادة تنوع الصادرات. مما سيؤدي في النهاية إلى بنية اقتصادية أكثر تنوعا وبالتالي تنوع الصادرات. كما ذكر بن حمودة وآخرون (2006)، تركز أعمال البدء المتعلقة بالتنوع على عناصر مختلفة تعتبر أساسية لتعزيز الهيكل الإنتاجي للاقتصادات النامية، مثل الحاجة إلى توجيه الموارد للاستثمار، بهدف تنوع الهياكل الاقتصادية وتشجيع التغيير الهيكلي. في حين دافع بعض العلماء عن فكرة النمو المتوازن، ركز البعض الآخر على بعض القطاعات التي يمكن أن تشير إلى "دور تراكمي" للاقتصاد ككل. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, p. 21)

أيضا من بين النظريات التي تفسر التنوع الاقتصادي: النظرية الحديثة للمحفظة، نظرية التجارة داخل الفروع، ونظرية النمو الداخلي.

### المطلب الثاني: النظرية الحديثة للمحفظة\* : Modern Portfolio Theory

هي منهج تقدم بفضل أبحاث أنجزت في سنوات الخمسينات من طرف Harry Markowitz الذي حصل على جائزة نوبل للاقتصاد برفقة William Sharpe، وMerton Miller، من أجل تأسيس قاعدة تمكن مستثمري المؤسسات المعاصرة من بناء محافظهم.

\* المحفظة الاستثمارية: هي كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات استثمارية يكون الهدف من امتلاكه لها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة، فالمحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار وذلك لأنها تتربك من أصلين أو أكثر، ويتم التفرقة بين محفظة وأخرى بسبب نوعية الاستثمارات التي تحتويها.

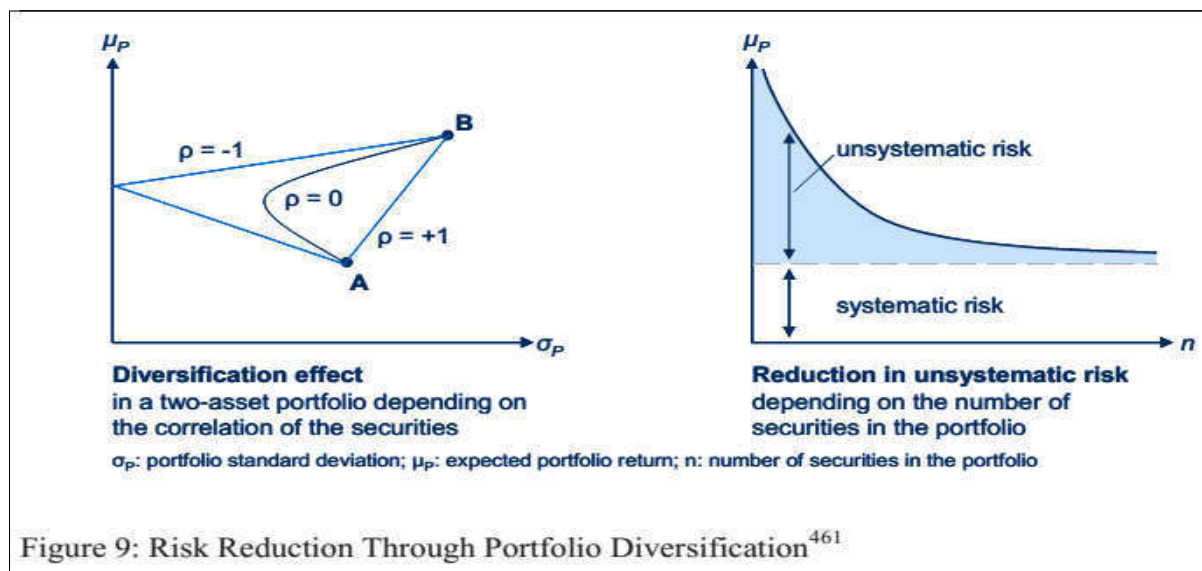
النظرية الحديثة للمحفظة تركز على مفهوم التنوع، ولتصميم النظرية المعاصرة للمحفظة أسس Markowitz (1952-1959) منطقه على مبدأ العزوف عن المخاطرة، هذا المبدأ أسس على مسلمتين وهما:

- بين مستثمرين لديهما نفس العائدات المتوقعة، المستثمر يختار أو يفضل أقلهما خطراً.
  - نفس الاستثمارين مع نفس الخطر، المستثمر يفضل العائد المتوقع الأكبر (عدم وضع البيض في سلة واحدة).
- (Markowitz, 1959)

ومبدأ التنوع يقوم على المثل السابق، حيث يقوم على فكرة أساسية، أي كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تضمنتها المحفظة، انخفضت المخاطر التي يتعرض لها العائد، بينت نظرية Markowitz سنة 1952 أن التنوع القائم على زيادة الاستثمارات المكونة للمحفظة قد لا يؤدي إلى تقليل المخاطرة حيث بين العلاقة بين المخاطر والعوائد وجاءت نظريته ضمن ما يسمى "بالتنوع الكفء" الذي يقوم على أساس تقدير العائد والمخاطرة للأوراق المالية التي تدخل ضمن المحفظة المالية. (بن موسى، 2004، صفحة 43)

من الأمور الأساسية لمفهوم فكرة تنوع المحفظة الاستثمارية هي فكرة أن المستثمر يمكن أن يقلل من إجمالي مخاطر المحفظة من خلال الاستثمار في الأوراق المالية التي لا ترتبط بشكل إيجابي كلياً، مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01-02): تخفيض المخاطر عبر تنوع المحفظة



Diversification: Industry Dynamism and Economic Performance The ،Matthias Knecht :المصدر  
، Springer Gabler·Impact of Dynamic Related Diversification on the Multi Business firm  
page 63·2013·Germany

بالنظر الى أن الأوراق المالية A و B لا ترتبطان بشكل إيجابي، فمزيج كلا الأوراق يقلل من الانحراف المعياري العام للمحفظة، حيث يزيد تأثير التنوع مع إضافة المزيد من الأوراق المالية الفردية، في الواقع اذا كان ارتباط A و B سلبي تام يمكن الحد من الانحراف المعياري للمحفظة إلى الصفر.

تهدف إدارة المحفظة الى تحقيق التوازن بين الخطر والعائد، إن الخطر الكلي للمحفظة يتمثل في:

- الخطر غير المنتظم: وهو الخاص بمحفظة بعينها.

- الخطر المنتظم: وهو الخاص بخطر السوق.

يمكن تخفيض الخطر الأول عن طريق التنوع القطاعي للمحفظة (أي الاستثمار في عدد مختلف من قطاعات الاقتصاد الوطني)، أما الخطر الثاني فيمكن تخفيضه عن طريق التنوع الدولي (أي الاستثمار في البورصات الدولية المختلفة). (بن موسى، 2004، صفحة 37).

كما قام Acemoglu و zilibotti (1997) بتطوير حجة المحفظة، التي ترى أن التنوع هو عملية داخلية وأن الأثر الإيجابي المستمد من زيادة عدد القطاعات أي التنوع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار والحد من مخاطر المستثمرين. (Newfarmer, Shaw, & Walkenhorst, 2009, p. 57)

النسيج الاقتصادي المركب من قطاعات نشاطات مختلفة يكون أقل عرضة للأزمات أو الصعوبات الداخلية والخارجية بحيث تكون درجة ارتباط القطاعات ضعيفة، حيث تجد النظرية المعاصرة للمحفظة تطبيقها المباشر في التنوع المالي الدولي (مثل تجربة قطر)، وغير المباشر في تنوع الصادرات. هذه الأخيرة راسخة أيضا في النظرية الجديدة للتجارة الدولية والتبادل بين الفروع أو القطاعات (نظرية التجارة داخل الصناعة).

### المطلب الثالث: نظرية التجارة داخل الصناعة (التبادل داخل الفروع): Intra-Industry Trade Theory

التعبير "التبادل داخل الفروع" يرجع لدالتين أو مفهومين:

1. التبادل داخل الفروع يبين الواردات والصادرات للمنتجات المماثلة بين الدول، مثلا: استيراد فرنسا السيارات الألمانية واستيراد ألمانيا السيارات الفرنسية.

2. يمثل واردات وصادرات منتجات مماثلة التي يعاد إدخالها في العملية الانتاجية لإنتاج منتجات نهائية، مثل (تصميم، تصنيع المركبات، تجميع). (Ndjambou, 2013)



يتفق معظم المؤلفين على أن البحوث المنهجية حول هذا الموضوع بدأت بمساهمات Grubel و (1975) Lloyd اللذان لاحظا أن مفهوم التجارة داخل الصناعة ليس جديداً وأن دراستهم تعتبر بمثابة استمرار لاهتمام سابق مع نمط تجارة السلع. في قسم يسمى "السوابق التاريخية لدراسة التجارة داخل الصناعة"، أشار Grubel و Lloyd إلى المنشورات السابقة، والتي يمكن اعتبارها رائدة في دراسة التجارة داخل الصناعة. مجموعة من الدراسات التي أشار إليها Grubel و Lloyd سنة 1975 تتعلق بآثار التكامل الاقتصادي على التخصص في التجارة. أما المجموعة الثانية من البحث الذي يهدف إلى دراسة التجارة داخل الصناعة فقد كان مهتماً بتكوين السلع الأساسية للتجارة.

على سبيل المثال، وجد فرانكل (Frankel 1943) أن البلدان التي تتمتع بنسبة عالية نسبياً من نصيب الفرد من التجارة الدولية، تقوم بتصدير واستيراد ما يبدو أنه نفس السلع. وشرح هذه التجارة من حيث الاختلافات في الجودة بين السلع المستوردة والمصدرة. تم تفسير تبادل المنتجات ذات الجودة المختلفة من خلال الاختلافات في المهوية البشرية بين البلدان وهو ما يعرف بالتمايز العمودي للمنتجات. في سياق التوزيع السلعي للتجارة، درس هيرشمان (Hirshman 1945) قضية أوسع، وهي مدى هيمنة بنية التجارة العالمية من خلال تبادل المواد الغذائية. والمواد الخام مقابل المصنوعات، والتي كانت تعتبر بطبيعة الحال النوع التقليدي للتجارة الدولية. يقدر هيرشمان أن هذا النوع التقليدي من التجارة لم يمثل أكثر من ثلث إجمالي التجارة العالمية خلال الأعوام 1925-1937. ومن ناحية أخرى، فإن تبادل المصنوعات مقابل المصنوعات يتألف من خمس التجارة العالمية. وجد أن النوع الأخير من التبادل في زيادة في السنوات 1913-1929 واعتبره هيرشمان كدليل على تقسيم العمل الدولي بين الصناعات. ينطوي نموذج هيرشمان (1945) على قياس مطابقة صادرات الدول الفردية والواردات حسب فئات واسعة من السلع. وهذا يعادل قياس التجارة داخل الصناعة عندما يتم النظر فقط إلى صناعتين عريضتين، وهما إنتاج المواد الغذائية والمواد الخام أو المصنوعات. (Tharakan & Kol, 1989, pp. 2-3)

بعد بضع سنوات، كان لدينا نظريات بدأت تتنبأ وتشرح التجارة داخل الصناعة. وكان أول هذه النماذج من نماذج كروغمان (1979) ولانكستر (1980)، وتلاها عن قرب عدد من النماذج الأخرى. العديد من هذه النماذج لديها ميزات جديدة بخلاف التجارة داخل الصناعة، مثل إدخال وفورات الحجم، والمنافسة غير الكاملة والترابط الاستراتيجي، وأصناف المنتجات. (P.J.Lloyd & Lee, 2002, pp. 14-16)

التجارة داخل الصناعة أم التجارة بين الصناعات: نواجه أولاً مشكلة تعريف المفاهيم المختلفة المستخدمة، فغالباً ما يستخدم مؤلفو الأجلوسكسونيون مصطلح "داخل الصناعة" لوصف هذا النوع من التبادل. ثم يتم تعريف الصناعة

على أنها "شركات أو مجموعات من المنتجين الذين ينتجون في الأساس نفس مجموعة السلع" (Grubel and Lloyd, 1975). كما تم استخدام مصطلحات أخرى، مثل "التجارة ثنائية الاتجاه" أو "التجارة المتداخلة" أو "التجارة الأفقية". وبالمثل، فإن الدراسات التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة، تتحدث عن "التجارة داخل القطاعات"، وبالتالي تحديد "التبادلات ضمن فرع من الصناعة أو قطاع أو منتج" (راجع النشرة الاقتصادية لأوروبا، 1976، صفحة 137).

توسعت التجارة داخل الصناعة إلى حد كبير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتمثل الآن غالبية التجارة الدولية الإجمالية، حيث قد تسعى الدول للحصول على المكاسب من الحجم بدلاً من المكاسب الناتجة عن التخصص، بالإضافة إلى المكاسب الناتجة عن تلبية أذواق المستهلكين المتنوعة. كما يؤكد كروغمان (1979)؛ (1981) أن طلب المستهلكين على التنوع بالتزامن مع وجود عوائد متزايدة داخليًا، والتي يتم تجاهلها في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية، يسهل التجارة داخل الصناعة. في حين أن التجارة بين الصناعات يتكون من السلع متجانسة نسبيًا، وتتميز التجارة داخل الصناعة من خلال تبادل المنتجات المتنوعة المناسبة للأذواق غير المتجانسة. كما يمكن أن تؤدي التجارة بين الصناعات إلى قيام إحدى الدول بالاعتماد على شريكها التجاري في إمداداتها من السلع الحيوية مثل الوقود أو المعادن أو الغذاء. في حين أن الشريك التجاري يستفيد أيضا من هذا التبادل، فإنه يمكن أن ينظر إلى إمكانية تقديم الطلب من الدولة التابعة، باستخدام وضعه المفيد كرافعة (هيرشمان 1945) وبالعكس، مع التجارة داخل الصناعة، لا تقوم واردات الدولة باستيراد السلع التي لا تنتجها محليًا. (Cameron G.thies; Timothy M.Peterson, 2015, pp. 6-8)

كما وضع Linder أسس نظرية التبادل داخل الفروع سنة 1961، حيث يعتبر تقارب الدول في مستوى التنمية يمكن من تبادل معاكس لمنتجات مماثلة بمعنى أن الطلب الداخلي يحفز الانتاج المحلي ويحقق اقتصاديات الحجم، وهذا الأخير يدفع المنتجين المحليين للبحث عن الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية التي يتوفر فيها طلب على المنتج، في هذه الحالة ليس فقط عوامل الانتاج (عمل، رأس المال،...) التي تحدد التجارة الدولية، لكن أيضا الطلب على المنتج لأن الأسواق الخارجية ليست إلا امتداد للأسواق الداخلية. (Linder, 1961)

يرى إيشي وي (Ishii and Yi (1997) بأنه لا يوجد نموذج داخل الصناعة يشرح كيف يمكن أن تنمو التجارة بمعدل أسرع من الإنتاج. على وجه التحديد، يجادلون بأن نماذج مثل كروغمان قادرة على شرح المستويات ولكن ليس التغييرات. ومع ذلك، لا تشمل أي من النماذج القياسية للتجارة داخل الصناعة المستخدمة في المؤلفات على السلع غير المتداولة. نظهر أن نموذج Dixit، Stiglitz، Krugman، التقليدي للتجارة داخل الصناعة يمكن أن

يأخذ في الاعتبار السلع غير المتداولة ويساعد نموذج التجارة داخل الصناعة مع التمييز الاقليمي على تفسير هذه الفجوات في معدلات نمو التجارة والانتاج. وعلى وجه التحديد، نجد أنه في نموذج يشتمل على كل من السلع المتداولة وغير المتداولة، يتضاعف تقريباً تأثير تحرير التجارة على التغير في حصة التصدير في الناتج الإجمالي مقارنة بالنموذج القياسي، Zhihao Yu و Nicolas Schmitt كما يتم تداول بعض السلع غير المتداولة عندما تنخفض تكلفة التجارة. نجد أيضاً أن التغير في حصة التصدير حساس تجاه الاقتصادات ذات الدرجات الأعلى من الحجم. (P.J.Lloyd & Lee, 2002)

إن النماذج التي صممت لشرح التجارة البينية (بين الصناعات) بما يتفق مع نظرية الميزة النسبية، وجاء هذا بشكل خاص في المنهج المطور من طرف عبد الرحمان (1987) الذي يجمع بين التجارة داخل الصناعة والمزايا المحددة للمؤسسة والميزة النسبية للدول، أيضاً هناك منهج مشابه ومكمل للأول مثل: Lassurdie-Duchêne و Mucchielli (1979) حيث في هذا النهج فان البلدان الوسيطة هي اقتصاديات توجب منتجات متطورة تقنياً، كثيفة رأس المال ورأس المال البشري وهي ميزة نسبية بالمقارنة بالبلدان النامية، ولكنها ليست ايجابية بالمقارنة بالدول الأكثر تقدماً. (Berthélemy, 2005, p. 596)

وعليه فان تنمية التجارة بين الصناعات أو داخل الصناعة الواحدة تسمح بتنوع لأكثر عدد من المنتجات، والاستفادة من زيادة الكفاءة الاقتصادية، ويرجع ذلك الى انخفاض الهوامش الاحتكارية، وبالتالي تنوع أكثر للاقتصاد والمزيد من التبادل.

تشير التطورات الأخيرة في الاقتصاد الدولي، سواء في إطار النظرية التقنية للتجارة الدولية، أو في النظرية الجديدة للتجارة الدولية، إلى أن التنوع ليس بالضرورة عقبة أمام التخصص التجاري الفعال، لأن هذا التنوع قد يرتبط بعوامل مماثلة لتلك التي تحدد التجارة داخل الصناعة. وبالتالي فإن من بين العوامل التي تحدد التنوع الاقتصادي هي تلك التي تفسر التجارة داخل الصناعة. فالتقدم النظري للتبادل داخل الصناعة سيسهم في دمج التنوع في نظريات النمو الداخلي.

#### المطلب الرابع: نظرية النمو الداخلي: Internal Growth Theory

على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات، فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعاً من مفهوم التنمية.

أدبيات نظريات النمو الاقتصادي: إن نماذج النمو الكلاسيكية (آدم سميث Adam Smith، دافيد ريكاردو David Ricardo، مالتوس Malthus، كارل ماركس Karl Marx) ترجع النمو الاقتصادي لعوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي، وهو ما جعلها تتلقى نقدا كبيرا في الثمانينات وبداية التسعينات، خاصة عند عجزها على حل أزمة الكساد الكبير في 1929، حيث اقترح جون مينارد كينز مؤسس النظرية الكينزية حلا للمشكلة بتدخل الدولة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي سواء الطلب الاستهلاكي (برفع دخل المستهلكين) أو الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام أي الانفاق على الاستثمارات العمومية). (ضيف، 2014-2015، صفحة 23)

حاول هارود (1939) Harrod ودومار (1946) Domar دمج التحليل الكينزي مع عناصر النمو الاقتصادي. استخدموا وظائف الإنتاج مع قابلية بديلة ضعيفة بين المدخلات ليجادلوا بأن النظام الرأسمالي بطبيعته غير مستقر. ويرتكز هذا النموذج على ضرورة الاستثمار لأي اقتصاد، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

نشأت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة خلال النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة، والمساهمات الأكثر أهمية كانت من سولو (1956) Solow وسوان (1956) Swan. والجانب الرئيسي في نموذج سولو سوان هو الشكل الكلاسيكي الجديد لوظيفة الإنتاج، وهي مواصفات تفترض عوائد قياسية ثابتة (ثبات غلة الحجم دالة كوب دوكلان-Cobb-Douglas)، وتقليل العوائد لكل مدخل، وبعض المرونة الإيجابية والسلسلة للاستبدال بين المدخلات. تدمج وظيفة الإنتاج هذه مع قاعدة معدل التوفير الثابت لتوليد نموذج توازن عام بسيط للغاية للاقتصاد. (J.Barro & Sala-i-Martin, Economic Growth, 2004, pp. 16-17)

أدرك منظرو النمو الكلاسيكي الجديد في أواخر الخمسينات والستينيات وجود نقص في النمذجة، وصاغوه عادة بافتراض أن التقدم التكنولوجي حدث بطريقة خارجية، كما يعتمد معدل النمو على المدى الطويل لمستوى الإنتاج أيضاً على معدل نمو السكان، وهو عنصر آخر خارجي المنشأ في النظرية القياسية.

بعد منتصف الثمانينات، شهد البحث على النمو الاقتصادي طفرة، بدءاً من عمل رومر (1986) و لوكاس (1988)، ريبيلو (1991) تم البناء على أعمال آرو (1962) Arrow، شيشينسكي (1967) Sheshinski وأوزاوا (1965) لا نتدخل في نظرية التغير التكنولوجي. في هذه النماذج، قد يستمر النمو إلى أجل غير مسمى لأن

عائدات الاستثمار في فترة واسعة من السلع الرأسمالية والتي تشمل الإنسان (J.Barro & Sala-i-Martin, Economic Growth, 2004, pp. 19-20).

بدأ دمج نظريات البحث والتطوير والمنافسة غير الكاملة في إطار النمو مع رومر (1987 ، 1990) وشمل مساهمات كبيرة من قبل أغيون وهويت (1992) الذان يعتبران التقدم التقني عاملا مفسرا للنمو الاقتصادي الداخلي، وبالتالي مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، وغروسمان وهيلبمان (1991) Grossman and Helpman (M.Grossman & Helpman, 1990) الذي يعتمد على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة معتمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بان النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطة، وبذلك حسب هذا النموذج فان استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي الى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

### نظرية النمو الداخلي (الذاتي): Endogenous Growth Theory

تهدف نظرية النمو الداخلي\* (الذاتي) الى تفسير اختلاف معدلات النمو بين البلدان ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع انخفاض الناتج الحدي لرأس المال. ترى نظرية النمو الداخلي ان هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الانتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

تتماشى نظريات النمو الداخلي مع عمل Schumpeter (1942) و Solow (1956)، الذي حاول شرح مصادر النمو في الاقتصاد. ظهرت هذه النظريات من كتابات الاقتصاديين مثل Romer (1986)، Lucas (1988)، Barro (1990)، Barro and Sala-i-Martin (1995)، و Grossman and Helpman (1991) (2003).

\* على عكس المدرسة النيوكلاسيكية التي تعتبر أن النمو على المدى البعيد يعتمد على متغير خارجي ليس لصانع القرار الاقتصادي تأثير عليه، فان مدرسة النمو الداخلي تجد ان النمو على المدى البعيد يعتمد على متغير أو متغيرات يتحكم صانع القرار فيها و بذلك تصبح متغيرات داخلية وكذلك النمو وبالتالي من هنا استمدت اسمها.

في النماذج التي تشمل رأس المال البشري، مثل Romer 1990 و Becker، Murphy و Tamura 1990 تميل الزيادة في المخزون الأولي لرأس المال البشري إلى رفع نسبة الاستثمار المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي. في نماذج النمو الذاتي، مثل Barro و Becker 1989 و Murphy و Tamura 1990، يميل نمو الفرد وصافي نسبة المواليد إلى التحرك عكسياً. حيث يتحول الناس من الادخار في شكل أطفال إلى الادخار في شكل رأس المال المادي والبشري. وتزيد الزيادة في الادخار المرغوب معدل نمو الفرد في نماذج النمو الداخلي (J.Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 422)

تجدر الإشارة إلى أن نظريات النمو الداخلي ازدهرت بفضل مظاهر وجود منافسة غير كاملة من النظريات الجديدة في التجارة الدولية. حيث فتح هذا التظاهر فجوة أمام هؤلاء الاقتصاديين لشرح عوامل النمو الاقتصادي. لم يعد التقدم التقني (الابتكار) ظاهرة خارجية للاقتصاد، بل على العكس كانت نتيجة اختيارات وكلاء الاقتصاد ونتيجة للبحث والتطوير للأنشطة. وبعبارة أخرى، فإن التقدم التقني في الأصل هو نتيجة للنمو ونتاجه. هذه الفرضية الأساسية تؤدي إلى تطوير ثلاثة نماذج مهيمنة في نظريات النمو الذاتية.

1. نموذج بول رومر (Paul Romer (1990-1986): عرض بول رومر نموذج البسيط "تراكم رأس المال المادي" سنة 1986، وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظريات النمو الداخلي. وقد اعتمد رومر في نموده على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة. الذي تستند أساساته للنمو، من ناحية، على رأس المال المادي والعمليات الخارجية المرتبطة بتكامل ونشر المعرفة بين الصناعات والشركات. من ناحية أخرى، على التقدم التقني والتكنولوجيا التي تجتد مكانها في الابتكار والبحث والتطوير. (Romer, 1986, pp. 1021-1022)

أعطى رومر خاصيتين لرأس المال التكنولوجي، حيث اعتبر بأنه مال متراكم حيث يستند كل مخترع على من سبقه في اختراعاته (لا يولد من فراغ)، أما الخاصية الثانية هي أن التكنولوجيا مال عام حيث يمكن أن تنتقل المعارف التكنولوجية بدون أي شروط. ويكون النموذج كالتالي:

$$Y_i^\alpha = AK_i^\alpha L_i^{1-\alpha} \bar{K}^\beta$$

وبافتراض التناظر بين الصناعات من أجل البساطة، لذلك كل صناعة سوف تستخدم نفس المستوى من رأس المال والعمالة. وبالتالي تكون صيغة وظيفة الإنتاج الكلي:

$$Y = AK^{\alpha+\beta} L^{1-\alpha}$$

حيث تمثل Y: الإنتاج الكلي للمؤسسة.

A: تمثل المعرفة المستعملة من طرف المؤسسة في الانتاج وهو ثابت.

K: رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة في الإنتاج.

L: العمالة المستخدمة من طرف المؤسسة في الإنتاج.

$\alpha$  و  $\beta$  ثابتين. (P.Todaro & C.Smith, 2012, p. 152)

2. نموذج لوكاس (1988) Lucas "تراكم رأس المال البشري": الذي يدعو إلى الاستثمار في رأس المال

البشري، لأن الاختلافات في النمو بين البلدان والمناطق يمكن تفسيرها بنوعية رأس المال البشري. إن رأس المال البشري المدرب جيداً ذو المهارات والمعارف القيمة سيكشف عن الابتكار وينشره في عملية الإنتاج.

حسب لوكاس فإن الاستثمار في رأس المال البشري، يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الانتاجية والدخل مستقبلاً. ويستغل الأفراد كذلك وقت الراحة من أجل الإنتاج أو متابعة التكوين، بالإضافة الى المردودية الداخلية، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ربحه غير مباشر.

كما يمكن كتابة دالة الإنتاج التي اعتمد عليها لوكاس في تحليله على الشكل التالي:

$$Y_t = AK_t^\beta (u_t h_t L)^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma$$

حيث:  $K_t$ : هو مخزون رأس المال المادي.

$u_t h_t L$ : هو عامل كفاءة العامل.

$u_t$ : الوقت المخصص للإنتاج.

$h_t$ : المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج.

L: عامل العمل والذي يفترض أنه ثابت.

A: يمثل المستوى التكنولوجي.

$\bar{h}_t^\gamma$ : المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد.

$\beta$ : يمثل عامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي، و  $1-\beta$ : تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

(ضيف، 2014-2015، صفحة 54)

3. نموذج Barro (1990)، الذي يرى أنه من الضروري الاستثمار في رأس المال العام (البنية التحتية،

الصحة، التعليم) والتي يمكن أن يكون لها آثار خارجية إيجابية مواتية للنمو طويل الأجل، أي أن النشاطات الحكومية

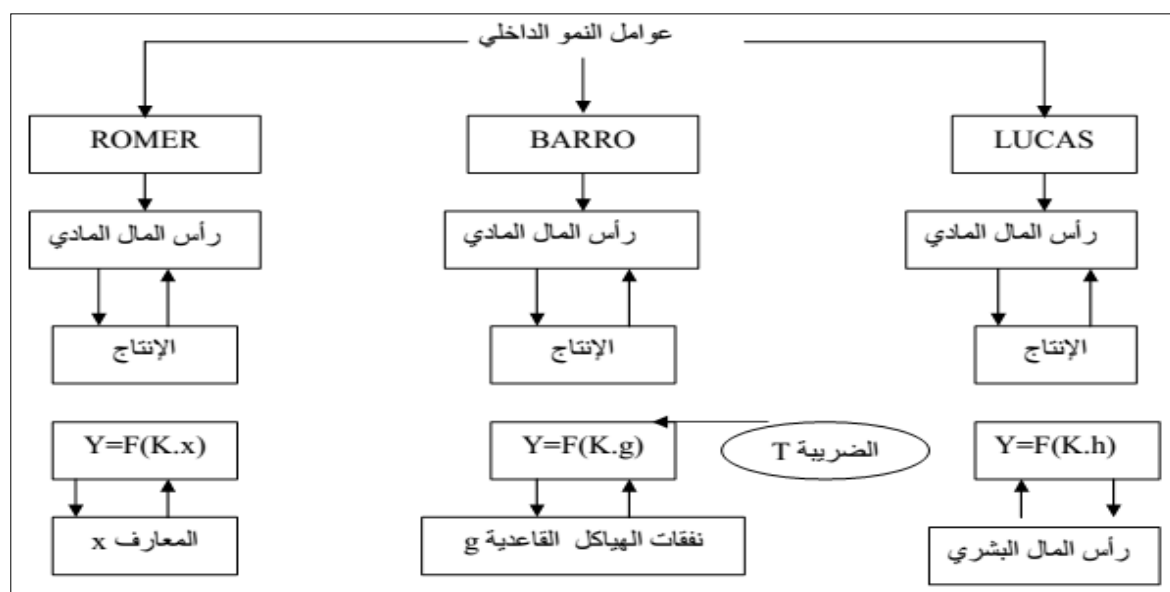
هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة  $i$  تأخذ الشكل التالي:

$$y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \rightarrow 0 < \alpha < 1$$

حيث المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة مع افتراض ثبات  $L$ ، وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة بدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يمكن تلخيص النماذج الثلاثة في الشكل التالي:

الشكل (01-03): عوامل النمو الاقتصادي الداخلي (الذاتي)



المصدر: مصطفى زيروني الممول الاقتصادي واستراتيجيات التنمية "حالة دول جنوب شرق آسيا" اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003. (ضيف، 2014-2015، صفحة 43)

تقر هذه النماذج الثلاثة لنظرية النمو الذاتية بتدخل الدولة في استثمار البحث والتطوير، في العرض السلع العامة (البنى التحتية)، في تنظيم السوق في سياق المنافسة غير الكاملة. في البحث عن المصادر الأساسية للنمو على المدى الطويل، فإن هذه النماذج بشكل عام ورومر (1986، 1990) على وجه الخصوص قد أدمجت التنوع كواحد من عوامل النمو الاقتصادي ككل. وتسمح العوامل الخارجية التكنولوجية في شكل نشر الابتكار بين الشركات المبتكرة والمختبرات العامة والجامعات بإنشاء منتجات وسيطة جديدة وعمليات تصنيع جديدة ومنتجات نهائية جديدة أو محسنة. انتشار المنتجات المتنوعة دفعة واحدة تتمثل النتيجة النهائية للبحث والتطوير في زيادة التنوع الاقتصادي (زيادة في عدد السلع الناتجة عن ظهور عدد أكبر من القطاعات الصناعية). (Guelllec & Ralle, 2003, pp. 71-75)



قدم رومر (1990) حجة إضافية بأن تنوع المدخلات (السلع الوسيطة) في الإنتاج يمكن أن يكون مفيدا للنمو. من خلال تكييف هذه الحجة لتنوع الإنتاج، توصل Feenstra et al (1999) إلى نفس الاستنتاجات. في نفس السياق، العديد من الدراسات التجريبية (Berthélemy and Chauvin 2000، Berthélemy and De Ferranti et al، Al-Marhubi 2000، Söderling 2001) تعتبر منطقة متنوعة اقتصاديا أقل حساسية للتقلبات الدورية، شريطة أن لا تكون هذه المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة مترابطة بشكل إيجابي. (Ndjambou, 2013, pp. 99-100)

## المبحث الثالث: استراتيجيات التنوع الاقتصادي:

يهدف تنوع الهيكل الاقتصادي أعد مفوضي السياسات والإدارات إستراتيجيات التنمية بالاعتماد على مفهوم التنوع الاقتصادي، والتي يمكن تصنيفها الى صنفين: على حسب تنوع الإنتاج الفلاحي والتصنيع.

## المطلب الأول: استراتيجية التنوع بالإنتاج الزراعي:

هي إستراتيجية للتنمية، عادة ما تعرف باسم "الثورة الخضراء" والتي بدورها تنقسم الى قسمين "الثورة العلمية الخضراء" و"الزراعة البيولوجية والزراعة البيئية" (Ndjambou, 2013, pp. 86-87).

I. الثورة العلمية الخضراء: هي إستراتيجية ظهرت بفضل أعمال أو أبحاث الأمريكي\* Norman Borlaug الذي رخص وأتاح استعمال أنواع جديدة من الحبوب (الأرز، الذرة، القمح) بإنتاج واسع جعلها ممكنة بفضل قدرة العلوم التقنية لتغيير المحيط بتقنيات مثل استعمال الأسمدة للأراضي لتخصيبها، منتجات لمحاربة الأعشاب الضارة وميكانيزمات لزيادة الانتاجية والسقي في حالة الجفاف، أيضا خلق منتجات جديدة ومتنوعة من الحبوب إنطلاقا من الحبوب القاعدية يمكن من إتاحة سلاسل عديدة من نفس المنتج للشعوب التي تصلها وتوصيلها للشعوب التي لا تصلها.

الخبرات الأولى للثورة الخضراء لوحظت في آسيا "أفغانستان، الصين، الهند، إندونيسيا، تايلاند، باكستان، الفلبين، الفيتنام" وأمريكا اللاتينية "الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، البيرو...". وشرق إفريقيا "كينيا، زمبابوي".

تمكنت من نجاح مؤقت ضد المجاعة وسوء التغذية وإنقاذ حياة الملايين، هذا النجاح يحقق بدفع ضريبة ثقيلة على المحيط (إفقار التنوع البيولوجي والأراضي، كسر التوازن البيولوجي، تدمير الحياة البرية والتلوث...) وعلى المستوى الاجتماعي (النزوح الريفي، تعبئة التكنولوجيا الزراعية للجنوب ضد الصناعة في الشمال، حلقة مفرغة للمديونية الزراعية، فقدان المعارف التقليدية...)، وهو ما يقود لتطوير شكل جديد للثورة الخضراء.

II. الزراعة البيولوجية والبيئة الزراعية: من طرف Doug Parr كبير علماء السلام الأخضر Greenpeace فالزراعة البيولوجية تركز على مبادئ بسيطة تعتبر صارمة للتوازن الطبيعي بين الأراضي، النباتات والحيوانات (الحيوان

\* Norman Borlaug نورمان بولوج من مواليد 1914، وهو مهندس زراعي وبروفسور أمريكي ويعتبر أب الثورة الخضراء. درس في جامعة مينيسوتا، وعمل في مؤسسة روكفيلر. قام بعدة أبحاث من أجل مركز تحسين محصول الذرة والقمح. حصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1970.

يغذي الأرض التي تغذي النبات)، نضيف قيود منع استخدام منتجات كيميائية من فئة أو تركيب (المبيدات الحشرية، منظم النمو، والمركبات المعدلة جينياً..).

حيث يطمح لتغذية مستدامة لسكان العالم التي تشهد نمواً أو اتساعاً دون المخاطرة بقدرة الأجيال المستقبلية على التغذية، تتطور بالمواءمة مع الطبيعة بتفضيل التنوع البيولوجي وتشجع الحكم الذاتي المحلي للزراعة.

أما من وجهة نظر الاقتصاد الكلي فالزراعة البيولوجية والبيئية أو الأيكولوجية تطبق مبادئ التنوع الأفقي بمعنى أنه يسمح بتنوع القطاع الزراعي (الفلاحي) بعرض العديد من المنتجات الغذائية لسكانه، ويطبق أيضاً مبدأ التنوع البيولوجي الذي يعترف النظام البيئي بقدرته على التنظيم الذاتي، وهذه تكون "الثورة الخضراء" التي مازالت في البلدان النامية التي يرغب فيها المستهلكون في انتقاء المنتجات البيولوجية المرخصة بهدف استهلاك ما هو صحي أكثر.

### المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية بالتصنيع:

وهي تتمثل في ثلاث أبعاد: الصناعة بإحلال الواردات، الصناعة المصنعة (استراتيجية التنمية بالتصنيع)، والتصنيع لأجل التصدير.

#### I. الصناعة لإحلال الواردات: Industrialization By Import Substitution

هي إستراتيجية للتنمية تشمل الاستجابة للطلب الداخلي باستبدال المنتجات الاستهلاكية المستوردة بتطوير الإنتاج المحلي، حيث تمكن هذا الخطوة من انطلاق صناعات جديدة في حال إعداد البلد لسياسة صناعية نشيطة بالاعتماد على سياسة الحماية مثلاً (منح ودعم للمقاولين المحليين، وعملة قوية لتشجيع استيراد سلع التجهيزات من طرف المنتجين المحليين)، وذلك بهدف تقليل الاعتماد الخارجي.

تقوم هذه الاستراتيجية على الواردات الخاصة بمنتجات صناعية يتم إنتاجها محلياً بدلاً من استيرادها والتركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، التجارب الأولى لهذه الاستراتيجية أجريت في أمريكا اللاتينية في سنوات الثلاثينات والأربعينات بعد الانهيار الكبير، عرفت نجاحاً في بلدان مثل الأرجنتين، المكسيك والبرازيل. كما تم تطبيق هذه الاستراتيجية بنجاح في كوريا الجنوبية في سنوات الستينات والسبعينات، حيث أصبح جزءاً من الدول المصنعة الجديدة لآسيا وبالتالي دخوله في عصر التنمية. كما يرتبط نجاح الاستراتيجية بالقدرة التنافسية للسلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة. (محمد حسين الوادي، 2011، الصفحات 53-54)

لكنها استراتيجية فشلت في كثير من الأحيان لتحقيق وعد اللحاق بركب المتقدمة بل تسببت في ركود وازمات متكررة وحتى عواقب وخيمة بالنسبة للعديد من الاقتصاديات.

كما تعتمد هذه الاستراتيجية على التنوع الجانبي وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد مسبقا وبالتالي تكثيف النسيج الاقتصادي وارتفاع عدد القطاعات النشيطة.

## II. الصناعات المصنعة (استراتيجية التنمية بالتصنيع): Industrialization by Industrializing Industries

ترجع أبوة هذه الاستراتيجية الى الاقتصادي الفرنسي François Perroux و Destanne de Bernis حيث

يستخدم Weiss (2015) مصطلح السياسة الصناعية للتعبير عن "التدخلات السياسية المصممة للتأثير على تخصيص الموارد لصالح الصناعة (الصناعة التحويلية بشكل خاص) كقطاع متميز عن القطاعات الأخرى. وقد تؤثر مثل هذه التدخلات أيضا على تخصيص الموارد داخل الصناعة لصالح فروع معينة (لذا تكون انتقائية وليست وظيفية). ويمكن أن تشمل هذه التدخلات إما آلية الأسعار أو الضوابط المباشرة التي تركز على التصدير وكذلك السوق المحلية". (Weiss, 2015)، وبالتالي تتمركز هذه الاستراتيجية حول نشر الصناعات الثقيلة (أسمدة، المعادن والصلب، آلات ومعدات النقل) التي تؤثر في قطاعات أخرى، مثلا صناعة الصلب تستعمل الكربون الذي يخلق منتجات ثانوية للصناعة الكيماوية، هذه الأخيرة تزود الأسمدة والمواد البلاستيكية للزراعة.

كما تعتمد على التنوع العمودي التي تدخل مفهوم أثر التدخل والتكثيف في مصفوفة بين القطاعات التي روجت من طرف Rosentein-Rodan و Leontief حيث مخرجات قطاع تعتبر مدخلات قطاع آخر، تم تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول الغربية، روسيا، الصين، كوريا الجنوبية والجزائر وبلدان أخرى.

في حالة الجزائر ركزت على الصناعات الهيدروكربونية (البترول والغاز الطبيعي) التي مكنت من تنمية الصناعات البينية (البتروكيماويات، التلحيم، الإسمت، الأسمدة) وصناعات إنتاج السلع النهائية (النسيج، النقل..)، أما كوريا الجنوبية انتقلت من صناعة النسيج إلى صناعة الصلب من أجل الوصول إلى صناعة السيارات والالكترونيات. (Ndjambou, 2013, pp. 89-90)

## III. التصنيع لأجل التصدير: Industrialization by Substituting Exports

هي استراتيجية مكملة لإستراتيجية احلال الواردات حيث تطبق لأجل التنوع الاقتصادي وتسمى أيضا إستراتيجية تشجيع الصادرات، والتي تسعى لاستبدال صادرات المواد الأولية والمنتجات القاعدية بمنتجات غير تقليدية

(منتجات مصنعة، منتجات نصف مصنعة، أو منتجات أولية متطورة)، حيث تركز هذه الاستراتيجية على بعض المزايا النسبية سواء في المنتجات أو العوامل المنتجة (عمالة مؤهلة، توفر المواد الأولية..).

يمكن لبلد نامي ما يتبنى إستراتيجية "إتباع الميزة النسبية Comparative Advantage Following" لتطوير صناعاته الاستفادة من "مزايا التخلف Backwardness Advantage" في عملية الإرتقاء والنمو أسرع من البلدان المتقدمة. فشركات البلدان النامية ستستفيد من الفجوة الصناعية والتكنولوجية مع البلدان المتقدمة باكتساب الابتكارات التكنولوجية والصناعية التي تتوافق مع المزايا النسبية الجديدة عن طريق التعلم والاقتراض من البلدان المتقدمة. في المقابل، من المحتمل أن تشهد الاقتصاديات التي تنحرف عن ميزتها النسبية (إستراتيجية تحدي الميزة النسبية) في تطويرها الصناعي أداءا ضعيفا لأن الشركات في الصناعات الجديدة لا تتوافق مع سوق مفتوحة وتنافسية وتتطلب إعانات حكومية وحماية للبقاء وفي كثير من الأحيان من خلال تشوهات والتدخل في السوق (Lin, 2009) تدمج هذه الاستراتيجية العديد من أصناف التنوع الاقتصادي كما يلي:

- التنوع العمودي باستبدال صادرات المنتجات القاعدية بصادرات المنتجات المصنعة.
- استبدال صادرات المنتجات غير المتطورة بصادرات منتجات متطورة والامثال بمبادئ التنوع الأفقي.
- تصدير المنتجات المصنعة الى بلدان أخرى وبالتالي تنويع الأسواق أي التنوع الجغرافي.
- تقليل مخاطر التعرض للصدمات التجارية الخارجية بتصدير أنواع عديدة من المنتجات وتسجل بمنطق التنوع المالي.

اعتمدت دول عديدة هذه الاستراتيجية لكنها عرفت نجاحا حقيقيا في بعض منها مثل: كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند، اندونيسيا، الشيلي، أوغندا... وغيرها. مثل في حالة ماليزيا وتايلاند طبقت استراتيجية التصنيع لأجل التصدير بإعادة توجيه الصادرات للمنتجات الصناعية مثل (النسيج والالكترونيك) ولتتابعة التنمية ولأجل تنويع اقتصادها قامت باستبدال منتجات أولية لأخرى ذات قيمة مضافة عالية مثل (زيت النخيل، المطاط بالنسبة لماليزيا والزراعة والصيد بالنسبة لتايلاند). أما في حالة الشيلي اتجهت لتصدير منتجات مثل (الفاكهة، المنتجات الغابية، الخمر، والسلمون). (Ndjambou, 2013, pp. 91-92).

إذا اتبع اقتصاد ما ميزته النسبية في تطوير صناعاته ستمتع تلك الصناعات بميزة تكاليف الانتاج المنخفضة وبالتالي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. ونتيجة ذلك أنها ستكسب حصة سوقية أكبر وتولد إمكانيات فائض أعلى، وسيتمتع الاقتصاد أيضا باستثمار رأسمالي بأكبر عوائد ممكن. وبناء على ذلك، تميل الأسر

للتمتع بمعدلات ادخار عالية مما يؤدي إلى زيادة سرعة ترقية هيكل هبات هذا البلد، كما يساهم أيضا في انخفاض حساسية الاقتصاد.

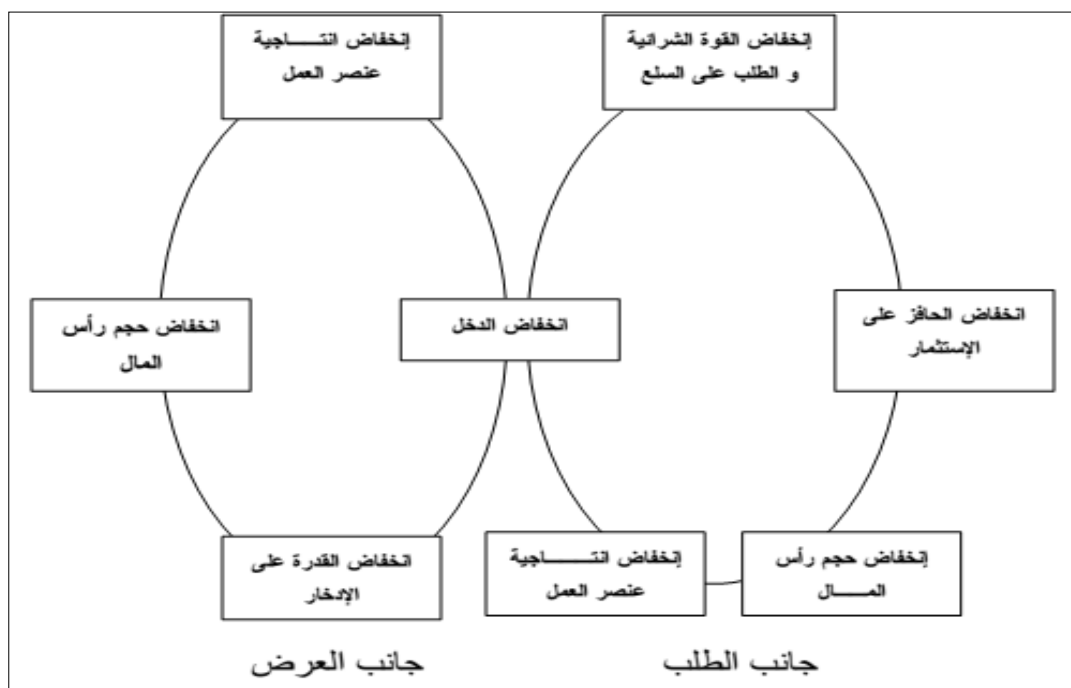
### المطلب الثالث: استراتيجية الدفعة القوية واستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

I. استراتيجية الدفعة القوية Big Push: تطرق Paul Rosenetien الى أن الخروج من حالة التخلف يكمن في إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات ورؤوس الأموال القادرة على نقل الاقتصاد من الجمود إلى النمو، حيث قام بتشبيه الاقتصاد بالطائرة التي لا يمكنها التحليق جوا إلا بسرعة فائقة تدفعها للارتفاع من الأرض للجو، ونجحت دول الخليج كالإمارات والسعودية اللتان استغلتا العوائد النفطية لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد خلال السبعينات وتمكنت من الانتقال من مرحلة الجمود الى مرحلة الانطلاق. كما تعود مبررات هذه النظرية الى عدم قدرة تجزئة الاستثمارات الرأسمالية (المشروعات الاستراتيجية والمشروعات المكلمة)، وأفضلية عدم تجزئة دالة الطلب فالمشروع المنفرد يرتبط بعدم القدرة على بيع منتجاته، بالإضافة الى انخفاض عرض الادخار وعدم استجابته للتغير في أسعار الفائدة نتيجة انخفاض الدخل الفردي، وقد تعرضت النظرية لانتقادات أهمها هو عدم قدرة الدول النامية توفير موارد مالية وبشرية غير عادية تمكنها من تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لتحقيق تلك الدفعة القوية، وتركز هذه الإستراتيجية دون الاهتمام بالصناعات الثقيلة. (كبداني سيد احمد، 2013، الصفحات 64-66)

إن الاختيار بين بذل استراتيجية الدفعة القوية بمعنى النمو المتوازن لكافة القطاعات المشكلة للاقتصاد المحلي، أو التركيز على تنمية قطاعات رئيسية منتقاة (الأسلوب الإنتقائي The Selective Approach) بإتباع استراتيجية النمو المتوازن، يعتبر من أهم القضايا التي تواجه واضعي سياسات التنمية.

II. استراتيجية النمو المتوازن: صاغ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روزنشتين-رودان" في صيغة حديثة متكاملة سميت بإستراتيجية النمو المتوازن. فهو يرى أن التنمية في الدول النامية تعوقها حلقات مفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج، حلقة في جانب الطلب وحلقة في جانب العرض، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01-04): حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية



المصدر: محمد عبد العزيز عجيمة والليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية،

مصر، 2004، ص 53.

يرى Nurks أنه لا يمكن التغلب على هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية، إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني. لكن يؤخذ على هذه النظرية أنه يستحيل تطبيق استراتيجية الدفعة القوية في الدول النامية نظراً لمحدودية الامكانيات وعدم القدرة على طرح برنامج استثماري ضخم يشمل كافة القطاعات. ففرضية توفر العرض من عوامل الانتاج في هذه الدول هي غير واقعية، لأنه في حال لم تكن هذه العوامل الانتاجية لا نهائية المرنة، فإن برامج الدفعة القوية ترفع من تكاليف الانتاج وبالتالي تراجع الطلب على المنتجات بشكل أكثر تأثيراً من ارتفاع المداخيل والأجور على زيادة الطلب، وهو ما يحد من تأثيرات الدفعة القوية على النمو. (محمد عبد العزيز عجيمة، 2004، الصفحات 164-166)

III. استراتيجية النمو غير المتوازن: يرى François Perroux الذي قدم أول صيغة للنمو غير المتوازن أن النمو ينبعث من مناطق جغرافية معينة لها ميزات اقتصادية ووفرة في عوامل الانتاج، بحيث تلعب دور ريادي في تحريك عجلة النمو وقيادتها، فهو لا يعبر التفاوت في التنمية بين المناطق الدولة الواحدة اهتماماً كبيراً، لأنه يرى بأنه سرعان ما تلتحق المناطق الأخرى بالمناطق الاقتصادية. لذا فهو يرى بأن تكثيف الاستثمارات في المؤسسات الصناعية

بالخصوص يحدث في المجموعات التكميلية، ومؤسسات تجارة التجزئة، ووسائل النقل، والمرافق المختلفة، والمواصلات، هذه التكاملات الديناميكية تنتج قوى جذب تساهم في احداث التنمية. كما يركز هيرشمان في إطار استراتيجية النمو غير المتوازن على أهمية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي الذي يشجع على الاستثمار في قطاع رأس المال الانتاجي.

كما تعرضت هذه الاستراتيجية للنقد في بعض جوانبها، حيث يرى البعض أنها تجري بمبادرات فردية وكأنها لم تتم في ظل خطة اقتصادية شاملة مسطرة من طرف دولة تسعى الى تعظيم العائد الاقتصادي للاستثمارات، يفترض فيها أن تحقق الاستثمارات الخاصة أرباحا في ظل انسجام وتناغم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد. (حبيب كميل والبنبي حازم، 2000، الصفحات 80-86)

يعتبر اختيار استراتيجية التنمية حسب ظروف الدولة فمثلا الدفعة القوية تعتبر الحل الأمثل لمشكلة التخلف، والنمو المتوازن يتطلب توفير الموارد اللازمة لتحقيقه وتنمية القطاعات، بينما استراتيجية النمو غير المتوازن فتتم في حالة عدم توفر الدفعة القوية والموارد اللازمة لإستراتيجية النمو المتوازن.



## المبحث الرابع: محددات التنوع الاقتصادي

هناك أدبيات كبيرة حول محددات تنوع الصادرات، وخاصة من الدول النامية. باستخدام "نظرية التجارة الجديدة" (1995) Krugman و Grossman و Helpman (1991) التجارة الأفقية والعمودية بين الصناعات، وخاصة فيما يتعلق بمحاولات حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية، مع تحليل للمحددات من رأس المال البشري ونفقات البحث والتطوير على تنوع الصادرات. وفي هذا السياق، فإن التداعيات غير المباشرة على البلدان النامية من خلال الانفتاح تتسم بأهمية قصوى ويتم شرحها من خلال التأثيرات الخارجية للتعلم بالممارسة " Learning by Doing" وخاصة التعلم بالتصدير " Learning by Exporting" (Herze 2004). (Dorgruel & Tekce, 2011, p. 7)

يرتبط التنوع بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما وسببا في نجاحه أو فشله، والتي اختلفت من دراسة لأخرى وحسب منطقة لأخرى. حيث تختص دراسة بن حمودة وآخرون سنة 2006 بمحددات التنوع الاقتصادي في افريقيا وصنفتها الى متغيرات: مادية، سياسية، مؤسسية، تجارية وصناعية، مالية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وفي 2009 أجرى دراسة لمعرفة المتغيرات الأساسية التي تحدد عملية التنوع في شمال افريقيا والتي تمثلت في: (Hammouda, Oulmane, & Jallab, 2009, pp. 147-148)

- متغيرات مؤسسية: مؤشر الحوكمة.
  - متغيرات الاقتصاد الكلي: (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، دخل الفرد).
  - متغيرات مالية: (الاستثمار العام والخاص).
  - متغيرات تجارية وصناعية: (معدل الانفتاح التجاري، ومؤشر الانتاج الصناعي).
- أيضا دراسة الأمم المتحدة لسنة 2016 صنفت محددات التنوع الاقتصادي الى: (Frammework Convention on Climate Change, 2016, pp. 8-11)
- محددات اقتصادية: انتاجية المؤسسات، الايرادات (الناتج المحلي الاجمالي للفرد).
  - متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشروط التجارية، استثمار رأس المال.
  - محددات غير اقتصادية: حجم الصادرات، حجم السوق المستهدف (حجم البلد).
  - الاصلاحات الاقتصادية: تحرير التجارة، الحصول على التمويل.
  - العوامل الهيكلية: السكان، رأس المال البشري، جودة المؤسسات.
  - تغير المناخ وسياسات الهجرة.

وعليه سنحاول الجمع بين التصنيفين وذكر المحددات الرئيسية للتنوع الاقتصادي.\*

### المطلب الأول: محددات اقتصادية

تتمثل في مستوى التنمية ومتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في مستوى دخل الفرد وإجمالي الناتج المحلي وإصلاح ادارة الاقتصاد الكلي المتمثل في سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية.

I. **مستوى التنمية:** حسب Berthélemy (2005) إن أهم دراسة أجريت على محددات التنوع الاقتصادي هي دراسة (Imbs et Wacziarg (2003، حيث درسنا أثر التنمية الاقتصادية قياسا بدخل الفرد على درجة التنوع، واللدان توصلنا الى أن التنوع ينمو في البداية ثم يتراجع وفقا للدخل. كما أن تغيير التركيز القطاعي بالنسبة لمستوى دخل الفرد يظهر نمطا على شكل حرف U وهذه العلاقة غير الخطية بين تنوع الصادرات والتنمية الاقتصادية تشير الى أن البلدان تعمل في مراحل نموها المبكرة على تنوع الإنتاج وتخصص في مستويات الدخل الأعلى. إن نقطة التحول بالنسبة للبلدان التي تحولت من التنوع المحلي إلى التخصص تكون قوية إلى حد ما عند حوالي 9000 دولار للفرد (مقاس بالقدرة الشرائية للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية). وهذا يعني أن معظم البلدان النامية هي بالفعل في مرحلة التنوع على مدار مسار تنميتها. (Imbs & Wacziarg, 2003).

بعد تحقيقهم التجريبي، طورا بعض الحجج النظرية لحواجز البلدان للتنوع محليًا ثم التخصص مرة أخرى بحيث ترتبط المراحل الأولى من التنمية مع التحول الهيكلي. تتضمن أسباب التنوع الاقتصادي حججًا تستند إلى الأفضلية والحفاظة. تحت بعض الافتراضات، كما يدل قانون إنجل على أن العوامل الاقتصادية المتزايدة تتطلب، مع زيادة مستويات الدخل، تنوعًا أكبر في السلع للاستهلاك.

ويؤكد Zilibotti و Acemoglu (1997) على محدودية فرص التنوع ومستويات التنمية بسبب ندرة رأس المال وعدم قابلية المشاريع الاستثمارية للتجزئة.

ومع التخصص الدولي وآثار التكتلات التي درست في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة (Krugman (1991، أدت إلى وجود علاقة عكسية، ففي البداية تسود العوامل المساعدة على التنوع، بينما في المرحلة الثانية من التنمية الاقتصادية يتم تركيز العوامل. يمكن العثور على المزيد من التفسير في النموذج النظري Rodrik و Hausman (2003) بافتراض أن تحديد المنافذ التي يمكن أن يكون فيها الاقتصاد قادرًا على المنافسة هو معرفة مبدئية ومكلفة

\*مزيد من المعلومات حول أثر المحددات على التنوع الاقتصادي يرجى الاطلاع على الملحق الأول.

في كل مرة. حيث أنه خلال عملية التطوير يكون تنوع الاقتصاد في البداية منخفضاً جداً، ثم مرتفع جداً في المرحلة الثانية. والنتيجة الطبيعية لهذا النموذج هي أن عدد السلع المنتجة في الاقتصاد منخفضة في البداية، وتزداد عندما يتطور هذا الاقتصاد، ويتوقع أن ينخفض بعد ذلك. (Berthélemy, 2005, p. 601)

### متغيرات الاقتصاد الكلي: (دخل الفرد والنتاج المحلي الإجمالي)

عادة ما يستحوذ على مستوى التنمية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. كل من جانب العرض Aghion و Howitt (1992) ونظرية نمو جانب الطلب (Fiorillo 2001) تشير إلى أنه مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ينمو نمط التفضيلات التي توجه تغيرات الاستهلاك ويؤثر التغير في مرونة الطلب على الإنتاج القطاعي، وبالتالي التركيب البنيوي للاقتصاد، وبالتالي تنوع الإنتاج والصادرات من السلع الأولية إلى منتجات قطاعات ثانية وثالثة. (Dorgruel & Tekce, 2011, pp. 7-8)

كما تشير الأدلة أيضاً أن التنمية الاقتصادية تشمل في نهاية الأمر هذا التحول مع إعادة تخصيص ديناميكي للموارد من قطاعات وأشطة أقل إنتاجية إلى قطاعات وأشطة أكثر إنتاجية، وذلك يتطلب من البلدان منخفضة الدخل التركيز على الزراعة والأنشطة القائمة على الموارد لتنوع الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية. حيث أن نمو دخل الفرد له أثر إيجابي على تنوع الصادرات بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض ولكن مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن زيادة النمو في الدخل ستؤدي إلى زيادة تركيز الصادرات والتخصص.

### II. الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي: (سعر الصرف والسياسة المالية والسياسة النقدية).

لتحقيق عملية تنوع ناجحة، لابد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث: السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات الدول العربية المصدرة للنفط بالدولار الأمريكي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجري استبعاد سياستين من هذا الإطار، وهما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما كأدوات لإدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر.

بمذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. وفي سائر الدول يستخدم شق واحد منها ألا وهو الإنفاق الحكومي، في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج مرن *Appropriate Policy-mix* (الخاطر، 2015، الصفحات 30-31)

من هذه السياسات الكلية الثلاث، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، يتفاعل مع كل دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كل سياسة، بناء على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع. وذلك بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب الى المتوسط، أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي (وهذا الأمر مهم لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الانتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الانتاجية، إضافة الى مكافحة الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد والمجتمع) من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنوع في المدى البعيد من جهة أخرى. *(Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries , 2016)*

بالنسبة لأثر سعر الصرف على التنوع، فالعلاقة الإيجابية بين سعر الصرف ومؤشر التنوع تعني أن العملة المنخفضة القيمة لا تدعم دائما جهود التنوع، هذه النتيجة تفترض شيئين؛ أولاً، يفترض أن البلاد لديها بالفعل إمكانات أسعار التصدير وأن تأثير الاستهلاك يؤثر على الأسعار مما يجعل الصادرات أرخص في الأسواق الأجنبية. وثانياً، تفترض أيضاً أن الاستهلاك يدعمه أساسيات الاقتصاد الكلي السليمة وهو أكثر من مجرد عملية لتعزيز أو الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية للاقتصاد. ومع ذلك، فإن العلاقة الإيجابية تعني أن الاستهلاك لا يؤدي إلى تنوع أكبر، يمكن تفسيره بطريقتين؛ في الحالة الأولى، يمكن أن يعني ذلك أن قاعدة التصدير المحتملة للبلدان الأفريقية ضيقة وأن قيمة الاستهلاك هي فقط التركيز والتخصص أكثر. التفسير الثاني هو أن الاستهلاك هو علامة على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي سيؤدي إلى إنشاء مناخ لا يجذب التنوع في البداية.

إن السياسات المالية التوسعية لها نفس الأثر على التنوع، إن اتباع سياسة مالية غير محافظة من شأنها أن تزيد الإنفاق العام عن طريق رفع فاتورة الأجور واستهلاك السلع والخدمات الأخرى ليست بالضرورة جيدة للتنوع. إن نجاح سياسة مالية توسعية بنظام ضريبي فعال سوف يعتمد إلى حد كبير على كيفية تمويل العجز (صيغ التمويل)، بما في ذلك القروض الداخلية أو استعمال الاعتماد من البنك المركزي، من المرجح أن تنتج له أثر سلبي من حيث الضغط على أسعار الفائدة المحلية وهذا قد يعرض الاستثمارات المطلوبة للخطر، والتي تعتبر هامة للتنوع. ومع ذلك، فعندما تكون أسواق النقد المحلية متقلبة مع مخاطر ضئيلة من حبس الرهن للاستثمارات الخاصة، يمكن زيادة الإنفاق العام

على الاستثمار من خلال الاقتراض المحلي الذي يؤدي إلى عجز أكبر في الميزانية دون آثار سلبية على الاقتصاد. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, pp. 77-78)

### III. التضخم

العلاقة الإيجابية والمهمة بين التضخم والتنوع بديهية اقتصاديًا. حيث تؤدي مستويات التضخم المرتفعة إلى تقويض احتمالات التنوع، وفي هذه الظروف، هناك اتجاه نحو زيادة التركيز مع عدد قليل من قطاعات التصدير الجديدة. وهذا ليس مفاجئًا نظرًا لأن التنوع بحد ذاته يتطلب ظهور وتطوير صناعات جديدة أو قطاعات جديدة يمكنها تلبية الطلب المحلي بينما تكون تنافسية في السوق الدولية. إن البيئة الاقتصادية التي تتسم بالتضخم المرتفع لا تحبذ إنشاء وتطوير قطاعات جديدة أو خلق مناخ يتيح للمحددات الأخرى للتنوع أن يكون لها تأثير كبير. وفي حين أن العلاقة الإيجابية والجوهرية التي تشير إلى هذا التضخم يؤدي إلى التخصص، فإن هذا يشير مسألة تجريبية فيما يتعلق بدوافع المحافظة الكامنة وراء التنوع في حالة البلدان الأفريقية في الدراسة التي أجراها بن حمودة وآخرون (2006). بشكل عام، في حالة حوافز المحافظة، من المعقول أن نتوقع أن التضخم المرتفع قد يؤدي إلى تنوع الاقتصاد لتجنب صدمات الإيرادات في بعض القطاعات. كما يقول Saint-Paul (1992) أنه في حالة الأسواق غير الكاملة، يمكن توفير مدخرات التنوع لأغراض التأمين، ثم إعادة التخصص عندما تتعمق الأسواق المالية، وتصبح هيمنة حوافز المحافظة أقل وضوحًا. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, p. 77)

### المطلب الثاني: المحددات المؤسسية وبيئة الأعمال

I. **الحكومة:** يعتبر الحكم الرشيد شرطًا أساسيًا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. على المستوى الإقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك بالنسبة للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسسي والذين يشكلون ما يعرف السائقين التنفيذيين "Executive Drivers" الذي يمثل الإطار العام للتنوع في الحكم؛ حيث يعتبر هذا الأخير جدد مهم للتنوع الاقتصادي وذلك من وجهات نظر عديدة فعلى سبيل المثال تكمن أهمها من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية. فالحكومة لها دور هام في وضع الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان بيئة صحية لمناخ الأعمال، وهذا يظهر جليا في العديد من البلدان الأفريقية على عكس نظرائها من دول العالم المتقدم حيث

تتميز مجموعة الدول الأولى ببيئة أقل وضوحاً واستقراراً لا من حيث الأهداف ولا الاستراتيجيات وغالباً ما تكون القطاعات الصناعية والخدمية ضعيفة مما يجعلها أكثر اعتماداً على تدخلات الحكومة. بالطبع فالاحتياجات الزائدة للخدمات العمومية ضاعفت من حجم القدرات المؤسساتية لفرض إصلاحات هادفة وسريعة لتوفير بيئة ملائمة للنشاط المؤسساتي. (OCDE, 2011, p. 16)

أحد الأمثلة البارزة لذلك هو عمل الحكومة على إصلاح الاجراءات الجمركية وتخفيف الأعباء الادارية المتعلقة بحركة التجارة بحيث يكون بقدرة المصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع بصفة أسهل. فعلى سبيل المثال الجزائر ليست تنافسية بقدر مناطق مماثلة على سبيل القدرات. فارتفاع تكلفة الاستيراد والتصدير إلى جانب أن هذه العمليات تأخذ عملية طويلة ومرهقة إدارياً تجعل من الصعب على المؤسسات الجزائرية زيادة حجم تجارتها وبالتالي توسيع قاعدة منتجاتها في المقام الأول وعلى المستوى الاقليمي تحتاج الاقتصاديات الوطنية لمواءمة المعايير لضمان حرية التنقل عبر الحدود لكل من السلع واليد العاملة. في هذا الحال التنقل الحكومي مهم أيضاً عند الاستجابة للتطورات الاقتصادية التي توفر فرصاً لزيادة التنوع. مثلاً أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض في أسعار السلع وأثر ذلك بشكل كبير على بعض الدول التي تعتمد فقط أو في الغالب على عدد قليل أو حتى سلعة واحدة كان هذا الحال لبتسوانا على سبيل المثال والتي تعتبر من أفضل الاقتصاديات تشغيلاً في إفريقيا حيث انخفضت مبيعات الماس بشكل حاد لكن هذه الأخيرة كانت قادرة على تحمل الصدمة والاستجابة السريعة وبصفة إيجابية وذلك فقط من خلال تلقي مساعدة 1,5 مليار دولار كقرض من البنك الإفريقي للتنمية وشمل جزء من هذا الرد الاستراتيجي تنوع الاقتصاد المحلي بعيداً عن الماس من خلال انشاء عدد من المحاور. (قاسم، 2014، صفحة 3)

**II. جودة المؤسسات:** كيف تؤثر جودة المؤسسات على إمكانات التنوع؟ لا يتعلق الأمر بإعادة فتح النقاش اللامتناهي حول كيفية قياس المؤسسات ودور الموارد على المستوى المؤسسي. ومع ذلك، فإن العمل الأخير بشأن النمو طويل الأجل يسلط الضوء على أهمية المؤسسات (Acemoglu، Johnson و Robinson 2003). هناك علاقة قوية ومنتظمة بين المقاييس المختلفة للمؤسسات ومستوى الدخل الفردي. (Gelb, 2010, pp. 11-12) خاصة في البلدان التي لا تتمتع بموارد طبيعية بشكل جيد. لذلك، يبدو أن الجودة المؤسسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات الاقتصاد المرتفع الدخل مع تحقيق إنتاجية عالية. وهذا يعني أنه بغض النظر عن السببية الصحيحة، تلعب صلابة المؤسسات دوراً هاماً فيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادي المحتمل. وبالتالي، فإن الصناعة التحويلية تحقق معاملات أكثر من زراعة الكفاف أو حقول النفط البحرية. وهي تعتمد بدرجة أكبر على حسن تنفيذ العقود ومبدأ

الشرعية وعموما على السياق التجاري المواتي. في الحالات القصوى للمؤسسات المنهارة، تميل الاقتصاديات إلى التراجع عن زراعة الكفاف والتعدين. لذلك فإن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية ومع المؤسسات القوية لديها خيارات أكبر للتنوع من البلدان ذات المؤسسات الضعيفة. ولسوء الحظ، توجد لدى معظم مصدري الموارد الطبيعية مؤسسات ضعيفة يتم قياسها بمختلف المعايير، بما في ذلك مستويات دخلهم. تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية، وهي مؤشرات مؤسسية، أن البلدان المصدرة للنفط لديها ترتيب مؤسسي يتوافق مع اقتصاديات غير نفطية أفقر بكثير. وفي بعض الحالات، تكون نتائجها مماثلة لتلك الخاصة بالبلدان التي لا تتمتع بموارد طبيعية وتمثل مستويات دخلها أكثر بقليل من ربعها. هذه النتيجة ليست محددة للمنطقة. وأظهر Gelb and Turner (2008) أن تسعة بلدان أفريقية من البلدان المصدرة للنفط التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 979 دولاراً (بسر الصرف في السوق)، قد حققت متوسط نتائج أقل من العشرات لمؤشرات الحكم. وعلى سبيل المقارنة، نمت 11 دولة إفريقية غير نفطية منخفضة الدخل ذات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 300 دولار فقط بشكل أسرع نسبياً على مدار العقد الماضي، وكانت أعلى ثلاث مرات عشر مرات. بعض مجموعات البلدان تؤدي بشكل أفضل في بعض فئات المؤسسات. على سبيل المثال، لدى دول مجلس التعاون الخليجي نتائج أفضل بشكل عام عند قياس قدرة الدولة وقدرتها على الحفاظ على إطار تنظيمي مناسب. من ناحية أخرى، تظهر بلدان أمريكا اللاتينية المنتجة للنفط نتائج أفضل من حيث المشاركة السياسية والنتائج السيئة للتنظيم. (Gelb, 2010, pp. 12-13)

بالإضافة إلى الحوكمة وجودة المؤسسات نجد أن البنية الاستثمارية والوضع الأمني يعتبران أيضاً من العوامل المؤسسية التي تحدد نجاح أو فشل سياسة التنوع.

حيث ذكر Berrettoni و Bebczuk (2006) اللذان أجريا دراسة لمعرفة ما اذا كان محيط الاقتصاد الكلي يعزز أو يمنع تنوع الصادرات. حيث تمت الدراسة على 56 دولة في الفترة بين 1970-2002، وتم دعم الفرضية التالية: أن الاقتصاديات الأكثر ثراءً تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والمؤسسية، وتخفف هذه البيئة من مخاطر الأعمال التي يراها المنتجون المحليون أقل إلزامية للتنوع. ومع ذلك، وبما أن هذه الاقتصاديات تتميز بإنتاجية أعلى ومناخ أعمال جيد، فقد يجد أصحاب المشاريع أنها أكثر جاذبية لتوسيع مزيجهم الإنتاجي. فبالنسبة إلى الائتمان، فإن جودة البنية التحتية ونسبة الاستثمار الإجمالية ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر هي مؤشرات على الكفاءة الاقتصادية الكلية والقوة التي من المحتمل أن تعزز آفاق نمو الشركات، على الرغم من أن الآثار المترتبة على تنوع الصادرات تظل مسألة نظرية مفتوحة. (J.F Mejia, 2011, p. 35)

III. القطاع الخاص: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات الغير مستغلة حيث يمكن على سبيل المثال البحث و التطوير لأنشطة جديدة. علاوة على ذلك غالباً ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد. (OCDE, 2011, p. 19)

لا ننكر أن الشركات التي تمتلكها الحكومة يمكن أن تكون فعالة، وعلى هذا النحو فإن مشاركة القطاع الخاص لا يجب أن تكون شرطاً مسبقاً للتنوع. ومع ذلك، في النموذج الليبرالي الجديد الحالي، وخاصة قبل الأزمة المالية من عام 2008، كان هناك عدم الايمان القوي في كفاءة الشركات المملوكة للدولة والإيمان القوي بالمكاسب في الكفاءة التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة. علاوة على ذلك، فإن معظم الدراسات وخطط التطوير، في التعامل مع التنوع في منطقة الخليج، اعتقدت أن التنوع يفترض مساهمة متزايدة من القطاع الخاص في الاقتصاد.

سبب الربط بين التنوع ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد ذو شقين. أولاً، في إطار نموذج الحالي لتخصيص الدولة، فإن جزءاً صغيراً نسبياً فقط من السكان المحليين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية. هذا لأن كلا من استخراج النفط والغاز هي نشاطات كثيفة رأس المال وبالتالي لا توفر العديد من الوظائف، ولأنه لا تحتاج دول التخصيص إلى التركيز على خلق قاعدة إنتاجية، وبالتالي تتسبب في التخلف النظامي للقطاعات الإنتاجية. لذا يُنظر إلى التركيز على تنمية القطاع الخاص كطريقة لخلق فرص العمل وإشراك قسم كبير من السكان في الإنتاج. والسبب الثاني للدعوة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص كجزء من ويتعلق التنوع بمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر. (Hvidt, 2013, pp. 7-8)

IV. الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار أمر حيوي لتنوع أي اقتصاد، تشير العلاقة العكسية بين الاستثمار ومؤشر التنوع إلى أن الاقتصادات تنوع مع زيادة الاستثمارات. في الواقع، من غير المحتمل أن تنوع البلدان اقتصاداتها إذا لم تركز جزءاً من دخلها القومي لتراكم رصيدها الرأسمالي. وتجدد الإشارة إلى أنه في النموذج التجريبي لأفريقيا كمنطقة الذي قام بدراسته بن حمودة وآخرون (2006)، فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي تم اختياره كعامل رئيسي محدد للتنوع، بدلا من المدخلات المنفصلة للاستثمار العام والاستثمار في القطاع الخاص. كان من الأسهل أن توخى عواقب الاستثمارات على التنوع إذا كان من الممكن تطبيق نموذج بالاستثمار العام والخاص كمتغيرات منفصلة. أسفرت محاولات فصل هذين المتغيرين عن نتائج غير مستقرة. ومع ذلك، فإن حقيقة أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد أثبت أنه محدد هام يمكن أن يعني أنه مجموع الاستثمارات العامة والخاصة في تراكم المخزون الرأسمالي الذي يصنع الفرق. ومع ذلك، فإنه يعني أيضاً أن الاستثمارات المتراكمة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التنوع، حيث يمكن للاستثمار العام جذب الاستثمار الخاص بشكل عام بدلاً من نقله بعيداً. ومع



ذلك، قد لا يكون هذا صحيحًا على مستوى الدولة حيث تكون السياسة المالية بدلاً من السياسة النقدية التي تحدد مزيج الاستثمار العام والخاص. النتائج التجريبية تعني أيضا أنه قد يكون هناك مستوى حرج من الاستثمار اللازم لتحسين عملية التنوع. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, pp. 49-50) ووفقا لـ (Gourdon (2010)، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنوع الصادرات مباشرة عن طريق الدخول وقطاع التصدير غير التقليدي، أو بشكل غير مباشر عن طريق زيادة الصادرات من الصادرات التقليدية مع أدنى حصة. ومن ناحية أخرى، إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجهًا أساسًا إلى استغلال الموارد الطبيعية، من المرجح أن يزداد تركيز الصادرات على الموارد الطبيعية. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

تم دراسة التنوع في دراسات مختلفة؛ على سبيل المثال (Ekholm et al (2007). وفي ظل ظروف معينة، يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر البلد فقط لإنتاجه لأسواق التصدير وبالتالي فإن نمو الصادرات سيكون نحو أسواق جديدة أو صناعات جديدة، ما أدى إلى تنوع الصادرات. (Hausmann et al (2007) أنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه تأثير إيجابي عموماً على تنوع الصادرات، لديها تأثير أعلى على الرأسى التنوع أكثر من الأفقى، الذي ينقل المزيد من المعرفة إلى المقاطعة ولكن لا تشتت تركيز الاقتصاد في بلد تكون فيه الموارد الطبيعية مكثفة (Dorgruel & Tekce, 2011, p. 8)

### المطلب الثالث: العوامل أو المحددات التجارية والصناعية:

تعتبر السياسة التجارية والصناعية للبلد أيضا عاملا محددًا لتنوع الصادرات:

I. **السياسة التجارية:** إن الانفتاح التجاري لا يؤدي بالضرورة إلى تعميق التنوع؛ يشير التحليل التجريبي لدراسة بن حمودة وآخرون (2006)؛ حسب بيانات البلدان الإفريقية باستمرار إيجابية العلاقة بين الانفتاح المتزايد والميل نحو التخصص، فبدلاً من أن يشجع الانفتاح على التنوع يشجع البلدان على التركيز والتخصص، تخصص البلدان في السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. وبالتالي تتركز صادراتها بدلاً من تنوعها؛ إن النتائج المتعلقة بتأثير انفتاح التجارة على التنوع تؤكد مدى ملائمة السياسة التجارية المثلى؛ كما تشير النتائج إلى أن التحرير السريع يمكن أن يجد بشكل فعال من قدرة الاقتصاد على التنوع. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, pp. 73-74)

إن أنشطة التصدير تحمل تكلفة ثابتة، وتحت نظام حماية التجارة، فإن قطاع التصدير سيكون متخلفاً، حيث لن يتمكن سوى عدد محدود من الشركات من تحمل التكاليف الثابتة للتصدير، مما يؤدي إلى تركيز

الصادرات. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي الانفتاح التجاري الذي يؤدي إلى تخفيض التعريفات إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تنوع الصادرات حيث يصبح البلد قادراً على مواجهة ذلك طلب أكثر تنوعاً من شركائه. (Dorgruel & Tekce, 2011, p. 8)

يميل عنصر التصدير إلى تفضيل التخصص، بينما يميل عنصر المنافسة في الواردات إلى تفضيل عملية التنوع؛ إن الأدلة التجريبية للبلدان الإفريقية تشير إلى أن تأثير نمو الصادرات الذي يؤدي إلى التخصص يفوق إلى حد كبير عملية التنوع التي تعززها المنافسة على الواردات. حسب ريكاردو إن الاقتصادات المفتوحة تكون أكثر تخصصاً وتنتج مجموعة محددة من المنتجات. وتجدر الإشارة إلى النتيجة السابقة التي مفادها أن اتجاه التخصص بعد التنوع موجود في الاقتصاديات المفتوحة والمغلقة على السواء. ومع ذلك، فإن الفرق بين الاثنين هو أن نقطة التحول تحدث في وقت مبكر في الاقتصاديات المفتوحة.

وتظهر بيانات اليونيدو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) و Imbs و Wacziarg (2003) أن البلدان ذات المستوى المنخفض نسبياً من التخصص تميل إلى أن تكون أكثر انفتاحاً على التجارة، ووفقاً لنموذج التنمية الذي اختارته، يمكن لبلد ما أن يظل أقل انفتاحاً في حين يتم التنوع، تتدخل نقطة التحول في مرحلة لاحقة من عملية التنمية. وبالتالي التحول نحو التنوع بعقلانية مع الانفتاح التدريجي للتجارة.

ليس من الغريب أن تدعم هذه النتائج حجج أولئك الذين يدافعون عن التحرير التدريجي للتجارة، لاسيما البلدان النامية. ويشيرون إلى وجود قيود متأصلة على الدول تحد من قدرتها على خلق ميزة نسبية لتصدير منتجات جديدة على المدى القصير. وهم يدعون إطاراً يسمح لهم بتنفيذ سياسات قد تؤدي إلى التنوع من خلال التصنيع. هذه الحجج أكثر صلاحية في حالة الاقتصاديات المعتمدة على السلع الأساسية، حيث أن حجج نظرية التجارة لريكاردو تنطبق بشكل عام على مثل هذه الاقتصاديات. وتؤكد هذه النتائج إلى حد ما، فالأمر متروك لكل دولة لتقرر استخدام نوع تخصصها أو تطبيق استراتيجية التنوع مع نقطة انتقالية على المدى البعيد على أن تخصص في منتجات ذات قيمة أعلى في سلسلة القيمة. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, p. 76)

ويتأثر تنوع الصادرات أيضاً بحجم الصادرات في المنافسة الاحتكارية. ترتبط نسبة الصادرات إلى المنتجات المحلية مباشرة بنسبة الصادرات إلى الاستهلاك المحلي أو المبيعات. وبالتالي، يؤثر حجم الصادرات أيضاً على تنوع الصادرات.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر المسافة بين الأسواق وحجم الأسواق المقصودة (حجم البلد) على تنوع التجارة الثنائية (Amurgo-Pacheco and Pierola، 2008؛ Navarro-García، 2016). فهي تعتبر الأكثر ملاءمة وقوة. كما أظهرت دراسة سابقة أن المسافة إلى مراكز التجارة والوصول إلى الأسواق (من خلال ترتيبات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف، أي تحرير التجارة) هي من المحددات الرئيسية للتنوع. (Frammework Convention on Climate Change, 2016, p. 10)

II. السياسة الصناعية: هي كما يعرفها Rodrick Hausmann "عملية اكتشاف التكلفة أو اكتشاف النفس"، من خلال اعتماد تقنيات إنتاج موجودة في الخارج داخلياً، وبضاعة موجودة في السوق العالمية من الممكن إنتاجها بتكلفة منخفضة محلياً. ولكن تكلفة عملية الاكتشاف خاصة، في حين أن المكسب منها عام، والسياسة الصناعية الناجحة هي تلك العملية التي تتوصل فيها الدولة والقطاع الخاص إلى تشخيص مصادر الانسداد في وجه الأنشطة المستجدة وإيجاد الحلول الملائمة لها. فالسياسة الصناعية هي مشروع تعاون أو شراكة استراتيجية، بين القطاعين العام والخاص، تهدف إلى اكتشاف فرص العمل وعوائقه، وبناءً على ذلك، تولد مبادرات سياسية. وفي هذا السياق ثمة حاجة إلى السياسة الصناعية بسبب إخفاق في السوق يؤدي إلى إضعاف الحافز لدى المستثمر لإعادة هيكلة الاقتصاديات وتنويعها؛ أهم أهداف السياسة الصناعية يتمثل في تنويع الاقتصاد، وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية، لذلك ينبغي أن يركز الحافز على الأنشطة الجديدة في الاقتصاد المحلي. والمقصود بذلك منتج جديد، أو تقنيات جديدة لإنتاج بضاعة موجودة بتكلفة أقل أو جودة أعلى. (الخاطر، 2015، الصفحات 44-55)

يشجع الإنتاج الصناعي في جميع أنحاء القارة على التنوع. الإنتاج الصناعي هو عملية التطور النظري التي ينتقل بها بلد ما من التخصص إلى تقوية القطاع الصناعي قبل البدء في التخصص مرة أخرى.

كما يشير (Agosin 2006) ، في الحالة الخاصة لبعض البلدان النامية التي شهدت تنوعاً هاماً في فترة ما بعد الحرب مثل كوريا الجنوبية وتايوان، تم ربط العملية بسياسات تدخل مختلفة تدعم التصنيع السريع. تجربة الشيلي، على الرغم من الاعتقاد بأن نجاحها في تنويع الصادرات يستند إلى إصلاحات موجهة نحو السوق، نجحت جزئياً عن السياسات المتعمدة الموجهة نحو إنتاج سلع جديدة للأسواق الدولية (Agosin 1999). على الجانب الآخر، تعتبر حالات مثل الدول الاسكندنافية التي تطورت من مصادر الموارد الطبيعية، إلى منتجين ومصدرين لمجموعة واسعة من المصنوعات مدفوعة بشكل أساسي بقوى السوق. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن النقاش بين استراتيجيات التصنيع البديلة للاستيراد (ISI) Industrialization by Substituting Imports والاستراتيجيات الإنمائية لترويج الصادرات يرتبط أيضاً بتنويع الصادرات. فمن ناحية، يقترح مناصرو حجة الصناعة الناشئة أن التجربة الناجحة

لبعض بلدان شرق آسيا - مثل كوريا الجنوبية - لن يكون من الممكن التفكير فيها دون توفير الملجأ المؤقت لبعض صناعاتها، قبل دخول الأسواق الدولية. وعلى النقيض من ذلك، يشير مؤيدو استراتيجية Export Promotion (EP) على سبيل المثال إلى التجربة الصينية حيث لا يفسر التصنيع السابق تنوع الصادرات الناجح، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر إما في شكل تنوع الصادرات، أو التجارة الدولية والنمو الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات (MNCs) أو المشاريع المشتركة التي لعبت دوراً هاماً للغاية. (J.F Mejia, 2011, pp. 38-39)

عندما يتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه السياسات الصناعية لتنوع هياكل الاقتصاديات العربية، يبرز الاشكال المتعلق بطبيعة الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية، وكيفية صياغة السياسات وتحديد أهدافها ووسائلها، خاصة بعد تبني أغلب الحكومات منهجية تنمية قائمة على اقتصاد السوق وتعزيز المبادرة الخاصة والاندماج في النموذج الجديد لتقسيم العمل الدولي والانخراط في منظومات التجارة الدولية والإقليمية وتقليص الدور الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي. ومن هنا يتوجب على السياسات الصناعية انتقاء القطاعات الأكثر قدرة على قيادة مسار التنوع في الدول العربية. (تقرير التنمية العربية، 2018، الصفحات 116-117)

### المطلب الرابع: عوامل أخرى

I. **الموارد الطبيعية Natural Resources:** تعد من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على قيادة التنوع الاقتصادي لأي بلد فهي غاية في الأهمية. حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد. خاصة من خلال إثراء هذه الاخيرة حيث يمكن خلق قيمة اضافية من الموارد المستخرجة. لكن يلاحظ غالباً عدم توافق توفر الموارد وتنوع الانتاج، وخصوصاً في الدول الافريقية بما في ذلك الجزائر ويرجع ذلك بصفة كبيرة في عدم تطبيق الادارة المثلى من طرف الحكومات للموارد الطبيعية إضافة الى عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية إلى المزيد من الانشطة الاقتصادية الأخرى فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الأرباح من تصدير المعادن لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدماتية وبالتالي توسيع نطاق البلاد لقاعدته الاقتصادية.

تمثل الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذه الدول (التي لا تحسن استغلالها)، باعتبار أنها طالما اعتمدت على صادراتها الطبيعية سواء كانت سلعا زراعية أو منتجات أولية مثل المعادن والهيدروكربونات، حيث أن البلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع لعائداتها عرضة للازدهار في حالة ارتفاع الأسعار كما هي عرضة لدورات الكساد في حال حدوث تقلبات واسعة في الاسعار، ولذلك فإن الحاجة الى توسيع إثراء هذه المنتجات

والسعي لاستخدام مستدام حيثما كان ذلك ممكنا إذا كان ذلك مصحوبا بسياسات تشجيع التجارة والصادرات حيث سيمكن استغلال الموارد الطبيعية وتحسين توفير الفرص لإنتاج مجموعة متنوعة من البضائع سواء كان ذلك داخل الاسواق المحلية أو العالمية. (OCDE, 2011, pp. 18-20)

كما تظهر نتائج استبيان Stanley و Bunnag (2001) أنه في حين يفترض أن يؤدي التنوع إلى استقرار عائدات التصدير وتقليل الاعتماد على المنتجات الأولية "المتقلبة"، في بعض الحالات، على سبيل المثال، في أمريكا الوسطى خلال الفترة 1974-1995، وتحديدًا تلك البلدان التي قررت التخصص في المنتجات الأولية الثابتة وعدد قليل من المصنوعات، تفوقت على غيرها. مما أدى إلى اعتبار أن التنوع في حد ذاته لا ينبغي بالضرورة أن يكون مفيدا للاقتصاد. يجب أن توفر أيضًا مستويات أقل من عدم الاستقرار إذا تم العثور على "المزيج الصحيح"، كما يقول Stanley و Bunnag، فقط إذا أظهرت المنتجات الجديدة عدم استقرار منخفض أو متغيرة سلبًا مع الصادرات الحالية، مما يقلل من التباين. هذا لا يعني بالضرورة التحول من الموارد الطبيعية إلى المصنوعات؛ بعض المصنوعات الخفيفة، مثل الملابس، يعتقد أيضا أنها تتأثر بالتقلب. مثل تجربة أمريكا اللاتينية، معظم بلدان المنطقة قامت بتنوع مزيج صادراتها بين منتصف الستينات ونهاية التسعينات، إلا أنها لم تحقق مستويات كبيرة من توسع الناتج المحلي الإجمالي. لا تقتصر إمكانيات تنوع الصادرات على الحركة من المنتجات الأولية إلى السلع المصنعة، فالتنوع في الصادرات قد يكون أيضًا نتيجة لقطاع سلعي "أكثر حيوية". وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقترن تنوع الصادرات في المصنوعات بتنوع في قطاع السلع الأساسية. (J.F Mejia, 2011, pp. 39-40)

II. **العوامل الإقليمية Regional Factor** : يعتبر التكامل الاقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة وهذا يشمل كل من اصلاح نظام ادارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الاعمال في نقل بضائعهم البحرية، وتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية من خلال اعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل العابرة للحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية فعلى سبيل المثال قد تستفيد عدد من دول شمال إفريقيا على حدّ سواء من الموقع الجغرافي لها وقربها من الاسواق الاوروبية والمتوسطية. فتونس مثلا لديها علاقات اقتصادية قوية في منطقة البحر الابيض المتوسط والاتحاد الاوروي، والجزائر تتمتع بعلاقات قوية مع دول منطقة البحر الابيض المتوسط إضافة إلى المملكة العربية السعودية والأردن وعموم دول الشرق الاوسط فعلى خلاف الجزائر زادت هذه الدول في وصولها الى مجالات اقتصادية اقليمية متعددة والتي تمثل بمثابة أسواق لمنتجاتها وبالتالي يمكن للجزائر أن

تقوم بتوسيع انتاجها المحلي وتنويع صادراتها باستعمال علاقاتها القوية مع مجموع هذه الدول كوقود لتطوير هذا الاخير.

فتعزيز التكامل الاقليمي بين هذه الاقتصاديات يتضمن تنسيق المعايير والأنظمة التكنولوجية المختلفة كإصلاح منظومة الجمارك ومراقبة الحدود. هذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الاعمال بين عموم الدول فمنذ أوائل السبعينيات تم تحديد المؤسسات الاقليمية "المؤسسات التنفيذية Executive Drivers" كعامل أساسي للتنمية. فالتجمعات الاقليمية يمكن لها وضع الاسس للتنوع الاقتصادي من خلال خلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد المتاحة، توفير إطار ملائم لتنسيق الادارة الاقليمية للبنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية. كما يمكن أن تساعد على تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية الإقليمية الصحة والأمن والبيئة.

للأسف هناك العديد من التحديات التي تواجه المجموعات الاقتصادية الاقليمية في امكانية تحقيق الحوافز الجادة لتحقيق التكامل الاقليمي والتنوع الاقتصادي بما في ذلك تداخل العضوية بين البلدان الأعضاء عدم وجود الادارة السياسية، عدم وجود آليات للتعويض، الخوف من فقدان السيادة إضافة إلى ضعف البنية التحتية والبيئة المالية. إلا أن الكثير منها يمكن أن يتحقق من خلال مزامنة المبادرات الوطنية ذات الصلة بتنويع الهياكل وألويات المجموعات الاقتصادية الاقليمية الحكم.

III. الاطار الدولي: إن الاطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة لمجموع الدول الهادفة إلى تنويع اقتصادياتها سواء كان ذلك بالنسبة للدول على انفراد أو فيما يخص التكتلات الاقتصادية، والتي من شأنها التأثير عليها فاقصاديات عملاقة كالصين، الهند، اليابان، الاتحاد الاوربي إضافة الى الولايات المتحدة الامريكية يمكن لها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة لهذه الدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها. بفعل هذه الشراكات يمكن أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الاعمال. فدورها في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنوع بالنسبة لهذه الدول لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص التجارة الدولية.

هناك جوانب أخرى وفرص أخرى من التعاون الدولي التي يمكن أن تكون لها تأثير على التنوع الاقتصادي فلقد أكدت مختلف الدراسات لبرامج المساعدة الدولية الرامية لتوطيد هذا الاخير على أن تعزيز حجم الانشطة التجارية يمثل هدفا رئيسيا، باعتبار أن هذا من شأنه تعزيز القدرات لاستغلال أفضل للفرص المتاحة في السوق.

(OCDE, 2011)

IV. العوامل الهيكلية: للعوامل الهيكلية بما في ذلك سكان البلد ورأس المال البشري، أثر إيجابي على التنوع الاقتصادي. ويزداد التنوع مع تزايد عدد السكان لأن الشركات المحلية لديها إمكانية الوصول إلى سوق أكبر وبالتالي تستفيد من وفورات الحجم. يتيح رأس المال البشري للاقتصاديات تغيير أنماط تخصصها من السلع الأساسية نحو السلع المصنعة الأكثر كثافة في المعرفة. تعزز المؤسسات السياسية والاقتصادية ثقة الشركات وتنمية تطوير أنشطة الأعمال الجديدة من خلال خلق بيئة استثمار.

أيضا تغير المناخ وسياسات التخفيف من بين محددات التنوع الاقتصادي حيث يجري تنفيذ استراتيجيات التنوع الاقتصادي بصورة متزايدة من جانب البلدان المعرضة لتغير المناخ والتي تدفع اقتصادياتها في المقام الأول القطاعات الحساسة لسياسات تغير المناخ والتخفيف من آثارها، مثل السياحة والزراعة ومصائد الأسماك والغابات وإنتاج الطاقة.

وفي هذا السياق، تقوم البلدان بتنوع اقتصادياتها إما عن طريق التوسع في القطاعات الصناعية الجديدة أو باعتبار أن رأس المال البشري هو محدد قوي ومُنطوي على تنوع الصادرات، مما يشير إلى أن البلدان التي يزيد عدد سكانها عن مستوياتها. من المرجح أن يعزز التعليم تنوع الصادرات. وهذا يسלט الضوء على أهمية التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية في تزويد القوى العاملة بالمهارات الكافية والعملية التي تحفز الابتكار والبحث والتطوير. تدعم هذه النتيجة بشدة الانتقاد الذي غالبا ما وجهت ضد برامج التكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات واستراتيجيات الحد من الفقر الحديثة التي شددت على التعليم الابتدائي كعنصر كاف من رأس المال البشري مع اهتمام قليل بالتعليم بعد الابتدائي والتدريب المهني. عن طريق تعزيز تدابير التكيف في القطاعات الضعيفة لزيادة القدرة على التكيف في هذه القطاعات. (Frammework Convention on Climate Change, 2016, p. 11).

## خاتمة الفصل:

إن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج. وهو يهدف عموماً للحد من المخاطر الاقتصادية والزيادة في استقرار الاقتصاديات وتعزيز قدرتها على النمو. قد يكون التنوع عمودي، أفقي، جانبي، متركز، جغرافي ومالي، وذلك وفقاً لمجال التطبيق.

كما تطرقنا للنظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي مثل نظرية النمو الداخلي ونظرية التجارة داخل الفروع وكذا نظرية المحفظة المالية والتي تعبر عن التنوع المالي، أيضاً الاستراتيجيات التي أعدت بهدف تنمية القطاعات والاقتصاد عموماً بالاعتماد على مفهوم التنوع، وحسب ظروف كل دولة.

يرتبط التنوع بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دوراً هاماً وسبباً رئيسياً في نجاحه أو فشله، والتي تمثل محددات التنوع: محددات اقتصادية، مؤسسية، تجارية، صناعية وعوامل أخرى.



## الفصل الثاني:

تنافسية الصادرات كمدخل جديد

للتنويع الاقتصادي

## تمهيد الفصل

غالبًا ما تعمل الحكومات على جذب الاستثمارات المحلية بطريقة أفقية ما يشنت الجهود والموارد باتجاهات غير محددة، دون النظر في الكفاءات والقدرات والإمكانات المتوفرة. وهذا ما يجعل المستثمر يجد صعوبة في إنتاج بعض السلع الجديدة بسبب قلة الشركاء وقلة العمالة الماهرة وضعف البنية التحتية والتقنية والتمويلية وتباين المعلومات وغيرها (مفهوم فشل السوق) هذا النوع من "التنوع الأعمى" من خلال التركيز على تفعيل السياسات الأفقية الوظيفية يمكن أن يعمل فقط في ظل بيئة متميزة في الأصل من حيث مستوى المهارات المختلفة والبنية التحتية والتقنية والمشاريع المختلفة القائمة على البحث والتطوير والابتكار بمعنى آخر فإن نجاح التنوع الأعمى يعتمد بشكل حاسم على جودة الوضع القائم لحيز السلع التنافسية وبالتالي تعتبر التنافسية مدخل جديد لا يقل أهمية عن متطلبات التنوع الأخرى. (تقرير التنمية العربية، 2018، الصفحة 161)

إن تحديد مفهوم التنافسية أمر في غاية الأهمية كونه يساعد في تحديد جوانبها وكيفية قياسها وبناء مؤشراتها باعتبارها مدخل حديث للتنوع الاقتصادي. ويختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان الحديث عنها على المستوى الجزئي حيث نعني بها القدرة التنافسية للمنشأة أو الصناعة إذا ما استطاعت الحفاظ على مداخيلها عبر الزمن أو زيادة حصتها السوقية ومداخيلها بشكل قابل للاستمرار. أما على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يشير إلى تمتع دولة بميزة نسبية فوق دولة أخرى مثلاً في إنتاج سلعة بأقل تكلفة من دول أخرى.

كما قامت عدة جهات ومنظمات إقليمية ودولية وعدد من المعاهد المتخصصة بتعريف التنافسية وتبيان مفهومها وماهيتها، حيث قامت ببناء مؤشرات التنافسية في اقتصاد ما ومقارنتها مع اقتصاديات أخرى واستخدمت نتائج هذه المؤشرات في صياغة تقارير دورية حول التنافسية الدولية.

ومن أجل الإحاطة الجيدة بالجانب النظري للتنافسية باعتباره مدخل حديث للتنوع الاقتصادي قسم هذا

الفصل الى:

✓ **المبحث الأول:** ماهية وتطور مفهوم التنافسية.

✓ **المبحث الثاني:** مؤشرات التنافسية.

✓ **المبحث الثالث:** مؤشرات التنوع الاقتصادي وتنافسية الصادرات.

✓ **المبحث الرابع:** تجارب الدول النامية النفطية في تنوع اقتصادياتها.

## المبحث الأول: ماهية وتطور مفهوم التنافسية

كثيرا ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي جعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية. كما يعترها الغموض مثل أي ظاهرة اقتصادية حديثة فلا يوجد تعريف موحد لذا سنسرد بعض التعاريف لأشهر المنظمات العالمية وكذلك الاقتصاديين الرائدة في مجال التنافسية الدولية والتطور التاريخي لهذا المفهوم وهذا بغرض التوضيح لماهية التنافسية.

## المطلب الأول: نشأة وماهية التنافسية

من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين، خاصة إذا كان يتمتع بالحدثة ولا يخضع لنظرية عامة تفسره مثل مفهوم التنافسية.

I. التنافسية في الأدبيات الاقتصادية: من خلال القراءة المتأنية للأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع "

التنافسية " تبين أن هذا المفهوم ارتبط بأمرين: (النوير، 2002، صفحة 4)

✓ الأمر الأول: أن ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومي تصاحب مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات الأمريكية خلال الفترة من 1981-1987 (خاصة في تبادلاتها التجارية مع اليابان) وزيادة المديونية الخارجية لها.

✓ - الأمر الثاني: حيث ظهر الاهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات من القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية متمثلة في الاتحاد السوفياتي سابقا، وظهور سمات وتداعيات عديدة له، والتي كان من أبرزها ظهور ما يسمى بظاهرة " العولمة" والتأكيد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوة السوق.

الوصول إلى تعريف منضبط ودقيق للتنافسية الدولية يواجه بالعديد من الصعوبات، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار.

ففي السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية، وخلال الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية، وفي التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية، أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على رفع مستويات معيشة أفرادها.

- إن مفهوم التنافسية جاء كنتيجة لتاريخ طويل من الفكر كما جاء في كتاب التنافسية السنوي الذي يصدره المعهد الدولي للتطوير والادارة بعنوان " التاريخ الطويل للتنافسية".
- والذي يساعدنا على تعريف مختلف مظاهر هذا المفهوم الحديث والمعقد. ومن بين الذين صنعوا فيه مساهمات حاسمة نذكر : (Garelli S. , 2005, p. 505)
- حدد الاقتصاديون الكلاسيك عوامل الإنتاج الأربع: الأرض، رأس المال، الموارد الطبيعية والعمل.
  - مساهمة " دافيد ريكاردو **David Ricardo** " (1772-1823) بقانون الميزة النسبية والذي سطر فيه كيف يجب على الأقطار أن تتنافس.
  - الاقتصاديون الماركسيون: والذين سلطوا الضوء على أهمية أثر المحيط الاجتماعي والسياسي على التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاءت الفكرة الاشتراكية والتي تقتضي تغير المحيط السياسي قبل الاقتصادي.
  - "ماكس ويبر Max Weber " (1864-1920)، عالم الاجتماع الألماني، والذي أسس العلاقة بين القيم، المعتقدات الدينية، والنتائج الاقتصادية للأمم.
  - "ألفريد ب سلوان Alfred Sloan، Sloan" و"بيتر دروكر Peter Drucker " (1875-1965): اللذان قاما بتطوير مفهوم التسيير كعامل هام من المدخلات في التنافسية.
  - "جوزيف شامبيتر Joseph Schumpeter " (1883-1950) والذي شدد على دور المقاول كعامل في التنافسية، وبين أن النمو هو نتيجة لحاله عدم التوازن، التي تحفز الابتكار والتطور التكنولوجي.
  - "روبيرت سلاو Rober Solow " (1924) والذي درس العوامل التي تدخل في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بين 1948-1982 لبيّن دور التعليم، التطور التكنولوجي، وتطور المهارة في النمو الاقتصادي.
  - "نيكولاس نيغروبونت Nicholas Negroponte " ومجموعة من الاقتصاديين المعاصرين والذين بينوا أهمية مفهوم "المعرفة" ودوره كأحدث عامل في التنافسية.

- وأخيراً "ميشال بورتر" Michael Porter\* والذي حاول جمع كل الأفكار السابقة في نظام خاص بالتنافسية أسماه "ماسة (معين) بورتر".

II. ماهية التنافسية: يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين، وذلك كما يلي:

✓ مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر "ميشال بورتر" من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي.

✓ مدرسة الاقتصاديين: وتركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والاستثمار في الدول ذات العمالة متدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة. (التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011، صفحة 3)

ويختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان على مستوى المؤسسات أو مستوى القطاع أو المستوى الوطني، فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها، كما أن العلاقة بينهم علاقة تكاملية، حيث أن أحدهم يؤدي إلى الآخر. بالإضافة إلى ذلك قامت عدة منظمات إقليمية ودولية بتعريف التنافسية حسب منظورها ورؤيتها وأهدافها. وسيتم توضيح كل منهما كما يلي:

1- تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات: يمكن تعريف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال

\* ميشال بورتر: أستاذ التعليم العالي بجامعة هارفارد بالإضافة إلى أنه صاحب نظرية التنافسية، من بين مؤلفاته: إستراتيجية

التنافسية 1980، الميزة التنافسية 1985، و نشر الميزة التنافسية للأمام 1990

رفع الإنتاجية ( العمل ورأس المال والتكنولوجيا). ويُعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور (المعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دولياً. (العلي و بركات، 2000، الصفحات 2-3)

2- **تعريف التنافسية على مستوى القطاع:** تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية والاستحواذ على حصص متزايدة من الأسواق ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها (تقرير التنافسية السوري، 2012، صفحة 30).

3- **تعريف التنافسية على المستوى الوطني:** يختلف مفهوم التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية، وذلك كما يلي: (سدي، 2006، الصفحات 11-13)

● **الدول المتقدمة:** إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

● **الدول النامية:** إن التنافسية لدى الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول على حصص سوقية متزايدة في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل المزايا النسبية التي تمتلكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

وما يهمننا في دراستنا هذه هي التنافسية الدولية لذا سنركز على مفهومها سواء حسب الفئات أو تعاريف الهيئات: حيث يمكن تقسيم تعاريف التنافسية المعمول بها والشائعة إلى ثلاث فئات: (النوير، 2002، صفحة 4)

● **الفئة الأولى:** تأخذ في الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط.

● **الفئة الثانية:** تشمل على جانبي التجارة الخارجية ومستويات المعيشة.

● **الفئة الثالثة:** تتضمن جانب مستويات المعيشة فقط.

3-1 **تعاريف التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول:** طبقاً لهذه الفئة من التعاريف يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، ووجود العجز يعني تدهور في تنافسية الدولة، وقد استخدم هذا التعريف لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات

من القرن العشرين، مقارنة باليابان. وعلى هذا الأساس، يعتبر اقتصاد ما تنافسيا إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداءه جيدا إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى.

**3-2 تعاريف التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة:** يشير مفهوم التنافسية لهذه الفئة إلى تحقيق الدولة لتوازن في ميزانها التجاري بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها والعديد من التعاريف جاءت ضمن هذه الفئة منها ما يلي:

**تعريف التنافسية طبقا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE:** "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة، وفي ظل شروط السوق الحرة والعدالة، منتجات وخدمات تتنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل" لكن يبقى أن نشير إلى أن الانتقاد الذي يوجه إلى هذه الفئة هو ضعف نسبة الصادرات في الدخل القومي كما أشار إلى ذلك "كروجمان" في حالة الاقتصاد الأمريكي (سدي، 2006، صفحة 26)

**3-3 تعريف التنافسية وفقا لمستويات المعيشة فقط:** في محاولات مستمرة لإيجاد تعريف واضح للتنافسية، ظهر تعريف جديد للتنافسية يستند على مدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة، وذلك على النحو التالي:

"قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطرودة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" وعليه نجد أن التنافسية مفهوم معقد ومتعدد، وذلك لتعدد أوجه هذه الظاهرة. لذا فإنه من الضروري ضبط تعريف التنافسية ولهذا سنتطرق لبعض التعاريف الأخرى:

**1- المنتدى الاقتصادي العالمي WEF:** "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد". (تقرير، التنافسية العربية، 2003، صفحة 21)

**2- المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD:** "التنافسية هي قدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية (المقدامية)، وبالعملة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

- 3- مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي: التنافسية هي: "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخل الحقيقية". ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.
- 4- المجموعة الاستشارية حول التنافسية: تستند التنافسية إلى الإنتاجية والكفاءة والربحية، ولكنها ليست هدف بحد ذاتها، بل تعتبر وسيلة هامة لزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتعتبر التنافسية أداة لزيادة العوائد بشكل غير تضخمي، عن طريق زيادة الإنتاجية والكفاءة في إطار التخصص الدولي. (التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011، صفحة 21).
- 5- تعريف المجلس الأوروبي: عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة عام 2000 تنافسية الأمة على أنها توفير دخل حقيقي ومستدام، تحسين المستوى المعيشي، وتوفير مناصب عمل لكل طالبي الشغل (Michèle Debonneuil, 2003, p. 13).
- 6- تعريف معهد التنافسية الدولية: يرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على: (وديع، 2003، الصفحات 6-7)
- 1- أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً، ويقصد بالكفاءة:
- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
  - ارتفاع الجودة: وفقاً لأفضل معلومات محدثة وتقنيات الإنتاج.
  - الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.
- 2- أن يبيع أكثر من المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد وذو نمو مطرد وهو أحد عناصر التنمية البشرية.
- 3- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.
- 7- المعهد العربي للتخطيط: توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي للتنافسية على أنها: "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل



الاقتصاديات الأجنبية" ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتحلى فيها تراحم الدول فيما بينها. (تقرير، التنافسية العربية، 2012، صفحة 21)

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يوضح الفرق بين المنافسة والتنافسية في مضمونه، فالمنافسة هي حالة المزاومة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة ممكنة في السوق المحلي أو العالمي. لكن التنافسية هي الأداء في القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتعرض للمنافسة.

### المطلب الثاني: أنواع، محددات ومبادئ التنافسية

I. أنواع التنافسية : يميز الكثير من الكتاب بين عدة أنواع من التنافسية الدولية أهمها:

#### 1- تصنيف التنافسية حسب السعر

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل. (رزيق، 2005، صفحة 325). ويدخل هنا أثر سعر الصرف بحيث يؤثر عن طريق تغيير نسب التحويل الرسمية بتخفيض العملة المحلية مقابل الدولار (العملة الاحتياطية)، وهو ما يخفض أسعار السلع في القطر الذي يخفض عملته بالنسبة لأسعار السلع في الأقطار الأخرى مما يزيد من مقدار صادراته. (سدي، 2006، صفحة 28).
- **التنافسية غير السعرية:** يشمل مفهوم القدرة التنافسية غير السعرية جميع العوامل التي تجعل من الممكن تمييز الإنتاج وفقاً للمنافسين. يعتمد على الاستثمارات في البحث والتطوير والابتكار، فهو يمنح الشركات قوة احتكارية إلى الحد الذي يسمح لها بالبيع بسعر أعلى من تكاليف الإنتاج وكلفة المنافسين.
- **فعلى المستوى القطري،** يعكس قدرة الاقتصاد على تحصيل الطلب من خلال عوامل أخرى غير السعر والتكيف مع اتجاهات الطلب (بما يعكس جودة التخصص). ويستند أساساً على الاستثمار والمرونة في تخصيص عوامل الإنتاج والابتكار. ويمكن أن تحتوي أيضاً على القدرة التنافسية التكنولوجية والقدرة التنافسية الهيكلية:
- **التنافسية التكنولوجية :** جذبت انتباه المؤلفين مثل Marshall و Schumpeter إلى "شكل من أشكال المنافسة بين الشركات والبلدان التي بدلاً من الأسعار والتكاليف (كما هو الحال في تحليل السوق)، تتعامل مع المنتجات نفسها. وهو يشير إلى البحث والابتكار وتراكم المعرفة التكنولوجية والكفاءة.
- **القدرة التنافسية الهيكلية:** يمكن أن تمثل القدرات الداخلية للإنتاج والتسويق بالمعنى الواسع. هذه الفكرة تكشف عن جميع العوامل الهيكلية التي قد تبطئ أو تحفز الإنتاج. فإن "مصطلح القدرة التنافسية الهيكلية

يجعل من الممكن التعبير عن الفكرة بأنه إذا كانت قدرة الشركات على المنافسة تترجم فعالية ممارسات الإدارة للشركة، فإنها تحقق وكذلك ترابط وكفاءة الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومعدل التغيير على المدى الطويل وهيكل الاستثمار في البلاد، والبنية التحتية التقنية وغيرها من العوامل الفوائد الخارجية التي يمكن للشركات الاعتماد عليها". نحن نتناول هنا تأهيل دور أمة كعامل من القدرة التنافسية التي تدعم الشركات. (Seddi, 2011, pp. 62-63)

● **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكار. فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت اعلى سعرا من سلع منافسيه.

2- **تصنيف التنافسية حسب معيار الزمن:** تميز بعض الأدبيات بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية: إذ يتوجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكامن، لأن التركيز على أحدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية. (تقرير، التنافسية العربية، 2003، صفحة 23)

كما جاء في تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي **WEF2000** (تقرير، التنافسية العربية، 2012، صفحة 22)

✓ **التنافسية الظرفية أو الجارية:** CCI تركز على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه مثل بنية الأسواق، ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، وتحتوي على عناصر مثل: التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق.

✓ **التنافسية الكامنة أو المستدامة:** GCI القدرات عميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وقد تحدد ثلاثة مجالات أساسية محددة للتنافسية الكامنة وهي: رأس المال البشري، وتوطين التقنية والبنية التحتية التقنية. وهي تمثل ما توصلت إليه مراجعات نظريات النمو والتنمية من أهمية هذه العوامل في دعم التنمية في إطار العولمة وتحديات عصر المعلومات.

## II. محددات التنافسية

هناك أربعة مستويات من محددات القدرة التنافسية: Meta، Macro، Meso وMicro.

- Micro: هي شروط داخلية / مشتركة بين الشركات، بما في ذلك جوانب الإنتاجية، والتنظيم الصناعي المحدد، والابتكار والانتشار التكنولوجي، ونقل المعلومات ولكن أيضاً المؤسسات التي تنظم العلاقات بين الشركات.

- Meso: يحتوي هذا المستوى على خدمات البنية التحتية لدعم الأعمال التجارية والروابط بين الشركات، الخاصة والعامية والمؤسسات. كما تنتمي الجوانب التكنولوجية والإيكولوجية والعمالة إلى هذا المستوى.

- Macro: نجد في هذا المستوى السياسات والمؤسسات العامة والخاصة العامة الموجهة نحو تحسين القدرة التنافسية لقطاعات محددة مثل السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية وفي نهاية المطاف سياسة سعر الصرف.

Meta: يمكننا أن نذكر من بين العوامل الرئيسية على هذا المستوى: مخطط التنظيم السياسي والاقتصادي الموجه للتنمية، والقدرة على التوسع الاستراتيجيات والسياسات، وكذلك أنظمة القيمة التي تدعم التعلم والتغيير والتماسك الاجتماعي.

إنطلاقاً من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع معايير متفاوتة وغير محددة، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم. وبالتالي فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيرها ويمكن إيجاز أبرز محددات أو العوامل التي تتحكم في التنافسية كما يلي:

1- **البنية التحتية:** إذ تعتبر ذات أهمية كبيرة في جذب الاستثمار من جهة، وذات وزن في تقارير التنافسية العالمية. تتمثل البنية التحتية في الركيزة الأساسية للتنافسية الدولية وتشمل وسائل النقل والمواصلات، تقنية المعلومات والاتصالات والتي تمثل الدعامة الرئيسية لاقتصاد المعرفة.

2- **الحكم الراشد:** أصبح مفهوم الحكم الراشد يتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة، ويمكن تعريفه بوجه عام على أنه القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية، والحكم الجيد لا يساعد فقط على الاستقرار، بل أصبح عاملاً حاسماً في التنافسية الدولية. (العصفور، 2012، الصفحات 3-6)

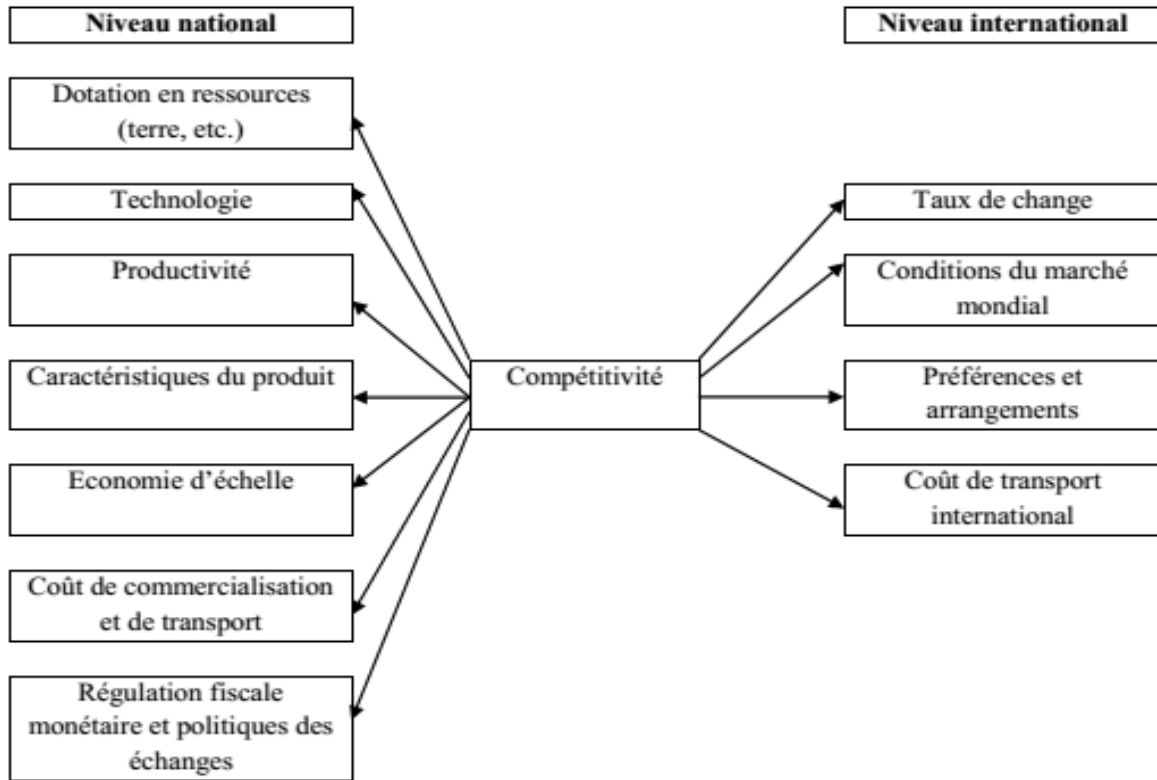
3- **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتوجب التركيز على استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره في تعزيز النمو وخلق الوظائف وزيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا. وكذلك فإنه في حث الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي، عبر تطوير شراكات في المنافسة داخلياً وخارجياً، من أجل كسب أسواق جديدة.

4- **الإنتاجية والتكلفة:** تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى النوعية من أهم محددات القدرة التنافسية المحلية والدولية للشركات، ويعتبر هذا العنصر من أهم محددات التنافسية لارتباطه بتحديد أسعار المنتجات، وترتبط التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى أن التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض تكاليف إنتاجها.

5- **السوق والمنافسة:** تعتبر المنافسة الداخلية بين الشركات عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية، نظراً لأن السيطرة على السوق من قبل فئة قليلة من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية. وعلى هذا الأساس، فإن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ولكن ذلك غير كاف لتحقيق التنافسية في الأسواق الدولية. وقد يكون الشرط الكافي للتنافسية الدولية هو الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر.

6- **رأس المال البشري:** إن الاستثمار في رأس المال البشري هو عنصر مهم في تفعيل الموقع التنافسي للمؤسسة، ومن الضروري ترتيب الأولويات في التعليم وإصلاح المنظومة التربوية للارتقاء بالمستوى الفكري وكفاءة الموارد البشرية. (مسعداوي، 2007).

الشكل (01-02): محددات تنافسية الاقتصاد الكلي



المصدر: LACHAAL، L، 'La compétitivité: Concepts، OP. cit. p. 31، définitions et applications.

### III. مبادئ التنافسية:

بناء على التحليل الذي أجراه كبار العلماء والبحوث الخاصة بالمعهد الدولي للتنمية الإدارية تم تقسيم مبادئ التنافسية الدولية إلى أربع مجموعات رئيسية هي: الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المبادئ الفرعية: (S. Garelli، 2005، صفحة 16)

#### 1- الأداء الاقتصادي

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للقطر.
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية يعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية.

- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الأداء الاقتصادي.
- الاستثمارات الدولية تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.
- التنافسية المستندة إلى تنمية الصادرات تتوافق عادة مع سياسات استهداف النمو في الاقتصاد المحلي.

## 2- الفاعلية الحكومية

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال، يجب أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير شروط المنافسة بين الشركات.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة يقلل من تعرض الشركات للمخاطر الخارجية.
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تسهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية.
- تحسين جودة التعليم وجعله بمتناول الجميع، يساعد على خلق الاقتصاد المبني على المعرفة.

## 3- كفاءة قطاع الأعمال

- التركيز على الكفاءة والقابلية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة.
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي، يدعم التنافسية الدولية للدولة.
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي تسهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطاً ضرورياً للنشاط الاقتصادي وبخاصة في المرحلة الأولى للانطلاق.
- توافر عمالة ماهرة يعزز تنافسية البلد.
- ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة.
- سلوك القوى العاملة وموقفها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

## 4- البنية التحتية

- وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فاعلة يدعم كفاءة النشاط الاقتصادي.
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن أيضاً بنية كفؤة لتقنية المعلومات وكذلك حماية فعالة للبيئة.
- تعزيز الميزات التنافسية يستند إلى الإبداع والكفاءة في استخدام التقنيات المتوفرة.
- تشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية والأنشطة الإبداعية لخلق معارف جديدة، يسهم في نقل التنمية الاقتصادية إلى مرحلة أكثر نضجاً.
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد.

- IV. قواعد التنافسية: حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية مجموعة من العوامل الضرورية لدعم التنافسية الدولية، واعتبارها هي القواعد الذهبية للتنافسية الدولية ونلخصها فيما يلي: (Garelli p. S., 2008, p. 34)
- إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة.
  - تطوير بيئة اقتصادية مرنة.
  - تعزيز الاستثمار في البيئة الأساسية المادية والتقنية.
  - تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي.
  - تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات للحفاظ على فائض الحساب الجاري وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - التركيز على الكفاءة وسرعة وشفافية الإجراءات الإدارية والحكومية.
  - المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والضرائب.
  - حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى.
  - تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب.
  - الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق الذي يفرز التماسك الاجتماعي ويحمي نظم القيم.
  - التركيز على نظام التعليم المسار المزدوج (التلمذة الصناعية والتعليم العالي) لتعزيز توظيف جيل الشباب والحد من البطالة
  - الحفاظ على القاعدة الصناعية للأمة "صنع في . . ."

#### المطلب الثالث: تحليل الميزة التنافسية

ترجع بداية ظهور مفهوم الميزة التنافسية إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين ، أين أصبح التحدي يتمثل في كيفية تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية . ظهر هذا المفهوم وانتشر بعد صدور كتابات "ميشال بورتر" الرائدة في هذا المجال حيث يشير "ميشال بورتر" إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب ، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الميزانية العامة للدولة، أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة، أو أنها دالة في تكلفة العمل. كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو أنها التوازن الموجب للميزان التجاري، أو القدرة على خلق المناصب. (Porter, 1990, pp. 3-6)

I. **تطور مفهوم الميزة:** قبل التطرق إلى تعريف الميزة التنافسية يجب معرفة كيف نشأ هذا المفهوم وتطور من الميزة المطلقة التي نادى بها "آدم سميث" في نظرية النفقات المطلقة (1723-1790). حيث يشجع "آدم سميث" ويحث على التخصص وتقسيم العمل، ويرى أن تقسيم العمل في الدولة الواحدة ينتج عن تقسيم العمل الدولي وذلك عن طريق فكرة الميزات المطلقة التي نادى بها، وهي أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل من أي دولة أخرى، ثم تصدر الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي من هذه السلع إلى الدول الأخرى، وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر فتتغلب بذلك على ضيق السوق المحلية، وترفع من إنتاجية البلد بدخول الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير واتساع حجم السوق. (حسين عوض الله، غير مذكورة، الصفحات 14-15)

عمل "دافيد ريكاردو" (1772-1823) على تطوير أفكار آدم سميث، حيث يعتبر أول من وضع الفارق بين نوعي التجارة فيما سماه بقانون المزايا النسبية، ويرى أن المبدأ الذي يحكم التجارة الداخلية هو مبدأ النفقات المطلقة، والمبدأ الذي يحكم التجارة الدولية هو مبدأ النفقات النسبية. حيث صاغ نظريته عن التكاليف النسبية سنة 1817، فنظرية الميزة النسبية قامت على نفس الفرضيات\* التي قامت عليها نظرية الميزة المطلقة غير أنها تقوم على أساس التكاليف أقل نسبة عكس نظرية الميزة المطلقة التي تقوم على أساس الإنتاجية. (السيد متولي، 2011، الصفحات 21-22)

وخلاصة القول أن النظريات السابقة ساهمت بشكل كبير في تفسير نمط التجارة الدولية بالاعتماد على متغيرات معينة. وما يعيها أن كل نظرية اعتمدت في تحليلها للميزة على عنصر دون غيره ما يجعل نتائجها وهي منفردة غير كاملة لعدم وجود نظرية واحدة تضم وتشمل هذه النتائج. في ذات السياق أدخلت مدرسة الأعمال على رأسها الاقتصادي "ميشال بورتر" مفهوم التنافسية أو الميزة التنافسية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، مستهدفة بذلك تقديم نظرية شاملة ومستخدمة لأدوات التحليل الجزئي في تفسيرها لأنماط التخصص والتبادل التجاري الدولي، وتبنت هذه النظرية العديد من العوامل التي لم يتم تناولها في الإطار القديم باعتبار أن التنافسية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في المجال الذي يعمل فيه كل الفاعلين الأساسيين في الأسواق ومن ثم إعطاء أهمية كبيرة

\* الفرضيات: أن التجارة تقوم بين دولتين فقط، وتقع على سلعتين، مع ثبات النفقات لكل من السلعتين موضوع التبادل. و تحقيق التشغيل الكامل، والمنافسة الكاملة، والحرية في التجارة.



لقد حاول "بورتر" من خلال أبحاثه المكثفة تحديد أسباب تفوق بعض الدول وخسارة أخرى في المنافسة الدولية، وقد كانت مهمته الأساسية تفسير سبب نجاح دولة في صناعة معينة على المستوى الدولي\*، حيث تمثلت أطروحة "بورتر" في أربعة خصائص للدولة والتي تحدد البيئة التي ستتنافس من خلالها المؤسسات المحلية، وهذه الخصائص إما تشجع أو تعيق خلق المزايا التنافسية وتتمثل في عوامل الإنتاج وظروف الطلب والصناعات المرتبطة والمدعمة ثم إستراتيجية المؤسسة وهيكلها و منافستها.

فالدول بإمكانها خلق ميزة تنافسية بالاعتماد على العوامل المتوفرة لديها والتي تتميز فيها بميزة نسبية طبيعية وعلى العوامل المكتسبة التي تجعلها ذات ميزة نسبية مكتسبة، وحتى في غياب الميزة النسبية الطبيعية فالدول بإمكانها اكتساب مزايا تنافسية بالاعتماد على مزاياها النسبية المكتسبة.

II. **ماهية الميزة التنافسية:** من خلال مراجعة أدبيات التسيير يظهر أن المفهوم الأساسي للميزة التنافسية يرجع إلى "إدوارد شامبرلين Chamberlain " 1939 ثم "فيليب سالزنيك Selznick " 1959 الذي ربط الميزة التنافسية بالقدرة التنافسية، ثم حصل تطور في هذا المفهوم حيث تم وصف الميزة التنافسية بأنها الوضع الفريد الذي تطوره المؤسسة مقابل منافسيها، ثم وضع الجيل الثاني الصياغة المفاهيمية للميزة التنافسية من قبل بعض المفكرين من بينهم "Michael Porter" 1985 . (بومنجل، 2010، صفحة 3)

حيث عرف الميزة التنافسية على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشرائها. كما أن القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار. وتنشأ الميزة بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين.

يمثل امتلاك وتطوير الميزة التنافسية هدفا إستراتيجيا تسعى المنظمات لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة. إذ ينظر للميزة التنافسية على أنها: قدرة المنظمة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، ومن ثم فهي استثمار لمجموعة الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف:

● إنتاج قيمة للزبائن تلبي احتياجاتهم.

● التميز عن المنافسين.

\* النجاح الذي حققه اليابانيون عند غزو الأسواق العالمية من خلال شركة ماكينزي للاستشارات في أواخر السبعينات على الرغم من التغيير في الظروف البيئية، بفعل قدرتهم على اختيار ميادين التنافس التي تمكنهم من الدخول في معارك من موقع قوتهم.

اذ أن الميزة التنافسية تتحدد من خلال طبيعة مصادر تلك الميزة التي يتم الحصول عليها من التفرد وعدم القدرة على التقليد للأفعال التي تشكل أساس الموقع التنافسي. وتكون المنظمة مصدرا للميزة التنافسية عندما تكون تلك المهارات مبنية على أساس تاريخ المنظمة وذات جذور راسخة في سلوك الأفراد. وإن قدرة المنظمة على المنافسة في الأمد الطويل تعتمد على خصائص الخدمات والمنتجات من حيث السعر

والأداء، في حين أنها في الأمد الطويل تعتمد على القدرة بأقل تكلفة، وبشكل أسرع مما يفعل المنافسون في بناء القدرات الجوهرية التي من خلالها تتولد الخدمات والمنتجات غير المتوقعة. (طالب، 2012، صفحة 142). ففي حين تقتضي الميزة النسبية في اقتحام الأسواق الدولية، الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة وعلى الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير، إلا أنها

في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية.

وتنشأ الميزة التنافسية نتيجة لعوامل داخلية أو عوامل خارجية فالعوامل الداخلية تتمثل في قدرة المؤسسة على امتلاك موارد وبناء قدرات لا تكون متوفرة لدى المنافسين الآخرين.

في حين العوامل الخارجية : تغير احتياجات العميل أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية أو القانونية قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات نتيجة لسرعة رد فعلهم على التغيرات. (الشيخ، 2008، صفحة 80)

يعرفها "فيليب كوتلر" بأنها تلك القدرة على أداء الاعمال بأسلوب معين أو مجموعة من الأساليب التي تجعل المنظمات الأخرى عاجزة عن مجاراتها في الأمد القريب أو في المستقبل (بن علي أمينة، 2009).

III. خصائص الميزة التنافسية: يمكن تلخيص خصائص وصفات الميزة التنافسية على النحو التالي :

- 1- أنها نسبية، أي تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة.
- 2- أنها تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين.
- 3- أنها تنبع من داخل المنظمة وتحقق قيمة لها.
- 4- أنها تنعكس في كفاءة أداء المنظمة لأنشطتها أوفي قيمة ما تقدمه للمشتريين أو كلاهما.
- 5- أنها يجب أن تؤدي للتأثير في المشتريين وإدراكهم للأفضلية فيما تقدم المنظمة وتحفزهم للشراء منها.
- 6- إنها تتحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتحديثها. (القطب، 2012، صفحة 82)

IV. أنواع الميزة التنافسية: هناك نوعين رئيسيين من الميزة التنافسية هما التكلفة الأقل Leadership Cost

Differentiation والتمايز أو تمييز المنتج

1- التكلفة الأقل: معناها قدرة الشركة على تصميم، تصنيع، وتسويق منتج أقل تكلفة بالمقارنة مع الشركات

المنافسة وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر. ولتحقيق هذه الميزة، فإنه لا بد من فهم الأنشطة الحرجة

في حلقة أو سلسلة القيمة للشركة والتي تعد مصدرا هاما للميزة التكاليفية.

2- تمييز المنتج: معناه قدرة الشركة على تقديم منتج متميزا فريدا وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك

(جودة أعلى - خصائص خاصة للمنتج - خدمات ما بعد البيع) (مرسي خليل، 1996، صفحة 85)

كما أن هناك تصنيف آخر للمزايا التنافسية يتمثل فيما يلي: (بن نافلة، 2006)

• النموذج الأول: يعتمد على الموارد كأساس للميزة التنافسية والذي أسهم في إعداده كل من:

Barny 1993، Petertaf 1992، Pandian 1991

• النموذج الثاني: وجاء به الاقتصادي بورتر والذي في تصنيفه على القيمة التي تحققها للمشتري والتي تتمثل

في التمييز والتكلفة المنخفضة.

المطلب الرابع: محددات وأبعاد الميزة التنافسية

I. محددات الميزة التنافسية وفقا لمنهج بورتر: إن تحقيق الدولة لمزايا تنافسية يحتاج إلى عدة مقومات تساهم

وتساعد على تحقيقها، لذلك وضع "ميشال بورتر" مجموعة من المحددات تجعل من الدولة بيئة ملائمة للمؤسسات

لخلق وتنمية قدراتها التنافسية والتي تتمثل في أربعة محددات أساسية جمعت في نسق متكامل يعرف بنموذج "الماسة"

أي المعين .

حيث اعتبر هذه المحددات تخلق البيئة الوطنية التي تولد فيها الشركات وتعلمها كيف تتنافس، وهي تتمثل في:  
(Porter, 1990, pp. 79-91)

**1- عوامل الإنتاج:** الأمة لا تترث عوامل الإنتاج ولكن بدلا من ذلك تخلقها مثل: الموارد البشرية الماهرة أو قاعدة علمية . وعلاوة على ذلك المخزون من العوامل التي تتمتع بها الأمة في وقت معين هو أقل أهمية من معدل الكفاءة التي تخلق والترقية المستخدمة في الصناعات.

**2- الطلب المحلي:** يتم اختبار التأثير الكبير للطلب المحلي على الميزة التنافسية من خلال طبيعة وتنوع احتياجات المستهلك، فالدولة تكتسب ميزة في الصناعات أو فروع الصناعات التي تكون مؤسساتها قادرة على فهم أحسن واستيعاب أكثر سرعة الطلب المحلي مقارنة بالمنافسين الأجانب. بالإضافة إلى ذلك تكتسب الدولة هذه الميزة من خلال قدرة المستهلكين المحليين على تشكيل أداة ضغط على المؤسسات من أجل المزيد من الإبداع والابتكار الذي يسمح بتلبية وإرضاء احتياجاتهم الكبيرة بشكل أسرع. مما يعني أن درجة التطلب والإصرار من طرف المستهلكين المحليين (الطلب المحلي) تدفع المؤسسات المحلية إلى توجيه وتركيز اهتمامها أكثر نحو مستوى أحسن من خلال تنوع وجود المنتجات والخدمات.

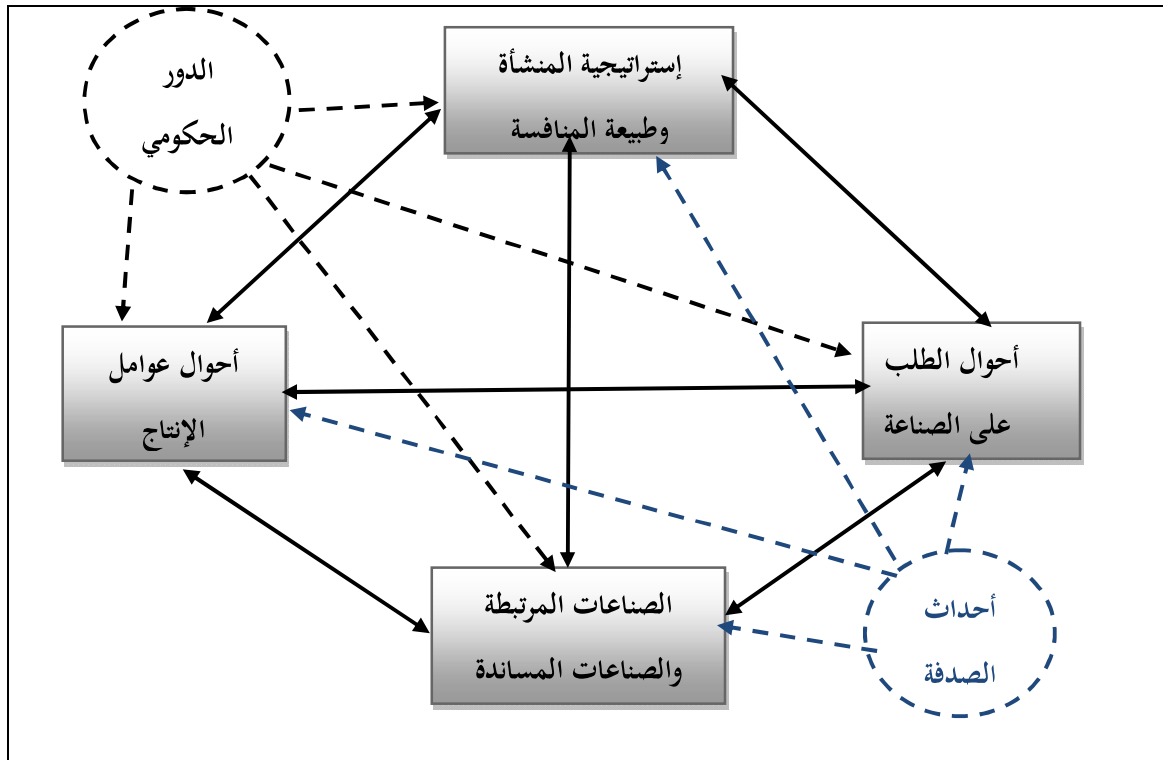
**3- الصناعة المرتبطة والمدعمة (المكملة والمغذية):** سهولة وسرعة الوصول إلى تحقيق الميزة يكون ببناء روابط بين مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى وجود صناعات مرتبطة ومدعمة على المستوى المحلي، لأن الميزة الأساسية لوجود موردين محليين تستمد من كونهم ناقلا للمعلومات والاختراعات إلى مستهلكيهم وزبائنهم مما يؤدي إلى تسريع الوتيرة العامة للاختراع في كل الصناعة الوطنية. وستضعف كل هذه المزايا بالتقارب الجغرافي وسهولة الاتصالات بدلا من الاعتماد على الموردين الأجانب.

**4- إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات:** إن المحدد الرابع للميزة التنافسية الوطنية في صناعة معينة يتمثل في البيئة التي تنشأ وتنظم وتسير فيها المؤسسات وأيضا طبيعة المنافسة المحلية. وتختلف استراتيجيات وأنماط تنظيم المؤسسات بشكل كبير من دولة إلى أخرى كما يلعب نوع المنافسة المحلية دورا أساسيا في عملية الاختراع والابتكار وفي النجاح النهائي على المستوى الدولي.

وبعد ان استعرضنا المحددات الأربعة " بورتر " للميزة التنافسية، تجدر الإشارة إلى أن هذه المحددات تعمل كنظام وليس بشكل فردي، ويؤثر على هذه المحددات الأربعة عاملان آخران وهما:

- دور الصدفة أو الفرصة مثل ظهور ابتكار جديد أو التقلبات العالمية الفجائية في الطلب وأسواق المال والصراف والحروب والأوبئة حيث تخلق فجوات تسمح بحدوث تغيرات في المزايا التنافسية للدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلى ميزة تنافسية.
- دور القطاع الحكومي الذي يقوم بدور فعال ومحوري كمنظم للنشاط الاقتصادي وخلق البيئة المؤسسية والتشريعية، وسياساتها الموازية لجذب الاستثمار وتقديم الخدمات العامة من صحة وتعليم. . . . إلخ.

الشكل (02-02): محددات الميزة التنافسية "ماسة بوتر" "



المصدر: PORTER M. 'L'Avantage Concurrentiel des Nations', inter Edition, p. 141, 1993

II. أبعاد الميزة التنافسية: تتحدد الميزة التنافسية من خلال متغيرين أو بعدين هامين حسب نبيل مرسي خليل وهما: حجم الميزة التنافسية ونطاق التنافس. (مرسي خليل، 1996، الصفحات 88-89)

1- حجم الميزة التنافسية: يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا أمكن للشركة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو تمييز المنتج في مواجهة الشركات المنافسة. وبشكل عام، كلما كانت الميزة أكبر، كلما تطلبت جهوداً أكبر من الشركات المنافسة للتغلب عليها أو الحد من أثرها. ومثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة، فإن للميزة التنافسية دورة حياة حيث تبدأ دورة حياة الميزة التنافسية بمرحلة التقدم أو النمو السريع، ثم يعقبها مرحلة التنبني من قبل الشركات المنافسة، ثم مرحلة الركود في حالة قيام الشركات المنافسة بتقليد ومحاكاة الميزة التنافسية ومحاولة

التفوق عليها. وأخيراً، تظهر مرحلة الضرورة وبمعنى الحاجة إلى تقديم تكنولوجيا جديد لتخفيض التكلفة و/أو تدعيم ميزة تمييز المنتج. ومن هنا تبدأ الشركة في تجديد أو تطوير وتحسين الميزة الحالية أو تقديم ميزة تنافسية جديدة تحقق قيمة أكبر للمستهلك أو العميل.

**2- نطاق التنافس أو السوق المستهدف:** هناك أربعة أبعاد محددة لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية هي: القطاع السوقي، النطاق الرأسي، النطاق الجغرافي، ونطاق الصناعة.

**2-1- نطاق القطاع السوقي:** يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة والعملاء الذين يتم خدمتهم، وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.

**2-2- النطاق الرأسي:** يعبر عن مدى أداء المؤسسة لأنشطتها داخليا (قرار التصنيع) أو خارجيا بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة (قرار الشراء) فالتكامل الرأسي\* بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز، ومن جانب آخر يتيح التكامل درجة أقل من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد (أو منافذ التوزيع في حالة التكامل الرأسي الأمامي).

**2-3- النطاق الجغرافي:** يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها المؤسسة ويسمح النطاق الجغرافي للمؤسسة تحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة (أثر مشاركة الموارد) وتبرز مدى أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسة التي تعمل حالياً في نطاق عالمي أو كوني، حيث تقدم منتجاتها في كل ركن من أركان العالم .

**2-4- نطاق الصناعة:** يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المؤسسة فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة، فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها المؤسسة.

\* التكامل العمودي: وفيه تتوسع المنظمة في مجالات عمل ضرورية في تصنيع أو تنوع منتجاتها الحالية ويحدث وفق الاتجاهات التالية:

- التكامل الرأسي الأمامي: يعني قيام المؤسسة بتملك و السيطرة على منافذ التوزيع .

- التكامل الرأسي الخلفي: و يهدف للتملك والسيطرة على مدخلات العملية الانتاجية.

- التكامل الأفقي: يضمن شراء المؤسسة لمؤسسة أخرى تعمل في الصناعة نفسها لمحاولة لزيادة حجم المبيعات أو الحصة السوقية.

## III. مجالات التنافس

تتسم الألفية الجديدة بالتنافس في المجالات التالية: (طالب، 2012، الصفحات 153-154)

1- **التنافس بالوقت:** في هذا المجال يتم المنافسة على كيفية الاختصار من خلال اختزال وقت إنتاج المنتج وتقديمه، وتسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه دون تأخير، بل ويتعدى ذلك إلى الالتزام بالتوقيت الذي يرغبه الزبائن.

2- **التنافس بالجودة\*:** يركز هذا المجال على كيفية إشباع حاجات الزبائن المعلنة بما تقدمه من منتجات ذات جودة عالية وهنا تفكر المنظمات الرائدة في إشباع الحاجات غير المعلنة للزبائن عن طريق التفكير الدقيق بما يمكن أن يفكر به الزبون وما الذي يجعله أكثر رضا في استخدامه لمنتجات المنظمة، ولكي تستطيع المنظمات التنافس بالجودة فإن عليها الاعتماد على مجموعة من المقومات أهمها:

• جعل الجودة من اهتمامات الإدارة العليا.

• ضمان الاداء السليم من المرة الأولى.

• تبني مفهوم التحسين المستمر.

3- **التنافس بالكلفة:** تعتبر التكلفة أداة تنافسية هامة إذا ما أحسن تنفيذها، فلا تستطيع المنظمات تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف وأن أغلبية المنظمات المتميزة تسعى إلى أن تكون القائمة في خفض التكلفة مع منافسيها، ومن مستلزمات هذا المجال هو خفض تكاليف الشراء والتخزين للعاملين. كما تعد استراتيجية الكلفة المنخفضة مدخل تنافسي قوي في الأسواق التي يتميز مشتريها بحساسيتهم نحو الأسعار، فمن خلال تخفيض الكلف في كل مجال من مجالات الأنشطة، مع المحافظة على مستوى مقبول من النوعية، ستستطيع المنظمة أن تبيع منتوجاتها أو خدماتها بأسعار رائدة في السوق. (القطب، 2012، صفحة 102)

4- **التنافس بالتمييز:** تتنافس المنظمة في هذا المجال عندما تبدو متميزة عن منافسيها في أذهان زبائنها وهي تقدم منتجات جديدة ومنتجات مكملة. وذلك من خلال توظيف قدراتها وكفاءتها في المجالات التالية: (غول، 2010،

صفحة 5)

\* كل شخص له مفهومه الخاص للجودة لأنها تتعلق بمنظور العميل و توقعاته فهي الخصائص الكلية للمنتج التي تجعله قادرا على اشباع حاجات الزبون و هذا حسب وصف (Kotler 1997).

- التكنولوجيا المستخدمة
  - المنتج : الهيئة، الخصائص، التطابق، المصدقية، الطول النسبي لمدة الاستخدام، سهولة الإصلاح.
  - خصائص العاملين
  - قنوات التوزيع
  - خدمة الزبون: سهولة تلقي الطلبات، التركيب، تقديم النصح للزبون، الصيانة والإصلاح.
- 5- التركيز: وتعني تركيز المنظمة باتجاه تضيق خطوط المنتجات أو قطاعات المشترين أو الأسواق الجغرافية، والمنظمة التي تستخدم هذه الإستراتيجية يجب أن تحصل على الميزة التنافسية أما من خلال التنافس في الكلفة أو التنافس بالتميز. (طالب، 2012، صفحة 156)



## المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية

تعتبر التنافسية الدولية أحد مقومات الازدهار الاقتصادي لهذا تركزت الجهود على تطوير مؤشرات لقياسها. إن مفهوم التنافسية على مستوى البلد يختلف عن مفهوم التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو المؤسسة، فقد تؤدي بعض السياسات التي تحقق تنافسية المؤسسة إلى آثار سلبية على تنافسية البلد. فالمنافع التي تحققها المؤسسة من تقليص للعمالة مثلا يمكن ان تقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقص في الدخل الناتج عن تزايد معدلات البطالة. لذلك فإنه من المناسب أن يجري التحليل على المستويات الثلاث: مستوى المؤسسة ومستوى قطاع النشاط ومستوى البلد. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

## المطلب الأول: مؤشرات تنافسية المؤسسات (المشروع):

أوضحت دراسة "الانكتاد 1995" أن التنافسية تؤخذ على مستوى المشروع أيضا وتمثل الميزة التنافسية للمشروع حيث يمكن تعريفها بأنها قدرة المشاريع الفردية على المحافظة، أو زيادة نصيبها السوقي على أساس مستمر. (شمت، 2010، صفحة 27)

فعلى مستوى المشروع فإن الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات للتنافسية وهي كالتالي: (وديع، 2003، الصفحات 11-12)

**1- الربحية:** تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كان المشروع يعظم أرباحه أي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق. ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية تكون ضامنة لربحيته المستقبلية. وإذا كانت ربحية المشروع الذي يريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المشروع تتعلق بالقيمة السوقية له. إن نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة للمشروع على تكلفة استبدال أصوله تسمى مؤشر "توبن" وإن كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن المشروع ليس تنافسيا.

تعتمد المنافع المستقبلية للمشروع على إنتاجيته النسبية وتكلفة عوامل إنتاجه وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاته على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقه الحالي على البحث والتطوير أو البراءات التي يتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى. إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها. تشكل التنافسية مؤشرا كافيا عن التنافسية الحالية، ويمكن استعمال مجموعة نسب منها: (سدي، 2006، صفحة

- المراد ودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال - ضرائب على الأرباح) / الأصول

- المراد ودية المالية = الربح الصافي / الأموال الخاصة.

- نسبة الأرباح = الناتج الإجمالي الخام / رؤوس الأموال.

- الإنتاجية الظاهرة للعمل = ناتج الاستغلال الخام / القيمة المضافة الإجمالية

## 2- تكلفة الصنع أو الإنتاج: إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن

التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع. ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية. ولكن هذه الوضعية يتناقض وجودها.

## 3- الإنتاجية الكلية للعوامل: إن الإنتاجية الكلية للعوامل TFP تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة

عوامل الإنتاج إلى منتجات. ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج. كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفزيونات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع. (وديع، 2003، صفحة 11)

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية. ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم. كما يتأثر دليل نمو ال TFP بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية. ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أولا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X" أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

\* تعرف الإنتاجية على أنها ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات الإنتاجية: المؤشرات الجزئية: كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، والمؤشرات الكلية: كإنتاجية الكلية للعوامل وللإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: الأستاذ نوري منير. معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004 جامعة شلف ص 87-116

**4- الحصة من السوق:** من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي. ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية. كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة. لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدوليين.

وعندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه، كلما كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى. فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

ويجب التمييز بين الأهداف والمؤشرات فإذا كان هدف المشروع يتمركز في تعظيم القيمة الحالية للربح وكان واقع حصول المشروع على حصة أكبر من السوق، يمكن أن يؤشر على المشروع في طريقه إلى الوصول إلى هدفه فإن هذه الحصة ليست مرغوبة بحد ذاتها. وإن ارتباط حصة السوق مع الربحية الأكبر هو أكثر صحة على مستوى المشروع ومنه لفرع النشاط أو البلد ككل. (وديع، 2003، صفحة 12)

#### المطلب الثاني: مؤشرات تنافسية قطاع النشاط الاقتصادي:

التنافسية على مستوى المؤسسات تجرى عن طريق المقارنة بين مؤسسات محلية وإقليمية في حين التنافسية على مستوى فرع النشاط الاقتصادي تجرى عن طريق المقارنة بين قطاعات متماثلة في بلدان عديدة، كما تنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية قطاع النشاط، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس تنافسية قطاع النشاط الاقتصادي ما يلي: (وديع، 2003، الصفحات 14-19)

**1- مؤشرات التكاليف والإنتاجية:** يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP: Total Factor Productivity) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المنافسة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب.

وثمة العديد من الدراسات التي أجرت مقارنات دولية للإنتاجية الكلية للعوامل ونموها حسب مختلف فروع النشاط وأجرت تقسيما لفوارق التكلفة وأصول التفاوت في مستويات الإنتاجية كما يمكن استخلاص نتائج حول التنافسية المستقبلية بإسقاط معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل مع احتمال أن هذه المعدلات لن تتكرر أو أن أسعار إنتاج عوامل الإنتاج وسعر الصرف يمكن أن يتغير أيضا وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد

العاملية أو التكلفة الوحيدة لليد العاملة CUMO. ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط  $i$  في البلد  $j$  في الفترة  $t$  بواسطة المعادلة التالية: (Seddi, 2011, pp. 75-76)

$$(1) CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{jt} / (Q/L)$$

حيث:

$W_{ijt}$  تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط  $i$  والبلد  $j$  في خلال الفترة  $t$ .

$R_{jt}$  تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد  $j$  في خلال الفترة  $t$ .

$(Q/L)_{ijt}$  تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط  $i$  والبلد  $j$  في خلال الفترة  $t$ .

ويصبح إذا من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحيدة لليد العاملة النسبية " مع البلد  $k$

$$(2) CUMOR_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد  $j$  بالنسبة إلى مثليها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي:

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

## 2- تكلفة الموارد المحلية: Direct Resources Cost

هو مقياس يشير إلى ما إذا كان يتم استخدام الموارد الوطنية بفعالية أولاً. تشير القيم الأكبر من 1 إلى عدم استخدام الموارد بفعالية.

$$DRC_j = (P_{vj} - DIV_j - FIV_j) / P_j (1 - \frac{FIV_j}{PV_j})$$

DRC<sub>j</sub>: تكلفة الموارد المحلية للمنتج  $J$

PV<sub>j</sub>: قيمة الانتاج لوحدته منتج  $J$

DIV<sub>j</sub>: قيمة المدخلات المحلية لوحدته منتج  $J$

FIV<sub>j</sub>: قيمة المدخلات الخارجية لوحدته منتج  $J$

P<sub>j</sub>: سعر استيراد وحدة من المنتج  $J$  (بالعملة المحلية)

## 3- مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية: يستعمل الميزان التجاري وكذلك الحصة من السوق الدولية

عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط. وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر

تنافسية عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية. أو إن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة أخذنا بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطني الكلي. كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية أخذنا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية. ومن أجل ذلك يتم الاستعانة بالمؤشرات الآتية: (كبابي، 2008، الصفحات 56-57)

**3-1- مؤشرات الحصص السوقية التصديرية:** إن الاهتمام الكبير بالميزة التنافسية يفسر باهتمام الدولة بزيادة حصصها التصديرية لصناعة ما في الأسواق الخارجية. ومما لا شك فيه أن هناك علاقة ارتباط بين تنافسية صناعة ما وبين زيادة نصيبها السوقي من الصادرات لأن تلك الزيادة تعكس أهداف نمو الصناعة ومن ثم قدرتها على اختراق وكسب أسواق جديدة، وهو ما يرمي إليه المؤشر الآتي:

$$MS_{ij} = (X_{ij} \sum_{j=1}^n X_{ij}) \times 100$$

حيث:

$MS_{ij}$ : يمثل النصيب السوقي للدولة  $j$  من السلعة  $i$

$X_{ij}$ : قيمة الصادرات من الدولة  $j$  للسلعة  $i$ .

$n$ : عدد دول العالم.

من خلال العلاقة السابقة يتضح أن النصيب السوقي للدولة في السلعة يتوقف على قيمة صادراتها من تلك السلعة، فكلما زادت هذه الأخيرة زادت الحصة السوقية الدولية أي أن العلاقة طردية بينهما، ومن ثم فارتفاع مستوى تنافسية الدولة في تلك الصناعة مما يعني أن هذا المؤشر يدل على جاذبية السلعة في السوق الدولية. ولكن ما يعنيه هو تأثيره بالتغيرات السعرية للصادرات لأن ارتفاع سعر السلعة المصدرة يؤدي إلى انخفاض نصيبها السوقي على الرغم من استمرار ميزتها التنافسية، ولكنها تنخفض مع الارتفاع المستمر في سعر السلعة.

**3-2- مؤشر اختراق الواردات:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الدالة على التنافسية الداخلية لقطاع الصناعة (النشاط) والغرض منه هو توضيح كيفية المحافظة على تنافسية الصناعة المحلية في السوق المحلية. ويحسب المؤشر من خلال نسبة الواردات من سلعة معينة إلى الطلب المحلي من السلعة نفسها:

$$MP_{ij} = \left( \frac{M_{ij}}{D_{ij}} \right) \times 100$$

$M_{ij}$ : تمثل واردات الدولة  $j$  من السلعة .

Dij: تمثل الطلب المحلي للدولة  $J$  من السلعة نفسها  $i$  عند أسعار ثابتة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين صفر ومائة، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على تزايد قيمة الواردات بالنسبة لإجمالي الطلب المحلي وبالتالي تدهور التنافسية الداخلية للصناعة في الدولة. والملاحظ أن قيمة هذا المؤشر يتوقف على عدة عوامل تتمثل في مرونة الدخل وأهمية السلعة المستوردة، لذلك بالاعتماد عليه فقط لقياس التنافسية يعتبر غير كاف إذا لم يتم التعرف على أداء الصادرات وحصتها السوقية.

**3-3- الميزة النسبية الظاهرة: RCA\*** يعتبر مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية "1965 بلاسا Balassa" من المؤشرات الهامة في قياس أهمية السلع المعينة لتلك الدولة في الأسواق العالمية وتكون السلعة  $i$  ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij}/X_i}{X_{wj}/X_w}$$

حيث تعني  $X_{ij}$  و  $X_{wj}$  الصادرات العالمية وصادرات الدولة من السلعة  $J$ .  
كما أن  $X_i$  و  $X_w$  هي الصادرات الكلية للدولة والعالم.

ويستخدم المؤشر في قياس السلع فرادى، عندما تكون RCA أكبر من 1 فإن البلد يملك ميزة نسبية ظاهرة في المنتج المدروس. (A. Balassa & Noland, 1988, p. 27)

**4- دليل التجارة ضمن نفس الصناعات:** ويدعى أيضا مؤشر Grubel and Liyod 1971-1975 يبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني. ويمكن هذا المؤشر من ضبط الخلل في الميزان التجاري واتخاذ تدابير ضمن نفس الصناعة. (Hartmut Egger, 2006, p. 6)

وتتمثل صيغة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (IIT)\*\* كما يلي: (خضر، 2005، صفحة 8)

$$IIT_i = \frac{[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]}{(X_i + M_i)}$$

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص. ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل صناعة  $i$  بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة.

\* RCA : Comparative Advantage Revealed

\*\* IIT : Intra Trade Industry

$X_i$ : الصادرات من السلعة (الصناعة)

$M_i$ : الواردات من السلعة (الصناعة)

$|X_i - M_i|$ : يمثل التجارة بين الصناعات

$(X_i + M_i)$ : قيمة التجارة في نفس الصناعة

$[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]$ : قيمة التجارة داخل نفس الصناعة (كل التجارة لا تمثل تبادلاً بين مختلف الصناعات)

$IIT=0$ : عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

### المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الدولة:

إن تنافسية الدولة تقاس بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، وكذلك يمكن اعتبار أن أهم المحددات التي تؤثر في قدرة التنافسية هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تأثيرهما الكبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا تم استغلالهما وتوجيههما إلى قطاعات تعطي قيمة مضافة، وكذلك سعر الصرف. ثمة العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية، ولكن التركيز يتم على نمو الدخل الحقيقي للفرد أو على النتائج التجارية للبلد والتي تعتبر مؤشرات بسيطة (جزئية) بحيث تستند إلى متغيرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية وسيتم التطرق لبعض المؤشرات فيما يلي: (وديع، 2003، الصفحات 21-23)

**1- نمو الدخل الحقيقي للفرد:** إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية TFP لأن الارتفاع في TFP يزيد من دخل الفرد، ولهذا يعد نمو الإنتاجية مؤشر هام، وغالبا لا يتم التفريق بينه وبين نمو الدخل الفردي أو أن تعبير الإنتاجية يستعمل بدون دقة وتعبر عن إنتاجية اليد العاملة وفي بعض الأحيان عن إنتاجية العوامل الكلية. فإذا كان نمو دخل الفرد الذي يرجع أساسا إلى نمو TFP يشكل المؤشر الأفضل للازدهار الاقتصادي الوطني، فإنه بالإمكان عمليا استعماله للتأثير عن التنافسية الوطنية.

**2- النتائج التجارية:** تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية الموازية لبلد ما هي: فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة.

**1-2- رصيد الميزان التجاري:** غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري. وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجما عن عوامل أخرى مختلفة. فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في ميزانية الدولة أو بمعدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات

الخاصة في مجمل الاقتصاد وهذا ما يعكس نقص في مستوى الرفاهية، أما في حالة فائض الميزان التجاري تزيد تنافسية البلد. لكن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة كحالة بوليفيا في الفترة ما بين 1980 و1986، حيث حققت فائض في ميزانها التجاري نتيجة زيادة صادراتها عن وارداتها ب 60% ولكن خلال نفس الفترة انخفض متوسط دخل الفرد ب 26 %، الأمر الذي لا يمكننا معه القول بأن اقتصاد بوليفيا تميز خلال هذه الفترة بالتنافسية؛ وعلى العكس فإن وجود عجز في الميزان التجاري يعني علامة قوة للاقتصاد، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجود عجز تجاري متنامي كحالة الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، أو ربما يكون الميزان التجاري متوازنا في الوقت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة للدولة كحالة المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أو الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات (سدي، 2006، صفحة 25).

**2-2- تركيب الصادرات والحصة السوقية:** إن تركز الصادرات في منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة أو تنتمي إلى قطاعات ذات تقنية عالية تدل عادة على تنافسية البلد، لأنها تتميز بأجور مرتفعة لعمالها، كما تعكس زيادة في الإنتاجية الكلية للعوامل؛ كما أنه من المهم اكتساب حصة أكبر من السوق في سوق صاعدة وديناميكية تتميز بقيمة مضافة عالية. (سدي، 2006، صفحة 38)

**3- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد أيضا من المؤشرات الأساسية في تنافسية الدول قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يخفى ما لهذا الأخير من مميزات في رفع المستوى المعيشي عن طريق زيادة التشغيل، ونقل التكنولوجيا، توفير السلع والخدمات بنوعية أفضل وأسعار أقل بسبب خفض تكلفة النقل وذلك بواسطة الفروع التي تنشأ في البلد المعني، كما أن هذه الفروع تزيد من مستوى المنافسة والضغط على المؤسسات المحلية لتحسين إنتاجها واكتساب مزايا تنافسية تعود على بلدانها بالرفاهية، كما قد يؤدي تحسن وضع المؤسسات المحلية إلى الضغط على فروع المؤسسات الدولية لنقل تكنولوجيا أكثر تطورا إلى هذه الدول.

**4- مؤشر سعر الصرف:** يستخدم المحللون مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الفعلية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان، وتمثل هذه المؤشرات متوسط مرجح لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركائها (منافسيها التجاريين)، ويمكن أيضا تفسيرها بأنها متوسط مرجح لنسب مؤشر الأسعار المحلية إلى مؤشر أسعار الشركاء أو المنافسين التجاريين بعملة واحدة. ولقد كانت بدايات استخدام مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية بدلا من الاسمية عند تسارع معدلات التضخم في العالم، وبذلك فاستخدامها يمكن من قياس تغير القدرة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين، ويتم ذلك على ضوء حركة الأسعار النسبية كما يلي: (كباي، 2008، الصفحات 58-59)



$$REER = \frac{1}{\sum_{i=1}^n W_i \left( Rit \left( \frac{P_{fi2}}{P_d} \right) \right)}$$

حيث:

REER: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

Pfi: مؤشر أسعار الشريك i.

Pd: مؤشر أسعار البلد المعني.

Rit: مؤشر سعر الصرف إزاء المنافس i و  $Rit = \frac{e_{it}}{e_{io}}$

Wi: وزن ترجيحي لمؤشر سعر الصرف مقابل الشريك التجاري i.

eit: سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري i (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من عملة المنافس التجاري i في الفترة t.

eio: سعر الصرف مقابل عملة المنافس التجاري i في الوقت صفر، أي في سنة الأساس.

n: عدد التجاريين.

في هذه الحالة فإن قياس التنافسية سيعبر عن القدرة التنافسية للسلع المصدرة للدولة بناء على أسعارها وليس سعر الصرف الاسمي فقط الذي قد يعطي نتائج مظلمة تعود إلى تقلبات في أسعار العملات.

#### المطلب الرابع: المؤشرات الموسعة للتنافسية

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney، . . .) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال. . . الخ.

I. **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي WEF:** يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف سنوياً ومنذ العام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يقوم المنتدى سنوياً بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول قصد مقارنتها مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية التي تساعد في وضع السياسات الاقتصادية بالنسبة لصانعي القرار. يعتمد التقرير في تحليله للتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول المشاركة وبالبلغ عددها (148) دولة وحوالي (114) مؤشر لتقرير عام 2014-2015، و138 دولة فقط لتقرير 2016-2017، و138 دولة في تقرير 2018، كما يعتمد على نوعين من البيانات وهما (زواوي، 2010، صفحة 6)

✓ **البيانات الكمية:** هي البيانات المرتبطة بالأداء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات عبر قاعدة البيانات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

✓ **البيانات النوعية:** هي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة من قبل هيئة المنتدى. يركز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعيتها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو .

● مرحلة الاقتصاد المبني على عوامل الإنتاج: وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي المتميز، والمناخ المناسب.

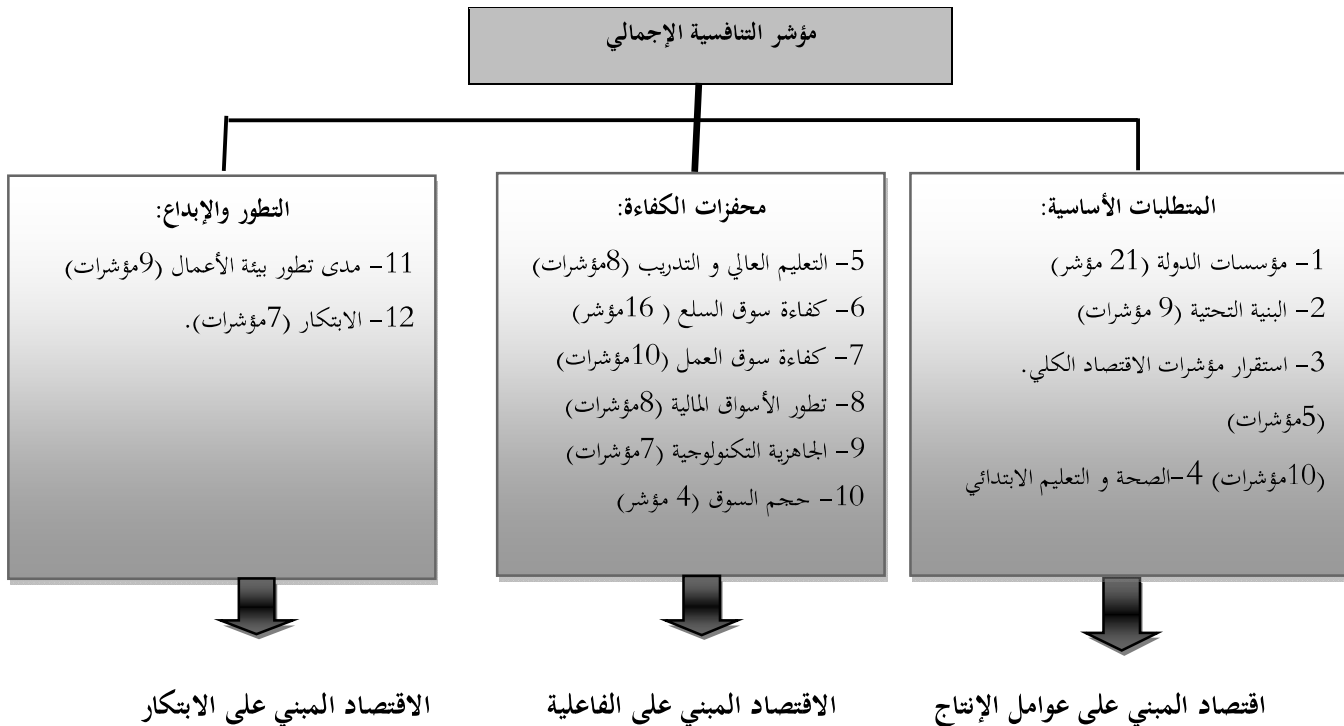
● مرحلة الاقتصاد المبني على الكفاءة والفعالية: وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة.

● مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار: وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفها محرك أساسي للنمو .

حيث تتميز كل مرحلة بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا وهذا ما بينه الشكل الموالي: (Schwab,

2014-2015, p. 9)

الشكل (02-03): مؤشر التنافسية الإجمالي



المصدر: The Global Competitiveness Report 2014-2015

الجدول (01-02): أوزان مختلف المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية حسب مرحلة النمو:

مرحلة النمو		مرحلة			
المرحلة 1: عوامل الإنتاج	الانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	المرحلة 2: معززات الكفاءة	الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	المرحلة 3: عوامل الابتكار	
أقل من 2، 000	2، 000-999	3، 000-8، 999	9، 000-17، 000	أكثر من 17، 000	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار
60%	40-60%	40%	20-40%	20%	المتطلبات الأساسية
35%	35-50%	50%	50%	50%	معززات الكفاءة
5%	5-10%	10%	10-30%	30%	عوامل الابتكار

المصدر: The Global Competitiveness Report 2014-2015 page10

تندرج البلدان ضمن المراحل الثلاثة للنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين، وهما حصة الفرد من الناتج الإجمالي وحصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات.

● حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لهذا المعيار تندرج ضمن المراحل الثلاثة، بالإضافة إلى مرحلتين انتقاليتين بينهما، كما يبين الجدول أعلاه.

حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات، وفي حال بلغت حصة صادرات السلع الأولية أكثر من 70% من إجمالي الصادرات فإن البلد يندرج ضمن المرحلة الأولى حيث تبلغ حصة الفرد حوالي 70، 000 دولار أمريكي، وحسب المعيار الأول فإنها في البداية تندرج ضمن المرحلة الثالثة، ونظرا لأن معظم صادراتها هي من السلع الأولية، فإنها تعود وتندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى.

II. تقرير البنك الدولي: يقوم البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية بإصدار التقرير السنوي حول تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، وكان في 2014 بعنوان " فهم الأنظمة المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة" وفي 2015 بعنوان " ممارسة أنشطة الأعمال ما بعد الفعالية" وفي 2016 بعنوان " قياس نظم الجودة والكفاءة" أما في 2017 بعنوان "ممارسة أنشطة الأعمال تكافؤ الفرص مع الجميع" ويرتب التقرير 189 بلد حسب الإصلاحات التي

اعتمدها في مجال تحسين مناخ الأعمال أمام المستثمر المحلي. وتنتشر دوريا على شبكة الانترنت\*، وتشمل العديد من الدول العربية. ويعتمد على قياس الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو مجالات أنظمة أنشطة الأعمال وهي: (Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency)

بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري.

كما يقوم البنك بقياس العديد من المؤشرات الرئيسية الأخرى وتتمثل في 19 مؤشر رئيسي و511 مؤشر فرعي بحيث تتمثل المؤشرات الرئيسية في: الاقتصاد والنمو، البنية التحتية، البيئة، التجارة، التعليم، التنمية الاجتماعية، التنمية الحضرية، الحماية الاجتماعية والأيدي العاملة، الديون الخارجية، الزراعة والتنمية الريفية، الطاقة والتعددين، الفقر، القطاع الخاص، القطاع العام، القطاع المالي، المساواة بين الجنسين، تغير المناخ، فاعلية المعونة. فيخص البنك بتقاريره ممارسة أنشطة الأعمال وتغيير المؤشرات من سنة لأخرى فكانت تقاس نسبة توظيف العاملين وتم استبدالها بالحصول على الكهرباء.

### III. مؤشرات تنافسية متخصصة مساعدة

1- تقرير الحرية الاقتصادية: تقوم المؤسسة الأمريكية " Heritage Foundation " بالتعاون مع صحيفة " Wall Street Journal " بإصدار التقرير السنوي حول الحرية الاقتصادية الذي يعنى بتحرر الاقتصاد ومدى تدخل الدولة فيه. واعتمد اثنا عشر مؤشر فرعي تم تجميعها في 4 ركائز كما يلي: (Miller, Kim, & Roberts, 2018)

- سيادة القانون (حقوق الملكية، والفعالية القضائية، ونزاهة الحكومة).
- حجم الحكومة (العبء الضريبي، والإنفاق الحكومي، والصحة المالية).
- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال وحرية سوق العمل والحرية النقدية).
- انفتاح السوق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية).

أما عن طريقة الاحتساب تتراوح بين 0 أقل حرية و100 أكثر حرية ويمثل المؤشر العام للحرية الاقتصادية المعدل لمختلف المؤشرات العشرة المستعملة.

\* أرجع إلى الموقع الرسمي للبنك الدولي: <http://www.worldbank.org>

2- تقرير منظمة الشفافية الدولية: تصدر منظمة الشفافية الدولية "Transparency International" تقريرها السنوي المتعلق برصد مدى تفشي الفساد في العالم علماً أن مقاربتها تعتمد على احتساب مؤشر تفشي الفساد الذي يتراوح مستواه بين 100 (أعلى درجة شفافية) و0 (درجة عالية من الفساد). بالاعتماد على بعض البيانات التي تم استقاؤها من 13 مسحاً تبحث في عدد العوامل التي تكتسي شفافية المعلومات وتضارب المصالح، وتقوم بهذه المسوحات عدة مؤسسات عالمية مستقلة من بينها: المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة التنمية الإدارية، والبنك الدولي. (Transparency International, 2018)

## المبحث الثالث: مؤشرات التنوع الاقتصادي وتنافسية الصادرات:

تقدم الأدبيات المتخصصة عدة طرق لتقييم تنوع الصادرات. المحاولة الأولى لتقييم التنوع قام بها Mc Laughlin في عام 1930 الذي اختبر قوة التباين بين درجة التركيز الصناعي في بلد معين، وكذلك التقلبات الموسمية والاقتصادية التي عانى منها البلد، وكان مقياس تركيزه في المائة من القيمة المضافة بواسطة التصنيع المرکز في البداية. خمس صناعات في كل بلد. طور علماء الاقتصاد عدة طرق لقياس التنوع: منهج Ogive، منهج المتوسط الوطني The National Average Approach؛ منهج نظرية المحفظة The Portfolio Theoretic، ونهج المعلومات النظرية The Information Theoretic Approach (الانتروبي Entropy Approach). (Attaran & Zwick, 1987, p. 18)

كان الباحثون أكثر اهتماما بالعلاقة بين تنوع الصادرات وعدم استقرارها في مختلف البلدان حيث ترتبط معظم النظريات المستخدمة لقياس مستوى التنوع الاقتصادي بمستويات العمالة أو الصادرات أو الدخل. ويمكن قياس التنوع الاقتصادي في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، وحصص القطاعات في الصادرات (تركيز الصادرات)، واعتماد بلد على تصدير سلعة ما، وحصص العمالة في القطاعات. كما يعتبر قياس تركيز الصادرات مؤشرا يعتمد عليه لقياس التنوع الاقتصادي.

بشكل عام، فإن المؤشرات التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: مجموعة واحدة لديها تدابير التخصص المطلق للبلد (مثل مؤشر Ogive، ومؤشر Entropy مؤشر Hirschmann - Herfindahl، مؤشر Gini، مؤشر التنوع Diversification)؛ ومجموعة ثانية تقيس البنية الاقتصادية لمجموعة مرجعية من الصناعات (على سبيل المثال مؤشر Theil، مؤشر جيني النسبي Relative Gini، عدم المساواة في القطاعات الإنتاجية). تشير المؤشرات التي تقيس التخصص المطلق إلى مستوى التخصص في بلد ما (على سبيل المثال، أسهم عالية من إجمالي العمالة في البلد أو دخل البلد). على سبيل المثال، تخصص إيطاليا في مجال المنسوجات، ومعظم البلدان في إنتاج النفط، والدول الاسكندنافية في إنتاج اللب والورق، ومعظم البلدان النامية في الزراعة والمنتجات الغذائية. ويمكن أيضا تصنيف الطرق حسب المفهوم الذي تطبقه على قياس التنوع.

### المطلب الأول: مؤشرات التنوع الاقتصادي

تمثل في مؤشرات التخصص المطلق ومؤشرات تقيس البنية الاقتصادية لمجموعة مرجعية من الصناعات

#### I. مؤشرات التخصص المطلق:

(مثل مؤشر Ogive، ومؤشر Entropy مؤشر Hirschmann -Herfindahl، مؤشر Gini، مؤشر التنوع (Diversification))

1- مؤشر Ogive: مؤشر أوجايف Ogive هو واحد من أكثر مؤشرات التنوع الصناعي شيوعاً (انظر Attaran et Zwick 1987). يقيس هذا المؤشر الانحراف عن التوزيع العادل للتوظيف في جميع القطاعات، أي متوسط التوزيع. هذا المؤشر يمكن أيضاً أن يستخدم كمقياس لتنوع أو تركيز الصادرات ويعرض نفسه وفقاً للصيغة:

$$\text{Ogive} = \sum_{n=1}^N \frac{(X_n - \frac{1}{N})^2}{1/N}$$

حيث N هو العدد الإجمالي للسلع التصديرية التي يجري النظر فيها، ومن المفترض أن يكون 1/N هو الحصة "المثالية" من عائدات التصدير لكل سلعة، و Xn هو الحصة الفعلية للسلعة n في إجمالي الصادرات. يتم تعريف "التنوع المثالي" على أنه توزيع متساوي لأسهم التصدير بين السلع (Xn يساوي 1/N لكل سلعة)، ومؤشر ogive يساوي الصفر. أيضاً توزيع غير متساوي لحصص التصدير ينتج عنه ارتفاع مؤشر Ogive. تنوع الصادرات في هذا السياق يعني توزيع أكثر مساواة بين سلع التصدير (Ali, Alwang, & B.Siegel, 1991, p. 11)

2- مؤشر Entropy: الانتروبي هو شكل من أشكال القياس تم تطبيقه في العديد من المجالات، مثل العلوم، نظرية الاتصال والتجارة والتمويل والاقتصاد، على سبيل المثال، في العلوم البيولوجية والسلوكية تم استخدام الانتروبي كمقياس لعدم التنظيم، في سياق التسويق يمكن أن يمثل الانتروبي توزيع تفضيلات المستهلك للعلامات التجارية المختلفة. ظهرت تطبيقات الانتروبي للإحصاءات في أواخر الستينات والسبعينات كمقياس للتنوع، وهي من أكثر المؤشرات المستخدمة شيوعاً في الدراسات التجريبية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سهولة حسابها ومحدودية الطلبات على البيانات. توصل كل من Smith و Gibson في عام 1988 إلى مؤشر Entropy لقياس التنوع الاقتصادي والتركيز القطاعي، عن طريق مقارنة توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين مختلف الصناعات، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية:

$$ENT = - \sum_{i=1}^N P_i \log_2 P_i$$

$$ENT = \sum_{i=1}^N P_i \log_2 \left( \frac{1}{P_i} \right) \text{ أو:}$$

حيث  $P_i$  تبين حصة المنتج  $i$  في هيكل الصادرات، بينما يتمثل الحد الأقصى لقيمة  $ENT$  في  $\log_2 N$  والذي تتحقق في حالة تساوي كل  $P_i$ ؛ تبين هذه القيمة تنوع كبير أي أن كل منتجات هيكل الصادرات لديها حصص متطابقة، إذا كان المنتج  $i$  هو المصدر الوحيد لعائدات الصادرات أي  $P_i = 1$  والباقي  $P_i = 0$ ،  $ENT = 0$  هذه القيمة تشير إلى تخصص أو تركيز شديد على منتج واحد.

3- مؤشر هيرشمان هارفيندال: Hirschman -Herfindahl: تطورت صيغ المؤشر حسب مقتضيات

الاستعمال من مؤشر هيرشمان إلى مؤشر هيرشمان الطبيعي إلى هارفيندال كما يلي: (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, pp. 29-32)

3-1 - مؤشر هيرشمان Hirschman index: يرجع المؤشر إلى Albert Hirschman سنة 1945 ويقاس

درجة التنوع/ التركيز، استعمل خاصة في قياس تركيز التبادلات والمنتجات، يمكن عرض المؤشر كالتالي:

$$H_i = \sqrt{\sum_{i=1}^N \left( \frac{x_i}{X} \right)^2}$$

حيث  $x_i$  تبين قيمة صادرات المنتج  $i$ ، أما  $X$  تبين قيمة إجمالي الصادرات وتبين  $N$  عدد المجموعات المنتجة، وكلما كانت قيمة المؤشر  $H_i$  كبيرة دلت على تركيز الصادرات على عدد قليل من المنتجات والعكس.

حسب هيرشمان (1964) Hirschman، فإن المؤشر يستعمل في قياس التركيز في حالة توزيع غير متساوي لعدد محدود من المنتجات، مقاييس التركيز الكلاسيكية ترتبط عموماً بتوزيع العوائد وحسب منحنى Lorenz،\* لا تبين سوى التوزيع غير العادل.

بينما مؤشر هيرشمان  $H_i$  يعمل على متوسط تغير قيمة حصة الصادرات في مجموعات مختلفة من المنتجات، ومن بمعنى آخر، إذا كانت عائدات الصادرات لبلد ما ترجع لمجموعات مختلفة من المنتجات  $1/(H_i)^2$

إذا كانت حصة الصادرات تتقارب أو تتساوى لجميع المجموعة المنتجة، التغير يساوي الصفر و  $N=1/(H_i)^2$

هذا يعني أنه لكل قيمة معطاة  $N$ ، القيمة الدنيا ل  $H_i$  تكون  $1/\sqrt{N}$  في حال التغير معدوم وتساوي جميع الحصص.

\* يظهر منحنى لورينز (التوزيع الفعلي لمنحنى الدخل)، وهو توزيع رسومي للثروة طورها ماكس لورينز في عام 1906، نسبة الدخل التي تجنيها أي نسبة مئوية من السكان. ويظهر الخط عند زاوية 45 درجة توزيعاً متساوياً تماماً على الدخل، في حين يبين الخط الآخر التوزيع الفعلي للدخل. كلما ابتعدت عن القطر، زاد عدم تكافؤ حجم توزيع الدخل، ويتمثل معامل جيني في المساحة بين الخطين.



مؤشر هيرشمان يستعمل كمتغير لتحليل العلاقة بين تذبذب تنوع الصادرات. حسب دراسات تجريبية بين العلاقة التركيز/التنوع وتذبذب الصادرات ضعيفة أو غير موجودة.

وفي حال قياس التركيز الجغرافي أو التركيز التجاري تكون صيغة مؤشر هيرشمان كالتالي:

$$G = \left( \sum_{i=1}^T C_i^2 \right)^{1/2}$$

$C_i$  صافي صادرات كل دولة متعاملة مع البلد  $i$  في سنة ما، و  $T$  تبين عدد الدول المقصد في كل سنة.

**3-2- مؤشر هيرشمان الطبيعي:** يمكن استعمال مؤشر هيرشمان كمقياس حقيقي للتنوع وتتراوح قيمته بين 0

و 1 ويكون بالصيغة التالية:

$$N - Hi = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N P_i^2 - \frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث  $P_i = \frac{X_i}{X}$  و  $X_i$  تمثل قيمة صادرات المنتج  $i$  أما  $X = \sum_{i=1}^N x_i$  و  $N$  تمثل عدد المنتجات. حيث يعبر

هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع.

إذا اقتربت القيمة من الواحد دلت على تركيز قوي، وبالتالي قيمة ضعيفة تدل على تركيز ضعيف للصادرات أو

اقتصاد متنوع حتما.

**3-3 مؤثر هارفيندال Herfindahl** : هذا المؤشر استعمل على نطاق واسع لقياس التركيز الصناعي ويرجع الى سنة 1950 من طرف Orris Herfindahl، هذه طريقة لتحديد مدى احتكار صناعة ما وكذلك تركيز مراقبة السوق في أيدي أكبر الشركات الصناعية. يتم تعريف مؤثر Herfindahl على أنه مجموع الجذور المربعة للنسب المئوية للحصص السوقية ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$H_2 = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

حيث  $S_i$  تمثل الحصة السوقية للمؤسسة  $i$ ، يتشابه مؤثر هارفيندال مع مؤثر هيرشمان كثيرا ما عدا في الجذر التربيعي، وهذا سبب تسمية المؤشر بهارفيندال هيرشمان أو  $H$ .

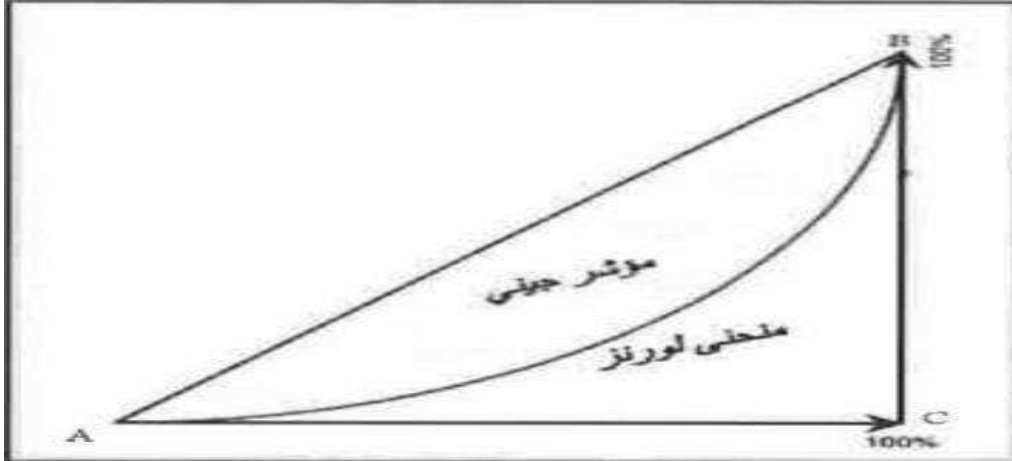
**4- مؤثر Gini**: هذا المؤشر مبني على القيمة المضافة النسبية المختلفة للصناعات التحويلية في الاقتصاد. تشير الدرجة صفر إلى المساواة الكاملة بين القيمة المضافة للصناعات في الاقتصاد، بينما تشير الدرجة 1 إلى الهيمنة الكاملة لصناعة واحدة فقط. (Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries , 2016) يمكن استخدام معامل جيني، المستمد من منحني لورينز، كمؤشر للتنمية الاقتصادية في بلد ما، يقيس معامل جيني درجة المساواة في الدخل بين السكان. يمكن أن يختلف معامل جيني من صفر (المساواة الكاملة) إلى 1 (عدم المساواة التامة). ويعني معامل جيني صفر أن لكل شخص نفس الدخل، في حين يمثل معامل 1 فردًا واحدًا يتلقى كل الدخل. وتستخدمه الأمم المتحدة كمؤشر لقياس عدم المساواة في الدخل في تقارير التنمية البشرية. (United Nations, 2018)

يقيس تطور تركيز القطاعات وفق الصيغة التالية: (Imbs & Wacziarg, 2003)

$$\widehat{GINI}_s = \hat{\alpha}_s^{FE} + \hat{\beta}_s^{FE} \times x_s$$

إذا كان:  $\hat{\alpha}_s^{FE}$  و  $\hat{\beta}_s^{FE}$  هي تقديرات الآثار الثابتة للتقاطع والانحدار على الدخل، على التوالي. (Imbs & Wacziarg, 2003, p. 68) والشكل التالي يوضح أن مؤثر جيني يمثل المساحة المحصور بين منحني لورنز Lorenz وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)

الشكل (02-04): مؤشر جيني ومنحنى لورنز



المصدر: calculation Gini Coefficient National Chengchi University available online

<http://www3.nccu.edu.tw/jthuang/gini.pdf>

## II. مؤشرات تقيس البنية الاقتصادية لمجموعة مرجعية من الصناعات

تتمثل في مؤشر Theil، مؤشر جيني النسبي Relative Gini، عدم المساواة في القطاعات الإنتاجية

1- مؤشر Theil: يحسب مؤشر Theil التخصص/التنوع وفق الصيغة التالية:

$$Theil_{ijt} = \left[ \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left( \frac{S_{ijt}}{\bar{S}_{it}} \right) \ln \left( \frac{S_{ijt}}{\bar{S}_{it}} \right) \right] / \ln N$$

حيث:  $i$ ، تشير إلى الدولة،  $j$  القطاع، و  $t$  الزمن.

$N$ : تشير إلى عدد القطاعات (في هذه الحالة 4 قطاعات).

$S_{ijt}$ : تشير إلى حصة القطاع  $j$  في الدولة  $I$  في الزمن  $t$ .

$\bar{S}_{it}$ : هي متوسط حصة القيمة المضافة بالنسبة لكل القطاعات في الدولة  $I$  في الزمن  $t$ .

وتتراوح قيمة مؤشر Theil بين (0-1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على

التخصص في اقتصاد الدولة أي انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي. (تقرير التنمية العربية، 2018، صفحة 211)

## المطلب الثاني: مؤشرات تنافسية الصادرات:

لقد تم التطرق في المبحث السابق إلى مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ومؤشر الحصة السوقية. لذا سنتطرق لباقي

المؤشرات الخاصة بقياس تنافسية الصادرات

1- مؤشر توافق الصادرات: « cosine » Correspondance index : يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية وهو من إعداد Linnemann و Beers (1988)، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 إلى 1، ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1 .

$$COSINE ik = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث تعني  $X_{ik}$  صادرات الدولة من السلعة  $i$  وتشير  $k$  إلى السوق المستهدف.

أما  $M_{ik}$  فهي واردات السوق المستهدف من السلعة  $i$ . (جمال قاسم، 2012، صفحة 20)

2- مؤشر تخصص الصادرات: يقيس مؤشر تخصص الصادرات، أو ESI، نصيب السلعة  $j$  في مجموع الصادرات  $X$  للبلد  $i$  بالمقارنة مع نصيب السلعة فيما تلقاه السوق  $k$  من واردات  $M$ ، وتشير  $t$  إلى الزمن، ويشابه هذا المؤشر إلى حد ما مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، إذ يقيس الإمكانات التجارية بين البلد ومجموعة البلدان. ويحسب المؤشر على أنه:

$$ESI = \frac{X_{ij}/X_{it}}{M_{kj}/M_{kt}}$$

حيث صورة الكسر هي نصيب السلعة  $j$  من صادرات البلد  $i$ ، في حين أن مخرج (مقام) الكسر هو نصيب السلعة من الواردات في سوق معينة  $k$  (بلد أو مجموعة بلدان).

3- مؤشر تماثل الصادرات: يوفر مؤشر تماثل الصادرات XSI معلومات عن مدى تميز الأنماط التصديرية لبلد ما بالمقارنة مع بلد آخر. ويُحدد هذا المؤشر كما يلي:

$$XSI = \sum \text{Min} (X_{ij}, X_{ik}) \times 100$$

وتستخدم الحصص التصديرية للصناعة  $i$  في البلد  $j$  ونظيراتها للبلد  $k$  لحساب هذا المؤشر. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و 100 حيث يشير الصفر إلى عدم تماثل كامل الصادرات، في حين يشير الرقم 100 إلى تركيب متطابق للصادرات.

4- المؤشر المركب للقدرة التنافسية: (CECI): وهو المؤشر الذي يقيس ويحدد ترتيب القدرة التنافسية للصادرات، ويضم نتائج المؤشرات الست المستخدمة في قياس القدرة التنافسية.

قيمة المؤشر (عدد المؤشرات الايجابية للسلعة  $J \times$  في الوزن النسبي لعدد المؤشرات )

المركب = + (متوسط الوزن النسبي لمؤشرات السلعة  $J$ ) للقدرة التنافسية

الوزن النسبي لعدد المؤشرات = (عدد المؤشرات المستخدمة/100)  $\times 100$

متوسط الوزن النسبي لمؤشرات السلعة  $J =$  (مجموع الأوزان النسبية لمؤشرات السلعة  $J$ ) / (مجموع الأوزان النسبية لمؤشرات جميع السلع  $t$ )

مجموع الأوزان النسبية لمؤشرات السلعة  $J =$  مجموع [(الوزن النسبي للمؤشر  $\times$  إيجابي الاتجاه للسلعة  $J$  / مجموع الأوزان النسبية للمؤشر  $\times$  إيجابي الاتجاه لجميع السلع) - (الوزن النسبي للمؤشر  $\times$  سلبي الاتجاه للسلعة  $J$  / مجموع الأوزان النسبية للمؤشر  $\times$  سلبي الاتجاه لجميع السلع  $t$ )]

وتتراوح قيم المؤشر المركب بين :

أقل من 100 ويعني ذلك عدم ظهور ميزة تنافسية للصادرات من السلعة محل التطبيق.

أكبر من 100 ويعني ذلك ظهور الميزة التنافسية للصادرات من السلعة محل التطبيق. (أحمد عبد الرحمان، 2010-2011، صفحة 172)

**5- المؤشر الحصري للتخصص:** لاحظ (Kelly (1981 أن مؤشر هيرشمان هارفيندال لا يستعمل بصفة واسعة كمقياس للتركيز الصناعي للأسباب التالية: أولاً: في حالة عمل تجريبي يجب استعمال ضروري للمعطيات حول الحصة السوقية لكل مؤسسة والتي في كثير من الأحيان غير متوفرة، في حالة عدم اتاحة أو توفر المعطيات. ثانياً: المؤشر ليس لديه معنى بديهي واضح جدا لا يتشارك العالم على وضوح العلاقة بين التركيز وقوة الاحتكار بما فيه الكفاية لأن مقياس التركيز يكون ذا أهمية، ومع ذلك قدم Alderman(1969) تفسير عقلائي اقتصادي لهذا المؤشر؛ وبين أن معاكس المؤشر هو مساوي لعدد من الشركات نفس الحجم التي من شأنها أن تنتج هذه القيمة للمؤشر.

المؤشر استعمال حديثا كمقياس اضافي للتخصص أو تنوع الصادرات. ويشار اليه عموما باسم المؤشر الحصري للتخصص. وهو يقيس تنوع الصادرات حيث يقترب كثيرا من مؤشر هيرشمان للتركيز التجاري ومؤشر هارفيندال للتركيز الصناعي وجاء وفق الصيغة التالية:

$$SPE = \sum_{i=1}^N \left( \frac{x_i}{X} \right)^2$$

حيث:  $x_i$  صادرات المنتج  $i$ ،  $X$  إجمالي الصادرات،  $N$  عدد المنتجات. وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل على مستوى مرتفع من التخصص، أما إذا اقترب من الصفر فهو يدل على تنوع الصادرات.

في حين استعمل كل من Berthélemy و Souderling سنة 2001 معاكس مؤشر التخصص والذي يعتبر مؤشرا للتنوع كالتالي:

$$Div = \frac{1}{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2}$$

(Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, pp. 32-33)

6- مؤشر التخصص الاقليمي: يعرف (2005) Petersson مؤشر التخصص الاقليمي وفق الصيغة التالية:

$$SPEC_{JE} = \sum_i \left( \frac{E_{jit}}{\sum_j E_{jit}} \right)^2$$

$E_{ijt}$  تبين صادرات المنطقة  $J$  للصناعة أو صادرات القطاع  $i$  في السنة  $t$ ، وإذا اقترب المؤشر  $SPEC_{JE}$  من الواحد دل على درجة كبيرة من التنوع والعكس.

7- مؤشر تنوع الصادرات: يقيس درجة الاعتماد على سلع قليلة للتصدير طوره المرهوبي 2000 بحيث يحدد

مؤشر تنوع الصادرات على أنه: (Walid Abdmoulah, 2013, p. 12)

$$DX_j = (\sum |h_{ij} - h_i|) / 2$$

حيث  $h$  تشير إلى نصيب السلعة في صادرات البلد  $J$ ، أما  $i$  فتشير إلى السلعة.

ويُجمل هذا المؤشر القيمة المطلقة للفرق بين  $h_{ij}$  نصيب السلعة في صادرات البلد  $J$  و  $h_i$  نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية، فكلما انخفض المؤشر قل تركيز صادرات البلد.

8- مؤشر جودة الصادرات: Export quality Index: يصف هذا المؤشر متوسط الجودة في أي فئة من فئات

المنتجات. يقدر الجودة على أساس السعر التجاري، والذي يتم حسابه بدوره بناءً على ثلاثة عوامل: قيمة وحدة المنتج بالنسبة لأسعار السوق؛ دخل المصدر لكل فرد (كعميل للفروق في تقنيات الإنتاج)؛ والمسافة بين المصدر

والمصدر. (Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries , 2016)

## المطلب الثالث: مؤشرات أخرى للتنافسية

هناك مؤشرات أخرى تبين التركيب الاقتصادي، مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي، مساهمة الصادرات النفطية والتوزيع القطاعي للقوى العاملة.

- 1- **مؤشر التركيب الاقتصادي Economic Complexity Index**: يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات المصنعة من قبل الاقتصاد والضوابط لاحتمال صنع نفس المنتج من قبل الآخرين. البلدان التي تنتج السلع أو الخدمات التي لم تصنع في مكان آخر تتلقى درجات تعقيد أو تركيب أعلى من الدول التي تنتج منتجاتها على نطاق واسع. على سبيل المثال ، ألمانيا واليابان لديها درجات عالية، لأنها تصنع مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن أن تصنعها دول قليلة جدًا. يعتمد المؤشر على بيانات التجارة الدولية. وهو يستند إلى افتراض أن البلدان ستصدر معظم المنتجات عالية الجودة، وبالتالي فإن البيانات التجارية ستعكس الإنتاج الإجمالي في الاقتصاد.
- 2- **نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي**: يشكل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لقياس درجة التنوع الاقتصادي ، ويستدل على هذا المؤشر من خلال النسب ادناه: ( الاسكوا ، ص 12)

- تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ويعكس نمو اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة تنوع الاقتصاد وتطوره .
- نسبة اسهام القطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ، فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد واستغلاله لموارده بكفاءة .
- توزيع ملكية الاصول بين القطاعين الخاص والعام ، فزيادة حصة القطاع الخاص من الملكية تعني زيادة اهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي وبالتالي زيادة تنوع الاقتصاد .

**3-** نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية ، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الاولية في مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ، وبالعكس اذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات الكلية فأن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وزيادة (التركز السلعي ) أي الأفراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات ( الاسكوا ، 2001 ، ص 13).

**4-** التوزيع القطاعي للقوى العاملة : تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقاً للإنتاجية والاهمية النسبية على مدى تنوع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وينسب ملائمة ذلك على درجة معينة من التنوع ، فالدول النامية احادية الاقتصاد وخصوصاً النفطية منها تعاني من اختلال في نسبة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، اذ تستحوذ القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة كالزراعة والخدمات على النسبة الاعظم من تلك القوى فيما تستقطب القطاعات ذات الانتاجية العالية كالنفط نسبة منخفضة من القوى العاملة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع بالنتائج المحلي الاجمالي وبهذا تحتل نسبة مساهمة القطاعات في تشغيل الأيدي العاملة، ولمعالجة تلك المشكلة يتطلب الامر زيادة مستوى التنوع الاقتصادي ( الاسكوا، 2001، ص 52) .

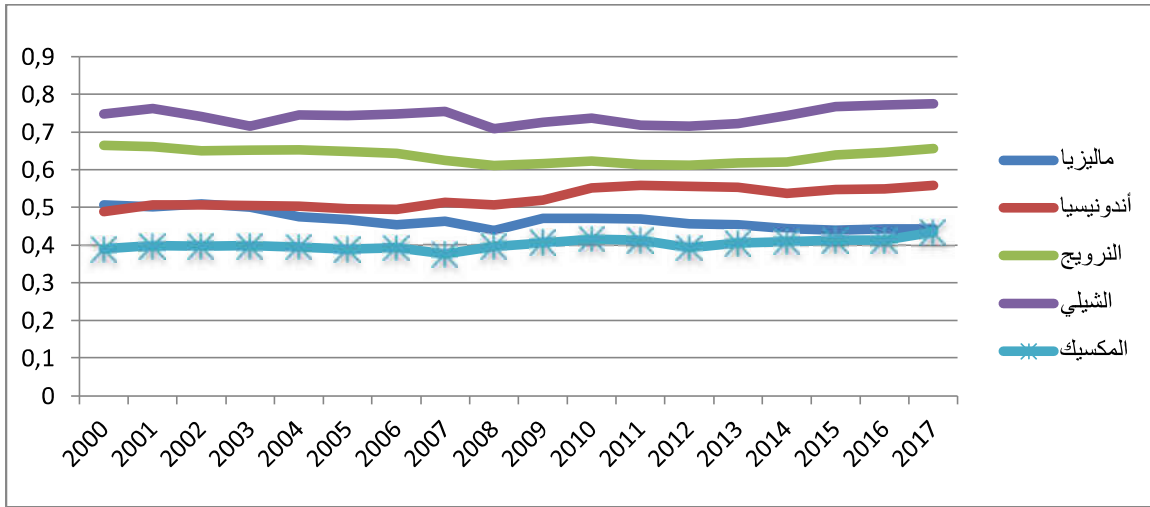


## المبحث الرابع: تجارب الدول النامية النفطية في تنوع اقتصادياتها

فيما يتعلق بتنوع مصادر الدخل اهتمت الدول النامية ببذل المزيد من الجهود لتنوع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل. وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنوع اقتصادها نسردها بعض التجارب.

تعددت تجارب الدول لتنوع صادراتها نذكر منها: ماليزيا، اندونيسيا، الشيلي، النرويج، والمكسيك. يبين الشكل التالي مؤشر التنوع لهذه الدول، حيث كلما اقترب المؤشر من الواحد قل تنوع الصادرات والعكس اذا اقترب من الصفر فهو يدل على تنوع كبير، وبالتالي يظهر من خلال الشكل أن المكسيك تتقدم في المؤشر ثم ماليزيا أي تنوع صادراتهما، بينما إندونيسيا تجاوز المؤشر 0,5 منذ 2009، في حين النرويج والشيلي تراوح المؤشر بين 0,6 و0,74.

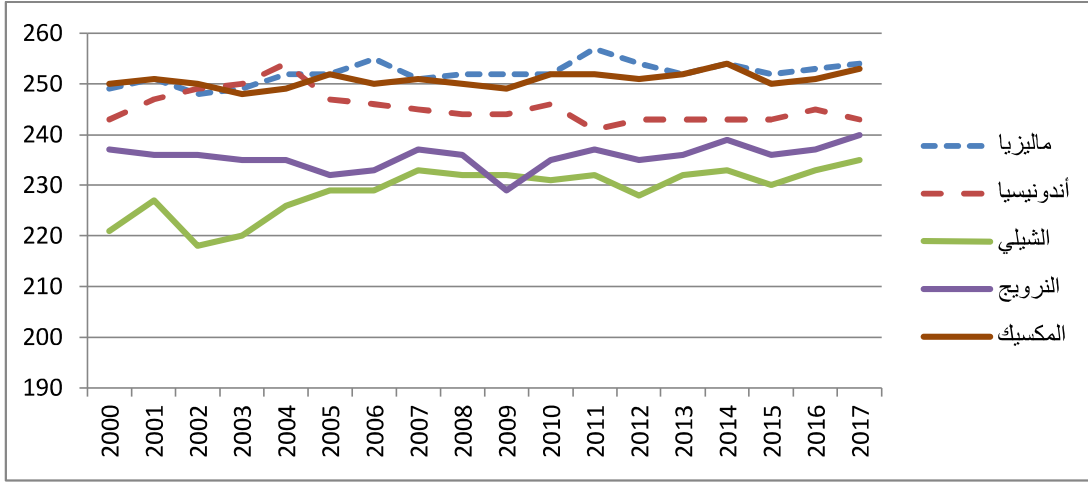
الشكل (02-05): مؤشر تنوع الصادرات في عينة الدول



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات <http://unctadstat.unctad.org>

كلما كان التنوع كبيرا في الصادرات قل تركيز هذه الأخيرة، حيث يتراوح بين 0 و1 وكلما اقترب من الواحد زاد اعتماد البلد على عدد محدود من القطاعات التصديرية والعكس بالنسبة لاقترب قيمة المؤشر من 0 فهو يدل على تركيز قليل وتنوع هيكل الصادرات.

الشكل (02-06): عدد المنتجات المصدرة من طرف عينة الدول



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات <http://unctadstat.unctad.org>

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد المنتجات المصدرة في الدول ينمو بشكل متوازن، حيث تصدر ماليزيا بين 248 و 257 منتج، تليها المكسيك وصلت في سنة 214 الى 254 منتج بينما تناقص عدد المنتجات المصدرة في إندونيسيا، وكان متذبذبا في النرويج، أما الشيلي شهد عدد المنتجات المصدرة ارتفاعا ملحوظا من 218 منتج سنة 2002 الى 233 منتج سنة 2016.

### المطلب الأول: تجربة ماليزيا

ماليزيا بلد استوائي تقع في قلب جنوب شرق آسيا، يفصل بحر الصين الجنوبي بين ولاية صباح وولاية سراوق الى شمال غرب جزيرة بورنيو، كما تظهر في الخريطة بلون أبيض، تبلغ مساحة ماليزيا المكونة من 13 ولاية واثنين من الاراضي الفيدرالية ما مجموعه 329.758 كم<sup>2</sup>.



تمتلك موارد طبيعية متنوعة وموقع جغرافي متميز، ميناء في المياه العميقة، المطاط، القصدير والمنتجات الغابية التي كانت قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير. بعد الاحتلال الياباني عام 1942 خضعت ماليزيا للحكم البريطاني حتى نالت الاستقلال عام 1957، وقد انضمت كل من سنغافورة وصباح وسراوق للإتحاد الفيدرالي عام 1963، ثم استقلت سنغافورة عام 1963. (محمد صادق، 2014، الصفحات 4-5)

ماليزيا نجحت في توفير معدل ادخار مرتفع وثابت، وقامت باستثمارات ضخمة في استغلال الأراضي وبرامج مستمرة لتنمية وتطوير انتاج المطاط وزيت النخيل، ايضا استثمرت في التكنولوجيا والبنية التحتية، الطاقة، الاتصالات والنقل. بعد فترة حمائية في الستينات، شرعت ماليزيا في 1973-1974 بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة وتسيير العلاقات بين الموردين. في أواسط الثمانينات، حولت استراتيجيتها الى منتجات أكثر تكنولوجية وتطوير مهاراتها، تحرير هجرة العمال المؤهلين، كثفت عدد طلبة الجامعات التكنولوجية، خلقت علاقات بين جامعات استرالية وكندية وأطلقت برامج تنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا. (Gelb, 2010, pp. 15-16)

كان تحسين اداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنوع التي انتهجتها ماليزيا. من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للدخار، وقامت بعدة تخفيضات لعمليتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 احتلت ماليزيا المرتبة 23 من بين 137 دولة شملها التقرير، حيث تراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 16 في تطور الأسواق المالية، الى 46 في الاستعداد التكنولوجي. وقدرت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ب 297413 مليون دولار، ينمو بنسبة 4,40 %، وحصته من اجمالي الناتج المحلي العالمي قدرت ب 0,72 % (The Global Competitiveness Report 2017-2018).

### المطلب الثاني: إندونيسيا

تظهر إندونيسيا في الخريطة السابقة باللون البني الفاتح حيث تقع في جنوب شرق آسيا تضم 17508 جزيرة، تزخر اندونيسيا بالموارد الاولية، فهي اول مصدر عالمي للفحم والنيكل، بلد مصدر للذهب والنحاس، وهي من اكبر منتجي ومصدري زيت النخيل، ثاني منتج للمطاط والقهوة وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40% من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل المواد الأولية (من بينها المحروقات من نפט وغاز) المراكز الاولى من قائمة المواد المصدرة. تدهور اقتصاد إندونيسيا بشكل كبير في ستينات القرن العشرين نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والحكومة الشابة الفاقدة للخبرة، وتأميم الاقتصاد، مما أدى إلى الفقر المدقع والجوع. عندما سقط الرئيس سوكارنو (1945-1967) في منتصف الستينات، كان الاقتصاد في حالة من الفوضى ومعدل تضخمه السنوي 1000٪، وتقلصت عائدات التصدير وانهارت البنية التحتية وكانت المصانع تعمل في حد قدرتها الأدنى وكان الاستثمار ضئيلاً

نتيجة الانفتاح الكبير على الاقتصاد العالمي الذي مكن المستثمرين الاجانب والشركات متعددة الجنسيات من استغلال. قامت إدارة النظام الجديد بتوجيه سياسات اقتصادية تقشفية أدت إلى انخفاض معدلات التضخم بسرعة واستقرت العملات وأعيد جدول الديون الخارجية وجذبت المساعدات والاستثمارات الخارجية.

بدأ الاصلاح السياسي والاقتصادي الفعلي سنة 1997 بعد تنحية الرئيس سوهارتو(1967-1998)، وشهدت منذ سنة 2000 رجوعا الى نسب نمو مرتفعة تقارب 6%. (خالي، 2018)

حيث ادركت جيدا اهمية العودة الى سياسات تشجيع الزراعة مقابل الثورة النفطية، وتخفيض التكاليف الداخلية لتشجيع تنوع الصادرات. لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة الى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى الى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة الى ذلك تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من انشاء عدة بنايات تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية.

تمكنت اندونيسيا من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، وفي بداية الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط بالتراجع، تحولت اندونيسيا من احلال الواردات الى التصنيع الموجه الى الخارج. وقد انتهجت سياسة لتنوع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف اتخذت عدة اجراءات حيث قامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط. وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم من جهة أخرى، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير. (Gelb, 2010)

عمدت اندونيسيا الى استراتيجية لترقية السياحة، التجارة والاستثمار تحت شعار "الكل معني" « All in » « Trade ،Promotion Strategy ،Tourism and Investment (TTI) ، وهذه أهم المجالات التي ركزت عليها لتعزيز التنوع الاقتصادي: (خالي، 2018)

**I. تشجيع وتنشيط الصادرات:** بشأن تنوع السلع فقد حددت السياسة التجارية الخارجية لاندونيسيا في مرحلة أولى وعلى الفترة الممتدة بين 2015-2019 أهدافا أهمها بلوغ متوسط 11.6% نمو سنوي في المنتجات

خارج النفط والغاز، بلوغ متوسط الصادرات 3 % من الناتج المحلي الخام، تحقيق نسبة 65% كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير.

أما من حيث تنوع الأسواق فقط وضعت اندونيسيا استراتيجية مكونة من أربع أسس هي:

- الحفاظ على أسواقها التجارية من خلال صيانة وتعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة.

- تحديد فرص التصدير الرئيسية.

- إنشاء أسواق جديدة عن طريق تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة.

- تحديد فرص تصدير الخدمات والمنتجات المحتملة وتعزيز وتيسير التصدير والاستيراد لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

كما تدعم هذه الاستراتيجية قطاع الخدمات الذي يركز على ميادين ذات اولوية تتمثل أساسا في القطاعات خارج النفط والغاز على غرار قطاع السياحة والمقاولات والبناء. وكذا قطاعات التوزيع واللوجستيك والمالية لتحسين سهولة التجارة والإنتاجية الصناعية.

II. تنمية الصادرات: تقوم استراتيجية تنمية الصادرات على مدى ملائمة هذه الأخيرة مع خصائص السوق وجهة التصدير، وتعتمد هذه الملائمة بدورها على تحسين الذكاء التسويقي.

III. تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي: اندونيسيا هي من أكثر الاقتصاديات استقرارا خلال فترة الأزمة العالمية، تعزز هذه النتائج بتوقعات النمو وزيادة الدخل حسب القدرة الشرائية ومن المفترض أن يتضاعف معدل النمو 4 مرات مطلع 2020. تراهن اندونيسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقرارها السياسي حيث توفر الاطار القانوني لتشجيع الاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وتبسيط اجراءات ترخيص الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار ليصبح أكثر ملائمة لقطاع الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير حيث تركز على ثلاث اولويات:

- تطوير الهياكل الأساسية والبنى التحتية: تسهيل الربط بين جزر الأرخبيل وتطوير الموانئ لاستقطاب الاستثمارات وتسهيل حركة تنقل السلع والبضائع.

- تعزيز الامن الطاقوي: من خلال جذب الاستثمارات لإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء من الوقود الأحفوري، بالإضافة الى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

- تعزيز الأمن الغذائي: بناء السدود لتوفير الري لـ 65 ألف هكتار.

IV. قطاع السياحة: يمثل القطاع % 9.5 من الناتج المحلي الاجمالي كما يوظف 1 من 11 عامل، رغم جذب 9 ملايين سائح سنة 2014 وتحقيق 250 مليون دولار عوائد، بينما ماليزيا نجحت في جذب 25 مليون سائح وهو ما تطمح اليه اندونيسيا في أفق 2025، وذلك برفع التحديات التي تواجه القطاع كتطوير المرافق السياحية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على التأشيرات والترويج لهذه الانجازات عبر القنوات الاعلامية. ويظهر الشكل الموالي مساهمة القطاعات التصديرية في اجمالي الصادرات حيث تبلغ السلع المصنعة أكبر نسبة %47، تليها المواد الغذائية بنسبة %22، والمحروقات في المرتبة الثالثة بنسبة %19، الخام والمعادن والمواد الزراعية الخام %6 و%5 على التوالي.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 احتلت اندونيسيا المرتبة 36 من بين 137 دولة شملها التقرير وتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 9 في حجم السوق، 26 في محيط الاقتصاد الكلي لكنها تأخرت في كل من الصحة والتعليم الابتدائي برتبة 94 و96 في كفاءة سوق العمل. بينما كان الناتج المحلي الاجمالي 943550 مليون دولار وينمو بنسبة %5.10 . (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

### المطلب الثالث: تجربة الشيلي

الشيلي إحدى الدول الغنية بالموارد التي تمتاز بنجاحها في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار في النشاط الاقتصادي، لم تصبح مصدرا رئيسيا للمنتجات المصنعة بل مصدرا للمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة.

ولكي تضع تشيلي إطاراً قانونياً ومالياً لسياساتها الاقتصادية فقد أقرت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي The Structural Fiscal Surplus Rule ، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطاً بالإيرادات الهيكلية وليس مرتبطاً بالإيرادات الجارية. ويقصد بالإيرادات الهيكلية الإيرادات التي يمكن أن تحصلها الحكومة في حال نمو الإنتاج عند معدلاته الطبيعية.

وتكون الإيرادات الهيكلية أدنى من الإيرادات الجارية عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى أدائه الطبيعي أوفي حال تراجع إيرادات البلاد من صادراتها من الموارد الطبيعية، كما تكون أعلى من الإيرادات الجارية عندما يحدث العكس.

من ثمّ في فترات الازدهار حيث تزيد الإيرادات الجارية عن الإيرادات الهيكلية، يوجّه الفرق إلى بناء المدخرات ولا يسمح بارتفاع الإنفاق الحكومي. وفي فترات الركود، وبالرغم من أن الإيرادات الجارية في هذه الحالة ستقل عن الإيرادات الهيكلية، إلا أن الإنفاق الحكومي يحافظ على مستواه ولا يتم خفضه كونه مرتبطاً بالإيرادات الهيكلية المفترض تحصيلها في الظروف الطبيعيّة التي هي قيمة ثابتة محدّدة مسبقاً، ويتمّ تمويل عجز الميزانية في هذه الحالة من المدخرات التي تمّ بناؤها أثناء فترات الازدهار.

من ثمّ فإنّ مفهوم الفائض الهيكلي يعكس منظوراً مالياً متوسطاً إلى طويل المدى للميزانية الحكوميّة، يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الإنفاق الحكومي كون هذا الإنفاق أصبح الآن أقل استجابة لتقلّبات الدورات الاقتصاديّة على المدى القصير. (د. عبد الرحمان محمد، 2013)

من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنوع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال" للبنك الدولي.

قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين.

كما وضعت صندوقاً في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي متميز. من جهة أخرى يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى خلال تخصيص الطلاب منح للطلاب للدراسة بالخارج. ركزت سياسة الشيلي للتنوع على استغلال امكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء، مثل الخدمات. (Gijon-Spalla, 2010, pp. 6-7)

كما أظهر تقرير التنافسية العلمية لسنة 2017-2018 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الاسواق المالية، والنتائج المحلي الاجمالي 245349 مليون دولار وينمو بنسبة

% 1,60، وتمثل حصة الفرد منه 13 576 دولار أمريكي. (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

### المطلب الرابع: تجربة النرويج والمكسيك:

#### I. النرويج

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمالى من شبه الجزيرة الاسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وتبلغ مساحتها 323802 كلم<sup>2</sup>. ومن الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما أنها كانت وما زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا ومسالما يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي، مما جعلها في موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب. أما من الناحية الثقافية يتمتع البلد بمستوى عال من الثقافة العامة. مع تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات. أما اجتماعيا فتمتع النرويج بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عال من المعيشة، تتوفر فيه العناية الاجتماعية لكل المواطنين.

تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا وبحلول عام 1986، وعلى اثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، والتي لم تتحسن لغاية 1990، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان ان يتم إيداع الإيرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن إيرادات الموارد الطبيعية مثل المرض الهولندي. أصبح هذا الصندوق داعما لإدارة طويلة الاجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الاصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الانفاق العام في مجال التقاعد والشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع، نظرا للتركيبية العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص. (القاسم، 2009)

بالإضافة الى دور الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، تمكنت النرويج من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاجية. وعلى عكس الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات انتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة.

بينما كان ترتيب النرويج 11 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2017-2018، احتلت المرتبة الأولى في محيط الاقتصاد الكلي، السادسة في المؤسسات، الثامنة في التعليم العالي، التاسعة في تطور الأسواق المالية، 14 في الابتكار.

بينما كان الناتج المحلي الاجمالي 370 بليون دولار وحصة الفرد منه 70 391,6 دولار، وينمو بنسبة 0.70%

(The Global Competitiveness Report 2017-2018)



## II. المكسيك

تعتبر تجربة المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنوع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك الى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على انشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الاجور الجذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم اطلاق عدد من الحوافز لتسيير نفاذ الشركات الى الأسواق. (أحمد آل درويش، 2015)

إن أغلب صادرات المكسيك تتمثل في السلع المصنعة 83%، والمواد الغذائية بنسبة 8% أما المحروقات لا تمثل سوى 5%، و4% سلع أخرى. بينما كان ترتيبها 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132، وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق 11. كما اظهر التقرير أن الناتج المحلي الاجمالي 1015874 مليون دولار، وحصته من الناتج المحلي العالمي % 1,93، وحصته الفرد منه 8 554 دولار، ينمو بنسبة % 1,93 (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

## خاتمة الفصل

تشير التنافسية الدولية إلى قدرة بلد ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، كما تعتبر الميزة التنافسية امتداد للميزة النسبية، وذلك لأن هذه الأخيرة شرط ضروري ولكنه غير كافي لتحقيق الميزة التنافسية، فالميزة النسبية تعتمد على الوفرة النسبية في الموارد التي تؤدي لاختلاف التكاليف بين الدول في حين أن الميزة التنافسية تخلق ويمكن اكتسابها من خلال تنقل عوامل الإنتاج مثل رأس المال والتكنولوجيا.

إن التنافسية رغم كونها مفهوم يتسم بالحدثة إلا أنها لقيت الاهتمام البالغ من طرف صناع القرار من جهة والباحثين الاقتصاديين من جهة أخرى، حيث برزت هيئات دولية و إقليمية تسعى لقياس تنافسية الدول مثل المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقيس تنافسية البلدان باستخدام مؤشرات تشمل متغيرات عديدة ويصدر تقارير سنوية بشأن ذلك، والبنك الدولي الذي يدرس بيئة الأعمال ومدى جاذبية البلدان لاستقبال مشاريع استثمارية بالإضافة إلى المعهد الدولي للتنمية والإدارة الذي يقيس بدوره العديد من المؤشرات التي تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في اقتصاديات الدول، كما تصدر تقارير مساعدة تتمثل في الشفافية والحرية الاقتصادية اللتان يصدران عن منظمة الشفافية و The Heritage Foundation على التوالي.

ومن بين المنهجيات المتبعة للتنوع تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة وهو ما دفعنا لعرض بعض تجارب الدول المصدرة للنفط لتنوع اقتصادياتها والتي نجحت في تنوع اقتصادها مثل: إندونيسيا، ماليزيا، الشيلي المكسيك والنرويج.

منها ما انتهج سياسة احلال الواردات لتنوع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقا، ومنها ما تبنت سياسة التصنيع من أجل التصدير لتنوع صادراتها.

## الفصل الثالث:

وضعية الاقتصاد الجزائري

والصادرات الجزائرية

## تمهيد الفصل

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية: الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي تجارة محتكرة من طرف الدولة، اعتماد كلي على عائدات المحروقات، كما تميز كذلك ببنية تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش.

في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع الديون ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وكنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية، ولقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم وإشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية. و لمعرفة وضعية الصادرات والاقتصاد الجزائري قسمنا هذا الفصل الى:

✓ المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري بعد مرحلة التحول والانتقال الى اقتصاد السوق 1989-2004

✓ المبحث الثاني: برامج النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-آفاق 2030)

✓ المبحث الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري في التقارير العالمية

✓ المبحث الرابع: الهيكل السلعي للصادرات ونموها (2001-2018)

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري بعد مرحلة التحول والانتقال الى اقتصاد السوق 1989-

2004

بهدف الانتقال من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق عمدت الجزائر الى تنفيذ برامج التثبيت والتعديل الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، يمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين البرنامجين في الجدول التالي:

الجدول (03-01) أوجه الاختلاف بين برامج التثبيت وبرامج التعديل الهيكلي

برنامج التثبيت	برنامج التعديل الهيكلي
- يطبق على المدى القصير	- يطبق على المدى المتوسط والطويل.
- يرفع صندوق النقد الدولي.	- يرفع البنك الدولي.
- يركز على سياسة جانب الطلب.	- يركز على سياسة جانب العرض.
- سياسة انكماشية لكبح جانب الطلب.	- سياسة توسعية لرفع معدل النمو.
- يهمل الجوانب الاجتماعية.	- إهمال في السنوات الأولى لبداية تطبيقه، وعدل لاحقا بإدراج السياسات الاجتماعية والبيئية.
- يهدف إلى تثبيت أو الاستقرار، من خلال سياسات ضبط التدفق النقدي، ومراعاة التوازن الداخلي والخارجي.	- دعم النمو والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة ضمن مجموعة سياسات تتعلق بالخصوصية، وتحرير التجارة الخارجية، وتطوير سوق المال.

المصدر: عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)،

أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية - فرع اقتصاد قياسي - جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007/2008، ص 67

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1993)

يتمثل الإصلاح في تعبئة للموارد من أجل الزيادة في الدخل بالمقارنة مع الاستهلاك ويتم عبر مرحلتين: مرحلة التثبيت أو الاستقرار ومرحلة التكيف. تقوم مرحلة التثبيت أو الاستقرار على الزيادة في التقشف وانخفاض مستويات المعيشية مع التركيز على تقليل النفقات حتى تكون متماشية مع الموارد المتاحة بينما تقوم مرحلة التكيف على التوجه نحو تغيير البنية الاقتصادية من أجل عودة النمو.

عجز الجزائر عن سداد ديونها وتراكم أعبائها جعلها تلجأ لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها ومحاولة التوصل الى اتفاق ومن ثم التوقيع على عدة برامج اصلاحية تهدف للقضاء على الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و دخوله لاقتصاد السوق حيث اعتبرت هذه الفترة بالانتقالية.

I. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989-1991)

بعد فشل السلطات في الإصلاحات الذاتية التي قامت بها (المخططات الثلاثية والرابعة والخامسة للتنمية) قامت باللجوء لأول مرة إلى صندوق النقد الدولي سنة 1989 لسحب شريحة قرض في إطار برنامج تثبيت يمتد من ماي 1989 إلى ماي 1990 بمبلغ قدره 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، استعملت مرة واحدة في شريحة واحدة. (قدي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2002، صفحة 5)

الجدول (02-03) بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري ل 1990-1989

المؤشر	1989	1990
معدل النمو (%)	2.9	0.1
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دينار ج)	11.8-	0.76-
الايادات الجبائية (%)	27.6	28.4
المديونية الخارجية (مليار دولار)	26.859	28.379
سعر صرف الدينار بالدولار	7.61	8.93
معامل السيولة النقدية (%)	83.68	52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2008، ص111.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص213.
- كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار التحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة حول الاقتصاد الجزائري، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 10-11.

II. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1993)

تم اللجوء مرة ثانية للصندوق في 3 جوان 1991، في إطار برنامج تثبيت ثاني (Stand By2) وتم في نفس الوقت إبرام اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجبه على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار مخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، أما الصندوق قدم قرض بمبلغ 400 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وزعت على أربع شرائح، (بن ناصر، 2002، صفحة 127) تم سحب ثلاثة منها بينما جمد الصندوق الرابعة نتيجة عدم الالتزام ببنود رسالة النية الموجهة اليه والتي كانت تضم مسألتين هامتين هما: (قدي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2002، صفحة 5)

- تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات العمومية والخاصة، حيث كان عليها السعي لتنويع صادراتها للتخفيف من هشاشة التوازن المالي الخارجي.
  - تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على قابلية الدينار للتحويل، وفتح المجال امام تجار الجملة والوكلاء المعتمدين للتدخل في مجال التجارة الخارجية وتخلي الدولة عن احتكار هذا المجال.
  - قامت السلطات الجزائرية بإرسال رسالة نية ثانية في أكتوبر 1991 لإزالة سوء الفهم وتضمنت بعض التدابير كالقيام بـ: (قدي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2002، صفحة 5)
  - تخفيض سعر صرف الدينار لينتقل من 1 دولار = 18.5 د.ج إلى 1 دولار = 22.5 د.ج.
  - الضغط على النفقات العمومية قصد الوصول الى رصيد موازي موجب في حدود 4.9% من الناتج المحلي الخام.
  - إن مجموعة القوانين التي تم اصدارها في هذه الفترة توحى بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الإنجازات المحققة كالتالي: (مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، 2009، صفحة 133)
  - تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.
  - إصدار بعض التشريعات المحددة لشروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
  - إصدار مراسيم خاصة بالنظام المالي كإنشاء سوق للقيم المنقولة وهيكل السوق المالي.
  - إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
  - تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.
- كل هذه الاجراءات لا تنفي استمرار الاختلالات المالية نتيجة أجل استحقاق الدين الخارجي قصير الأجل والذي يفرض تقشفا في الواردات والذي يضر بالاقتصاد، أيضا عجز الميزانية سنة 1992 نتيجة تطور نسبة تغطية نفقات التسيير من الايرادات الاجمالية مما يظهره الجدول الموالي بالإضافة للنتائج المحققة خلال هذه المدة:

الجدول (03-03) تطور مؤشرات الدين الخارجي و الاحتياطات الدولية الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1990	1991	1992	1993
تطور رصيد الدين الخارجي		28.379	27.8	26.678	25.724
تطور خدمة الدين الخارجي		8.891	9.506	9.278	9.050
معدل خدمة الدين (%)		66.4	73.9	76.5	82.2
نسبة البطالة (%)		21	32.2	29.25	24.36
معدل النمو (%)		0.1	2	2.0	2.2
نسبة تغطية نفقات التسيير من الإيرادات الاجمالية (%)			61	76	93

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- كريم النشاشيبي و آخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة حول الاقتصاد الجزائري، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- رواج عبد الباقي، غياط الشريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقه خروبة، ص 10-11.
- Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième Millénaire, Défis et Potentialités**, éditions MARINOOR, Algérie, Pages 76-77.

### III. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (أفريل 1993-أفريل 1994)

كان يهدف برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة اجراءات منها:  
(كربالي، 2005، صفحة 10)

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من تدعيم معظم السلع الأساسية.
  - تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
  - إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات والخصوصية).
  - تثبيت كتلة الأجور للتوظيف العمومي وضبط الانفاق العام.
  - وضع قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 لأول مرة في الجزائر.
- وقد نجحت السلطات نسبيا في تطبيق اجراءات التثبيت وتحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن بين النتائج المحققة لتلك الفترة مايلي: (كربالي، 2005، صفحة 10)
- انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.
  - انخفاض معدل التضخم إلى 38.5%.



- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وإعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.
- لكن هذه النتائج لم تكن مثل توقعات السلطات آنذاك، فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل الميزانية العامة، وأثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.
- مما دفع السلطات الجزائرية وكمحاوله منها للتقليل من الآثار الاجتماعية السلبية للتعديل الهيكلي فضمنت برنامج الاصلاح لسنة 1994، ادخال تعديلات على شبكة الأمان الاجتماعي باستحداث عنصرين جديدين هما: (النشاشي و آخرون، 1998، صفحة 85)
- برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاؤه مرحليا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى مستحقيها الحقيقيين والمحرومين والذين لم تصلهم التحويلات بشكل مناسب.
- نظام التأمين ضد البطالة وإدراج الدعم بشكل صريح في الميزانية بعد أن كان يقدم ضمنا لقطاع السكن.

#### المطلب الثاني: برامج التصحيح الهيكلي: (1994-1998)

بعد وصول الجزائر في سنة 1994 الى حافة الاختناق المالي، نتيجة الافراط في الاقتراض قصير الأجل من جهة والهبوط الحاد في أسعار البترول سنة 1986 من جهة أخرى، دخلت الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في شهر أبريل 1994، حيث أبرمت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، مدتهما الاجمالية أربع سنوات، مرفقتين باتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية لنادي باريس بالنسبة للديون الخارجية العمومية، والديون المصرفية لنادي لندن (تومي، 2011، صفحة 93) وهما، (Stand By3) لبرنامج الاستقرار الاقتصادي تمتد من أبريل 1994 الى مارس 1995، والثانية الخاصة بالتعديل الهيكلي من 22ماي 1995 الى 21ماي 1998.

من بين الأسباب التي دفعت الجزائر الى اعادة جدولة ديونها الخارجية مايلي: (مدني، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، 2008، صفحة 120)

- عجز ميزان المدفوعات سنة 1992، نتيجة زيادة الانفاق على تنشيط الاقتصاد وذلك بزيادة الاستثمار من جهة وتموين إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

- ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لدفع العملية الانتاجية في الاستمرار خاصة وان تردي الأوضاع الاقتصادية يصعب الحصول على قروض جديدة.
- تراجع أسعار النفط وعجز ميزان المدفوعات بـ1.3 مليار دولار سنة 1994.
- ارتفاع حاد في التضخم مع عجز في استيراد قطع الغيار والآلات الصناعية ضعف الطاقة الانتاجية للمؤسسات بحوالي 50% .

#### I. برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995)

- يهدف هذا البرنامج الى استرجاع النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية كالسكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتحكم في التضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، كما يتضمن الشروط التالية: (بن ناصر، 2002، صفحة 128)
- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب،..) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد والحليب.
  - تخفيض سعر صرف الدينار الى ( 1 دولار = 36 دج) أي بنسبة 40.17%.
  - تحرير التجارة الخارجية.
  - خفض عجز الميزانية الى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج.
  - وقد صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي إعادة جدول الديون العمومية والخاصة سنتي 1994-1995، حيث تم توفير 16 مليار دولار وبالتالي ازالة الضغوطات المالية الداخلية و الخارجية.

#### II. برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998)

- تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بعد إبرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995، وحصول الجزائر على تمويل موسع قدره 1.8 دولار يصرف على 3 سنوات، (سوامس، 2003، صفحة 170) حيث استند هذا التمويل على برنامج واسع يهدف الى تعميق اجراءات الاستقرار، بالإضافة الى اجراءات أخرى ذات طابع هيكلي تمثلت في: (Benisaad, 1999, p. 64)
- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار الى غاية التحرير الكامل لأسعار السلع والخدمات.
  - تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
  - تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل حسب قوى السوق.

- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، بتقليص النفقات وزيادة الايرادات الضريبية.
- التحكم في التضخم في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون اكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية للتحويل.
- بينما تمثلت الاجراءات الهيكلية لبعث النمو الاقتصادي في :
- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (حسب الأمر 22/95).
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (انشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- انشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- اصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإعادة الهيكلة والخوصصة، وتشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وبدء المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لرسم اطار للشراكة والوصول لإنشاء منطقة التبادل الحر.
- تم إنشاء الشركات القابضة العمومية<sup>(1)</sup> (Public holding companies) لتعويض صناديق المساهمة التي تم حلها، وكانت تهدف هذه العملية إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلية تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات. (سوامس، 2003، الصفحات 170-171)
- من جانب آخر، شرعت مع بداية سنة 1997 في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في جميع القطاعات الاقتصادية حيث تمت خوصصة 148 مؤسسة خوصصة كلية و102 مؤسسة خوصصة جزئية بالإضافة إلى حل مؤسسات عمومية محلية (ولائية وبلدية). مثلما يبين الجدول التالي:

(1) أنشأت الشركات القابضة العمومية في الجزائر بموجب الأمر رقم 52 - 95 الصادر في 25 سبتمبر 1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة .

الجدول (03-04) حصيلة حل المؤسسات حسب طبيعة نشاطها وإطارها القانوني الى غاية جوان 1998

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	02	18	05	الفلاحة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والأشغال والسكن
98	-	93	15	الخدمات
815	02	679	134	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر، 1998، ص 55.

والحدث البارز في هذه الفترة هو الانطلاق الرسمي لبورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999، وتدخلت فيها أولى المؤسسات العمومية وهي شركة سوناطراك بعرض سندات قيمة 5 ملايين دينار تلتها مؤسسة رياض سطيف ومجمع إنتاج الأدوية صيدال ب 2 مليون سهم ثم شركة تسيير فندق الأوراسي الدولي ب 1.2 مليون سهم، جامعة لتلك الإصدارات 2.3 مليار دينار و 1.6 مليار دينار و 480 مليون دينار على التوالي. وبذلك استطاعت تلك الشركات أن تتزود من الادخار الوطني دون الاستعانة بالوساطة البنكية. (سوامس، 2003، الصفحات 170-171).

تميزت سيرورة الاصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل بصورة عامة في الجدول التالي:

الجدول (03-05) مؤشرات اقتصادية واجتماعية للسنوات 1995-1998

المؤشر	السنوات	1995	1996	1997	1998
معدل النمو (%)		3.9	4	4.5	4.7
نسبة الميزانية من إجمالي الناتج الخام (%)		4.43	4.15	4.03	4.47
الرصيد الاجمالي للخزينة		28.4-	74.9	66.2	108.1-
معدل التضخم (%)		21.7	18.7	5.73	4.95
نسبة البطالة (%)		26.99	27.99	29.2	28.0
نسبة الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي (%)		-	33	34	-
النفقات العامة (%)		33.6	29	31	-
المديونية (مليون دولار)		31.573	33.561	31.222	30.473
خدمة الدين		4.2	4.3	4.5	5.2
نسبة خدمة الدين: الدين / الصادرات (%)		38.8	30.9	30.3	47.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- كربالي بغداد، نظرة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، الصفحة 12.
- روابح عبد الباقي وعلي همال . أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر. الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية . جامعة قسنطينة يومي 29-30 ماي 2000 للفترة 91-97 .
- إحدادن توفيق . سياسات التشغيل و أثرها على سوق العمل 90-99 يوم دراسي حول تطور تسريح العمال خلال الفترة 94-97 جامعة فرحات عباس سطيف 28 جوان 2000 لسنتي 98 و 99 .
- بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، 01 جوان 2004، الصفحة 202.

يمكن أن نرجع تحقيق فائض الميزانية الى الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، والتوقف عن تمويل المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية، لكن عاد العجز سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات والجباية البترولية سنة 1997، بينما انخفاض معدل التضخم راجع للتعديلات التي مست بعض أسعار السلع المدعومة، وانخفاض قيمة الدينار، أيضا ارتفاع الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، وتقليص المديونية

نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها وبالتالي انخفاض خدمة الدين، بينما كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة من 1994 الى 1999 من اجل تنظيم القطاع العام (كما يظهره الجدول التالي)، غير أنها لم تحقق الأهداف المنشودة . (كربالي، 2005، الصفحات 12-13)

الجدول: (03-06) عمليات التطهير المالي (مليار دينار)

المبلغ	طبيعة التطهير
35	دفع الأجرور والرواتب
69	فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها
126	تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية
239	عمليات تصفية المؤسسات (مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة ونفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)
384	أموال منفقة دفعت للبنوك
542	مديونية الخزينة اتجاه البنوك (مع أخذ بعين الاعتبار أقساط الدين فقط دون الفوائد)
1395	المجموع

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، 01 جوان 2004، الصفحة 207

للإشارة فإن مختلف عمليات التطهير المالي تمثل 50% من الناتج الداخلي الاجمالي لعام 1998 أو 7 أضعاف ميزانية التجهيز للدولة لنفس السنة. وأيضا فان سياسة التطهير للمحافظة المالية للبنوك العمومية استمرت حتى بعد انجاز برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن بين عامي 1998-2000 انتقلت تكلفة عمليات التطهير من 1400 مليار دينار تقريبا الى 2000 مليار دج. (بطاهر، 2004، صفحة 208)

### المطلب الثالث: تعميق استقرار الاقتصاد الكلي: (1998-2000)

تكمن المفارقة الحاصلة في سنة 1998 والتي سجل فيها مؤشر النمو الاقتصادي أكبر معدل خلال الفترة بمقدار 5.1% خارج قطاع المحروقات مدعوما بالتحسن في انتاج القطاع الصناعي بنسبة 9.2%، وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نموا يقارب 14.12%، والصناعة الكيماوية بنمو 16.3%، وصناعة الحديد

والميكانيك بنسبة نمو 11.8%، بالإضافة الى تحسن المردود الزراعي نتيجة تحسن المناخ بنسبة نمو 11.4%، وهذا بالتزامن مع استمرار تحقيق نمو ايجابي منتظم يقارب 5% للصناعة في القطاع الخاص وأيضا نمو ايجابي لقطاع البناء والأشغال العمومية. (ميهوب، 2017/2016، صفحة 151)

الجدول (07-03) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام للفترة (1997-2000)

2000	1999	1998	1997	الفروع
4.9	6.1	4.0	6.0	المحروقات
-5.0	2.7	11.4	-13.5	الزراعة
15.9	-3.0	5.5	-13.4	المناجم
-1.9	-0.8	9.2	-7.6	الصناعة
-8.9	-1.1	14.2	-2.4	الصناعة الغذائية
2.2	8.5	11.8	-20.9	صناعة الحديد والبناء والميكانيك
6.2	-2.2	16.3	6.5	الصناعة الكيماوية
-14.4	-17.4	0.6	-8.8	الصناعة النسيجية
-6.0	-28.9	-3.4	-19.1	صناعة الجلود
-8.2	-16.5	-8.5	-2.5	صناعة الخشب والورق
5.3	8.0	5.0	5.0	الصناعة في القطاع الخاص
5.1	1.4	2.4	2.5	البناء والأشغال العمومية

المصدر: ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2016/2017، الصفحة 150

لكن رغم النتائج المحققة إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق بعد شروط الاقلاع، لهذا جاءت اصلاحات هذه الفترة للعمل على التحكم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الأدوات المالية والنقدية، لبعث النمو من جيدي والتقليل من حدة المديونية ومعالجة البطالة وتوفير مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر. واقتصرت دراسة الدكتور عبد الرحمان تومي لهذه الفترة على العوامل التالية: الوضعية الخارجية، المالية العامة والوضع النقدي. والتي تعتبر الأهداف التي سعت لتحقيقها كل الحكومات المتعاقبة. (تومي، 2011، صفحة 110)

- **الوضعية الخارجية:** تمكنت الجزائر من تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب اعادة الجدولة، ودعم ميزان المدفوعات، في اطار التسهيلات التي استفادت منها الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي خلال السداسي الأول من سنة 1998. مما سمح في البداية بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول حيث وصل الى 6.8 مليار دولار مع نهاية السنة، مما انعكس على الخدمة المديونية الى الصادرات التي بلغت 47% سنة 1998، بعدما استقرت في 30% سنتي 1996 و1997. أما في 1999 ومع استمرار التدهور لسعر البترول وانخفاض إيرادات الصادرات قام بنك الجزائر بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات خلال السداسي الاول، حيث حصل على 80 مليون دولار من صندوق النقد العربي، بالإضافة الى 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي دون شروط، مما ساعد على احتواء الأثر السلبي لانخفاض أسعار البترول، ومع ارتفاع أسعار البترول خلال السداسي الثاني من 1999، شهد الميزان التجاري توازنا ثم فائضا في السداسي الأول م سنة 2000 بلغ 4.5 مليار دولار، وبلغت الصادرات رقما قياسيا تجاوز 20 مليار دولار، بينما بقي عبء الدين الخارجي يثقل انجازات الاقتصاد الكلي، حيث بلغ 25.26 مليار دولار، أي ما يعادل 47% من الناتج الداخلي الخام، و39.05 من خدمة المديونية الى الصادرات. (la situation de la dette exterieure, 1994-2004)

- **دور المالية العامة:** هي أيضا شديدة التأثير بالتغيرات في أسواق الطاقة باعتبار إيراداتها تمثل في المتوسط 60% من إيرادات الدولة. عندما انخفض سعر البترول في سنة 1998 كان له اثر سلبي على الميزانية التي وضعت على أساس سعر مرجعي يقدر ب18 دولار للبرميل، لكنه وصل ل12.9 دولار، مما كبد عجزا قدر ب108 مليار دولار، وبالتالي تدهور في المالية العامة في السداسي الأول من سنة 1999، لكن سرعان ما تحسن في الثلاثي الرابع من السنة بفعل الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة، مما سمح بتقليص العجز في الميزانية إلى 0.5%، مما سمح بتسديد قسط من خدمات الدين على الخزينة تجاه البنوك. بينما في سنة 2000 كان الوضع مريحا نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

- **الوضع النقدي:** لجأت السلطة التنفيذية الى تمويل العجز في الميزانية الناتج عن تدهور أسعار البترول في سنة 1998 من مصدرين هما:

- موارد إعادة الجدولة لدى بنك الجزائر بمبلغ 129 مليار دج.

- الاقراض من السوق النقدية البنينة للبنوك عن طريق اصدار سندات الخزينة.



مما أدى الى ارتفاع معامل السيولة الى 46.3% بعدما كانت 39.2% سنة 1997. وفي سنة 1999 تحسن الوضع المالي في السداسي الثاني من السنة، وبالتالي تراجع عجز الميزانية ورفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 28%، ونمو الكتلة النقدية مما أكد حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي. (تومي، 2011، الصفحات 110-116)

#### المطلب الرابع: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

بعد استعادة الجزائر لتوازنها الاقتصادية والمالية الكبرى، طرحت أطروحتان للنقاش للبحث في كيفية انعاش الاقتصاد الوطني واستعادة النمو الاقتصادي، وذلك إما بالعمل بجانب العرض (أفكار الليبراليون الجدد) أو جانب الطلب (التوجه الكينزي)، واقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) إنعاش الاقتصاد عن طريق الانطلاق في ورشات الأشغال الكبرى (البنية التحتية) بمعنى انعاش الاقتصاد الوطني بواسطة الطلب، وهو ما تم تبينه من خلال توجهات البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي. (ميهوب، 2017/2016، صفحة 158)

كما جاء في (المرسوم التنفيذي رقم 02-145) المتعلق بكيفية تسيير حساب التخصيص الخاص، 2000) حسب المادة 07، أنه يتم تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من خلال برامج العمل المعتمدة في الميزانية السنوية، مع تخصيص غلاف مالي أولي قدر ب 525 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار أمريكي. قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا ب 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية. وكان يهدف الى تحقيق جملة من النقاط أهمها: (ضيف، 2014-2015، صفحة 251)

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، من خلال دعم القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

هذه أهم الأهداف الرئيسية للبرنامج بالإضافة الى أهداف أخرى تتحقق على المدى المتوسط والطويل، كتكوين رأس مال بشري كفاء، وتوفير بنية تحتية ملائمة لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم النمو

الاقتصادي ويحافظ على استدامته. يبين الجدول التالي توزيع مخصصات مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للسنوات 2001-2004 على القطاعات والأنشطة.

الجدول (03-08) مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار دج

النسبة من المجموع	المجموع	2004	2003	2002	2001	
%40.0	210.5	2	37.6	70.2	100.7	اشغال الكبرى وهياكل قاعدية
%38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
%12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم الفلاحة والصيد البحري
%8.6	45	/	/	15	30	دعم الاصلاحات
%100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع
/	%100	%3.91	%21.56	%35.40	%39.13	النسبة من المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني، 2001، ص 87.

شرعت الحكومة في تنفيذ سياسة الانعاش من خلال الميزانية التكميلية لسنة 2001، بالاعتماد على الصرامة في الميزانية (ارتفاع دخل الدولة، الاستقرار النسبي للأسعار، وسعر الصرف)، والعمل على التخفيف من الضغوطات المالية الخارجية، والمديونية العمومية، والتحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية، وتحسين الاحتياط من الصرف، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا. كما قامت بإبرام عقد شراكة مع شركة أجنبية (هندية قابضة LNM) وتم انشاء شركتين (ISPAAT الحجر عناية وبوخضرة والونزة بتبسة)، كما قامت بسن العديد من المراسيم التشريعية لتنظيم وتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من التشريعات التي تهدف لإصلاح المجال المصرفي والمالي. (تومي، 2011، صفحة 222)

لمعرفة النتائج المحققة جراء تنفيذ البرنامج نحلل نتائج الجدول التالي الذي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تنفيذ برنامج سياسة الإنعاش.

الجدول: (03-09) أهم المؤشرات الاقتصادية (2000-2004)

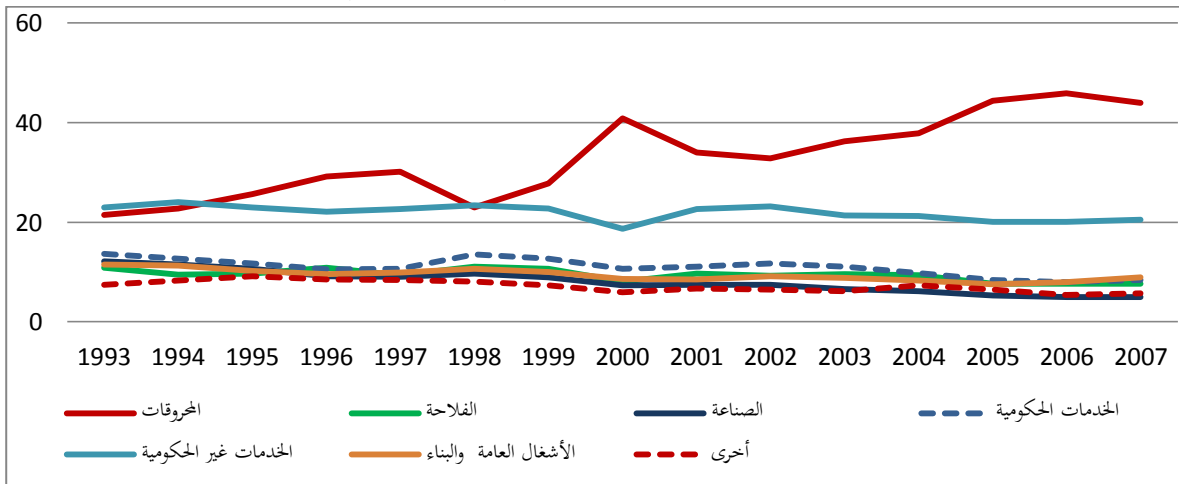
البيان	السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)		4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993.00
ن د خ خارج المحروقات		2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683.00
التضخم %		0.30	4.20	1.40	2.60	3.60
رصيد الميزانية		53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.60
الدين الخارجي (مليار دولار)		25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام		47.23	41.90	42.05	35.03	26.40
الدين العمومي (مليار دولار) %		29.99	31.18	30.47	29.78	30.11

المصدر: عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة،

الجزائر، 2011، ص 223

نلاحظ من المؤشرات المبينة في الجدول تطور الناتج الداخلي الخام ايجابا على مدار السنوات الأربع، وبمعدل فاق 45% في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة 2000، وبالتالي خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو (التوسع)، وشهدت الميزانية فائضا في سنة 2004 وانخفاض الدين الخارجي ونسبة الدين الخارجي للناتج الداخلي الخام، أيضا زيادة مساهمة قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام على مدار السنوات الأربع، أيضا زيادة نسبة مساهمة باقي القطاعات في الناتج الداخلي الخام للفترة بين 1993-2007 يظهرها الجدول التالي:

الشكل (03-01) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام GDP



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012،

## المبحث الثاني: برامج النمو الاقتصادي في الجزائر(2005-آفاق 2030)

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في التسعينات من أجل استعادة توازن الاقتصاد الكلي الى انخفاض المستوى المعيشي للسكان بالإضافة الى تأزم الوضع السياسي والأمني وما سببه من خسائر اقتصادية كبيرة. مما دفع السلطات لتسخير العوائد النفطية المتاحة لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جاء برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 22 ماي 2004، والذي يعتبر مجموعة من الأهداف التي يرحى تحقيقها بتطبيق برنامج الرئيس تحت عنوان المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهو امتداد للبرنامج السابق لكن أكثر ارادة وتعمق ونضج. كما أن التحدي التنموي الأبرز يتمثل في خلق مناصب شغل كافية لامتنصاص القوة العاملة المتنامية كل سنة، خاصة بعد التسريحات التي قامت بها المؤسسات العمومية عقب التصفية أو الخصخصة.

تم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2009/2005 على أساس الافتراضات الأساسية التالية خلال فترة

البرنامج: (صالحى، 2016/2015، صفحة 5)

- سعر النفط للبرميل 19 دولار خلال الفترة المذكورة.
- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5%.
- معدل تضخم يساوي 3% يرتبط بسياسة الميزانية.
- 76 سعر صرف دينار مقابل دولار أمريكي.
- تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6.2%.
- معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يصل الى 5.3% سنويا.

### المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

دفعت النتائج الإيجابية المحققة في البرنامج السابق وزيادة ارتفاع سعر البترول إلى 39 دولار للبرميل السلطات الجزائرية إلى تحفيزها على مواصلة سياسة المشاريع الكبرى التي تصب في باب الإنفاق العمومي، حيث دعمت الجزائر استراتيجيتها للإنعاش الاقتصادي ببرنامج خماسي 2005-2009 جديد أطلقت عليه "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، الذي وضع جملة من الأهداف التي نوردتها باختصار كالتالي: (صالحى و مخناش، 2013، صفحة 06)

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
  - تحسين مستوى معيشة الأفراد: (الجانب الصحي، الأمني، أو التعليمي).
  - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
  - رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر خصصت له الحكومة ما يقارب 4202,7 مليار دينار، موزعة على خمسة أبواب كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (03-11): توزيع الأغلقة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب

الباب	العلاف المالي (مليار دينار)	النسبة (%)
تحسين مستويات المعيشة	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,0
تحسين الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50,0	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009، ص: 06-07

نلاحظ من الجدول أن تحسين مستويات المعيشة وتطوير المنشآت الأساسية استحوذا على أكبر نسبة من مخصصات البرنامج، وذلك راجع لتركيز الحكومة على ترقية مستويات المعيشة للأفراد والظروف الاجتماعية التي تدهورت بعد تنفيذ البرامج السابقة، من خلال انشاء المرافق التعليمية والصحية والثقافية، أيضا لا يقل تطوير المنشآت الأساسية أهمية عن تحسين المستوى المعيشي، حيث اهتمت الحكومة بإنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية وقدرت له 1703.1 مليار دولار، بينما التنمية الاقتصادية لم يخصص لها سوى 8% موجهة لتنمية القطاعات، وكانت أكبر نسبة موجهة للقطاع الفلاحي.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو كان يسير وفق خطى برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث كان له أثر إيجابي على العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث تم تخفيض قيمة الديون الخارجية إلى 5.612 مليار دولار سنة 2006 والتي قدرت ب 21.821 مليار دولار سنة 2004، أيضا تخفيض نسبة البطالة إلى 10.20% سنة 2009 التي كانت 17.7% سنة 2004، والتضخم إلى 1.8% سنة 2006 بعدما كان 3.6% سنة 2004.

(تومي، 2011، صفحة 253) أيضا تطور الاحتياطات الاجمالية بدون الذهب الى 148.91 مليار دولار سنة 2009 مقارنة ب 56.18 مليار دولار سنة 2005. (تومي، 2011، صفحة 277)

أما النتائج المحققة بالنسبة لمساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة بينها الجدول التالي:

الجدول(03-12) مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي % للسنوات 2009/2005

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	6-	
الزراعة	1.9	4.9	5.0	5.3-	20.0	
البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7	
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8	
خدمات الإدارة العمومية	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0	
الصناعة	2.5	2.8	3.0	4.4	5.0	
الناتج الداخلي الخام	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	
ن د خ (مليار دولار) 1 دولار=73 دج	103.6	117	129	151	139	

المصدر: عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة،

الجزائر، 2011، ص 260.

حقق القطاع الفلاحي أداء استثنائي سنة 2009 بنسبة نمو 20%، بعد الركود الذي أصابه سنة 2008 وذلك نتيجة الظروف المناخية وأسعار الحبوب المضمونة عند الانتاج والتي حفزت الفلاحين على تحقيق محصول استثنائي بلغ 5.3 مليون طن مقابل 1.7 مليون طن سنة 2008، أيضا قطاع الخدمات المسوقة الذي يعتبر ثاني قطاع يساهم في خلق الثروة، والأول في الانتاج خارج المحروقات، ساهم بنسبة 24.8% من القيمة المضافة، و قطاع البناء والأشغال العمومية احتل المركز الثالث وساهم بنسبة 8.7% سنة 2009.

### المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، حيث بلغت كلفة المشاريع التنموية للخمس سنوات الماضية 17500 مليار دج ومن بين المشاريع ماتزال قيد الانجاز، ليأتي بعدها برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي خصص له

حوالي 21214 مليار دج أو ما يعادل 289 مليار دولار وهو يشمل شقين رئيسيين: (برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 156 دولار.

✓ يخصص البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب، وبرامج أخرى لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

✓ وخصص البرنامج 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

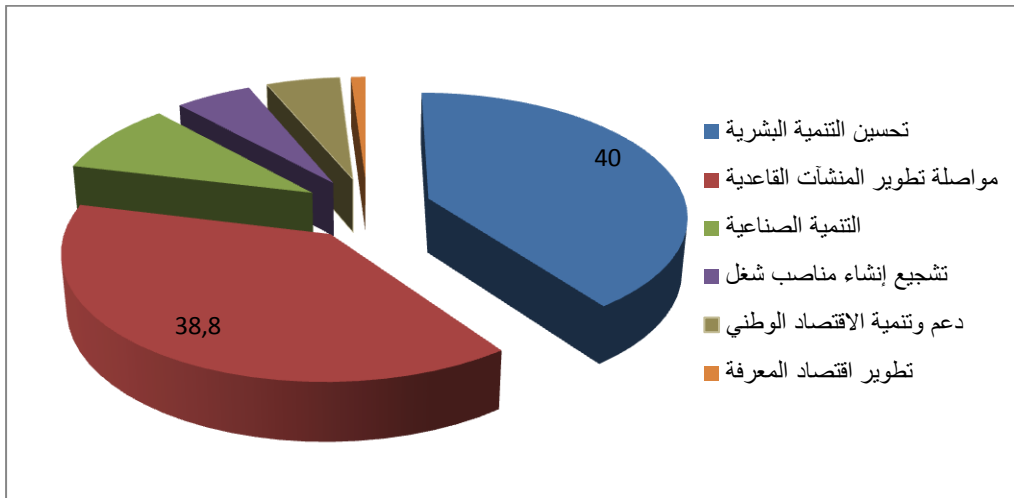
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الاقليم والبيئة.

- 1800 مليار دج لتحسين امكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

- ✓ وخصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:
- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.
  - وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دج لنفس الغرض.
  - ستعقب التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.
- ✓ ويغرض انشاء مناصب الشغل استفاد 350 مليار دج من البرنامج الخماسي.
- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.
- ويمثل الشكل التالي نسبة مخصصات كل مشروع من برنامج توطيد النمو:

الشكل (02-03) نسبة مخصصات المشاريع من برنامج توطيد النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014،

ص:02-04

بالنسبة للنتائج المحققة، كان أثرها إيجابيا على انشاء الثروات وتراجع معدل البطالة، وتحسين أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، كما تجدر الإشارة الى أشواط التقدم المحرزة من حيث أداء الاقتصاد الكلي مع أسس الاقتصاد الوطني التي تعززت على العموم خلال الفترة 2010-2014 وفي هذا نشير الى: (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014)



- نمو الناتج الداخلي الخام الى 17520 مليار دينار سنة 2013 مقارنة ب 11991 مليار دينار سنة 2010.  
- تخفيض قيمة الدين الخارجي الاجمالي الى 3.4 مليار دولار سنة 2013 والتي كانت 5.7 مليار دولار سنة 2010.

- موارد الأمان المتوفرة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات.  
- التحكم في التضخم الذي قدر خلال السنوات الأخيرة بنسبة 3.5%.  
- متوسط نسبة نمو اقتصادي 4% على مدى الفترة 2010-2014.  
- انخفاض نسبة البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2013، وذلك بسبب استحداث مناصب عمل جديدة.

أما من حيث تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات أو القطاعات خلال الفترة 2001 الى 2014 يبينها الجدول (03-13) شهدت مختلف الصناعات نموا متفاوتا واحتلت صناعة الجلود أكبر نسبة نمو قدرت ب12.6% سنة 2014، تليها الطاقة والمياه والصناعات الغذائية ثم المناجم، بينما تراجعت نسبة النمو في باقي الصناعات.

الجدول(03-13) تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات خلال الفترة (2001-2014) الوحدة: %

الفرع	2001	2004	2007	2009	2012	2014
الصناعات الغذائية	-12.5	-15.7	-2.1	-9.1	-2.6	7.2
المناجم	-2.9	-1	8	3.4	-5.6	6.6
الصناعات الكيماوية	-3.1	-1.8	-4.4	2	1.5	-3.4
الصناعة النسيجية	-14.7	-14.8	-2.1	-9.1	-12.7	-0.3
صناعة الجلود	-0.5	12	-4.8	-12	8.1	12.6
صناعة الخشب والورق	-13.1	-4.3	-6.8	-21.4	-11.5	-6.9
صناعة الحديد والبناء والورق	11	0.6	-8.9	6.4	7.5	-11.4
الطاقة والمياه	5	5.8	6	7.2	12.1	8

المصدر: ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات

الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة

الجامعية 2016/2017، الصفحة 170

## المطلب الثالث البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)

في 2015 سجل الحساب الجاري الخارجي عجزا بنسبة 16.4% ، وعجز الميزانية بنسبة 15.3% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سياق التضخم السلبي والفوارق في الانتاجية وضرورة الحفاظ على مستوى عالي من الانفاق العام، لدعم النمو والعمالة، أدى الى انخفاض قيمة الدينار 19.8% كمعدل سنوي مقابل الدولار. (la Banque d'Algérie, 2018)

ومن هنا توجب بعث النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات لتنويع الاقتصاد، وهذا كان الهدف من إطلاق البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015-2019، والذي تعكف من خلاله الحكومة على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي، مثل تحقيق نسبة نمو 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، ومواصلة تطوير المنشآت الاجتماعية الاقتصادية، بالإضافة الى عصنة المنظومة المالية والمصرفية لتكون قادرة على تصريف الموارد في السوق لوضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، وتحسين مناخ الأعمال وتحسين نمط تمويل الاستثمار الاقتصادي (القرض الإيجاري) وجلب الاستثمارات الأجنبية، أيضا تنظيم الأنشطة والممارسات التجارية وضبطها ومراقبتها من خلال انجاز البرنامج الجاري المتضمن 1000 منشأة حوارية، وإنشاء 8 أسواق للحملة للخضر والفواكه، بالإضافة الى تنمية النشاطات المنتجة مثل القطاع الصناعي وقطاع المناجم والصناعات التحويلية، تطوير النشاطات الفلاحية المنتجة، حيث شهد القطاع نموا سنويا متوسطا بنسبة 13% مما سمح باستحداث أكثر من 2.5 مليون منصب شغل، كما تمنح الأولوية للاستغلال الأمثل للأموال الغائبة من خلال تنفيذ مخططات لتهيئة الغابات على مساحة 172 ألف هكتار، ووضع برنامج هام لإعادة تشجير 340 ألف هكتار منها 100 ألف هكتار من الأشجار المثمرة، وتعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، أيضا اهتم البرنامج بتطوير الطاقات المتجددة وإنتاج الكهرباء ومواصلة تطوير المنشآت الأساسية ، وترقية السياحة والصناعات التقليدية. (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014)

كما ذكر السيد الوزير الأول حسب ما جاء في البيان المشترك لاجتماع الثلاثية المنعقد يوم الخميس 18 سبتمبر 2014 أن قانون المالية لسنة 2015 اعتمد ما يلي:

- ميزانية تجهيز بمبلغ 4079.4 مليار دينار، أي نموا بنسبة 48.7% مقارنة بنسبة 2014.
- نسبة نمو اقتصادي قدرها 4.25% خارج المحروقات، ونسبة تضخم قدرها 3%.
- ناتج داخلي خام بمبلغ 18896.1 مليار دينار، أي ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2014.

حدد المخطط الخماسي 2015-2019 الأهداف التالية: (البيان المشترك لاجتماع الثلاثية ، 2014)

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكان، والتربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ.
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- واستحداث مناصب الشغل.

أما النتائج المحققة خلال فترة البرنامج فحسب الاحصائيات المنشورة من طرف بنك الجزائر:

عرف متوسط سعر البترول ارتفاعا ليبلغ 48.2 دولار خلال السداسي الثاني من 2016، و53.7 دولار خلال الثلاثي الأول من 2017، وموازية مع هذا الارتفاع شهدت صادرات المحروقات ارتفاعا من حيث القيمة بنسبة 4.38%، وبلغت إيرادات الصادرات من المحروقات خلال السداسي الأول من 2017 نسبة 29.4%، وشهدت الصادرات خارج المحروقات تزايدا واضحا يقارب 29% بين السداسي الأول والثاني من سنة 2016، منتقلة من 609 الى 783 مليون دولار لتتراجع الى 637 مليون دولار خلال السداسي الأول من 2017، لتרכيبتها أساسا من مشتقات المحروقات وهذا رغم التدابير التشجيعية التي اتخذتها السلطات لتنويع الصادرات. كما أظهر الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 11.06 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017، مقابل عجز قدره 11.42 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2016.

**المطلب الرابع: النموذج الجديد للنمو (2019- آفاق 2030)**

اصطدم البرنامج الرئاسي بالانهيار الشديد لأسعار المحروقات في السوق الدولية، مما سبب تراجع إيرادات الدولة لكن رغم ذلك لم يعيق عزم الدولة على مواصلة درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلما أكدته النموذج الجديد للنمو الذي صادق عليه مجلس الوزراء في سنة 2016. (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2017)

**I. التعريف بالبرنامج وأهدافه: (Le Nouveau Model de Croissance (Synthese), 2016)**

ومن خلال خيار رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح دولة الناشئة نتيجة للتحويل الهيكلي على مدى العشرية القادمة، من خلال ثلاث مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019) تغيير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة إلى المستوى المستهدف.

- المرحلة الانتقالية (2020-2025): وهي بمثابة مرحلة الانطلاق في التنويع الاقتصادي والتحول الطاقوي، وفي نفس الوقت هي المرحلة التي ستتيح تحقيق إمكانات استدراك الاقتصاد.

- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): هي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد، النموذج الجديد للنمو حدد أهداف لتحقيقها في الفترة 2020-2030:

- مسار محتمل لنمو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

- ارتفاع حساس في عائد الناتج المحلي الاجمالي للفرد الذي يتضاعف الى 2.3 مرة.

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، بقيمة مضافة (5.3% في سنة 2015 الى 10% من اجمالي الناتج المحلي في آفاق 2030).

- عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص تنويع الصادرات.

- تحول طاقوي لإتاحة أفضل لقسمة معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة على 2 (من +6% كل سنة في 2015 الى +3% في آفاق 2030).

- تنويع الصادرات يتيح دعم تمويل اسراع النمو الاقتصادي.

II. المحاور الاستراتيجية للبرنامج: ولتحقيق هذه الأهداف هناك ثلاثة مبادئ للعمل تشكل المحاور الاستراتيجية، التي يجب أن توجه هذه السياسة الجديدة للنمو:

1- القطاعات الديناميكية المطلوبة: وعلى المستوى القطاعي، يهدف التنويع الى تنمية فروع جديدة للنشاط الاقتصادي، لمساندة المحروقات والبناء والأشغال العمومية، حيث يتطلب تسارع قوي للنمو. وسيكون هدف الصناعة خارج المحروقات هو الوصول إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق هذا الهدف نموا في القيمة المضافة بمعدل ثابت. ويتعين على القطاعات الأخرى أيضا أن تشهد نموا متواصلا كل سنة بمعدل 6.5% للفلاحة و7.4% لخدمات التجارة.

2. التطور المطلوب لنظام الاستثمار: لتحقيق هذه المجموعة من التحولات الهيكلية سيتعين عليها ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا السياق، يتوجب تحقيق مستوى نمو مرتفع في الإنتاجية الكلية للعوامل الذي يسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولا بد من العمل على استهداف القطاعين الخاص والعام.

3. الملاءة\* الخارجية: تشكل الاستدانة الخارجية تحديًا كبيرًا في السياق الاقتصادي الجديد مدفوعًا بتسارع النمو والتنوع خارج المحروقات. في الواقع، ترتبط الواردات مع الناتج المحلي الإجمالي، الذي ينمو بمعدل 6.5٪ سنويًا، في حين أن الصادرات التي تعتمد أساسًا على المحروقات لا يتجاوز نموها 3٪ خلال السنوات الأولى من الانتقال. إن الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات يمر عبر البعدين الأساسيين للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

- وضع سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وتنمية الطاقة المتجددة.

- تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (الزراعة والصناعة والخدمات).

بالنسبة لاقتصادنا الذي يعتمد على المحروقات بشكل مفرط، يتوجب على الصادرات الزراعية والصناعية أن تلعب دوراً حيوياً في توفير مصدر بديل للعمات الأجنبية للقطاع النفطي اللازم لتمويل التنوع الاقتصادي. وبالتالي، يجب على الاقتصاد الوطني خلال انتقاله إلى رؤية عام 2030 التركيز على أربعة قيود رئيسية:

(1) توسيع التحول الهيكلي الإنتاجي (2) تطوير الاقتراض الداخلي (3) الملاءة الخارجية (4) انتقال الطاقة الذي سيزيد صادرات المحروقات ويصبح جزءاً من نظام الطاقة العالمي الجديد.

هذه هي التحديات التي يواجهها تنوع اقتصاد الجزائر، والذي يستدعي سياسات حازمة والتزاماً سريعاً بالإصلاحات الضرورية، لأنه كلما زاد اعتمادنا على المحروقات، تقلص مجال تحقيق التنوع وتسريع النمو الاقتصادي.

كما تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق هذه الرؤية وفق 6 محاور استراتيجية: (Le Nouveau Model de Croissance (Synthese)، 2016)

\* الملاءة المالية في التمويل أو الأعمال التجارية هي الأصول الحالية، ويمكن وصفها بأنها القدرة على الوفاء بالالتزامات وتقاس باستخدام صيغة صافي الرصيد السائل.

- تحفيز المقاولاتية.
- تمويل الاستثمار من أجل تحقيق رؤية 2030.
- السياسة الصناعية والتنويع.
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وادماجه.
- ضمان الأمن وتنويع مصادر الطاقة.
- حكامه النموذج الاقتصادي الجديد عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة.

## المبحث الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري في التقارير العالمية

لمعرفة وضعية الجزائر نحاول الإلمام بالمتغيرات الضرورية لتحليل هذه الوضعية من خلال تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي وتقارير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وغيرها من التقارير المساعدة مثل تقرير الحرية الاقتصادية وتقرير الشفافية.

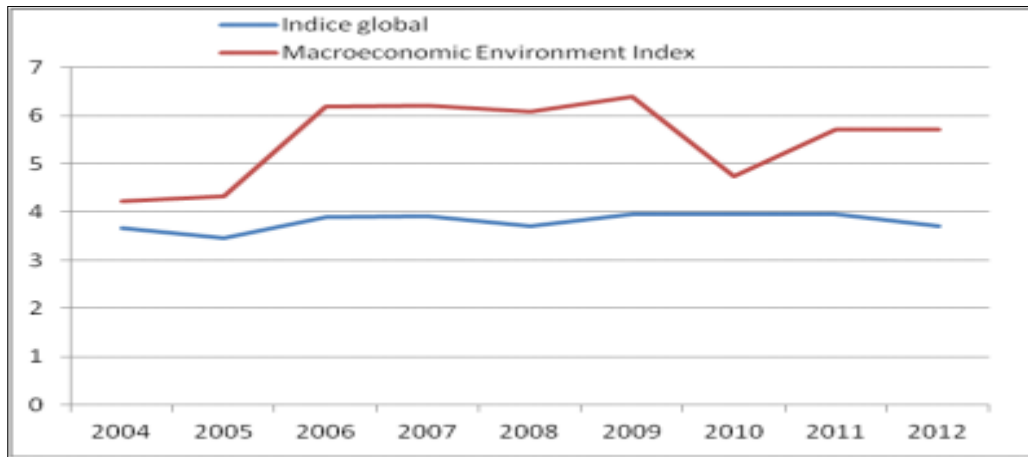
## المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية

تصدرت الو.م.أ الترتيب في تقرير 2018 تليها كل من سنغافورة وألمانيا وتراجعت سويسرا للمرتبة الرابعة بعد تربعها على المركز الأول لتسع سنوات متتالية، ثم اليابان، هولندا، هونغ كونغ، السويد والدنمارك. بينما تراجعت الامارات العربية المتحدة بعشر درجات الى المرتبة 27 وتأخرت قطر والسعودية من المرتبة 30 و39 على التوالي.

أما الجزائر بترتيب عالمي 92 من 135 دولة وما يهمنا في التقرير هي وضعية الجزائر لذا سنحاول معرفة مسار تنافسية الجزائر، وذلك من خلال معالجة وضعية الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للسنوات 2004-2018 (Schwab, The Global Competitiveness Report, 2018).

يظهر الشكل التالي وضعية الجزائر حسب المؤشر الكلي للتنافسية ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من السنوات 2004 الى 2011

الشكل (03-03) مؤشر التنافسية للجزائر (2004-2011)



المصدر: Seddi Ali, **Compétitivité économique: quel potentiel pour l'Algérie?**, these de doctorat en science commerciales option économie international, université d'Oran, 2011-2012 page 116

يظهر الشكل (03-03) أن المؤشر الاجمالي للتنافسية في مرحلة ثبات مند سنة 2004 الى 2012 حافظ على قيم متقاربة، بينما مؤشر محيط الاقتصاد الكلي وهو المؤشر الفرعي الذي تتقدم فيه الجزائر مقارنة بباقي المؤشرات، شهد تذبذبا مع السنوات، حيث ارتفع سنة 2006 وبقي ثابتا لغاية 2009 اين انخفاض في سنة 2010 ليتحسن بعد 2011. ويظهر الجدول الموالي وضعية الجزائر في المؤشر الاجمالي والمؤشرات الفرعية للتنافسية للسنوات من 2011-2019.



الجدول(3-14):وضعية الجزائر في المؤشرات الجزائرية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية

2019	2018	2017	2017	2016	2016	2015	2015	2014	2014	2013	2013	2012	2012	2011	السنوات
الترتيب/	القيمة)	لترتيب/	القيمة)	الترتيب/	القيمة)	الترتيب/	القيمة)	الترتيب/	القيمة)	الترتيب/	القيمة)	الترتيب/	القيمة)	الترتيب/	
141	(7-1)	137	(7-1)	138	(7-1)	140	(7-1)	144	(7-1)	148	(7-1)	144	(7-1)	142	
<b>89</b>	<b>1.4</b>	<b>86</b>	<b>4.0</b>	<b>87</b>	<b>4.0</b>	<b>87</b>	<b>4.1</b>	<b>79</b>	<b>3.8</b>	<b>100</b>	<b>3.7</b>	<b>110</b>	<b>4.0</b>	<b>87</b>	
	<b>4.4</b>	<b>82</b>	<b>4.3</b>	<b>88</b>	<b>4.4</b>	<b>82</b>	<b>6,4</b>	<b>65</b>	<b>4,3</b>	<b>92</b>	<b>4,2</b>	<b>89</b>	<b>4,4</b>	<b>75</b>	البنية الأساسية (1,56%)
111	3.6	88	3,5	99	3,5	99	3,4	101	3,0	135	2,7	141	3,1	127	1.المؤسسات
<b>82</b>	3.6	93	3,3	100	3,1	105	3,1	106	3,1	106	3,2	100	3,4	93	2.البنية التحتية
102	4.6	71	4,8	63	5.3	38	6,4	11	5,5	34	5,7	23	5,7	19	3.استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي
56	5.8	71	5,7	73	5,6	81	5,6	81	5,4	92	5,4	93	5,5	82	4.الصحة و التعليم
	<b>3.7</b>	<b>102</b>	<b>3,6</b>	<b>110</b>	<b>3,4</b>	<b>117</b>	<b>3,3</b>	<b>125</b>	<b>3,2</b>	<b>133</b>	<b>3,1</b>	<b>136</b>	<b>3,4</b>	<b>122</b>	محفزات الكفاءة(35.7%)
-	4.0	92	3,9	96	3,7	99	3,7	98	3,5	101	3,4	108	3,5	101	5.التعليم العالي و التدريب
125	3.6	129	3,5	133	3,5	134	3,5	136	3,2	142	3,0	143	3,4	134	6.كفاءة سوق السلع
131	3.3	133	3,2	132	3,2	135	3,1	139	2,9	147	2,8	144	3,4	137	7.كفاءة سوق العمل
-	3.1	125	2,9	132	2,8	135	2,7	137	2,6	143	2,4	142	2,6	137	8.تطور الأسواق
76	3.4	98	3,1	108	2,6	126	2,6	129	2,5	136	2,6	133	2,8	120	9.الجاهزية التكنولوجية
38	4.8	36	4,7	36	4,7	37	4,4	47	4,4	48	4,3	49	4,3	47	10.حجم السوق
<b>137</b>	<b>3.1</b>	<b>118</b>	<b>3,1</b>	<b>119</b>	<b>3,0</b>	<b>124</b>	<b>2,9</b>	<b>133</b>	<b>2,6</b>	<b>143</b>	<b>2,3</b>	<b>144</b>	<b>2,7</b>	<b>136</b>	التطور و الإبداع:(5,2%)
93	3.3	122	3,3	121	3,3	128	3,2	131	2,9	144	2,5	144	2,9	135	11.مدى تطور بيئة الاعمال
86	2.9	104	2,9	112	2,8	119	2,6	128	2,4	141	2,1	141	2,4	132	12.الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على كل من التقارير التالية

The Global Competitiveness Report 2011-2012, The Global Competitiveness Report 2012-2013, The Global Competitiveness Report 2013-2014, The Global Competitiveness Report 2014-2015, The Global Competitiveness Report 2015-2016, The Global Competitiveness Report 2016-2017, The Global Competitiveness Report 2017-2018.The global Competitiveness Report 2019

تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ب 21 مركزا لتحتل المرتبة 79 عالميا. وكشف التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل "الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة" ليقفز إلى المرتبة 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة 2013-2014 و 110 في تقرير 2012-2013. بينما تأخرت في تقرير 2016 و 2017 إلى المرتبة 87 من بين 138 دولة واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 63، كما احتلت في المؤشرات الفرعية لمحيط الاقتصاد الكلي: المرتبة 10 في نسبة الادخار القومي الاجمالي من GDP و 4 في نسبة الديون العامة للحكومة من GDP. كما احتلت الجزائر المرتبة 36 عالميا من حيث حجم السوق. كما تحسنت مرتبة الجزائر في قطاع التربية والتعليم حيث حصلت على الرتبة 40 في نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وكذا الصحة لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة المرتبة 1 عالميا. غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية حيث جاءت الجزائر في المرتبة 132 من حيث وفرة الخدمات المالية و 133 من حيث متانة البنوك و 72 من حيث سهولة الحصول على القروض. كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشرط لضرورة لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة". وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 133 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) وتعدد الإجراءات لإطلاق المشاريع (المرتبة 126). كما احتلت الجزائر المرتبة 100 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 101) والموانئ (المرتبة 105) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 117). كما صنفت الجزائر في المرتبة 112 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 81). ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الاقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني. ويساهم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر. بالنسبة لتقرير التنافسية لسنة 2019 فقد اتسعت المؤشرات الرئيسية لتشمل 12 مؤشر رئيسي و 103 مؤشر فرعي.

إن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية الأولى من عوامل الإنتاج إلى معززات الكفاءة. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي GDP وحصص الفرد منه سنحاول توضيحها من الجدول التالي.

الجدول (3-15): الناتج المحلي الإجمالي و حصة الفرد منه للسنوات 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP (مليون دولار أمريكي)	190,7	207,8	206,1	214,1	172,3	160,8	41,5	
حصة الفرد من الناتج الإجمالي (دولار أمريكي)	5,304	5,694	5,438	5,532	4,318	3,944	4,292	4.237
حصة GDP (%) من المجموع العالمي	0,33	0,33	0,33	0,51	0,51	0,50	0,50	0.49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السابقة بالإضافة الى تقرير The Global Competitiveness Report 2018-2019.

نلاحظ من المعطيات أعلاه أن الجزائر بحسب حصة الفرد في الناتج الإجمالي والتي تتراوح بين ( 3,000-8,999) تصنف في مرحلة نمو الاقتصاد الثانية أي معززات الكفاءة، و لكن لأن صادراتها أكثر من 70% من المواد الأولية تعود لتندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى، كما جاء في التقرير أيضا:

#### العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال حسب تقرير سنة 2018

- 1- عدم كفاءة الحكومة البيروقراطية
- 2- الفساد
- 3- الحصول على التمويل
- 4- عدم الاستقرار السياسي
- 5- التضخم.
- 6- الأنظمة الضريبية
- 7- معدلات الضرائب.
- 8- عدم كفاية القدرة على الابتكار
- 9- لوائح العمل المقيدة.
- 10- أنظمة العملة الأجنبية.
- 11- سوء أخلاقيات العمل في القوة العاملة الوطنية.
- 12- عدم كفاية القوى العاملة المتعلمة.
- 13- عدم كفاية إمدادات البنية التحتية.
- 14- عدم استقرار الحكومة/الانقلابات.
- 15- الجريمة و السرقة.
- 16- ضعف الصحة العمومية.

#### المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير البنك الدولي

لمعرفة وضعية الجزائر من حيث ممارسة الأعمال وبيئة الأعمال التي تبينها تقارير البنك الدولي نستعرض ترتيبها خلال السنوات 2007-2019. ونحاول التعليق عليها. (Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency). (Doing Business 2017 Equal Opportunity for All ) (Doing Business 2018 Reforming to Create Jobs)

الجدول (03-16) وضعية الجزائر في تقارير بيئة الاعمال للبنك الدولي 2007-2012

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بدء النشاط التجاري	120	131	141	148	150	153
استخراج تراخيص البناء	117	108	112	110	113	118
توظيف العاملين	93	118	118	122	-	164
تسجيل الملكية	152	156	162	160	165	167
الحصول على الائتمان	117	115	131	135	138	150
حماية المستثمرين	60	64	70	73	74	79
دفع الضرائب	169	157	166	168	168	164
التجارة عبر الحدود	109	114	118	122	124	127
إنفاذ العقود	61	117	126	123	127	122
تصفية النشاط التجاري	41	45	49	51	51	59
<b>المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال</b>	<b>116</b>	<b>125</b>	<b>132</b>	<b>136</b>	<b>136</b>	<b>148</b>
متوسط الدخل القومي للفرد (دولار)	2.730	3.030	3.620	4.260	150	4.460
عدد السكان (مليون)	32.5	33.3	33.9	34.4	113	35,4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي التالية على الموقع الرسمي للبنك

[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

- Doing business 2007 How to reform.
- Doing Business 2011 Agir pour Les Entrepreneurs
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012 "في عالم أكثر شفافية"

الجدول(3-17): وضعية الاقتصاد الجزائري في تقارير البنك الدولي (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بدء النشاط التجاري	156	164	314	514	142	145	150
استخراج تراخيص البناء	138	147	412	119	77	146	129
الحصول على الكهرباء	165	148	251	301	119	120	106
تسجيل الملكية	172	176	601	161	261	163	165
الحصول على الائتمان	129	130	171	417	175	177	178
حماية المستثمرين	82	98	731	741	371	170	168
دفع الضرائب	170	174	681	170	155	157	156
التجارة عبر الحدود	129	133	761	871	871	181	173
إنفاذ العقود	126	129	061	001	201	103	112
تصفية النشاط التجاري	62	60	71	17	47	71	76
الترتيب حسب المؤشر العام (1-190) دولة	152	153	161	163	156	166	157
متوسط الدخل القومي للفرد (دولار)	4.470	4.110	5,290	5,340	4,870	4,270	3.94
عدد السكان (مليون)	36.0	38.5	39,2	39,6	39,66	40,60	41.318

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على كل من تقارير البنك الدولي التالية على الموقع الرسمي للبنك

**[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)**

- Doing Business 2013 Smarter Regulations for Small and Medium-Size Entreprises-
- Doing Business 2014 Understanding Regulations for Small and Medium-Size Entreprises
- Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency
- Doing Business 2016 Measuring Regulatory Quality and Efficiency.
- Doing Business 2017 Equal Opportunity for All.
- Doing Business 2018 Reforming To Create Jobs.
- Doing Business 2019 Training for Reform.

نلاحظ حسب تقرير البنك الدولي أن الجزائر تتأخر في الترتيب العالمي بنسب متقاربة لأنها لم تقم بالإصلاحات الكافية لتوفر البيئة اللازمة لتشجيع الاستثمار، حيث قامت في 2012 بإصلاح أنظمة المعلومات الائتمانية بإصدار قانون نص على ضمان حق المقترضين في الإطلاع على البيانات الخاصة بهم، كما قامت بإصلاح ثاني في 2014 لتسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق رفع مستوى البنية التحتية لميناء الجزائر، و لكنها في أغلب

المؤشرات الأكثر بطئا من ناحية عدد الأيام اللازمة للتنفيذ والأكثر تكلفة، أما نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات أو مراكز المعلومات الائتمانية (نسبة عدد السكان الراشدين) كانت من بين الأقل في العالم 0,3%، أما الضرائب فكانت مرتفعة التكلفة وأكثر عدد وأكثر بطئا، في حين سهلت الجزائر إجراءات التصدير لكنها لم تخفض التكلفة. (ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، 2012)، (Rapport Annuel 2014)

كما تبين من التقرير الصادر عن البنك الدولي في 2017 أن الجزائر تقدمت ب 7 درجات الى مرتبة 156 نتيجة التقدم الكبير في رتبة مؤشر استخراج تراخيص البناء ومؤشر الحصول على الكهرباء ب 42 درجة للأول و 11 درجة للثاني على التوالي.

تركزت أنشطة البنك الدولي في الجزائر منذ عام 2006، على العمل التحليلي والخدمات الاستشارية التي تُسترد تكاليفها بعد قرار الحكومة الجزائرية بعدم الاستعانة بالاقتراض الخارجي. وأقفل آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر في فبراير 2009. وحالياً تركز إستراتيجية الشراكة بين البنك الدولي والجزائر (2010-2014)، والتي تم تمديدتها إلى عام 2015 بناءً على طلب من الحكومة، على الأنشطة التالية:

- تعزيز النمو من خلال تنويع أنشطة الاقتصاد: مساندة إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وتحسين مناخ الاستثمار - خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - وتحديث القطاعين المالي والمصرفي؛
- تشجيع تنمية البنية التحتية والحد من التباينات المكانية: تقديم المساعدة الفنية ومساندة تنفيذ برامج تنمية الطاقة؛ والمساعدة في الحفاظ على النظام البيئي الصحراوي، ومساندة التنمية الإقليمية؛
- تدعيم مؤسسات إدارة المالية العامة، والحكومة، والعقد الاجتماعي: تقديم المساعدة الفنية لتدعيم الإدارة المالية، وشفافية الموازنة، وإصلاح نظام التحويلات الاجتماعية.

وتتألف حافظة مشروعات البنك الدولي في الجزائر من اثني عشر مشروعاً للمساعدة الفنية، من بينها تسعة مشاريع جارية، وثلاثة في المرحلة الأخيرة من التحضير، وذلك في ستة قطاعات مختلفة هي قطاع الزراعة والتنمية الريفية، والقطاع المالي، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقطاع مناخ الاستثمار، وقطاع الحماية الاجتماعية، وقطاع البيئة والتدبير المتكامل للنظام البيئي في الصحراء.

وأستكملت الخدمات الاستشارية ببعض أنشطة العمل التحليلي والمساعدة الفنية التي يمونها البنك الدولي وغيرها من موارد الموازنة. ويتضمن ذلك تقديم الدعم لوضع إستراتيجية جديدة لرؤية الجزائر 2035؛ وإصلاح نظام

المقاصة؛ واستحداث سلاسل قيمة في الزراعة (الألبان) والتنمية الريفية، فضلاً عن وضع دراسة عن إدارة المخاطر الزراعية؛ وتحسين المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وذلك استجابة لطلب من وزارة المالية عام 2011؛ ودراسة حالة بشأن تحلية المياه والطاقة المتجددة بالجزائر؛ ودعم الديوان الوطني للإحصائيات بشأن تحسين منهجيات تحليل أوضاع الفقر؛ وتقديم الدعم لجمعيات القطاع الخاص بشأن تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص؛ وعقد سلسلة من ورش العمل تغطي التوظيف، وتقييم البرامج الحكومية ونظم الحوكمة. (Algérie Présentation, 2016)

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشرات التنافسية المتخصصة (المساعدة)

#### I. حسب تقرير الحرية الاقتصادية:

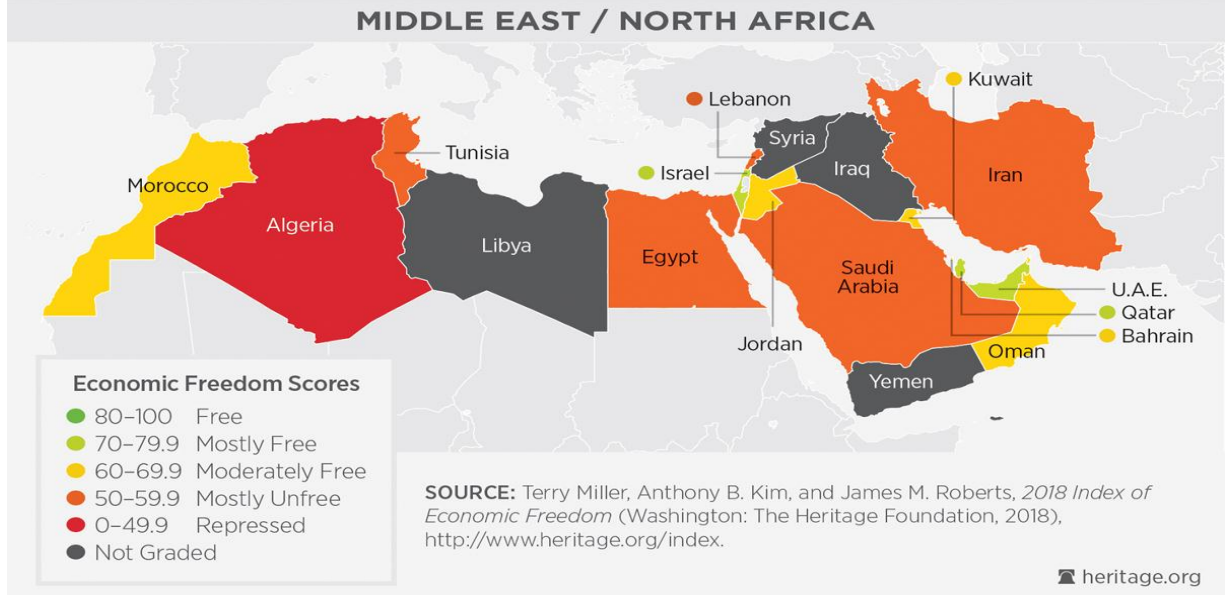
جاء تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية بخمس تقسيمات لحرية الاقتصاد حسب النقاط المحصل عليها

اقتصاد حر: (80-100) نقطة، اقتصاد في الغالب حر: (70-79,9) نقطة، اقتصاد متوسط الحرية (60-69,9) نقطة، اقتصاد في الغالب غير حر: (50-59,9) نقطة، اقتصاد مكبوت: (40-49,9) نقطة.

احتلت المراتب العشر الأولى: ستة باقتصاد حر وهي: هونغ كونغ 90.2، سنغافورة 88.8، نيوزيلندا 84.2، سويسرا 81.7 وأستراليا 80.9 و80.4 إيرلندا، في الدول الأخرى كان اقتصادها في الغالب حر وهي بالترتيب: ، الشيلي 78,5 ، استونيا 78.8، والمملكة المتحدة 78.0 و كندا 77.7 التي تأخرت ب 0.8 والإمارات العربية المتحدة 77.6 في المرتبة العاشرة والتي أحرزت تقدماً ب 0.7 (Index of Economic Freedom 2018).

أيضاً قطر أحرزت 72.6 وكانت الثانية في ترتيب المنطقة أو الدول العربية رغم تراجعها ب 0.5، حيث تظهران في الشكل التالي (02) باللون الأخضر أما عمان والأردن والمغرب باللون الأصفر كإقتصاديات متوسطة الحرية، ثم السعودية، مصر، إيران وتونس باللون البرتقالي كإقتصاديات في الغالب غير حرة بينما ظهرت الجزائر باللون الأحمر في الخريطة كإقتصاد مكبوت، أما الدول التي تظهر بالأسود لم يشملها التقرير لعدم توفر البيانات الخاصة بها.

الشكل (3-4): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2018



تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 44.7 ، مما يجعل اقتصادها يحتل الرتبة 172 من 180 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2018. وقد انخفضت النتيجة الإجمالية 1.8 نقطة عن السنة الماضية وباقي السنوات مثل ما يظهره الشكل (03-04). وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حقوق الملكية وحرية الاستثمار التي لم يقابلها تحسن أكثر تواضعا في حرية العمل ، والفعالية القضائية ، والحرية النقدية. تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما أن درجتها الإجمالية أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية.

لا تزال الدولة تهيمن على اقتصاد الجزائر ، وهو تركبة من نموذج التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال في البلاد. في السنوات الأخيرة ، أحرزت الحكومة تقدما ضعيفا في تحسين الإدارة المالية ، وأوقفت خصخصة الصناعات المملوكة للدولة ، وقيدت الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها. وما زالت هذه السياسات وغيرها من أوجه الضعف المؤسسية ، مقترنة بعدم اليقين السياسي المستمر ، تقوض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل.

الجزائر هي سادس أكبر مصدر للغاز في العالم. يمثل النفط والغاز الطبيعي نحو 95 في المائة من عائدات التصدير وأكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أجبر انخفاض أسعار النفط الحكومة على خفض الإنفاق.

الشكل (3-5): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للسنوات من (2009-2018)





المصدر: 22/10/2018 <https://www.heritage.org/index/images/scoresvertime/2018/algeria.jpg>

يظهر الشكل أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات 2009 الى غاية 2018 حيث وصفه التقرير بـ"المكبوت" وأشار إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، ما أدى إلى عرقلة تطور القطاع الخاص. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية:

**1- دور القانون:** سجلت الجزائر في مؤشر حقوق الملكية 27.8 نقطة، فيما سجلت 29 نقطة في مؤشر نزاهة الحكومة، وتقدمت في مؤشر الفعالية القضائية حيث أحرزت 35.2 نقطة.

إن الفوائد المضمونة في الممتلكات قابلة للإنفاذ بشكل عام، ولكن معظم العقارات في أيدي الحكومة، ومطالبات الملكية المتضاربة تجعل المعاملات العقارية صعبة. النظام القضائي ضعيف عموماً وبطيء وغير واضح. إن المستويات المرتفعة من الفساد يبتلي قطاعي الأعمال والقطاع العام في الجزائر، وخاصة قطاع الطاقة. ما يقدر بنحو نصف جميع المعاملات الاقتصادية يحدث في القطاع غير الرسمي.

**2- حجم الدولة:** سجلت تراجعاً في جميع المؤشرات الفرعية، الانفاق الحكومي: 45.9 نقطة و74.0 في العبء الضريبي و19.2 في الصحة المالية.

أعلى معدل لضريبة الدخل هو 35 في المائة، ومعدل الضريبة الأعلى للشركات هو 23 في المائة. الضرائب الرئيسية الأخرى تشمل ضريبة القيمة المضافة. العبء الضريبي الإجمالي يساوي 29.1 في المئة من إجمالي الدخل المحلي. على مدى السنوات الثلاث الماضية، بلغ الإنفاق الحكومي 42.5 في المائة من إجمالي الناتج GDP، وبلغ

متوسط عجز الميزانية 11.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. الدين العام يعادل 20.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

**3- الكفاءة التنظيمية:** سجلت تقدما في مؤشر حرية الأعمال وسجلت 68.1 نقطة وتراجعت في حرية سوق العمل 48.7 نقطة، وتقدمت أيضا في الحرية النقدية 69.9 نقطة.

على الرغم من التحسن الطفيف في بيئة الأعمال ، لا تزال هناك عوائق بيروقراطية كبيرة أمام نشاط المقاولات والتنمية الاقتصادية. لا يزال سوق العمل جامداً ، وهناك نقص مزمن في العمالة الماهرة. شرعت الحكومة في إصلاح الدعم في عام 2016 من خلال زيادة أسعار الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء ، لكن الدعم لا يزال يمثل أكثر من 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

**4- انفتاح السوق:** سجلت الجزائر تقدم طفيف في مؤشر حرية التجارة وأحرزت 63.5 نقطة وتراجعت في مؤشر حرية الاستثمار حيث سجلت 25.0 نقطة وحافظت على نفس النقط في مؤشر الحرية المالية ب 30 نقطة.

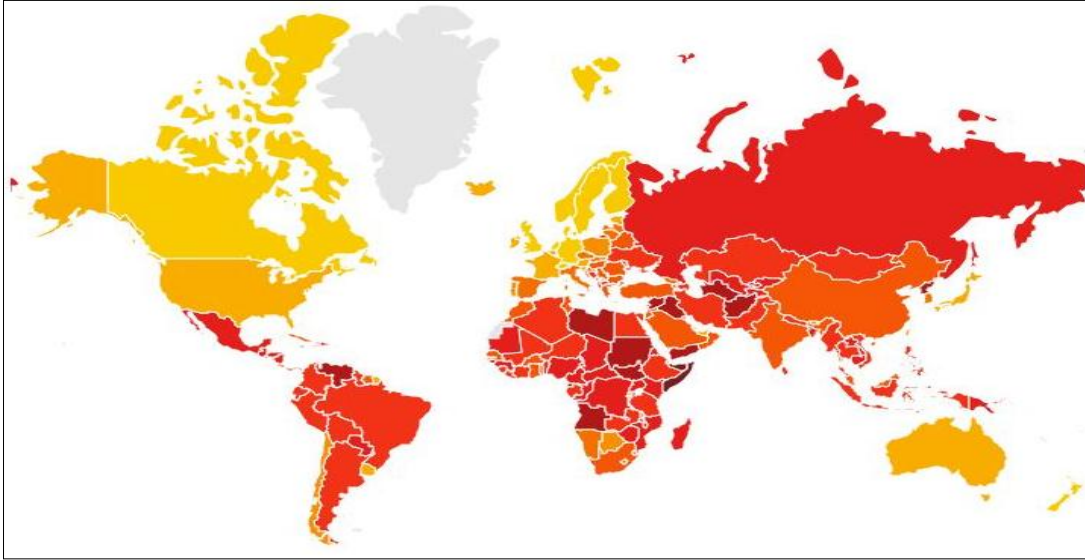
التجارة مهمة لاقتصاد الجزائر. تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات والواردات 58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. متوسط معدل التعريف المطبقة هو 8.3 في المائة. الحواجز غير الجمركية تعرقل التجارة بشكل كبير. السياسات الحكومية مثل القيود المفروضة على مستويات الملكية الأجنبية تواصل الحد من الاستثمار الأجنبي. من الصعب الوصول إلى الائتمان ، وسوق الأسهم متخلف ، مع رسملة أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

## II. حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية

حلل مؤشر مدركات الفساد الأخير مستويات الفساد والشفافية بالقطاع العام في 180 دولة بالعالم، اعتمادا على تقديرات مؤسسات دولية ذات مصداقية مرتفعة، واستثنى فلسطين -لما اعتبره- عدم وجود مؤسسات معتبرة فيها يمكن الاعتماد على تقديراتها. (Transparency International, 2018)

### الشكل (3-6): مؤشر الفساد لسنة 2018





المصدر:

[https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_201722/10/2018](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_201722/10/2018)

احتلت نيوزيلندا المرتبة الاولى من 180 دولة في مؤشر 2018/2017 بتقدير 100/89 درجة تليها الدنمارك، فلندا، النرويج، سويسرا، سنغافورة السويد، كندا، لوكسمبورغ وهولندا. والدول التي صنفت كأقل الدول فسادا تظهر باللون الأصفر في الخريطة أعلاه وكلما كان اللون قاتم بين كثرة الفساد. حيث تذيلت صوماليا قائمة الدول كأكثر الدول فسادا وانعداما للشفافية بـ 9 درجات. وجاءت نتائج معظم الدول العربية في المؤشر مخيبة للآمال مع عدم حدوث تغير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بنتائج السنوات الماضية، ولم تفلح سوى دولتين عربيتين هما الإمارات (71 درجة) وقطر (63 درجة) في تحطى حاجز الخمسين درجة المطلوب في المؤشر، واحرزت الدولتان تقدما في ترتيبهما 21، 29 على التوالي . بينما كانت الأردن في المرتبة 59، السعودية 57، عمان 68، تونس 74، المغرب 81، الكويت 85، البحرين 103، بينما تأخرت الجزائر عن دول المنطقة وعن ترتيب السنوات الماضية الى 112 بـ 33 درجة مقارنة بـ 2016 حيث كانت 34 ومن 2013 الى 2015 استمرت 36 درجة.

واحتلت الدول التي تعاني مشاكل سياسية مثل: أفغانستان، سوريا، اليمن وليبيا، كوريا الشمالية وجنوب السودان، غينيا بيساو، مراكز متأخرة جدا في الترتيب كأكثر الدول فسادا. ( corruption perceptions index ) (2017)

المطلب الرابع: نقاط القوة و الضعف حسب وضعية الجزائر التنافسية

لمعرفة مكان القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري يجب العودة لتقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي باعتباره أشمل من حيث تنوع المتغيرات والعوامل، عند تحليل ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المتمثلة في 114 مؤشر. (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

الشكل (3-7) : نقاط القوة و الضعف حسب وضعية الجزائر التنافسية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي و تقرير البنك الدولي

(Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency)

(Khatib, 2013, pp. 25-26) (Schwab, the global competitiveness Report, 2014-2015) (Schwab,

نقاط الضعف:	نقاط القوة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ هشاشة البنى التحتية.</li> <li>■ تدني الخدمات المالية و ضعف الجهاز المصرفي.</li> <li>■ صعوبة الحصول على القروض.</li> <li>■ غياب الإصلاحات الإيجابية.</li> <li>■ تباطؤ في إنجاز المشاريع.</li> <li>■ تأخر التكنولوجيا و عدم القدرة على الابتكار.</li> <li>■ التضخم</li> <li>■ ضعف الانتاجية</li> <li>■ ضعف الكفاءة في أداء سوق العمل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ متانة المحيط الاقتصادي الكلي.</li> <li>■ وفرة الموارد الطبيعية والبشرية.</li> <li>■ إتساع حجم السوق المحلي.</li> <li>■ بوابة السوق الأجنبي (الموقع الجغرافي)</li> <li>■ إنخفاض نسبة الديون العامة للحكومة.</li> <li>■ ارتفاع الانفاق العام الإستثماري.</li> <li>■ ارتفاع نسبة الإدخار القومي الإجمالي.</li> <li>■ اعتدال وتنوع المناخ ووفرة المياه.</li> </ul>
التحديات:	الفرص:
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم الاستقرار السياسي.</li> <li>■ تدني مستوى الأمن (الجريمة و السرقة).</li> <li>■ الفساد و الرشوة.</li> <li>■ البيروقراطية الإدارية و تأخر المعاملات.</li> <li>■ ضعف المنافسة في بعض الاسواق وسياسة الحماية.</li> <li>■ هجرة الأدمغة.</li> <li>■ ارتفاع معدلات الضرائب.</li> <li>■ قطاع الصحة و التعليم</li> <li>■ محدودية قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ قطاع المحروقات والطاقة.</li> <li>■ الطاقات المتجددة (الشمسية).</li> <li>■ المناجم.</li> <li>■ القطاع الفلاحي.</li> <li>■ السياحة.</li> <li>■ الصيد البحري.</li> <li>■ قطاع الخدمات و الإتصالات.</li> </ul>

The Global Competitiveness Report , 2016-2017)

(Schwab, The Global Competitiveness Report 2017-2018, pp. 44-45)

## المبحث الرابع: الهيكل السلعي للصادرات ونموها (2001-2018)

إن التصدير يعتبر أحد أشكال الولوج إلى الأسواق الدولية، حيث يعني التصدير قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدماتية، معلوماتية، مالية، ثقافية وسياحية الى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة، توسع ونمو، انتشار، فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.

ويقع التصدير في اطار تشجيع التبادل التجاري بين الدول بما يحقق مصالح عديدة لأطراف التجارة الدولية (المصدرون والمستوردون)، نظرا لاختلاف المزايا النسبية والتنافسية لكل دول، وكان هذا سبب اهتمامنا بالصادرات وتحليل منظومتها

## المطلب الأول: تخطيط الصادرات وبرامج تميمتها

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلباً على مداخيل البلد، وانفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني ككل. ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات، برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تدعيم المؤسسات الوطنية ككل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث طرح عدد من الإجراءات والتي تتمثل في: (وصاف، 2001، صفحة 11)

1- سياسة سعر الصرف: قامت السلطات الاقتصادية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية. حيث انتهجت سياسة سعر الصرف الفعلي الحقيقي المبني على الموازنة بين مختلف العملات لسلة مرجعية. و لكن لا بد من التفكير الآن في سلة مقتصرة فقط على ثلاث عملات (الدولار، الين و الأورو). هناك عدة حلول بمزايا و مساوئ و التي يجب اختيار إحداها. هذا الاختيار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط عوائق الميزان التجاري و لكن أيضا معدلات الفائدة، التضخم، المنافسة و النمو و التنمية. (بن بوزيان، 2002)

2- تأمين و ضمان الصادرات: بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة

من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

### 3- تمويل الصادرات: ويتم من خلال:

- تقديم القروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.
- تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE)، ( بمقتضى قانون المالية لسنة 1996)، يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات عند القيام بالعرض. (وصاف، 2001، صفحة 12)
- جزء من المصاريف المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية و إعلام المصدرين و دراسة تحسين نوعية المنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.
- التكفل الجزئي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعداد تشخيص التصدير و إنشاء خلايا تصدير داخلية.
- الإعانة المخصصة لإنشاء العلامات التجارية و كذا التكفل بمصاريف حماية المنتوجات الموجهة للتصدير في الخارج (العلامات التجارية، العلامات وبراءات الاختراع) وكذا تمويل الميداليات و الأوسمة الممنوحة سنويا للمصدرين ذوي النجاعة و كمكافأة على الأبحاث الجامعية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات.
- الإعانة المخصصة لتطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير. (مرسوم تنفيذي رقم 07-08 " الصندوق الخاص لترقية الصادرات"، 2008)

### 4- الإطار المؤسسي

- 4-1- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI): أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي على الصعيد الوطني تمثل المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة و الخدمات لدى السلطات العمومية. بحيث تهدف هذه المؤسسة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات. (مرسوم تنفيذي 94-96، 1996)

4-2- الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض (SAFEX): في 1987 تم دمج الهيئتين: المركز الوطني للتجارة الدولية C.N.C.E والديوان الوطني للأسواق والمعارض ONAFEX ، ونتج عنه الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض سنة 1989، فأصبحت مهام الشركة كبيرة و حظيت باهتمام كبير، وقد قامت الشركة بإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الأجانب بغرض إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية.

4-3- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX: كانت سابقا تسمى "الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية" الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 327/96 في يناير 1996، يتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة. لكن غير اسم هذا الديوان إلى "الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية" والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في جوان 2004 (مرسوم تنفيذي 04-174، 2004). حيث تهدف الوكالة أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، حيث تتمثل مهامها في: الإعلام، والاستشارة والتدعيم.

5- إجراءات أخرى: تمثلت في: (وصاف، 2001، الصفحات 147-148)

5-1- إنشاء شهادة مصدر لبعض المنتجات: (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 2 ماي 1999 الصفحة 20) (قرار وزاري مشترك، 1999)، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة والتصدير، حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التعبئة والتغليف والأسعار.

5-2- اقتراح إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات: مهمته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها (وقد تم الاعلان عن إنشاء مجلس وطني لتنمية الصادرات في 2003).

5-3- العمل على إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير: بهدف التغلب على مشكلة ضعف وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، و أيضا للاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسة المتخصصة في التصدير. وبالتالي تمكنها من تنمية الصادرات.

4-5- إنشاء ملف وطني للمصدرين (FINADEX): على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين\*.

حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفر على مستوى LA CACI أو SAFEX أو ALGEX، والاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.

5-5- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك: حيث تقوم المؤسسات المصدرة بتخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها إلى البلد ال مصدرة إليه.

5-6- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتها بالخارج: للتعريف بالمنتج الوطني و فرص الاستثمار الموجودة بالجزائر، يتم إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج.

5-7- تنظيم تجارة المقايضة: على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.

5-8- عصرنه إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل: بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العملة في قطاع التصدير.

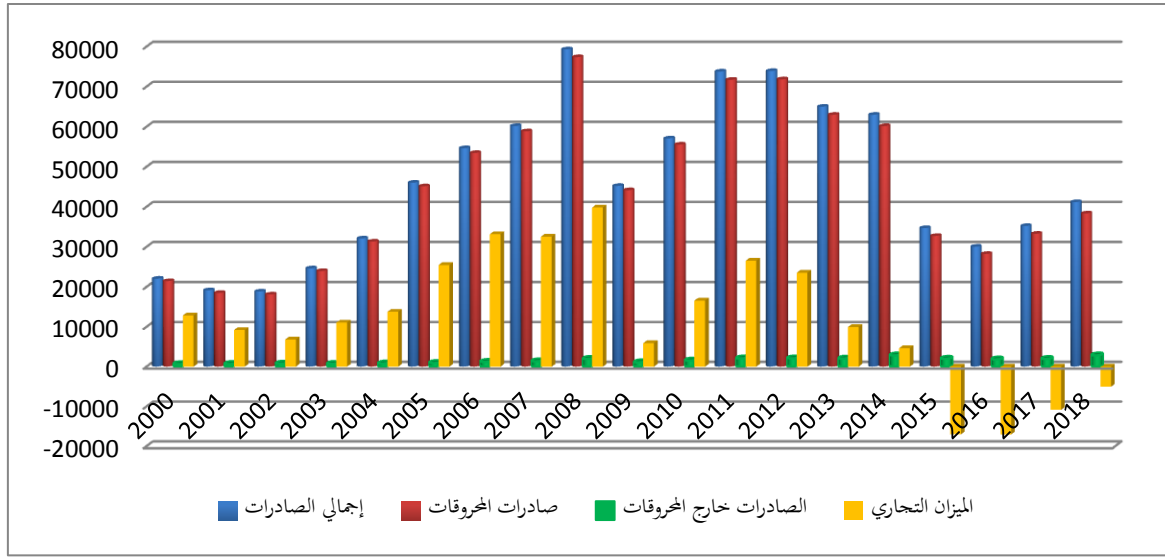
### المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات الجزائرية والهيكل السلعي

I. تطور قيمة صادرات الجزائر: لمعرفة تطور قيمة صادرات الجزائر يجب التطرق لقيمة هذه الأخيرة مع تطور إجمالي الصادرات، خلال السنوات من 2000-2018 والتي سنوضحها من خلال الشكل التالي:

\* يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ 01 مليون دينار على الأقل\*



الشكل (03-08): تطور الصادرات خلال السنوات 2000-2018: (القيمة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجمارك الجزائرية على الموقع:

<http://www.douane.gov.dz/>

نلاحظ من الشكل أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جداً بحيث تتراوح بين 1,57% كأدنى مساهمة في 2005 و 6,87% كأعلى مساهمة في 2018، و بهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين 93,13% و 97,64% من إجمالي الصادرات، بينما شهد الميزان التجاري عجزاً منذ 2015 بقيمة 17034 مليون دولار و 17063 مليون دولار سنة 2016 ليتراجع سنة 2018 إلى قيمة 5029 مليون دولار أمريكي. إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادراته من المحروقات، لكن وللأهمية البالغة لتنوع الصادرات لاجتنب تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط وحدوث أزمات من جهة، وتطوير باقي القطاعات خاصة مع بروز الطاقات المتجددة ومحاولة الدول التحلي عن الطاقة الناتجة عن النفط من جهة أخرى.

## II. الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات

كما تبين سابقاً أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات، و لمعرفة قيمة السلع المصدرة من طرف الجزائر في الأسواق الدولية و نظراً لتنوع السلع و كثرة عددها سنتطرق إلى قطاعاتها دون التفصيل فيها. سنحاول معرفة هيكل السلع المصدرة خلال السنوات 2001-2018 من خلال الجدولين التاليين:

الجدول (03-18) الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات للسنوات 2000-2009 الوحدة: مليون دولار أمريكي

09	08	07	06	05	04	03	02	01	00	
113	119	88	73	67	59	48	35	28	32	السلع الغذائية
170	334	169	195	134	90	50	51	37	44	منتجات خام
692	1384	828	651	571	509	551	551	504	465	منتجات نصف مصنعة
-	1	1	1	-	-	1	20	22	13	سلع و عتاد فلاحي
42	67	46	44	36	47	30	50	45	47	سلع و عتاد صناعي
49	49	35	43	19	14	35	27	12	11	سلع استهلاكية غير غذائية
1066	1937	1332	1184	907	781	673	734	648	612	الصادرات خ المحروقات
44128	77361	58831	53429	45094	31302	23939	18091	18484	21419	صادرات المحروقات
45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	إجمالي الصادرات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات السنوية لموقع الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz>

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات تنمو بنسب متوسطة لم تتعدى 277 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات لسنة 2006 و الذي يرجع الى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضاً محسوساً بقيمة 61 مليون دولار في سنة 2003 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة، وانخفاض كبير في صادرات السلع و العتاد الصناعي، و صادرات السلع و العتاد الفلاحي التي انعدمت بعد 2003 إلى غاية 2006 عادت بقيمة مليون دولار فقط.

الجدول (03-19) الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات للسنوات 2010-2018 الوحدة: مليون دولار أمريكي

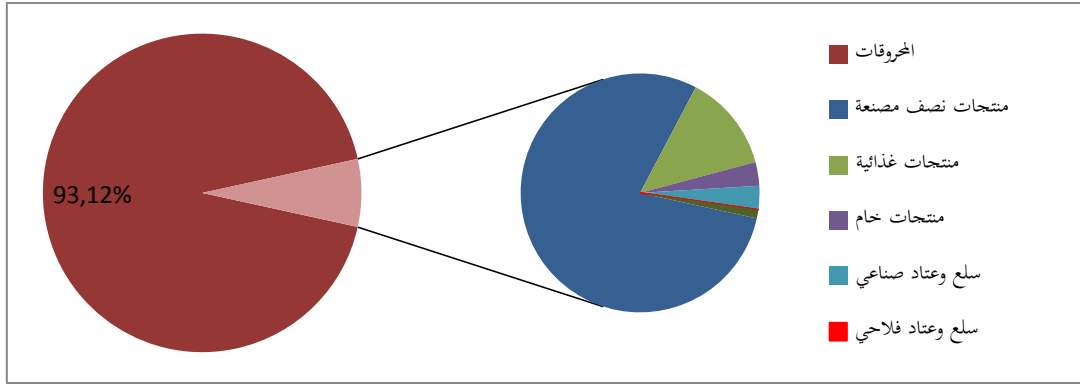
18	17	16	15	14	13	12	11	10	
373	349	327	235	323	402	315	355	315	السلع الغذائية
92	73	84	106	110	109	168	161	94	منتجات خام
2242	1410	1321	1597	2350	1458	1527	1496	1056	منتجات نصف مصنعة
0.30	0.29	-	1	2	-	-	-	1	سلع و عتاد فلاحي
90	78	54	19	15	28	32	35	30	سلع و عتاد صناعي
33	20	19	11	10	17	19	15	30	سلع استهلاكية غير غذائية
2830	1930	1805	1969	2810	2014	2062	2062	1526	مجموع الصادرات خارج المحروقات
38338	33261	28221	32699	60146	62960	69804	71427	55527	صادرات المحروقات
41168	35191	30026	34668	62956	64974	71866	73489	57053	إجمالي الصادرات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات السنوية لموقع الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz>

في سنة 2017 المحروقات تحتل نسبة كبيرة وتقدر ب 94,79 % من اجمالي الصادرات في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جداً حيث تقدر في الإجمال ب 5,48%.

أما في آخر الاحصائيات المنشورة من طرف الجمارك لسنة 2018 بينت تقدم نسبة الصادرات خارج المحروقات الى 6.87%، لكن رغم ذلك تبقى النسبة ضئيلة مما يعني استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه مطلقة لقطاع المحروقات، كما تحتل السلع النصف مصنعة أكبر نسبة في الصادرات خارج المحروقات تليها السلع الغذائية والمنتجات الخام والسلع والمعدات الصناعية ثم باقي السلع التي تمثل نسب ضئيلة جداً أو شبه معدومة. كما يظهره في الشكل التالي:

الشكل (03-09) الهيكل السلعي لصادرات الجزائر لسنة 2018



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

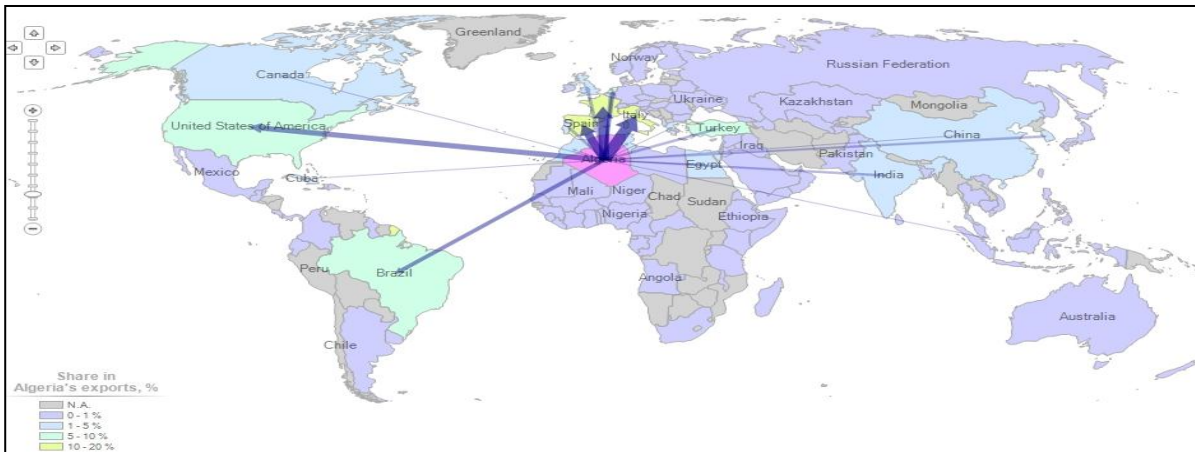
### المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر:

نعرض التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات ثم التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

#### I. التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات:

تظهر الخريطة التالية وجهة المنتج المصدر من طرف الجزائر لسنة 2017، حيث تعد إيطاليا أكبر زبون للمنتجات المصدرة بنسبة 17.4% من إجمالي صادرات الجزائر لسنة 2016، تليها كل من اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.9% لكليهما، وفرنسا بنسبة 11.4%، ثم البرازيل 5.4%، هولندا 4.9%، تركيا 4.5%، كندا 4.3%، والمملكة المتحدة 3.5% وبلجيكا 3.3%.

الشكل (03-10): الأسواق المستوردة للمنتج المصدر من طرف الجزائر في سنة 2017 (جميع المنتجات)



المصدر: [https://www.trademap.org/countrymap/Country\\_SelProductCountry\\_TS\\_Map.aspx](https://www.trademap.org/countrymap/Country_SelProductCountry_TS_Map.aspx)

## II. التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

يمكننا تصنيف التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول أو حسب السلع المصدرة وهذا كما يلي:

## 1- حسب الدول من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات

الجدول (03-20) التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى من 2005 إلى

2014  
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	907	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2810
هولندا	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844
إسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	435
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515
إيطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134
بريطانيا	19	16	8	6	3	17	27	30	70	85
مالطا	3	1	0	3	11	1	0	1	47	-
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38
العراق	0	0	0	-	0	4	15	78	39	31
تركيا	69	114	70	140	70	35	37	13	39	40

المصدر: الاعتماد على احصائيات موقع <http://www.algex.dz/>

نلاحظ من الجدول أن هولندا تعد أكبر زبون للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة للسنوات 2013-2014 بعد تراجع الزبائن التقليديين إسبانيا و فرنسا إلى المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، بعد ما كانت فرنسا أهم شريك للصادرات خارج المحروقات للسنوات 2005-2009، و إسبانيا للسنوات 2010-2012. لكن بقيت نفس الدول تحتل الصدارة في الزبائن والمتمثلة في هولندا، فرنسا و إسبانيا في حين تراجعت الحصص السوقية للصادرات خارج المحروقات بشكل ملحوظ في كل من إيطاليا، بريطانيا، تونس، المغرب، العراق و تركيا سنة 2014. بينما خسرت الزبون المألوف في سنة 2013 الذي عاد في سنة 2016 حيث اكتسبت زبائن جدد مثل: البرازيل، بلجيكا، موريتانيا، البرتغال، الأردن، الووم أ، بولونيا، ليبيا، لبنان، ألمانيا والهند، وإثيوبيا في سنة 2016، كما يظهر في الجدول (06).

الجدول (03-21) التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى 2016 – 2017

و لتوضيح أكثر لنسب توزيع الصادرات خارج المحروقات على الدول

لسنة 2014 تمثل الشكل التالي:

الشكل (03-11): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات 2017



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ أن إسبانيا تعد أكبر زبون للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة 19.2% (364 مليون دولار) من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تليها هولندا وفرنسا بنسب متقاربة وهي على

التوالي 17.5% (332 مليون دولار) و 15.4% (293 مليون دولار). أما باقي النسب تتوزع على كل من البرازيل الذي ظهر كزبون جديد للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في سنة 2016 و 2017 بنسبة 5.7% (109 مليون دولار) ثم إيطاليا ب 5.4%، وبلجيكا 3.9%، موريتانيا 2.6% وتونس 2.4%، البرتغال والأردن زبائن جدد بنسبة 2.1% لكل منهما، أما باقي الدول فلا تتعدى 1% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات. اكتسبت الجزائر خلال سنة 2016 زبائن جدد وهي خطوة ايجابية على الأقل لتنويع الأسواق أو ما يعرف بالتنوع الجغرافي لكن يتوجب عليها الحفاظ على حصصها السوقية لكنها تناقصت في الأسواق السابقة.

السنوات	2016	2017	الحصة %
الصادرات خ المحروقات	1805	1899	100
هولندا	204	332	17.5
إسبانيا	281	364	19.2
فرنسا	254	293	15.4
إيطاليا	76	103	5.4
مالطا	2	14	0.8
تونس	28	45	2.4
المغرب	17	29	1.5
تركيا	62	77	4
البرازيل	56	109	5.7
بلجيكا	118	74	3.9
موريتانيا	39	50	2.6
البرتغال	48	41	2.1
الأردن	19	40	2.1
الروم أ	136	37	1.9
بولونيا	16	22	1.1
ليبيا	31	19	1
لبنان	13	17	0.9
اثيوبيا	-	15	0.8
ألمانيا	55	14	0.7

المصدر: <http://www.algex.dz/>

2- حسب القطاعات المصدرة خارج المحروقات

ولمعرفة التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب وجهة السلع المصدرة من حيث قيمة المنتجات المصدرة خارج المحروقات، نستعرض الجدول التالي:

الجدول: (03-22) الدول الأكثر استيرادا للمنتجات المصدرة للجزائر (2012-2016)

القطاع	نمو قيمة الصادرات (2012-2016) %	قائمة الدول الأكثر استيراد (3 الأولى)
الأغذية المصنعة	-0.5%	العراق، سوريا، إيطاليا
المنتجات الخشبية	5.7%	السعودية، تونس، الصين
المنتجات الجلدية	-17.3%	إيطاليا، الهند، فرنسا
مواد كيميائية	14.4%	إسبانيا، فرنسا، البرتغال
أغذية طازجة	7.5%	فرنسا، إسبانيا، روسيا
معدات النقل	-5.5%	أيسلندا، لبنان، فرنسا
تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الاستهلاكية	67.8%	هولندا، الو م أ، النيجر
صناعات أساسية	-27.6%	إيطاليا، تونس، المغرب
صناعات متنوعة	-4.6%	تونس، المغرب، تركيا
آلات غير إلكترونية	-3.3%	الوم أ، موريتانيا، تركيا
مركبات إلكترونية	106.3%	فرنسا، الأردن، هولندا
ألبسة	5.9%	المغرب، تركيا، تونس
منسوجات	6.7%	المغرب، تركيا، تونس
المعادن	-20.2%	إيطاليا، الو م أ، إسبانيا

المصدر: نقلا عن مركز التجارة الدولي على الموقع [www.intracen.org](http://www.intracen.org)

<http://www.intracen.org/country/Algeria/Sector-Trade-Performance/>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة نمو المركبات الالكترونية هي أكبر نسبة بين 2012-2016 حيث تصل إلى 106.3%، والتي يتمثل حسب ذات الموقع في الموصلات الكهربائية، تليها تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الاستهلاكية بنسبة 67.8% والتي تتمثل في أجهزة الاستقبال للتلفاز، ثم المواد الكيميائية بنسبة 14.4% والتي تتمثل في المحاليل السائلة، ثم الأغذية الطازجة التي تتمثل في التمور الطازجة او المجففة، المنسوجات والألبسة بنسب 6.7% و 5.9% على التوالي وتتمثل في الوسادات القطنية والمناشف الصحية ومناديل الرضع وما الى ذلك. ثم المنتجات الخشبية بنسبة 5.7% وهي في الغالب نفايات وخردة. بينما شهدت باقي القطاعات التصديرية تراجعا بنسب متفاوتة.

إذا وحسب الجدول السابق يمكن تحديد ترتيب الزبائن حسب أكثر الدول المستورة لصادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2016 كما يلي:

- 1- تونس: تستورد منتجات 6 قطاعات من أصل 14 قطاع مصدر.
- 2- إيطاليا، 4 إسبانيا و تركيا منتجات 5 قطاعات.
- 3- فرنسا والولايات المتحدة: تستورد منتجات 3 قطاعات.
- 4- ألمانيا: تستورد منتجات قطاعين.



## خلاصة الفصل

في أغلب تقارير التنافسية العالمية تحتل الجزائر مراتب متأخرة، سواء في مؤشر التنافسية العالمي GCI الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، أو تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وحتى في التقارير المساعدة مثل الحرية الاقتصادية و الشفافية، فالجزائر باعتبارها بلد في طريق النمو فهي تعاني العديد من المشاكل التي تعيق المشاريع الاستثمارية مثل هشاشة البنى التحتية وتدني الخدمات المالية والقطاع المصرفي إضافة إلى التأخر في استخدام التكنولوجيا الحديثة، ضعف الكفاءة المهنية، والفساد والبيروقراطية الادارية كما تعاني أيضا تهديدات الاستقرار السياسي والأمني التي تمثل هاجس أغلب المستثمرين الأجانب.

لكن ومع هذه المشاكل والعراقيل إلا أن تحتل الجزائر مراتب متقدمة من حيث الأداء الاقتصادي الكلي، انخفاض نسبة الديون، ارتفاع الانفاق الاستثماري، بالإضافة إلى اتساع حجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية التي تمكنها من الرقي في حال اقتناص الفرص المتمثلة في القطاعات " الطاقة والطاقة المتجددة، الفلاحة، السياحة، الصيد البحري، والخدمات " .

رغم العديد من الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، والتي تطرقت في أهدافها الى تنويع الصادرات ومحاولات الدولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات باستخدام هيئات مثل ALGEX, CAGEX CACI, SAFEX، إلا أنها لا تزال تعاني من التبعية الشبه مطلقة لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 97 % ، فالصادرات خارج المحروقات لا تزال تنمو بشكل طفيف لا يرقى للمستوى المطلوب.

لمعرفة فرص تنويع الصادرات الجزائرية سيتم في الفصل الموالي حساب بعض المؤشرات الخاصة بالصادرات خارج المحروقات لإيجاد المنتجات المصدرة التي تمثل فرصا محتملة لتنويع الصادرات.

## الفصل الرابع:

تطبيق بعض المؤشرات على

الصادرات خارج المحروقات

## تمهيد الفصل

إن الهدف من الدراسة هو إيجاد الفرص المتاحة لتنويع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال البحث عن المزايا النسبية الظاهرة والمحتملة للتصدير، حيث نقوم بتحديد العينة التي تجري عليها الدراسة والتي تتمثل في المنتجات المصدرة خارج المحروقات والتي ميزانها التجاري موجب أي تصدرها أكثر مما نستوردها، ثم تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لمعرفة أي المنتجات تمتلك مزايا نسبية ظاهرة  $RCA > 1$ ، والمنتجات التي تمتلك مزايا محتملة RCA تقترب من 1. أيضا نحلل بعض المؤشرات المنشورة من طرف الهيئات العالمية لتوضيح المنتجات التي تمثل فرصا تصديرية والأسواق المتاحة لتصدير هذه المنتجات.

كما يمكننا تحليل فضاء المنتج من توضيح المنتجات المركزية والمحيطية التي تصدرها الجزائر، وبالتالي نوضح أكثر الفرص التصديرية للجزائر والتي تمكنها من تنويع الصادرات، والتحول التدريجي من تصدير أحادي القطاع إلى تصدير متعدد القطاعات، وتنويع مصادر الدخل والاقتصاد عموما.

وللوصول للفرص التصديرية قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

**المبحث الأول:** تحديد العينة وتطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

**المبحث الثاني:** تحليل بعض المؤشرات الخاصة بصادرات الجزائر.

**المبحث الثالث:** مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر.

**المبحث الرابع:** المنتجات المحتملة للتصدير والأسواق المستهدفة وفضاء المنتج.

### المبحث الأول: تطبيق الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات المصدرة خارج المحروقات

قبل تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصادرات خارج المحروقات بين السنوات 2001 إلى غاية 2017، يجب أولا اختيار ومعرفة العينة المراد العمل عليها وبعض الإحصائيات الخاصة بها مثل : نمو قيمة صادرات المنتجات المصدرة في السنوات السالفة الذكر والميزان التجاري لها، وصادرات العالم من هذه المنتجات، وإجمالي الصادرات الجزائرية و إجمالي صادرات العالم...و غيرها.

لذا نحاول في هذا المبحث الإلمام ببعض المعطيات الخاصة بالمنتجات المصدرة خارج المحروقات والتي يكون ميزانها التجاري موجب بمعنى آخر قيمة صادراتها تتجاوز قيمة وارداتها. ثم نطبق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على هذه المنتجات.

### المطلب الأول: تحديد العينة من المنتجات المصدرة خارج المحروقات (ذات الميزان التجاري الموجب)

يمكننا تلخيص أهم البيانات المتعلقة بالمنتجات المصدرة خارج المحروقات في الجدول الموالي:

#### الجدول (04-01) بيانات المنتجات المصدرة حسب التصنيف السليبي HS04

الرقم	رقم التصنيف HS 4	المنتج	القيمة المصدرة في 2017 (ألف دولار)	الميزان التجاري	نسبة الصادرات من الصادرات العالمية %	الترتيب في الصادرات العالمية	التركيز في البلدان المستوردة
1	2814	الأمونياك	341953	341941	6.9	4	0.21
2	3102	الأسمدة المعدنية أو الكيميائية آزوتية	327041	312714	1.7	17	0.2
3	2510	فوسفات الكالسيوم (مذيبات النفط)	55134	55130	2.4	7	0.18
4	0804	التمور ، التين،الجوافة، الأناناس و المنغا	52371	52168	0.4	37	0.19
5	2804	الهيدروجين ،الغازات الخاملة وغيرها من العناصر غير المعدنية	39980	37776	0.3	28	0.99
6	2902	الهيدروكربونات الحلقية	27467	25985	0.1	38	0.33
7	4707	الورق أو الورق المقوى المعاد (النفايات والخردة) ماعدا الصوف الورقي	12773	12772	0.1	53	0.14
8	7201	الحديد الخام وما الى ذلك	8493	8398	0.2	24	0.53
9	4104	جلود الأبقار و الصلال من الخيول	8112	8089	0.2	50	0.2
10	1212	الخروب، الطحالب والشمنندر السكري وقصب السكر في شكل طازج أو جاف	7726	7693	0.4	27	0.29
11	1804	زبدة وزيت الكاكاو .	8511	6412	0.2	26	0.41
12	2905	الميثانول أو الكحول الإيثيلي ومشتقاته	25197	4316	0.1	47	0.44

0.24	74	0.1	4261	12994	المياه، والمياه المعدنية، الغازية، مضافة السكر.	2202	13
0.29	37	0.5	3608	25422	صفائح أو ألواح الزجاج (المصقول من أحد الجانبين أو كلاهما)	7005	14
0.89	16	1.1	3507	3507	جلود الأغنام أعدت بخلاف تلك المتعلقة برقم 4108 4109	4105	15
0.26	48	0.3	2790	2804	دبس السكر الناتج عن استخراج أو تكرير السكر	1703	16
1	61	0	2430	3148	النفائات والحردة من الخلايا الأولية والبطاريات الأساسية	8548	17
0.21	54	0.1	2223	2285	رماد والمخلفات المحتوية على المعادن أو مركبات المعادن	2620	18
0.34	7	1.3	2082	2091	الفلين الطبيعي الخام / مجرد، النفائات الحبيبية	4501	19
0.57	23	0.3	2033	2043	جلود الاغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التحفيف.	4112	20
0.43	45	0	1240	1240	صوف غير مندوف أو ممشط	5101	21
0.28	21	0.1	1049	1160	كتل الفلين مع أو بدون مادة لاصقة	4504	22
0.41	14	0.2	1002	1391	مواد الفلين الطبيعي	4503	23
1	23	0.6	612	636	المخلفات من معالجة المواد الدهنية الشموع الحيوانية والنباتية	1522	24
0.7	52	0.1	534	534	جلود الماعز محضرة بخلاف تلك المتعلقة برقم 4108 / 4109.	4106	25
0.36	82	0	499	1135	السمن والخلائط الأخرى أو مستحضرات الدهون أو الزيوت النباتية	1517	26
0.36	47	0	360	360	صوف، شعر حيواني ناعم أو خشن، مندوف أو ممشط بما في ذلك الصوف الممشط	5105	27
0.63	91	0	357	372	اللحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة، من الدواجن الداخلة في البند 0105	0207	28
0.69	95	0	146	146	طماطم طازجة أو مبردة	0702	29
0.72	44	0	135	709	أكسيد الزنك، بيروكسيد الزنك	2817	30
1	35	0.1	116	116	أكسيد الرصاص المنجم واللغم البرتقالي	2824	31
0.17	39	0.3	115	4755	المواد من الجبس أو مركبات أساسها الجبس	6809	32
0.31	104	0	107	107	البطيخ والبابايا الطازجة	0807	33
0.97	77	0	62	66	جلود الماعز محضرة بعد الدباغة أو التحفيف	4113	34
0.46	119	0	60	68	طحين القمح	1101	35

0.22	128	0	33	34	الفراولة، توت العليق، المشمش وغيرها من الفواكه الصالحة للأكل (باستثناء المكسرات والموز)	0810	36
0.36	96	0	21	23	جزر، لفت، الشمندر، الكرفس، الفجل والجزور الصالحة للأكل.	0706	37
0.9	17	0.1	21	40	ستيارين الشمس (مادة عديمة اللون)، زيت ومارغرين أوليو	1503	38
0.4	42	0	20	29	الزيوت ومشتقاتها من الزيتون	1510	39
0.36	128	0	20	20	فواكه حمضيات طازجة أو مجففة	0805	40
0.57	91	0	11	11	الخيار والخيار المحبب، طازج أو مبرد	0707	41
0.26	154	0	11	12	السحائر بما في ذلك ذات النهايات مقطوعة، سحائر التبغ أو بدائل التبغ	2402	42
0.44	99	0	10	10	النفاخ والكمثري والسفرجل الطازج	0808	43
1	74	0	9	11	خيوط من الألياف الغذائية الأساسية (باستثناء خيوط الخياطة)	5510	44
1	46	0	8	8	التايوكا والبدايل المعدة من النشا، في شكل رقائق، كتل، حبيبات.	1903	45
0.52	28	0	7	10	الفلين الطبيعي، مقشر أو بمربع، مكعب، ألواح، شرائح، صفائح.	4502	46
0.75	95	0	6	29	الملفوف (الكرنب)، القرنبيط، اللفت والمنتجات المماثلة الصالحة للأكل	0704	47
1	122	0	4	6	المنتجات الحيوانية على سبيل المثال الحيوانات الميتة من جميع الأنواع غير صالحة للاستهلاك البشري	0511	48
1	74	0	4	4	شحوم الحيوانات الأبقار أو الأغنام، أو الماعز، (عدا الزيت الأوليوسترين)	1502	49
1	115	0	2	3	النفائات والخردة الزجاجية وكتل الزجاج (باستثناء الزجاج المسحوق وعلى شكل حبيبات، شرائح، أو رقائق)	7001	50

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات Trade map على الموقع <https://www.trademap.org>

### المطلب الثاني: تقسيم المنتجات المصدرة إلى فئات سلعية

إن المنتجات المصدرة خارج مجال المحروقات تقسم حسب مجموعات أو فئات سلعية. مع نسب مساهمتها في

إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يلي:

- منتجات نصف منتهية (مصنعة): تمثل 79.22 % .

- المنتجات الغذائية: تمثل 13.18 % .

- المنتجات الخام 3.25 % .

- سلع وعتاد صناعي 3.18%

- سلع وعتاد فلاحي 0.01%.

- السلع الاستهلاكية غير الغذائية 1.16%

ولصعوبة تحليل البيانات أو النتائج المحصل عليها ل 50 منتج ومقارنتها كل على حدا، يتم تشكيل منحنيات

لكل فئة سلعية لنتمكن من مقارنتها وتحليل النتائج المحصل عليها، لتضييق حجم العينة تم تجميعها إلى فئات سلعية:\*

الجدول (02-04) الفئات السلعية للمنتجات المصدرة حسب التصنيع السلعي HS04

المنتجات النصف مصنعة:	المنتجات الغذائية	المنتجات الخام	سلع المعدات الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
(2814) الأمونياك.	(0804) التمور، التين، الأناناس، الجواقة، المنغا...	(2510) فوسفات الكالسيوم.	(8548) النفايات والخردة من الخلايا الأولية والبطاريات الأساسية	(2402) السحائر بما في ذلك ذات النهايات مقطوعة، سحائر التبغ أو بدائل التبغ)
(3102) الأسمدة المعدنية أو الكيماوية آزوتية.	(1212) الخروب، الطحالب و الشمندر السكري و قصب السكر في شكل طازج أو جاف.	(4501) الفلين الطبيعي الخام / مجرد، النفايات الحبيبية.		
(2804) الهيدروجين والغازات النادرة.	(1804) زبدة وزيت الكاكاو.	(1522) المخلفات من معالجة المواد الدهنية الشموع الحيوانية والنباتية		
(2902) الهيدروكربونات الحلقية	(2202) المياه و المياه المعدنية والغازية.	(5101) صوف غير مندوف أو ممشط		
(7201) الحديد الخام وما الى ذلك.	(1703) دبس السكر الناتج عن استخراج أو تكرير السكر.	(5105) صوف، شعر حيواني ناعم أو خشن، مندوف أو ممشط بما في ذلك الصوف الممشط		
(4707) الورق أو الورق المقوى المعاد (النفايات والخردة) ماعدا الصوف الورقي	(0207) اللحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة، من الدواجن الداخلة في البند 0105.	(0511) المنتجات الحيوانية على سبيل المثال الحيوانات الميتة من جميع الأنواع غير صالحة للاستهلاك البشري		
(4104) جلود الأبقار وصلال الخيول.	(0702) طماطم طازجة أو مبردة	(1502) شحوم الحيوانات الأبقار أو الأغنام، او الماعز، (عدا الزيت الاوليوسترين)		
(2905) الميثانول أو الكحول الإيثيلي ومشتقاته.	(0807) البطيخ والبابايا الطازجة	(5510) خيوط من الألياف الغذائية الأساسية (باستثناء خيوط الخياطة)		
(7005) صفائح أو ألواح الزجاج (المصقول من أحد الجانبين أو كلاهما)	(1101) دقيق القمح.	(1518): الدهون		
(4105) "جلود الأغنام عدا تلك المتعلقة برقم 4109/4108".	(0810) الفراولة، توت العليق، المشمش وغيرها من الفواكه الصالحة للأكل (باستثناء المكسرات والموز)			
(2620) رماد ومخلفات المحتوية على معادن أو مركبات المعادن.	(0706) جزر، لفت، الشمندر، الكرفس، الفجل			

\* للإطلاع أكثر على مكونات كل فئة سلعية أنظر الملحق 02

	والزيوت الحيوانية / نباتية (1510) الزيوت ومشتقاتها من الزيتون (1517) السمن والخلائط الأخرى أو مستحضرات الدهون أو الزيوت النباتية	والجذور الصالحة للأكل. (1503) ستيارين الشمس (مادة عديمة اللون)، زيت ومارجرين أوليو (0805) فواكه حمضيات طازجة أو مجففة (0707) الخيار والخيار المحب، طازج أو مبرد (0808) التفاح والكمثري والسفرجل الطازج (1903) التايوكا والبدايل المعدة من النشا، في شكل رقائق، كتل، حبيبات. (0704) الملفوف (الكرنب)، القرنبيط، اللفت والمنتجات المماثلة الصالحة للأكل.	(4112) جلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف. (4504) فلين مكتل مع أو بدون مادة لاصقة. (4503) مواد الفلين الطبيعي. (4106) "جلود من الماعز عدا تلك المتعلقة برقم 4109/4108". (2817) أكسيد الزنك، بيروكسيد الزنك (2824) أكسيد الرصاص المنجم واللغم البرتقالي (6809) المواد من الجبس أو مركبات أساسها الجبس.  (4113) جلود الماعز المحضرة بعد الدباغة أو التجفيف. (4502) الفلين الطبيعي، مقشر أو بمربع، مكعب، ألوح، شرائح، صفائح. (7001) النفايات والخردة الزجاجية وكتل الزجاج (باستثناء الزجاج المسحوق وعلى شكل حبيبات، شرائح، أو رقائق)
--	---	---	---

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقسيم الجمارك الجزائرية

### المطلب الثالث: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات النصف مصنعة والمعدات الصناعية

بغرض حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، قمنا بإدخال الصيغة الرياضية للمؤشر<sup>1</sup> والمعطيات الضرورية لحسابه

لكل منتج طيلة سنوات الدراسة في برنامج Excel.<sup>2</sup>

وبعد القيام بالحساب تم تمثيل أشكال بيانية لكل فئة سلعية طبقا للنتائج المحصل عليها للسنوات من 2001-

2017 حسب معطيات Trade map .

<sup>1</sup> - للاطلاع الى الصيغة الرياضية للمؤشر ارجع للفصل الثاني الصفحة:77.

<sup>2</sup> لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الملحق(03)

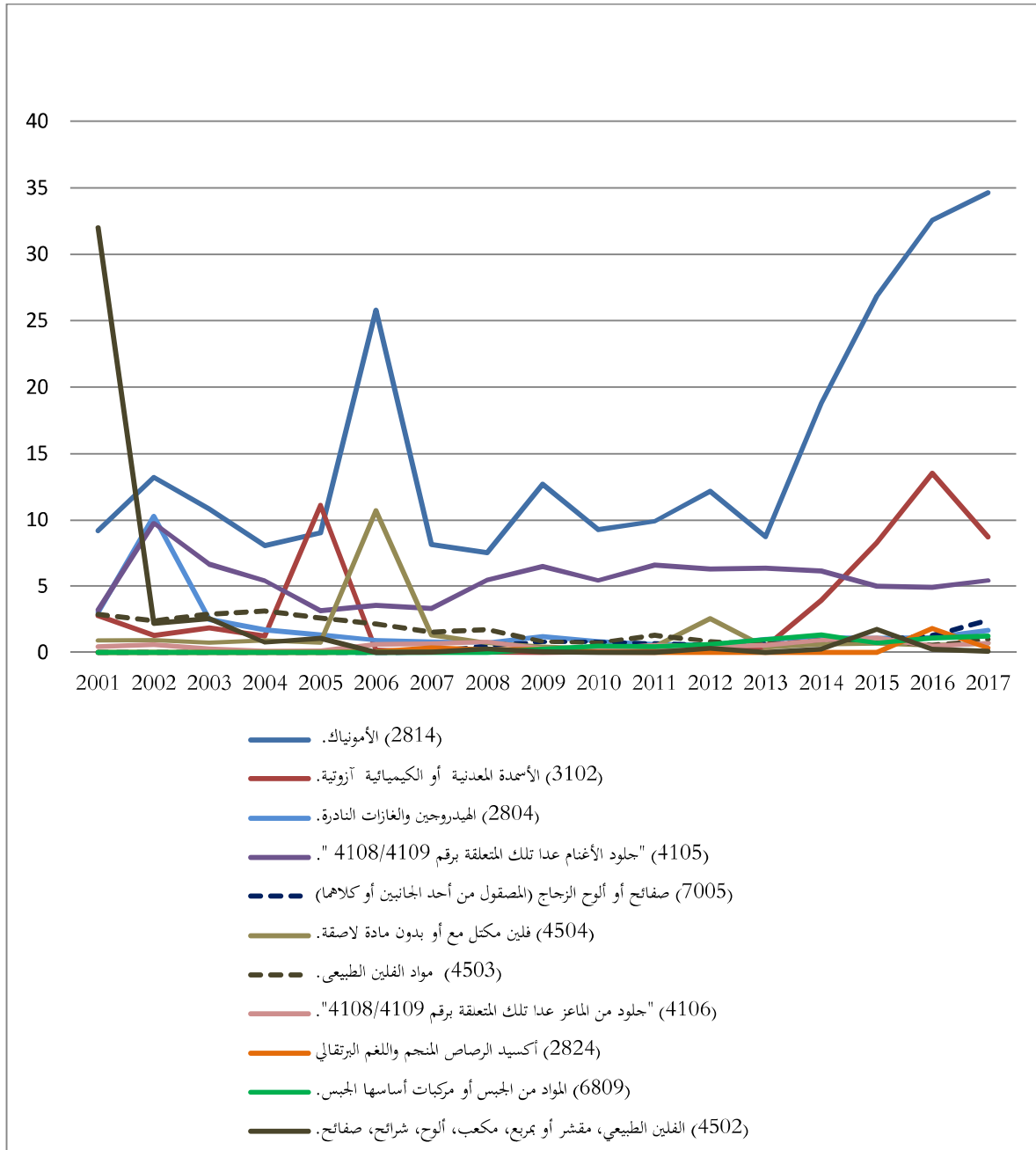


## I. الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات النصف مصنعة

حتى يتم تمثيل الشكل بوضوح تم تقسيم النتائج الى مجموعتين مجموعة ال  $RCA > 1$  وأخرى تمثل باقي المنتجات كما يلي:

يظهر الشكل (04-01) أن الأمونياك يمتلك ميزة نسبية ظاهرة قوية خاصة بعد سنة 2013 حيث وصلت سنة 2017 الى 34.64 ، تليه جلود الأغنام بميزة نسبية ظاهرة وصلت الى 9.74 سنة 2002، اما الأسمدة فكانت متذبذبة بين منعدمة احيانا من 2006 حتى 2013 وقوية تصل الى 13.50 سنة 2016، أيضا الفلين المكتل كانت الميزة محتملة من 2001 لتصل الى 10.71 سنة 2006 ثم تنخفض بعدها لتعود محتملة، مواد الفلين الطبيعي هي الأخرى تمتلك ميزة نسبية ظاهرة متذبذبة طيلة فترة الدراسة، كما امتلك الفلين الطبيعي، المقشر أو المربع ميزة ظاهرة قوية سنة 2001 قدرت ب 31.97 ثم انخفضت مباشرة سنة 2003 الى 2.22 وبقيت تتراوح بين 2.56 ومنعدمة. الهيدروجين والغازات النادرة أيضا يمتلك ميزة نسبية ظاهرة وصلت الى 10.29 سنة 2002 ثم عادت لتتراوح بين 3.03 و 0.56 باقي السنوات. اما مزايا باقي المنتجات فكانت أغلبها محتملة أغلب السنوات تظهر بشكل مؤقت.

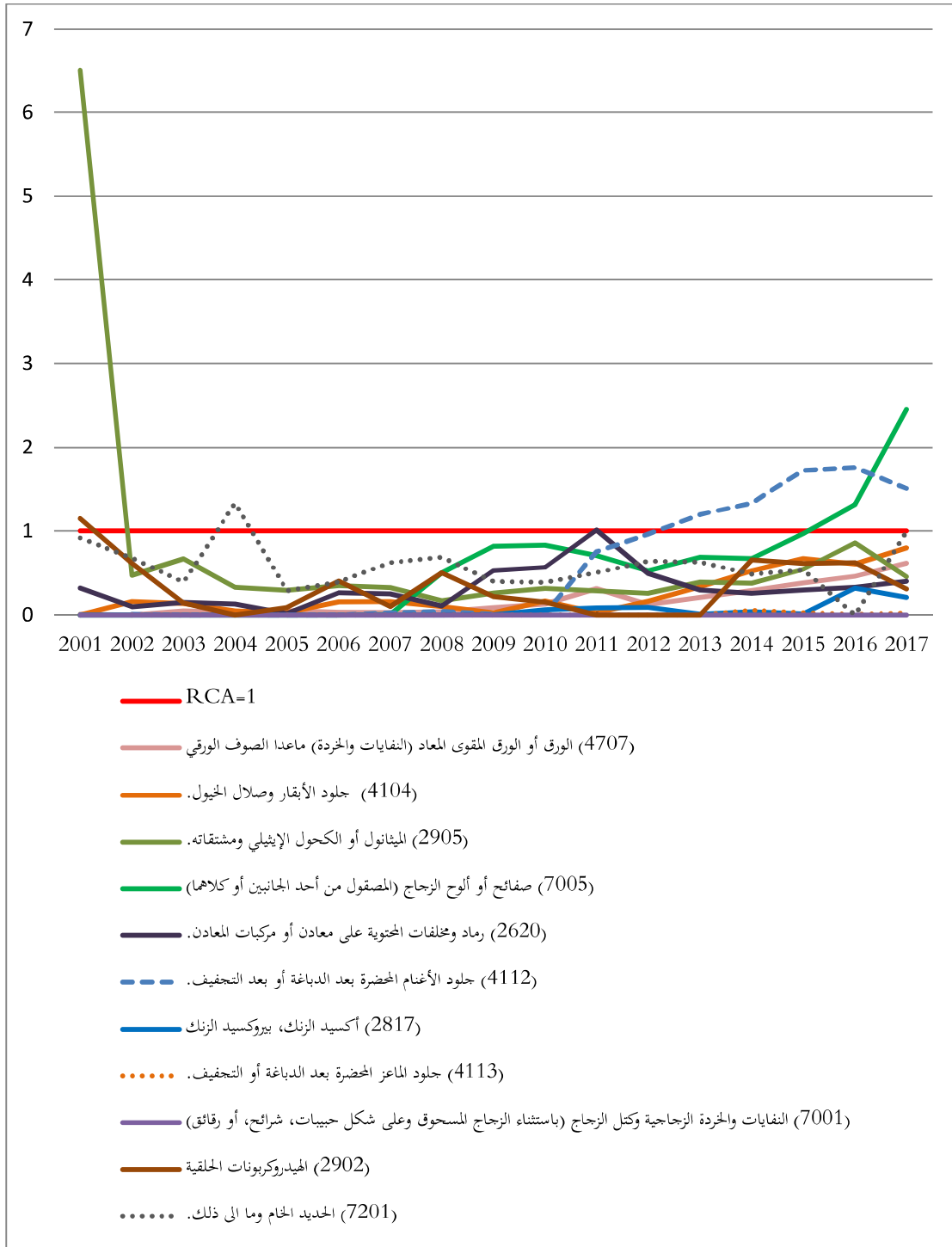
الشكل (01-04) الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات النصف مصنعة (RCA>1)



المصدر: من إعداد الباحثة بعد تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات النصف مصنعة.

ويظهر الشكل التالي (02-04) المزايا النسبية الظاهرة لباقي المنتجات النصف مصنعة، والذي بين أن بعض المنتجات امتلكت مزايا نسبية ظاهرة مثل الصفائح والألواح الزجاجية بداية من سنة 2016، أما الرماد امتلك ميزة نسبية سنة 2011، ظهرت الميزة النسبية لجلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف بداية من 2013، أما الهيدروكربونات الحلقية والحديد الخام امتلکا ميزة مؤقتة في بداية الفترة واحتفت مع السنوات.

الشكل (04-02) الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات النصف مصنعة

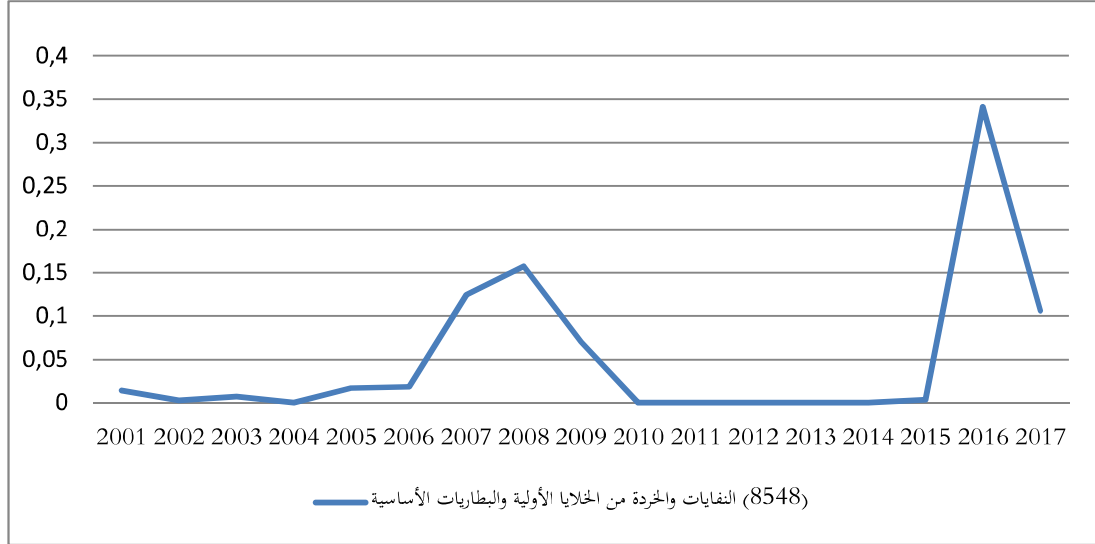


## II. الميزة النسبية الظاهرة للسلع والمعدات الصناعية

تتمثل في النفايات والخردة من الخلايا الأولية والبطاريات الأساسية والتي لم تمتلك أي ميزة نسبية طيلة فترة

الدراسة.

الشكل (03-04) الميزة النسبية الظاهرة للسلع والمعدات الصناعية



المصدر: من إعداد الباحثة بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

## المطلب الرابع: الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الغذائية والخام

بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة تم تمثيل النتائج المحصل عليها لكل فئة سلعية.

### I. الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الغذائية

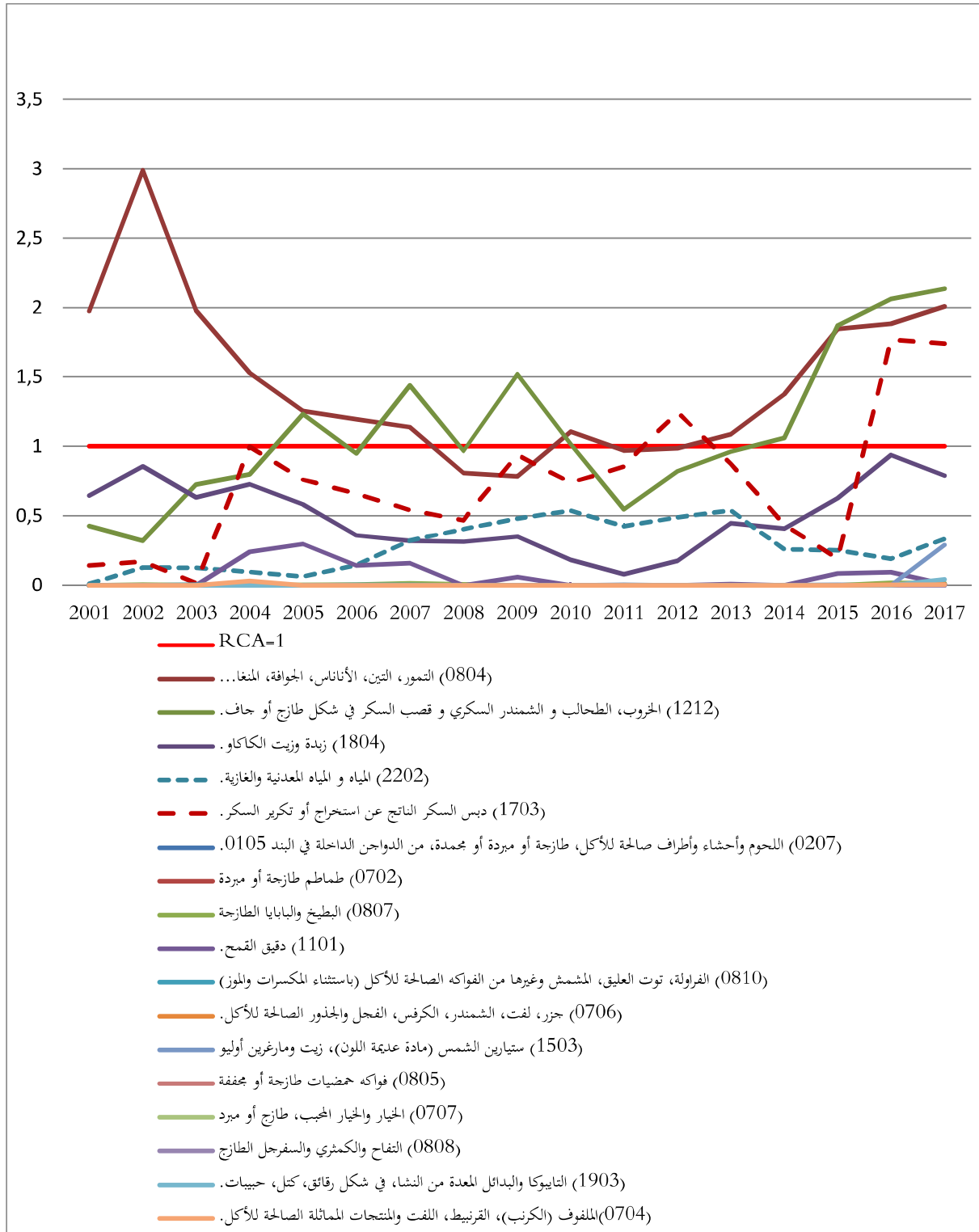
تم تمثيل النتائج المحصل عليها بعد حساب المؤشر للسنوات من 2001-2017 في الشكل (04-04) والذي

يظهر امتلاك كل من التمور والخروب والطحالب، الشمنندر السكري وقصب السكر في شكل طازج لمزايا نسبية

ظاهرة، أيضا ظهرت ميزة نسبية ظاهرة لدبس السكر سنة 2012، أما زبدة وزيت الكاكو يمتلك ميزة نسبية محتملة،

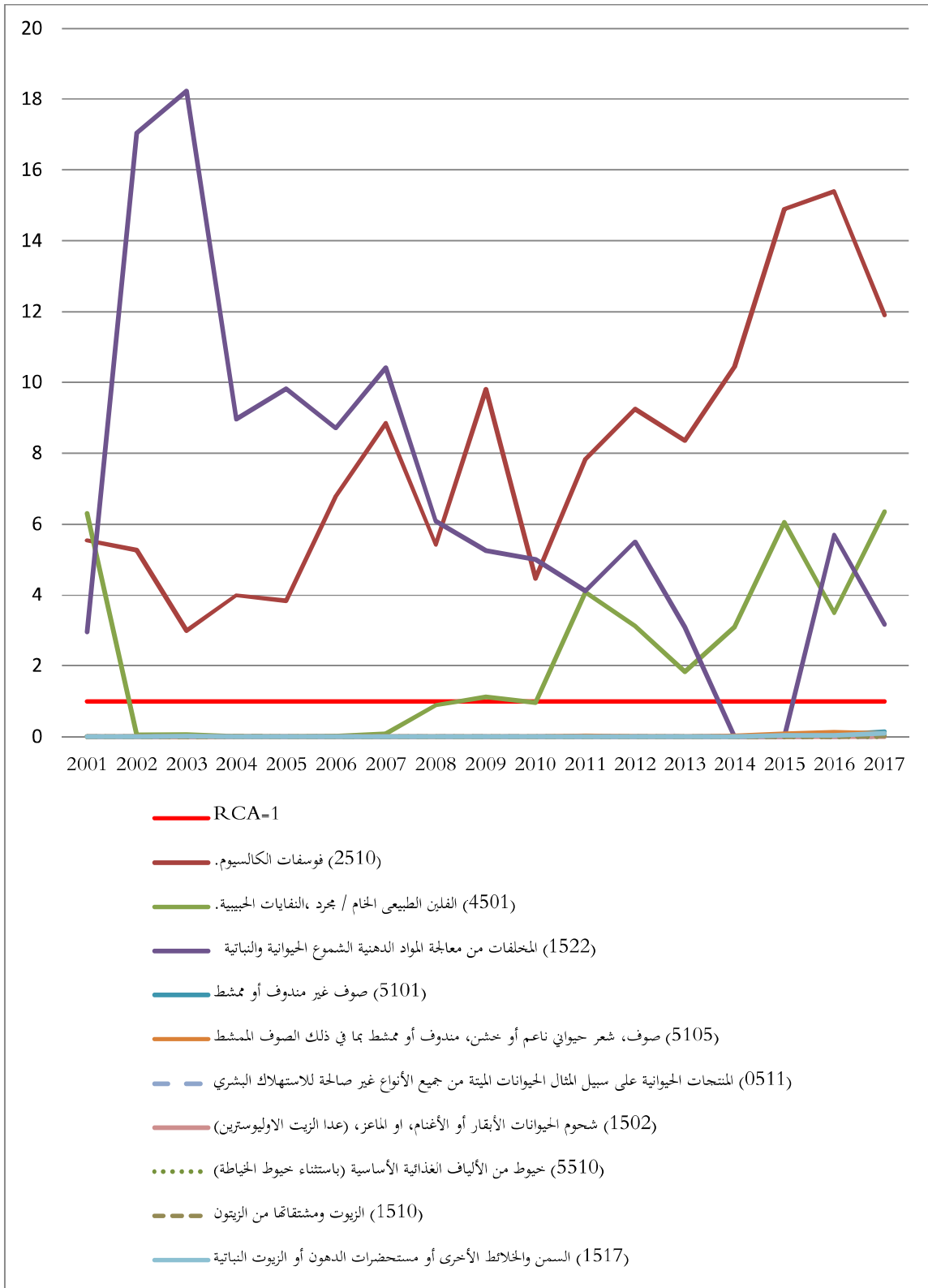
في حين لم تمتلك باقي المنتجات أي ميزة نسبية.

الشكل (04-04) الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الغذائية



II. الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الخام

الشكل (04-05) الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الخام



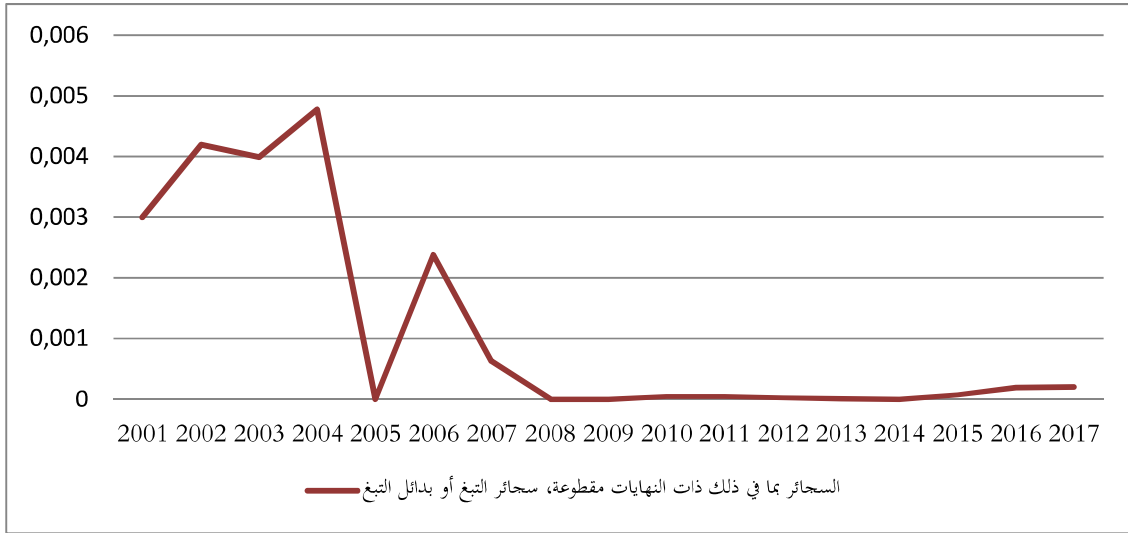
المصدر: من اعداد الباحثة بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يظهر الشكل أن كل من فوسفات الكالسيوم والفلين الطبيعي الخام والمخلفات من معالجة المواد الدهنية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة، أما باقي المنتجات لم تمتلك أي ميزة.

### III. الميزة النسبية الظاهرة لسلع استهلاكية غير غذائية

يظهر الشكل (06-04) أن السجائر والتي تمثل المنتج الوحيد لهذه الفئة، لم تمتلك أي ميزة نسبية.

الشكل (06-04) الميزة النسبية الظاهرة للسلع الاستهلاكية غير غذائية



المصدر: من اعداد الباحثة بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

## المبحث الثاني: تحليل بعض المؤشرات الخاصة بصادرات الجزائر

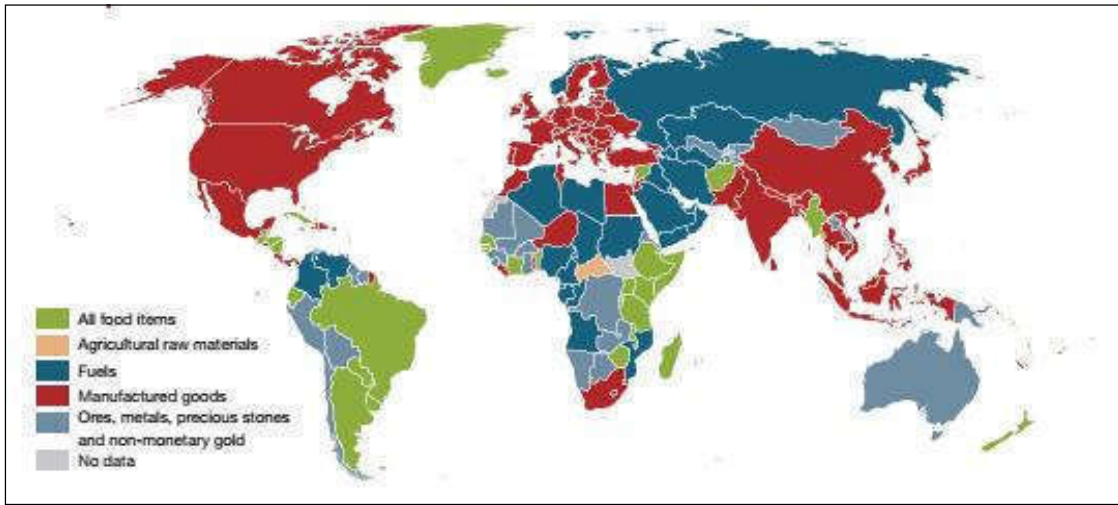
تمكننا مؤشرات الصادرات خاصة تلك المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات من توضيح وضعية الصادرات خارج المحروقات في البلدان المستوردة، ومكانتها بين الصادرات العالمية.

## المطلب الأول: نمو الصادرات الجزائرية وترتيبها عالميا

قبل معرفة ترتيب الصادرات خارج المحروقات عالميا نبين تشكيلة الصادرات العالمية لسنة 2017 وفق الخريطة

التالية:

الشكل (04-07) المنتجات المصدرة لسنة 2017



المصدر: the UNCTAD Handbook of Statistics 2018, United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, 2018, page 24.

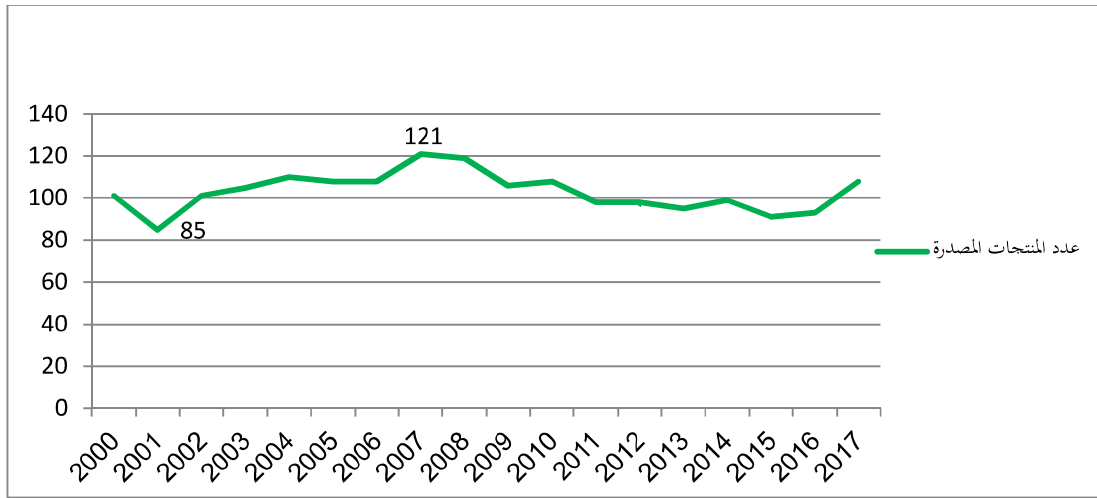
نلاحظ اعتماد كل من أمريكا الشمالية والصين واليابان والدول الأوروبية على تصدير السلع المصنعة، بالإضافة إلى دول إفريقيا المتمثلة في: مصر، تونس، المغرب، النيجر وإفريقيا الجنوبية، بينما بعض دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل، البارغواي، الأوروغواي، الأرجنتين ودول إفريقيا مثل إثيوبيا، كينيا، تنزانيا ومدغشقر تعتمد على تصدير المنتجات الغذائية. أما الجزائر، ليبيا، السعودية، قطر، العراق وروسيا تعتمد على تصدير المحروقات.

## I. نمو عدد المنتجات المصدرة

يظهر الشكل نمو عدد المنتجات التي تصدرها الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017 والذي بين أن عدد المنتجات تراوح في العموم بين 85 منتج سنة 2001 و121 منتج كأقصى عدد سنة 2007، وعليه عدد المنتجات لا ينمو بشكل ملفت.



الشكل (04-08) نمو عدد المنتجات المصدرة من طرف الجزائر



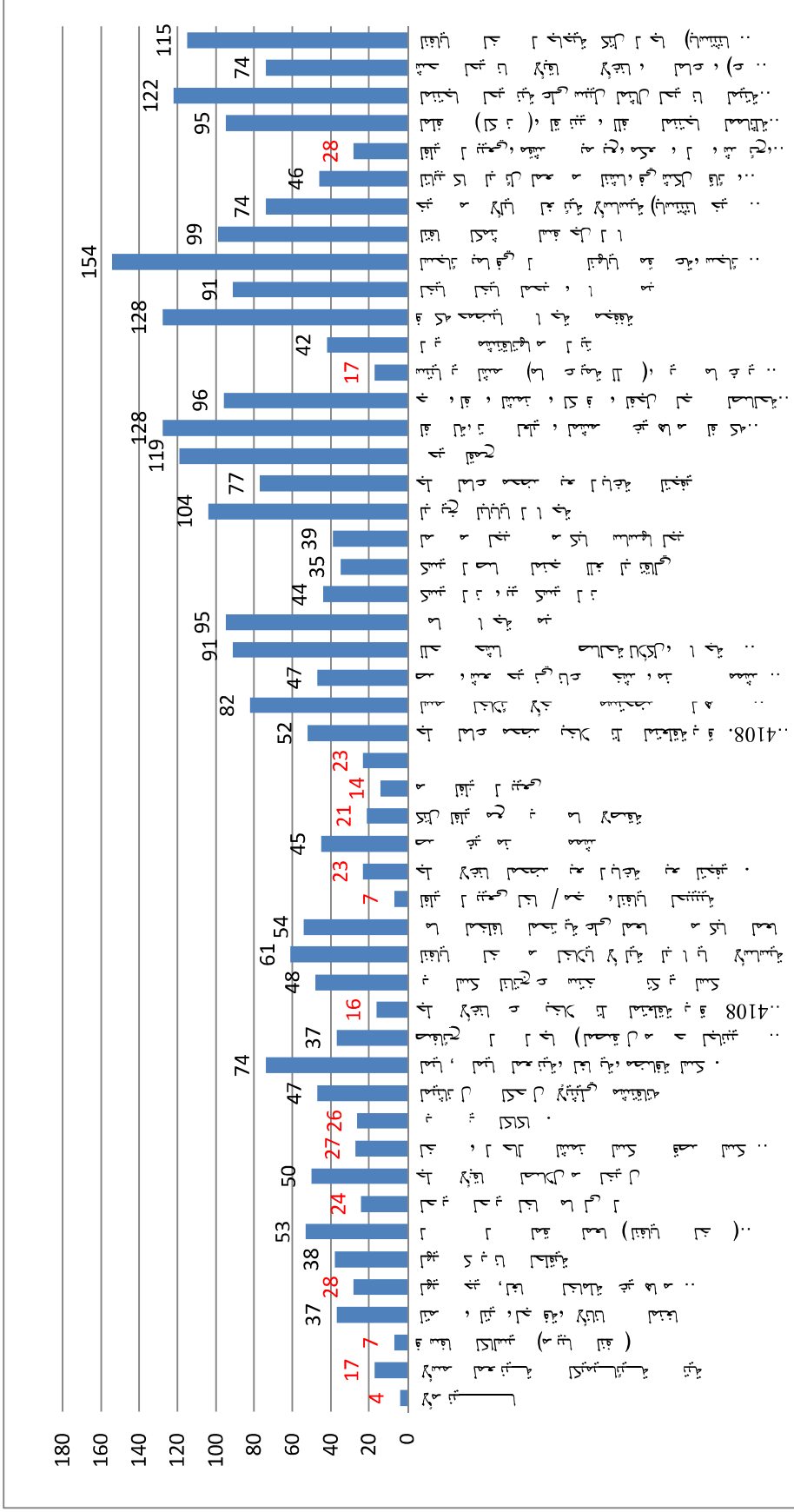
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات Unctad على الموقع:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120>

## II. ترتيب عينة الصادرات خارج المحروقات عالميا

لتوضيح المكانة التي تحتلها عينة الصادرات خارج المحروقات والمتكونة من 50 منتج حسب التصنيف السلعي HS04 قمنا بتشكيل الأعمدة التالية في الشكل (04-08) والتي بينت أن هناك 15 منتج يحتل رتبة أقل من 30، حيث احتل الأمونيا المرتبة الرابعة عالميا يليه كل من فوسفات الكالسيوم والفلين الطبيعي بالمرتبة السابعة لكليهما، ومواد الفلين الطبيعي المرتبة 14، جلود الأغنام المرتبة 16، الأسمدة وزيت وزبدة أوليو المرتبة 17 لكليهما، كتل الفلين المرتبة 21، المخلفات من معالجة المواد الدهنية وجلود الاغنام المحضرة بعد الدباغة المرتبة 23 لكليهما.

الشكل (04-09) ترتيب الصادرات خارج المحروقات في الصادرات العالمية

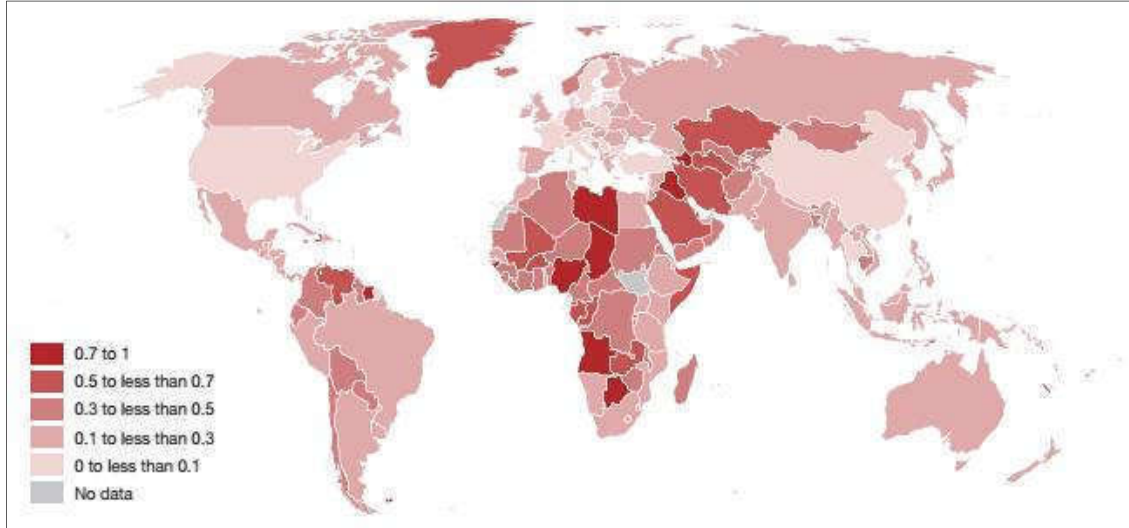


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (01-04)

المطلب الثاني: مؤشر تركيز وتنوع الصادرات الجزائرية

مؤشر تركيز الصادرات يبين مدى تركيز أو تنوع الصادرات لبلد ما، فكلما اقترب المؤشر من 1 دل على تركيز الصادرات على عدد محدود من المنتجات، أما إذا اقترب من 0 دل على تنوع الصادرات، بينما مؤشر تركيز الصادرات في البلدان المستوردة إذا اقترب من 1 دل على وجهة المنتج نحو سوق او اثنين على الأكثر.

الشكل (04-10) مؤشر التركيز لسنة 2017



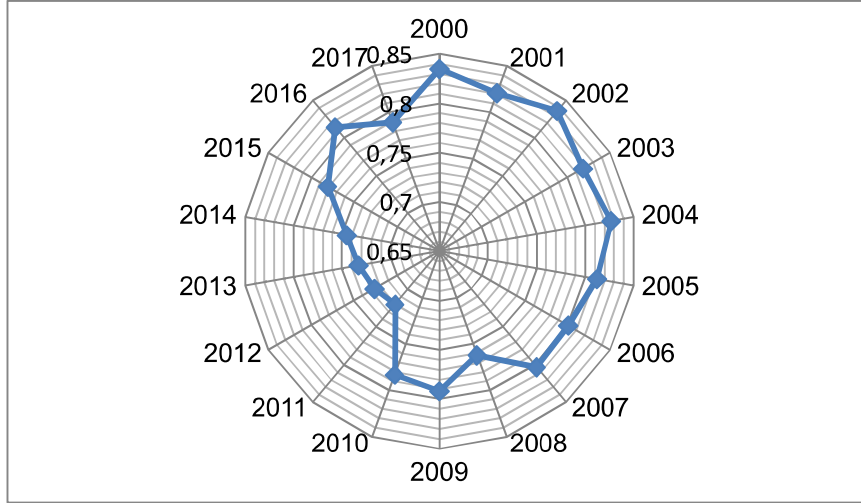
المصدر: the UNCTAD Handbook of Statistics 2018, United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, 2018, page 28

تبين الخريطة مؤشر تركيز صادرات العالم لسنة 2017 حيث أن اللون الأحمر القاتم يدل على تركيز بين 0.7 و 1 أي تركيز كبير للمنتجات المصدرة وكلما كان اللون أفتح أقل تركيز للصادرات، وبالتالي فإن أغلب الدول التي تعاني من تركيز صادراتها هي افريقية مثل مالي، نيجيريا، بوتسوانا، تشاد، الكونغو وغيرها. وبالنسبة لدول الشرق الاوسط نذكر العراق، تليها وبدرجة أقل المملكة العربية السعودية وإيران، ثم ليبيا والسودان . أما الجزائر فهي في الدول التي يتراوح تركيز منتجاتها المصدرة بين 0.3 و 0.5 وتتفوق عليها كل من مصر، المغرب وتونس. اما بالنسبة للولايات المتحدة ما بين 0.1 و 0.3 والدول الأوروبية فإنها تتميز بتركيز ضعيف للمنتجات المصدرة ويتراوح بين 0 و 0.1، وهو ما يعكس تنوع منتجاتها المصدرة. نلاحظ أن الدول الأوروبية تتنوع صادراتها بشكل كبير وتليها اغلب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، بينما تتركز صادرات دول الشرق الاوسط ودول افريقيا وذلك يرجع الى المشاكل التي تواجهها وتعيق نموها: زيادة في أسعار الفائدة العالمية، والطقس، البنية التحتية والطاقة وعدم كفاية الإمدادات، وتدهور معدلات التبادل التجاري، الذي ينشأ بشكل خاص بسبب افتقارها للتنوع.

### I. مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية

يبين الشكل اقتراب المؤشر من 1 مما يدل على تركيز الصادرات الجزائرية، وذلك ناتج على اعتمادها الكبير على المحروقات.

الشكل (04-11) مؤشر التركيز للصادرات الجزائرية للسنوات 2000-2017

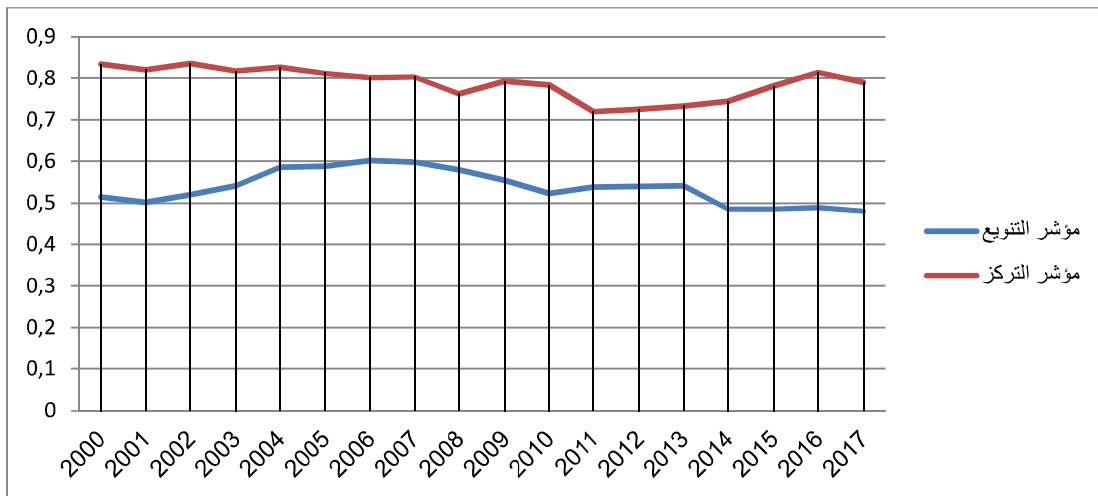


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات Unctad

### II. مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية

يبين الشكل (04-12) أن مؤشر تنوع الصادرات تراوح بين 0.4 و 0.5 مما يدل على غياب تنوع الصادرات، فهو يسير بالتوازي مع مؤشر التركيز، وان دل على شيء فإنما يدل على غياب كلي لتنوع الصادرات طيلة سنوات الدراسة.

الشكل (04-12) مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات unctad

المطلب الثالث: مؤشر تركيز عينة الصادرات خارج المحروقات في البلدان المستوردة

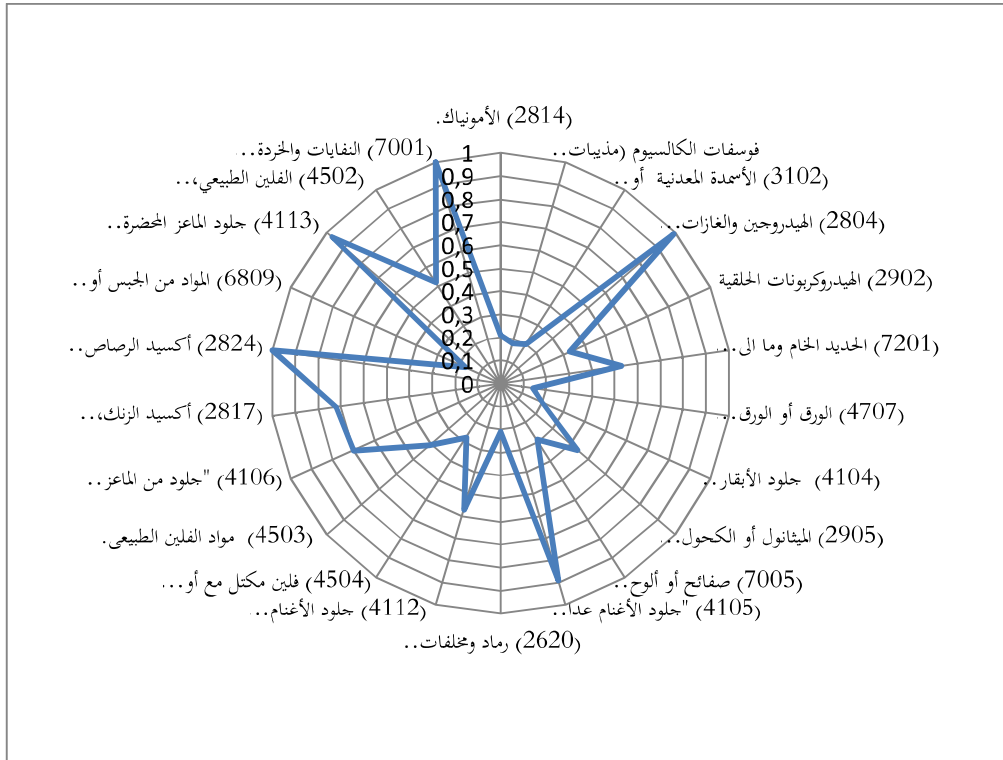
تم تمثيل الأشكال لكل فئة سلعية للتمكن من تحليل المعطيات وتوضيح تركيز الصادرات في البلدان المستوردة.

I. تركيز صادرات المنتجات النصف مصنعة في البلدان المستوردة

يظهر الشكل (04-13) أن من بين المنتجات تركيزها يساوي 1 أي تتجه لسوق واحد وهذا راجع الى أن الكمية المصدرة لقليلة جدا وهي: النفايات والخردة الأساسية من الخلايا الأولية والبطاريات الأساسية، المخلفات من معالجة المواد الدهنية، أكسيد الرصاص، النفايات والخردة الزجاجية.

أما المنتجات التي تركيزها منخفض تتمثل في مواد من الجبس بتركز 0.17، الأسمدة 0.2، الأمونيا 0.21.

الشكل (04-13) تركيز صادرات المنتجات النصف مصنعة في البلدان المستوردة

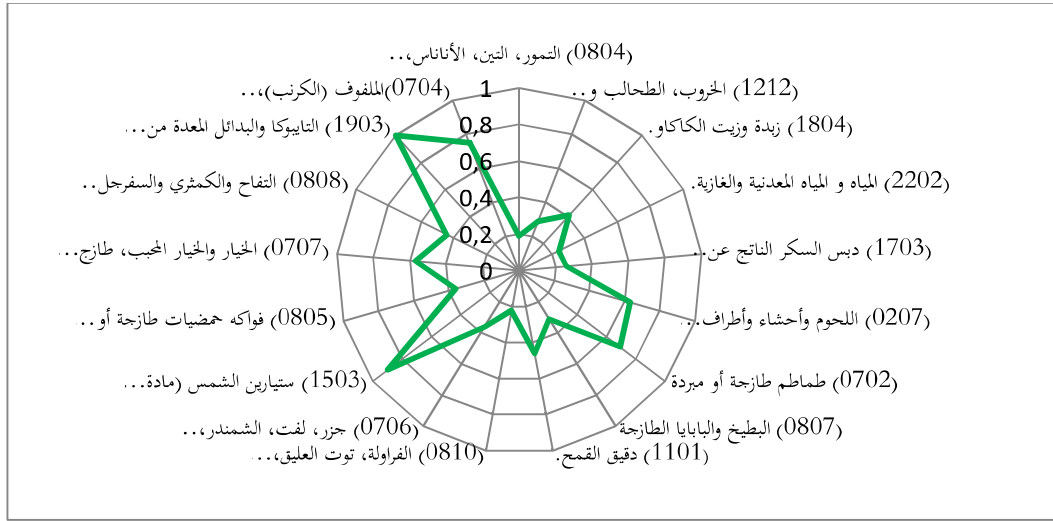


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (04-01)

II. تركيز صادرات المنتجات الغذائية في البلدان المستوردة

يظهر الشكل (04-14) أن تركيز التمور 0.19 تليها الفراولة، توت العليق المشمش وغيرها من الفواكه بتركز 0.22، المياه المعدنية 0.24، دبس السكر 0.26 وهذا راجع لتوزيع المنتجات على أكثر من بلد مستورد، أما المنتجات ذات التركيز العالي مثل: التايوكا والبداثل المعدة من النشا 1، زيت زمارغرين أوليو 0.9 فهي تصدر لوجهة واحدة.

الشكل (04-14) تركيز صادرات المنتجات الغذائية في البلدان المستوردة

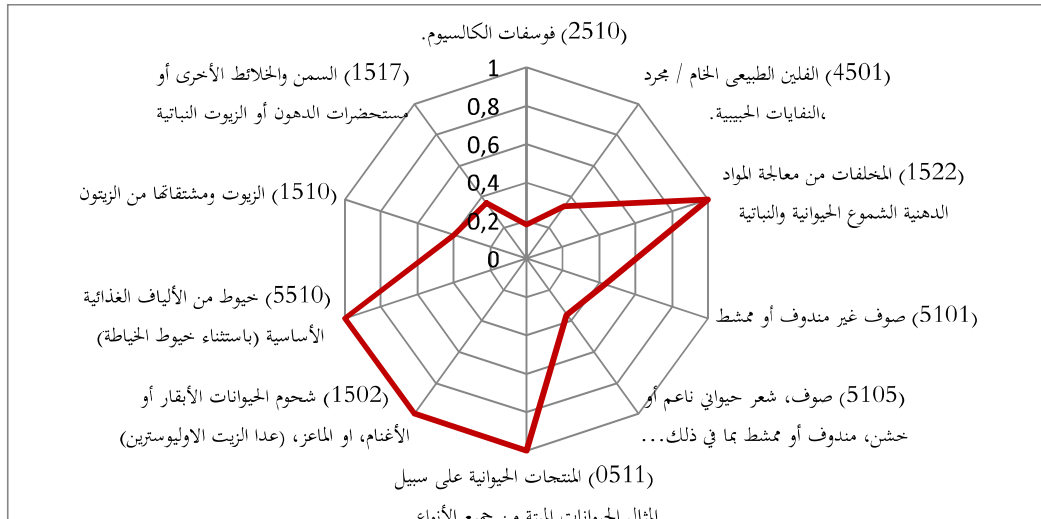


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول (04-01)

### III. تركيز صادرات المنتجات الخام في البلدان المستوردة

يظهر الشكل (04-15) أن فوسفات الكالسيوم 0.18 وهو يعني تنوع وجهة تصديره، أما باقي المنتجات فأغلبها مركزة الوجهة. مثل خيوط من الألياف الغذائية الأساسية، المنتجات الحيوانية غير صالحة للاستهلاك، شحوم الحيوانات (الأبقار، الأغنام، الماعز) تركيزها 1.

الشكل (04-15) تركيز صادرات المنتجات الخام في البلدان المستوردة



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول (04-01)

يعود تركيز المنتجات لكون الكميات المصدرة قليلة وتتجه نحو سوق واحد أو اثنين على الأكثر. فيما يجب أن يتوزع تركيز المنتجات على الأسواق المستوردة ولا يتركز على سوق واحد وذلك بغية تجنب أخطار هذه الأسواق مما يستدعي كسب أسواق جديدة بدل التركيز على سوق واحد.

## المبحث الثالث: مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر

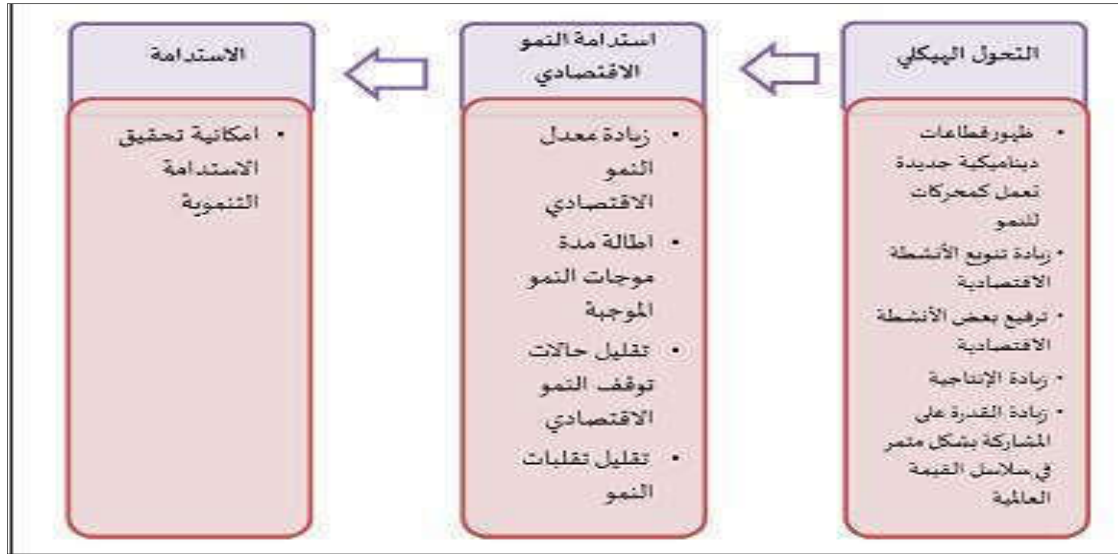
انطلاقاً من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فإن هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تحفز وتوجه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل. إن التنويع والتحول الهيكلي الاقتصادي الناجم عن عملية استكشاف التكاليف ومستوى الطلب ومحاولة استنساخ مشاريع وأفكار استثمارية من قبل مستثمرين مستكشفين يتحملون قدراً من المغامرة، وانطلاقاً من المزايا النسبية القائمة كما يعكسها حيز السلع أو فضاء المنتج لكل دولة والذي يمكن الاسترشاد به للتوسع في إنتاج السلع ذات نفس التكنولوجيا والمعرفة. (تقرير التنمية العربية، 2018، صفحة 106)

## المطلب الأول: مؤشر التحول الهيكلي (التغير الهيكلي): SCI

يفيدنا التحليل الهيكلي للاقتصاد في دراسة التغييرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف أنشطة وقطاعات الاقتصاد القومي وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها على القيام بالدور المناط لها في إسناد عملية التنمية التنويعية للاقتصاد القومي، وتقوية عوامل التشابك بين مختلف القطاعات والأنشطة المكوّنة للاقتصاد. (عباس مكي، 2013، صفحة 21)

تم ربط عملية التنوع الاقتصادي بعملية التحول الهيكلي، والتي تنعكس في عملية الانتقال من اقتصاد متخلف زراعي ريفي إلى اقتصاد متقدم قوامه الصناعة وإنتاج الخدمات المتقدمة وبالتالي الانتقال من منتجات القطاع الأولى إلى نشاطات ذات قيمة مضافة أعلى. ويصاحب هذا التحول الهيكلي ما بين القطاعات تحولاً آخر أكثر أهمية داخل القطاعات والأنشطة، حيث أن عملية التنمية والتحول ينجم عنها إنتاج سلع جديدة واختفاء أخرى. وعموماً سوف ينبثق عن هذه العملية الهيكلية ارتفاع عدد وحجم (البعد الكمي) وبدائل السلع المنتجة (البعد النوعي) مما يفضي في نهاية المطاف إلى مزيد من تنويع الجهاز الإنتاجي. وينعكس ذلك أساساً في تغير الهيكل الإنتاجي وفي هيكل التشغيل كما ونوعاً وكذلك في هيكل التجارة الخارجية خاصة في الصادرات. (تقرير التنمية العربية، 2018، الصفحات 103-104)

الشكل (04-16) العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة



المصدر: (منظمة اليونيدو، 2016) نقلا عن تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، 2018، الاصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. الصفحة 51.

يتم الوصول الى هذا المؤشر من خلال النسب المئوية لإسهام القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة اسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، اذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني (الاسكوا، 2001، ص 12).

$$SCI = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n |X_{it} - X_{is}|$$

حيث:  $X_{it}$ ،  $X_{is}$  هي حصص القطاع  $i$  في السنوات  $t$ ،  $s$ ،

تعبر السنوات عن القيم المتوسطة لخمس سنوات تجنباً للتغيرات والتقلبات الاستثنائية في معدلات مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي. (تقرير التنمية العربية، 2018، صفحة 211)

كما طور فريق من جامعة هارفارد (Hausmann & Klinger, 2007) تقنية جديدة تحدد حيز السلع استناداً الى ظاهرة التشابه في المعرفة وتقنيات الانتاج. وقد تم تحديد التشابه وقياس مدى التقارب والمسافات بين السلع من خلال دراسة صادرات الدول من السلع التي فيها مزايا نسبية. ومن خلال هذه المسافات تم تحديد كل المسارات الممكنة بين السلع مما شكل ما يعرف بحيز السلع. ويمكن تعريف عملية التنوع والتحول الهيكلي بأنها عملية القفز ما بين السلع ذات المسافات القريبة ذات المعرفة الانتاجية والمتطلبات المتشابهة. أي أن أي بلد يطور إمكانات في انتاج



سلعة معينة يمكنه من انتاج السلع المشابهة لها بنفس المخزون من المعرفة. كما أن حيز السلع لكل دولة يمكن أن يكون كثيفا ما يدل على امتلاك الدولة لفرص معتبرة لإنتاج عدد كبير من السلع، أو قد يكون فارغا ويدل على وجود عدد قليل من المسارات التي تسمح بإنتاج سلع جديدة انطلاقا مما تملكه من مزايا نسبية ظاهرة. (تقرير التنمية العربية، 2018، الصفحة 104)

### المطلب الثاني: مؤشر التحول الهيكلي للصادرات الجزائرية

بهدف تتبع مسار القطاعات التصديرية نقوم بحساب المؤشر للسنوات من 2000 الى غاية 2018، باستخدام برنامج Excel. وبالاتتماد على إحصائيات الجمارك الجزائرية والتي سبق التطرق إليها في وضعية الصادرات الجزائرية في الفصل الثالث.

#### I. التحول الهيكلي التجاري Trade structural change index

التحول الهيكلي للتجارة الخارجية يكون من خلال تتبع مساهمة القطاعات في التجارة الخارجية عبر السنوات وفق (UNCTAD, 2019) الصيغة الرياضية التالية:

$$Ii = \frac{\sum_{j=1} |S_{ij}^1 - S_{ij}^0|}{2}$$

حيث:

$Ii$  قيمة مؤشر التحول الهيكلي للتجارة للمنتج  $i$  وتكون بين 0 و 1

$S_{ij}^0$  حصة تجارة المنتج  $i$  للبلد  $j$  مقارنة بإجمالي تجارة المنتج في السنة المرجعية.

$S_{ij}^1$  حصة تجارة المنتج  $i$  للبلد  $j$  مقارنة بإجمالي تجارة المنتج للسنة المعنية

عندما تقترب قيمة المؤشر من الواحد يبين تحول كبير في الحصة السوقية للصادرات أو الواردات مقارنة بالسنة المرجعية.

#### II. التغير الهيكلي للقطاعات التصديرية

قمنا بتطبيق المؤشر أعلاه على القطاعات التصديرية والنتائج موضحة في الجدولين التاليين للسنوات من

2018-2000:

الجدول (03-04) التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية للسنوات 2009-2000

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.177	0.077	0.073	0.061	0.073	0.111	0.122	0.113	0.073	0	السلع الغذائية
0.276	0.321	0.181	0.257	0.191	0.180	0.103	0.171	0.093	0	المنتجات الخام
0.289	0.182	0.367	0.459	0.434	0.262	0.064	0.408	0.261	0	السلع النصف مصنعة
0.028	0.028	0.028	-	-	-	0.027	0.023	0.027	0	سلع وعتاد فلاحي
0.060	0.064	0.068	0.066	0.067	0.033	0.045	0.026	0.010	0	سلع وعتاد صناعي
0.029	0.005	0.268	0.014	0.004	0.003	0.046	0.046	0.006	0	سلع استهلاكية غير غذائية
0.209	0.167	0.281	0.304	0.403	0.171	0.021	0.560	0.304	0	محروقات

المصدر: من إعداد الباحثة بعد تطبيق مؤشر التحول الهيكلي على القطاعات التصديرية (للاطلاع على الطريقة انظر الملحق 04).

الجدول (04-04) التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية للسنوات 2018-2010

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
0.833	0.919	1.101	0.605	0.440	0.546	0.365	0.410	0.479	السلع الغذائية
0.123	0.107	0.179	0.205	0.074	0.067	0.133	0.119	0.064	المنتجات الخام
1.667	0.948	1.144	1.247	0.811	0.066	0.007	0.037	0.129	السلع النصف مصنعة
-	-	-	0.028	0.027	-	-	0.028	-	سلع وعتاد فلاحي
0.002	0.004	0.016	0.079	0.094	0.085	0.084	0.082	0.080	سلع وعتاد صناعي
0.015	0.003	0.006	0.009	0.017	0.011	0.011	0.014	0.001	سلع استهلاكية غير غذائية
2.048	1.353	1.616	1.450	0.842	0.160	0.045	0.013	0.051	محروقات

المصدر: من إعداد الباحثة بعد تطبيق مؤشر التحول الهيكلي على القطاعات التصديرية.

تظهر النتائج أن مؤشر التحول الهيكلي لجميع القطاعات أقل من الواحد، وهذا راجع لغياب تحول هيكلي لخدمة القطاعات في التجارة الخارجية طيلة سنوات الدراسة، لكن نلاحظ ارتفاع المؤشر لكل من المنتجات النصف مصنعة 1.247 سنة 2015 و 1.144 سنة 2016، والسلع الغذائية 1.101 سنة 2016، وهذا بالتوازي مع ارتفاع المؤشر بالنسبة للمحروقات 1.450 سنة 2015 الى 2.048 سنة 2018. وعليه فان ارتفاع المؤشر يدل على زيادة الحصة السوقية لصادرات القطاعات موازاة مع زيادة حصة المحروقات، وبالتالي غياب التحول الهيكلي.

المطلب الثالث: مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر

هناك العديد من المؤشرات التي تبين حصة صادرات القطاع في إجمالي الصادرات ومدى تنوع المنتجات المصدرة في القطاع، أو تنوع الأسواق التي تستورد صادرات القطاع، وحصة صادرات الجزائر في الصادرات العالمية وغيرها من المؤشرات التي يمكننا من تحليل أداء التجارة الخارجية والتي تم تجميعها في الجدول التالي:

الجدول (04-05) مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر سنة 2016 (متعلقة بالقطاع أو المنتج)

المؤشر القطاع	عدد الدول المصدرة لمنتجات القطاع	نمو قيمة الصادرات (%)	حصة القطاع من الصادرات (%)	حصة القطاع من الواردات (%)	تنوع المنتج (عدد المنتجات البديلة)	تخصص المنتج الأولي (التغير مقارنة ب 2012)
الأغذية الطازجة	177	7	0	7	3	4.56
الأغذية المصنعة	169	0	0	9	1	6.29-
المنتجات الخشبية	148	5	0	3	5	0.26-
المنسوجات	131	7	0	1	1	6.09
المواد الكيميائية	157	14	2	14	3	7.54-
الجلود	127	17-	0	0	3	5.44-
الصناعات الأساسية	152	27-	0	16	4	0.38-
آلات غير الكترونية	150	3-	0	17	3	1.85-
مركبات الكترونية	134	106	0	5	3	0.13-
معدات النقل	150	5-	0	9	4	40.72-
ألبسة	127	6	0	1	1	6.25
صناعات مختلفة	160	4-	0	4	5	1.33
المحروقات	165	20-	95	3	4	1.37-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات <https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/>

تفاوت نمو قيمة الصادرات من منتج لآخر، حيث شهدت المركبات الالكترونية أكبر نسبة نمو وصلت لـ 106، المواد الكيميائية ثم المنسوجات والأغذية الطازجة، المنتجات الخشبية والألبسة. بينما تراجع نمو كل من الجلود والصناعات الأساسية، الآلات غير الالكترونية، معدات النقل، صناعات مختلفة، المحروقات.

أما حصة القطاعات فالمحروقات استحوذت على 95% من الصادرات والمواد الكيميائية 2%، بينما توزعت حصص القطاعات من إجمالي الواردات وتمثلت أكبر نسبة في قطاع الآلات غير الالكترونية 17% والصناعات الأساسية 16%، المواد الكيميائية 14%، الأغذية المصنعة ومعدات النقل 9% لكل منهما، الأغذية الطازجة 7%، وباقي القطاعات كانت أقل من 5%.

أما من حيث تنوع المنتج أو عدد المنتجات البديلة فكل القطاعات أقل من 5 منتجات بديلة، بينما تراجع مؤشر التخصص الأولي لأغلب المنتجات عدا الأغذية الطازجة، المنسوجات، الألبسة والصناعات المختلفة.

الجدول (04-06) مؤشرات أداء التجارة الخارجية للجزائر سنة 2016 (متعلقة بالسوق)

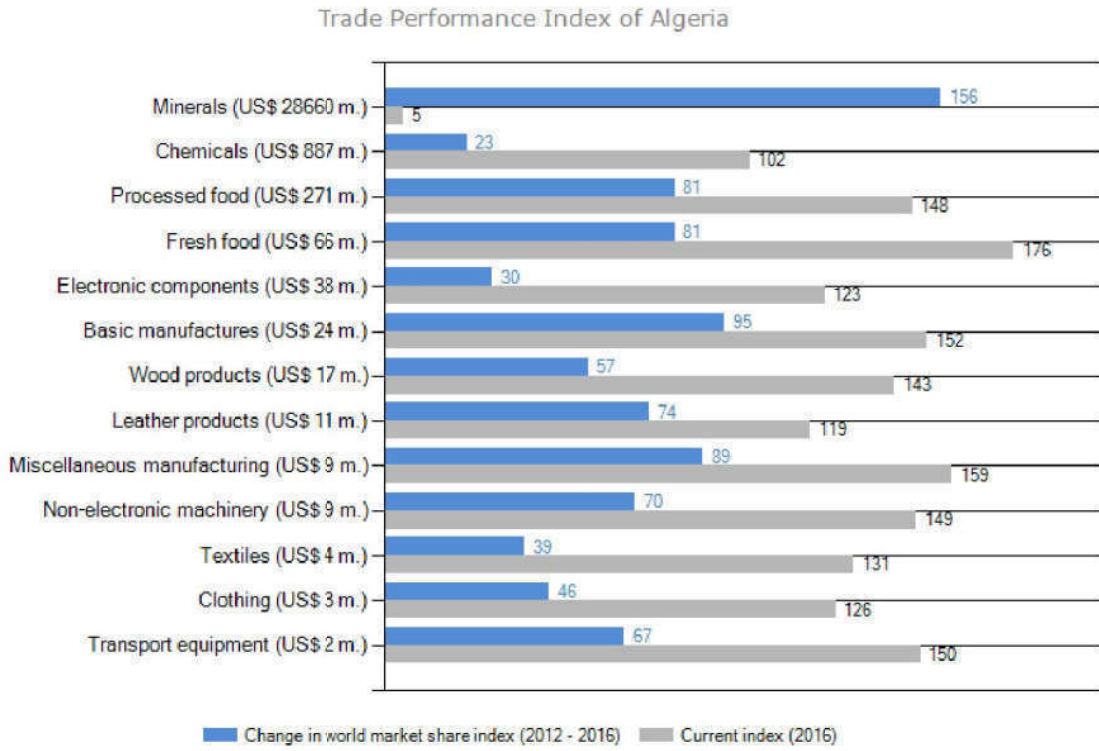
تغير المؤشر بين 2012-2016				تنوع الاسواق (عدد الأسواق البديلة)	الحصة في السوق الدولية (%)	المؤشر القطاع
أثر التكيف (%)	تأثير القدرة التنافسية (%)	التغير في الحصة السوقية (%)	التخصص الجغرافي (%)			
3.21-	6.66	0.0005	0.34	9	0.01	الأغذية الطازجة
4.70	4.16	0	2.46-	14	0.04	الأغذية المصنعة
2.12-	7.31	0.0002	0.54	7	0.01	المنتجات الخشبية
4.38-	6.70	0.0001	1.45-	3	0.00	المنسوجات
15.98-	41.22	0.004	0.46-	8	0.05	المواد الكيميائية
3.45	8.59-	0.0015-	1.02-	3	0.01	الجلود
0.25	14.82-	0.0009-	1.53	5	0.00	الصناعات الأساسية
9.01	8.18-	0.00	0.17	2	0.00	آلات غير الكترونية
58.90	266.81	0.00	1.61-	3	0.00	مركبات الكترونية
259.15-	246.14	0.00	49.34	3	0.00	معدات النقل
4.49-	3.31	0.00	1.67-	3	0.00	ألبسة
4.43-	1.81-	0	1.56	4	0.00	صناعات مختلفة
1.34-	1.38-	0.072-	0.24	11	1.52	محروقات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات <https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/>

إن أغلب المنتجات تملك حصص ضعيفة جدا عدا المحروقات 1.52%، كما تملك الأغذية المصنعة 14 سوق بديلة، الأغذية الطازجة 9، المواد الكيميائية 8، المنتجات الخشبية 7، الصناعات الأساسية 5 والباقي أقل من 5. بينما بالنسبة لتأثير القدرة التنافسية كلها موجبة عدا: مواد أساسية، جلود، صناعات أساسية، آلات غير الكترونية، صناعات مختلفة. وأثر التكيف موجب لكل من الاغذية المصنعة، الجلود، الصناعات الأساسية، ، آلات غير الكترونية، مركبات الكترونية.

ويظهر الشكل التالي مؤشر أداء التجارة للجزائر الفرق بين الحصة السوقية لسنة 2012 وسنة 2016 والمؤشر الحالي والذي يظهر تراجع الحصة السوقية للمحروقات، بينما باقي المنتجات كان المؤشر الحالي أكبر من الفرق في الحصة السوقية.

الشكل (04-17) مؤشر أداء التجارة للجزائر



Source: ITC Trade Competitiveness Map

Note: The figures displayed on the bars correspond to the country's global rankings among other countries that export the same category of products. The current index and change in world market share index are the world country ranking for the sector under review. Only sectors with more than 1 US\$ million exports are considered.

المصدر: <https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/>

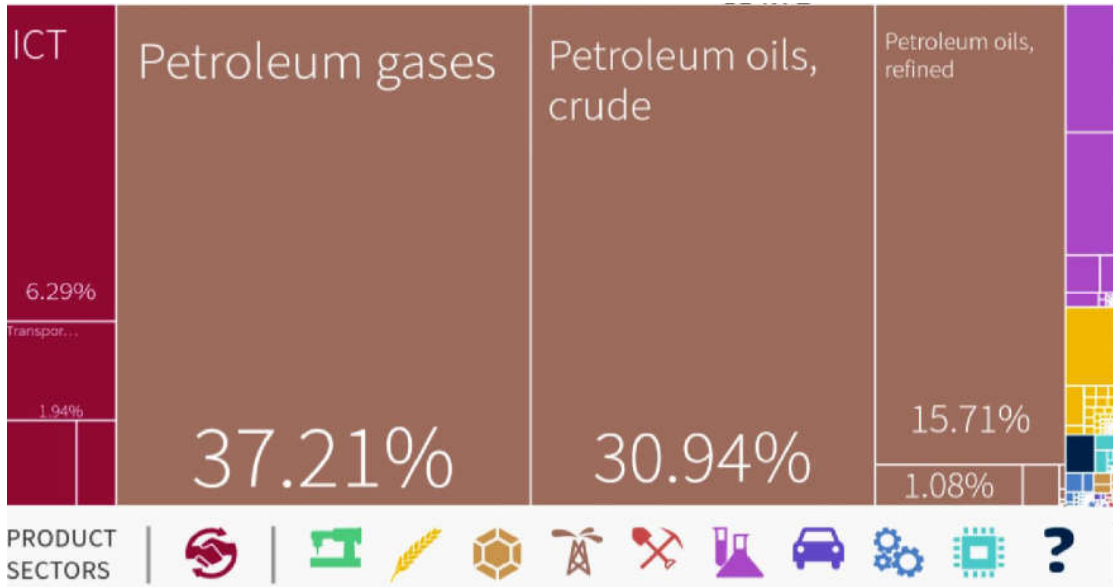
### المبحث الرابع: المنتجات المحتملة للتصدير وأسواقها المستهدفة

ان احتمالية التصدير تقاس بناء على العديد من المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالمنتج المصدر من جهة والسوق المستورد من جهة أخرى، وقد شرعت هيئة احصائيات التجارة العالمية بنشر توقعات للمنتجات المحتملة للتصدير والأسواق المحتملة حسب كل منتج، وكذا الفرق بين القيمة الفعلية للصادرات والقيمة المحتملة لكل منتج، وهي حقا معطيات مهمة تبين فرص التنوع بالإضافة للمزايا النسبية التي اتضحت من خلال تطبيق المؤشر على عينة الصادرات.

#### المطلب الأول: المنتجات المحتملة للتصدير

تظهر المنتجات التي تصدرها الجزائر مع نسبة كل منها في الشكل التالي والذي يبين أن أكبر نسبة لقطاع المحروقات والذي يظهر باللون البني حسب المفتاح أسفل الشكل: بينما لا تمثل باقي القطاعات سوى نسب ضئيلة.

الشكل (04-18) المنتجات المصدرة من طرف الجزائر لسنة 2016



المصدر: من الموقع

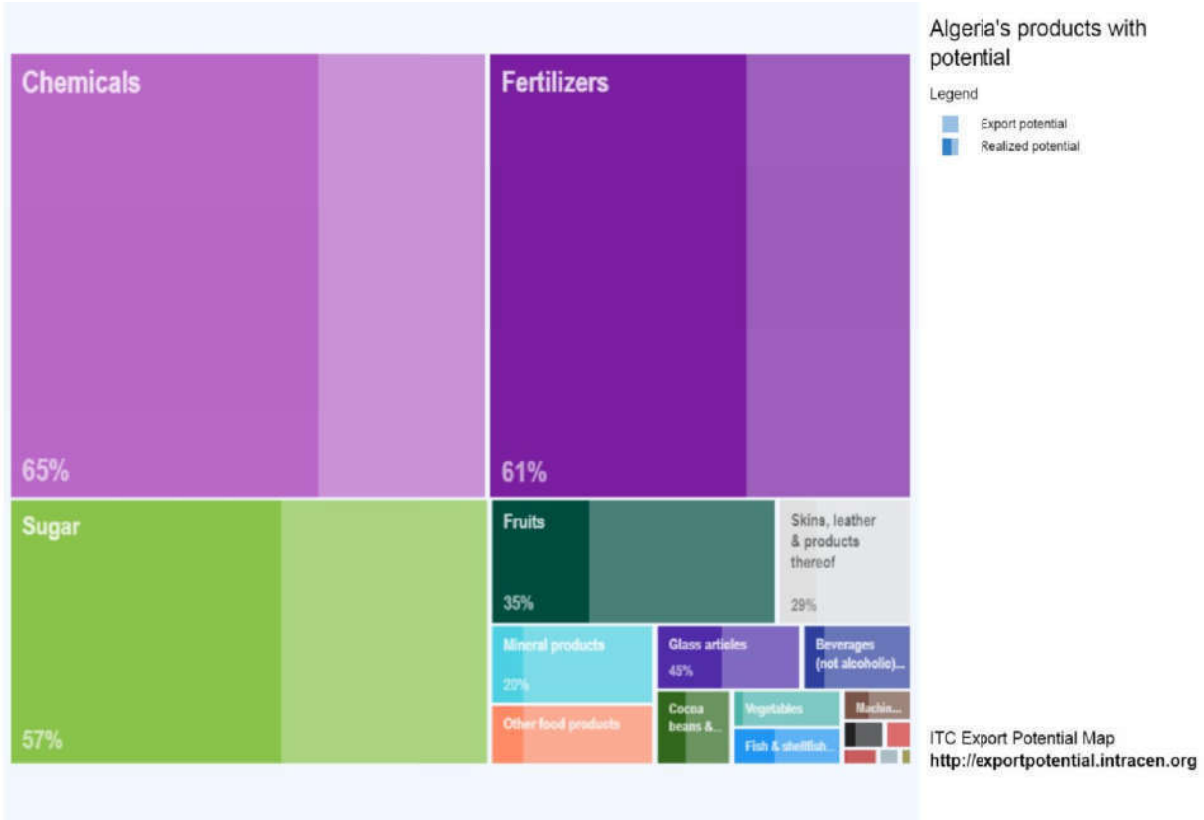
<http://atlas.cid.harvard.edu/explore/?country=66&partner=undefined&product=undefined&productClass=HS&startYear=undefined&target=Product&year=2016>

أما المنتجات المحتملة لزيادة فرص التصدير وبالتالي قيمة الصادرات يظهرها الشكل (04-19) التالي حيث يبين الصادرات الحالية والمحتملة، وفي الغالب هي منتجات ذات ميزة نسبية ظاهرة. تتمثل في:

✓ بالنسبة للمنتجات النصف مصنعة: الأمونيا اللامائية، اليوريا، لوحات من الجبس، الزجاج المصقول، زجاج الامان الرقيق، الميثانول "الكحول الايثيلي"، الغازات النادرة، البنزين، الجلود الكبيرة للأبقار والخيول، جلود الأغنام و الماعز غير المجففة، حبيبات جلود الأبقار أو الخيول.

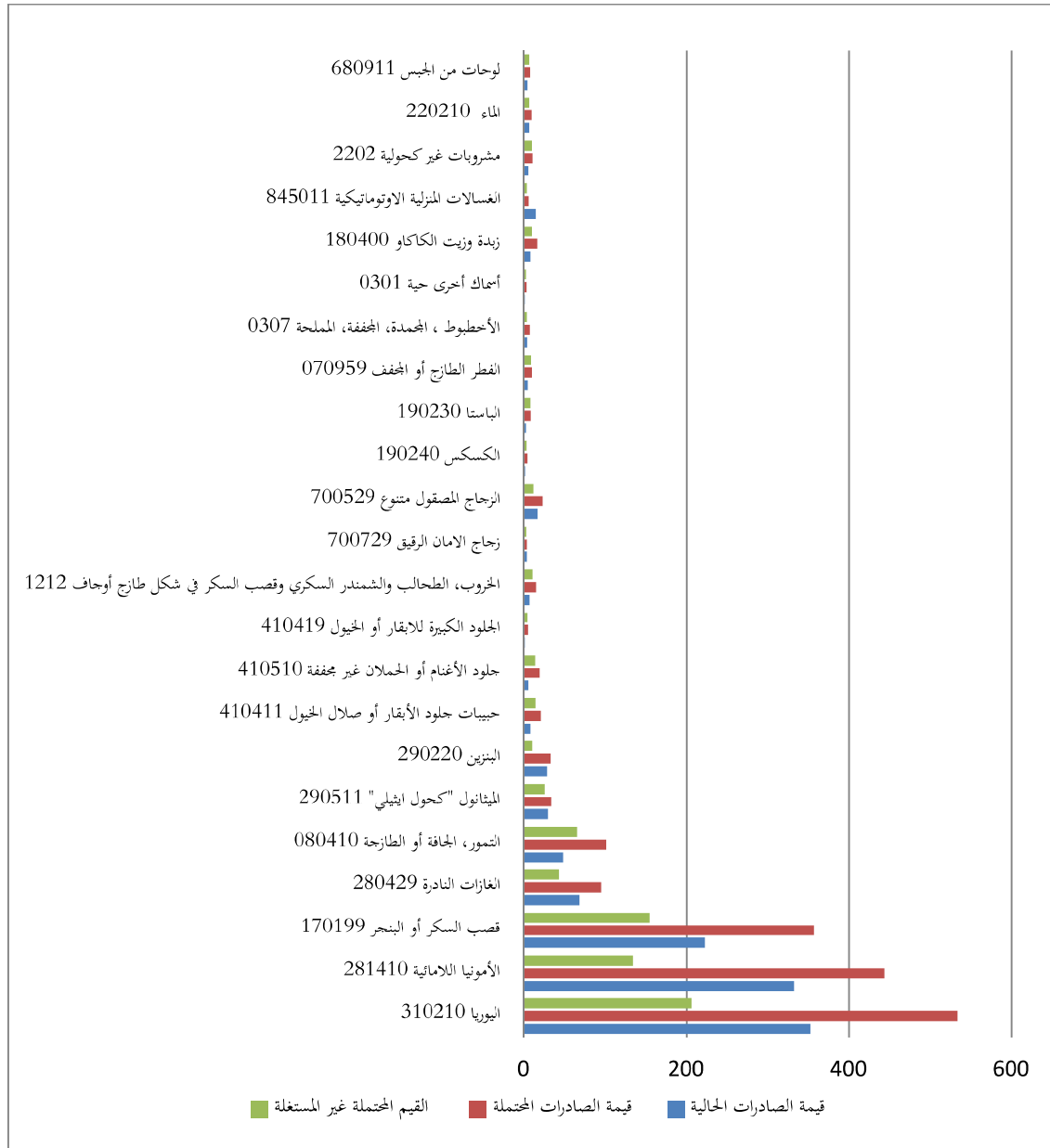
- ✓ المنتجات الغذائية: حبوب وقصب السكر ، تمر طازجة وجافة و فواكه ، أسماك مثل الأخطبوط وسرطان البحر والروبيان وأسماك أخرى حية، مشروبات غير كحولية وماء، ، زبدة وزيت الكاكاو، فطر، الباستا والكسكس،
- ✓ سلع وعتاد صناعي: الغسالات المنزلية الأوتوماتيكية.

الشكل (04-19) المنتجات المحتملة للجزائر



المصدر: <http://exportpotential.intracen.org/>

الشكل (04-20) القيمة الفعلية والمحتملة للمنتجات المصدرة خارج المحروقات (الوحدة مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات <http://exportpotential.intracen.org/>

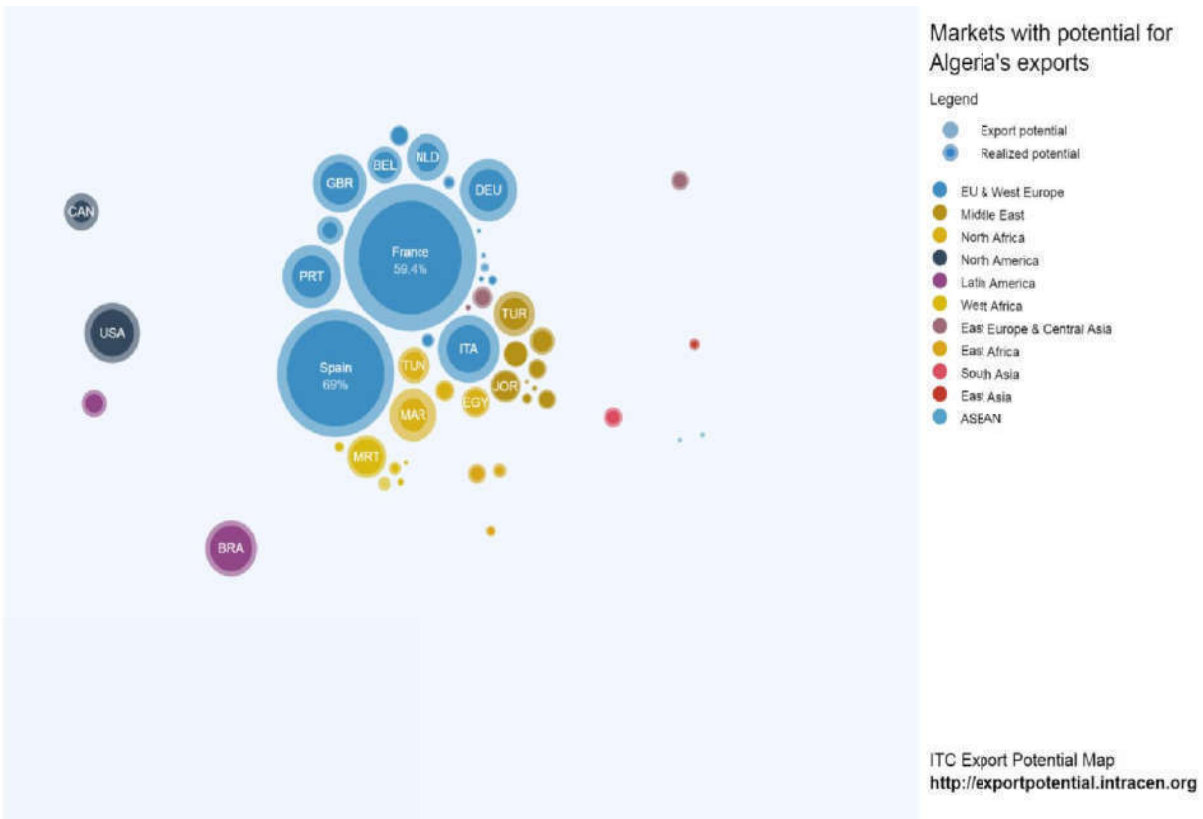
المنتجات التي لديها أكبر امكانيات تصدير من الجزائر الى العالم هي: اليوريا، الأمونيا الالامائية، قصب السكر أو البنجر، والسكرور الصافي أو الكيميائي، كما أن أكبر فرق من حيث قيمة الصادرات الفعلية والمحتملة يتمثل في منتج اليوريا، مما ترك مجالاً لتحقيق صادرات اضافية بقيمة 207 مليون دولار.



المطلب الثاني: الأسواق المستوردة المحتملة لصادرات للجزائر

يظهر الشكل التالي أن كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، البرتغال، هولندا، المملكة المتحدة وغيرها من دول أوروبا تعد أسواق محتملة لتصدير المنتجات الجزائرية بالإضافة لدول أمريكا الشمالية والجنوبية مثل الو.م.أ، كندا والبرازيل، ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط مثل: تونس، المغرب، موريتانيا، مصر، تركيا، الأردن، مع العلم أن كل هذه الدول تمثل زبائن حالية وفي نفس الوقت محتملة لزيادة الحصص التصديرية.

الشكل (04-21) الأسواق المستهدفة والمحتملة للصادرات الجزائرية



تتمثل الأسواق المستهدفة للمنتجات المحتملة للتصدير كما يلي: (Export Potential Map, 2016)

- ✓ منتجات المواد الكيميائية: فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، البرتغال والمغرب، الو.م.أ، بلجيكا، هولندا، المملكة المتحدة، تركيا.
- ✓ الأسمدة: فرنسا، إسبانيا، البرازيل، الو.م.أ، المملكة المتحدة، البرتغال، إيطاليا، تركيا، كندا، ألمانيا.
- ✓ الجلود: تتمثل الأسواق الحالية في: إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، تونس، برتغال، تركيا، الصين، هونغ كونغ الصين، هولندا، أما المحتملة: فيتنام، ألمانيا وغيرهما.
- ✓ الزجاج: تتمثل الأسواق الحالية في: تونس، فرنسا، إسبانيا، برتغال، إيطاليا، المغرب، تركيا، أما المحتملة: ألبانيا، كندا، الو.م.أ.

- ✓ المنتجات الخشبية: تتمثل الأسواق الحالية في: فرنسا، البرتغال، إيطاليا، إسبانيا، والمحملة: الو.م.أ، روسيا، ألمانيا، كندا، المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.
- ✓ الفواكه: المغرب، إسبانيا، فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، روسيا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، موريتانيا.
- ✓ منتجات غذائية أخرى: إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، الو.م.أ، كندا، مصر، روسيا.
- ✓ مشروبات غير كحولية: تتمثل الأسواق الحالية في: إسبانيا، فرنسا، الو.م.أ، المملكة المتحدة، البرتغال، ليبيا، كندا، إيطاليا، هولندا، والمحملة في: أيرلندا، ألبانيا وغيرهما.
- ✓ حبوب الكاكاو ومنتجاتها: تتمثل الأسواق الحالية في: هولندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، روسيا، إسبانيا، أما المحملة: إيطاليا، كندا، الو.م.أ، تركيا.
- ✓ الخضر: تتمثل الأسواق الحالية في: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، المملكة المتحدة، قطر، كندا، روسيا، والكويت.
- ✓ أما المحملة في: هولندا، الو.م.أ، البرتغال.
- ✓ الأسماك والرخويات (القشريات): تتمثل الأسواق الحالية في: إسبانيا، تونس، إيطاليا، مالطا، فرنسا، والمحملة: البرتغال، الو.م.أ، ألمانيا، اليونان، المملكة المتحدة.
- ✓ الآلات: الأسواق الحالية: فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، والمحملة: المملكة المتحدة، إيطاليا، البرتغال، مصر، هولندا، أيرلندا، تركيا.
- ✓ منتجات حيوانية أخرى صالحة للأكل: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا (حالية) البرتغال، الو.م.أ، كندا، رومانيا، فيتنام، هونغ كونغ الصين، البوسنة والمهرسك، المملكة المتحدة.
- ✓ الحبوب المعالجة: فرنسا (مستورد حالي) والباقي محتملين، إسبانيا، العراق، البرتغال، العربية السعودية، غينيا، مصر، أيرلندا، موريتانيا، ساحل العاج.
- ✓ السكر: إسبانيا، موريتانيا، إيطاليا، فرنسا، الأردن، مصر، سوريا، لبنان، جنوب السودان، تونس، ليبيا، الإمارات وكلها أسواق حالية.
- ✓ المنتجات الورقية: تتمثل الأسواق الحالية في: فرنسا، ليبيا، تونس، روسيا، إيطاليا، ألمانيا، الو.م.أ، اما المحملة فهي: إسبانيا، البرتغال، أيرلندا وهولندا.
- ✓ منتجات الألبان: تتمثل الاسواق الحالية في ليبيا وقطر والباقي محتملة تتمثل في: إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة، أيرلندا، موريتانيا، العراق.

## المطلب الثالث: فضاء المنتج: Product Space

قام Ricardo Hausmann و Bailey Klinger سنة (2007) بتطوير نموذج لرأس المال البشري الخاص بكل منتج، ودرجة قابلية الاستبدال عبر المنتجات غير متجانسة. إن الأسس المجهرية لمثل هذا النموذج تعود إلى Lazear (2003)، الذي يصمم رأس المال البشري المحدد بذاته كمزيج مرجح من المهارات الخاصة بالشركة، ولكنه بديل غير كامل لدمج المهارات المطلوبة في شركة أخرى. ويتسق تعميم هذا الهيكل على مستوى المنتج حسب البلد مع نماذج التعلم الوطني بالممارسة Learning by Doing.

بالنظر في نموذج من الأجيال المتداخلة. في كل فترة هناك عامل شاب غير مدرب وعامل مدرب قديم. في الفترة الأولى، لا ينتج العامل الشاب، ولكن يتم تدريبه من قبل العامل القديم على إنتاج المنتج المحدد الذي ينتجه العامل القديم. وهكذا، يتم التدريب بالتعلم من خلال المشاهدة. في الفترة الثانية، أصبح العامل الشاب الآن عاملاً متدرّباً قديماً، ويمتلك رأس المال البشري المحدد اللازم لإنتاج السلع الذي تدرّب على إنتاجها. كما يمكن للشركة إما أن تنتج سلع مشابهة، أو أن تقفز إلى سلعة بديلة يكون رأس مالها البشري الخاص بها منتجاً بديلاً ناقصاً. وفي ضوء هذا الاختيار، ستقوم بعد ذلك بتدريب العامل الشاب غير الماهر الذي التحق حديثاً في إنتاج ذلك المنتج. بإصلاح ناتج كل عامل ماهر إلى 1، يمكننا طلب البضائع على خط بحيث يزداد سعرها خطياً مع المسافة. كما حاول Ricardo Hausmann و Bailey Klinger التعمق في عملية التحول الهيكلي ومحددات تطور مزيج التصدير الخاص بالبلد.

كما أن العمل على سلام الجودة أو نماذج متنوعة (Helpman 1989، Grossman 1991، Aghion و Howitt 1992) تفترض ضمناً مساحة منتج متجانسة تماماً بمعنى أن تكلفة تطوير مجموعة جديدة مستقلة عن المسافة بين المنتجات القديمة والجديدة. تركز بعض النماذج على محددات الخيارات التكنولوجية للشركات التي تحكم بعد ذلك التحول الهيكلي على المستوى القطري. على سبيل المثال: Acemoglu و Antras و Helpman (2006) يؤكد على أهمية المؤسسات المتعاقدة في مجال التكنولوجيا، بافتراض أن المؤسسات المتعاقدة تتجنب مشاكل التعطيل التي من شأنها منع الاستثمار في سلع وسيطة محددة. تسمح مؤسسات التعاقد الأفضل لمزيد من التخصص، ومدخلات أكثر وسيطة وإنتاجية أعلى. يسلط بورتر (Porter, 1998) الضوء على ظهور المجموعات أو التكتلات (the cluster) الكتل الحاسمة للنجاح التنافسي في مجالات معينة في موقع معين. ويذكر أنه على الرغم من أن هذه المجموعات نادراً ما تتطابق مع أنظمة التصنيف الصناعية القياسية، فإنها تظهر بشكل طبيعي بسبب منافع الموقع المشترك مثل الوصول إلى مؤسسات محددة والسلع العامة والمدخلات وتبادل المعلومات. يستكشف Ricardo

Hausmann و Bailey Klinger نفس النوع من الروابط الخفية بين المنتجات، لكنهما حققا أكبر قدر من الصرامة لممارسة تحديد هذه الروابط مباشرة بدلا من الاستدلال عليها أو استنتاجها من المشاركة الفعلية للشركات في منطقة جغرافية واحدة.

عملهما هو الأقرب في المضمون إلى Jovanovic و Nyarko (1996) نموذج التعلم عن طريق العمل وترقية التكنولوجيا على المستوى الفردي. في نموذجهما، توفر الخبرة للوكلاء المعلومات التي تحسن إنتاجيتهم في التكنولوجيا المعينة (التحول الرأسي). لكن المكاسب في هذا البعد محدودة، ويجب على الوكلاء "القفز" على المنتجات الجديدة (التحول الأفقي). تحدد درجة تشابه المنتجات الجديدة مع القديمة مدى قابلية نقل المعرفة المتراكمة، مع وجود منتجات أقل تشابهاً ذات خسارة إنتاجية أعلى. ومع ذلك، فهم يستغلون دائماً منتجاً على مسافة مناسبة للبلاد للقفز إلى داخلها. يدل عدم تجانس حيز المنتج على أن هذا الافتراض قد يكون غير مبرر.

(Hausmann & Klinger, 2007, pp. 4-5)

من الناحية النظرية، قد تسبب العديد من العوامل الصلة المحتملة بين المنتجات، مثل كثافة العوامل: العمالة والأرض ورأس المال، ومستوى التطور التكنولوجي، والمدخلات أو المخرجات التي تنطوي عليها سلسلة القيمة للمنتج (مثل القطن، الغزل، القماش، الملابس) أو المؤسسات المطلوبة. وتستند كل هذه التدابير إلى مفاهيم مسبقة لماهية البعد الأكثر أهمية، بافتراض أن عوامل الإنتاج أو التطور التكنولوجي أو الجودة المؤسسية لا تتسم إلا بقدر ضئيل من الخصوصية. بدلاً من ذلك. استناداً إلى فكرة أنه إذا كانت هناك سلعتان مرتبطتان، نظرًا لأنها تتطلب مؤسسات أو بنية تحتية أو عوامل مادية أو تقنية أو مزيجاً مائلاً، عندئذ فإنها تميل إلى أن تنتج جنبا إلى جنب، في حين أن السلع غير المتشابهة إلى حد كبير هي أقل احتمالاً لتكون أنتجت معاً. يستند مقياس التشابه بين المنتجين  $i$  و  $j$  على الاحتمال الشرطي لوجود ميزة نسبية مميزة، والتي تقيس ما إذا كان بلد ما هو مصدر فعال ( $RCA > 1$ ) من سلعة معينة  $i$  أو لا ( $RCA < 1$ )، بالنظر إلى أن البلد يتمتع بميزة نسبية في حالة جيدة في الوقت المناسب، والعكس صحيح. حيث يأخذ الحد الأدنى من الاحتمالات الشرطية الزوجية للحصول على مقياس صارم ومتناظر.

$$\phi_{i,j,t} = \min\{P(RCA_{i,t} | RCA_{j,t}), P(RCA_{j,t} | RCA_{i,t})\}$$

تبين أن بنية مساحة المنتج تؤثر في التغييرات المحتملة في نمط تخصص البلد (Hidalgo, Klinger, Barabàsi,

& Hausmann, 2007, pp. 2-3)

إن هيكل مساحة المنتج يحد من عملية الانتشار من خلال كونه غير قابل للعبور عن طريق قفزات من أي تقارب. عندما نجمع هذه النتائج مع حقيقة أن البلدان الأكثر فقراً تميل إلى أن يكون لديها RCA بشكل أساسي على المنتجات الطرفية، فإن ذلك يعني أن البنية الإنتاجية للبلد مقيدة ليس فقط بمستواها من عوامل الإنتاج، بل أيضاً بمدى سهولة تلك العوامل الخاصة بالمنتج. تتكيف مع الاستخدامات البديلة، كما هو موضح من خلال الموقع في مساحة المنتج. من منظور عالمي أكثر، تشير هذه النتائج إلى فرضية جديدة لعدم وجود تقارب في الدخل في العالم: لا يمكن أن يكون التقارب موجوداً إلا إذا كانت لدى البلدان القدرة على الوصول إلى أي مجال من مساحة المنتج. توضح الدراسة أن معظم الانتشار يحدث من خلال روابط مع نطاقات 0.6 أو أكبر، وبالتالي فإن الإستراتيجية الأكثر شعبية تتضمن نشر المنتجات القريبة، وهي إستراتيجية ناجحة للدول الأكثر ثراءً والتي تقع في قلب الفضاء، وغير فعالة للدول الأكثر فقراً. ملء المحيط. (Hidalgo, Klinger, Barabási, & Hausmann, 2007, p. 07)

لحساب هذه الاحتمالات استخدم بيانات التجارة الدولية، مصنفة حسب قانون التجارة الدولية الموحد في مكون من مستوى 4 أرقام (SITC-4)، يوفر لكل بلد القيمة التي يتم تصديرها إلى جميع الدول الأخرى ل 775 منتج. تم حساب مصفوفة القرب بين كل زوج من البضائع باستخدام المعادلة المذكورة أعلاه.

ثم استكشف هيكل مساحة المنتج، إلى جانب القرب بين منتجات التصنيفات المعينة والمشاركة في التجارة العالمية. لتقدم شكل تمثل فيه جميع المنتجات 775 جزءاً من شبكة واحدة، حدد الحد الأقصى للشجرة الممتدة وتركيبها فوق الروابط ذات القرب الأكبر من 0.55 وبعيداً عن كونها متجانسة.

إن مساحة المنتج تحتوي على بنية طرفية أساسية. يتم تشكيل اللب بواسطة المنتجات المعدنية والآلات والمواد الكيميائية في حين يتم تشكيل المحيط عن طريق بقية فئات المنتجات. تنتمي المنتجات الموجودة في الجزء العلوي من المحيط إلى صيد الأسماك، والحيوانات، والزراعة الاستوائية والحبوب. إلى اليسار هناك كتلة محيطية قوية تشكلت من الملابس وأخرى تنتمي إلى المنسوجات، تليها مجموعة ثانية من الزراعة الحيوانية. في الجزء السفلي من الشبكة نجد مجموعة كبيرة من الإلكترونيات وعلى يمين الشبكة لدينا التعدين تليها الغابات والمنتجات الورقية.

تعرض الشبكة مجموعات من المنتجات مرتبطة إلى حد ما بالتصنيف الذي أدخله Leamer، والذي يعتمد على كثافة العوامل النسبية. ومع ذلك، فهو يقدم أيضاً تقسيماً أكثر تفصيلاً لبعض فئات المنتجات. على سبيل المثال، يتم تقسيم الآلات بشكل طبيعي إلى مجموعتين، واحدة تتكون من المركبات والآلات الثقيلة، والآخر ينتمي

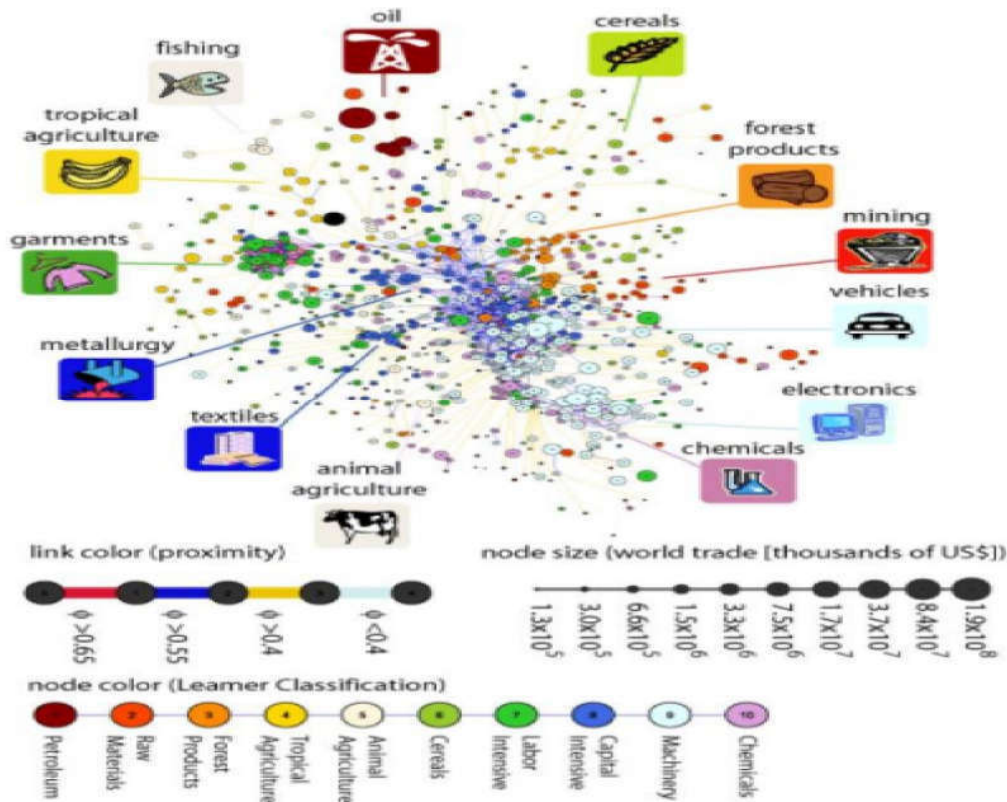
إلى صناعة الإلكترونيات. كما أن مجموعة الآلات الثقيلة متشابكة بقوة مع بعض المنتجات المصنفة كمكثفة رأس المال مثل المنتجات المعدنية، ولكن ليس لمنتجات مصنفة بشكل مماثل مثل المنسوجات.

يمكن استخدام الخريطة التي تم الحصول عليها لمراقبة تطور البلد المنتج بناءً. لهذا الغرض، نحمل مساحة المنتج ثابتة وندرس ديناميكيات الإنتاج داخلها، على الرغم من أن التغييرات في مساحة المنتج هي أيضاً وسيلة مثيرة للاهتمام للبحث المستقبلي. (Hidalgo, Klinger, Barabási, & Hausmann, 2007, pp. 3-7)

التنوع والانتشار الواسع لشكل فضاء المنتج لهما علاقة عكسية، إن الحقيقة الواضحة لهيكل الشبكة التي تربط البلدان بالمنتجات التي تصنعها أو تصدرها هي أن البلدان ذات التنوع الضئيل تصدر منتجات يتم تصديرها في المتوسط من قبل العديد من البلدان الأخرى، في حين تقوم البلدان شديدة التنوع بتصنيع المنتجات التي في المتوسط تصدر من قبل عدد أقل من البلدان الأخرى. (Hausmann & Hidalgo, The Network Structure of economic output, 2011, p. 318)

يتم توضيح شبكة مساحة المنتج في الشكل التالي:

الشكل (04-22): النسخة النهائية لفضاء المنتج حيث تمثل كل عقدة التجارة العالمية، لون العقدة يدل على التصنيف المقترح من طرف Leamer، أما حجمها فيدل على القيمة، ولون الرابط يدل على قيم تقارب المجموعة.

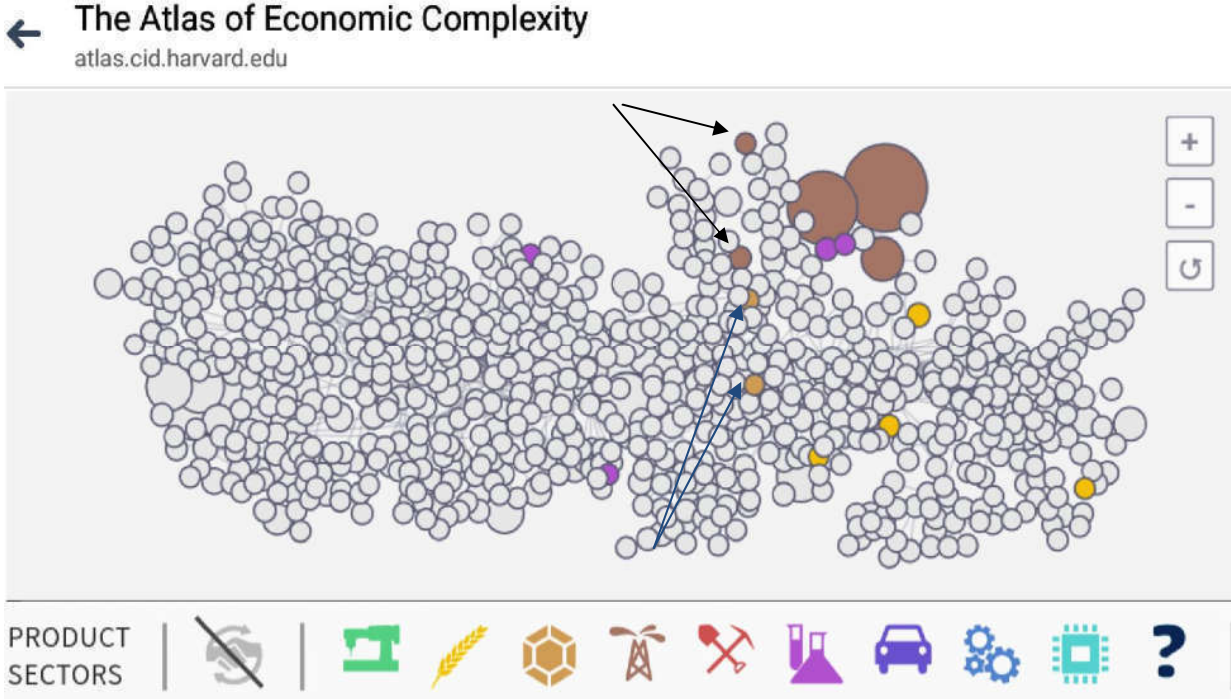


The Product Space conditions the development of Nations, (Hidalgo, Klinger, Barabási, المصدر: & Hausmann, 2007, p. 08)

المطلب الرابع: فضاء المنتج للجزائر لسنة 2016 والمنتجات المحتملة للتصدير:

يقوم موقع الأطلس للتركيب الاقتصادي لجامعة هارفارد بنشر بيانات تستخدم لاستكشاف ديناميكيات التجارة العالمية بغرض إيجاد فرص جديدة للنمو لكل بلد من العالم. وقد نشر مؤخرا فضاء المنتج للجزائر لسنة 2016.

الشكل (04-23) فضاء المنتج للجزائر لسنة 2016



المصدر: من الموقع

<http://atlas.cid.harvard.edu/explore/network/?country=66&partner=undefined&product=undefined&productClass=HS&startYear=undefined&target=Product&year=2016>

تظهر المحروقات باللون البني القاتم وهي الدوائر ذات الحجم الكبير، لكن لديها ارتباطات مع منتجات اخرى مثل: الأمونيا HS 2814، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية ذات التصنيف HS 3102 ، والغاز له رابط أولي مع الأمونيا أيضا والكبريت، بينما الدائرة البنية الصغيرة التي تظهر في الأعلى لفوسفات الكالسيوم والذي يرتبط بحمض الفوسفات وغيرها من الأحماض الكيميائية، حيث يظهر بلون بنفسجي مع الأمونيا. أما الدائرة البنية أيضا وهي بنفس الحجم تحتها مباشرة خاصة بالزيوت وغيرها من المنتجات عالية الحرارة، وترتبط مع المنتج HS 8702 الخاص بمحركات سيارات النقل لأكثر من 10 أشخاص. أما الدائرتين الأفتح قليلا وأسفلهما خاصتين بكل من الزجاج المصقول HS 7005، ومركبات من الجبس HS 6809، حيث يرتبط الأول ب HS 4011 الاطارات الهوائية من

المطاط، والثاني ب HS 4410 ألواح حبيبية أو رقائق من الخشب، HS 7309 خزانات وغيرها ذات سعة أكثر من 300 لتر من الحديد أو الصلب، HS 8432 الآلات الزراعية لإعداد التربة أو الزراعة.

بالنسبة للدوائر ذات اللون الأصفر اول دائرة على يمين المحروقات تتمثل في قصب السكر HS 1701، والذي له ارتباط اولي مع HS 2523 الاسمنت بأنواعها، بينما الدائرة الت أسفلها مباشرة خاصة بالتمور وغيرها من الفواكه حسب التصنيف السلعي HS 0804 والذي له ارتباط اولي مع خضر أخرى HS 0709 و البطيخ HS 0907.

بينما الدائرة الصفراء السفلي على اليسار تخص الجلود HS 4105، ترتبط مع جلود الأغنام غير المدبوغة ذات التصنيف السلعي HS 4102 ، والجلود المدبوغة HS 4106، والذهب HS 7108 (شبه مصنع أو مسحوق).

والتي في أقصى اليمين خاصة بالأعشاب البحرية وغيرها من الطحالب وبنجر السكر وقصب السكر وغيرها من المنتجات النباتية ذات التصنيف السلعي HS 1212، والتي ترتبط مع الصنف HS 1202 الفول السوداني غير المحمص سواء مقشر أم لا.

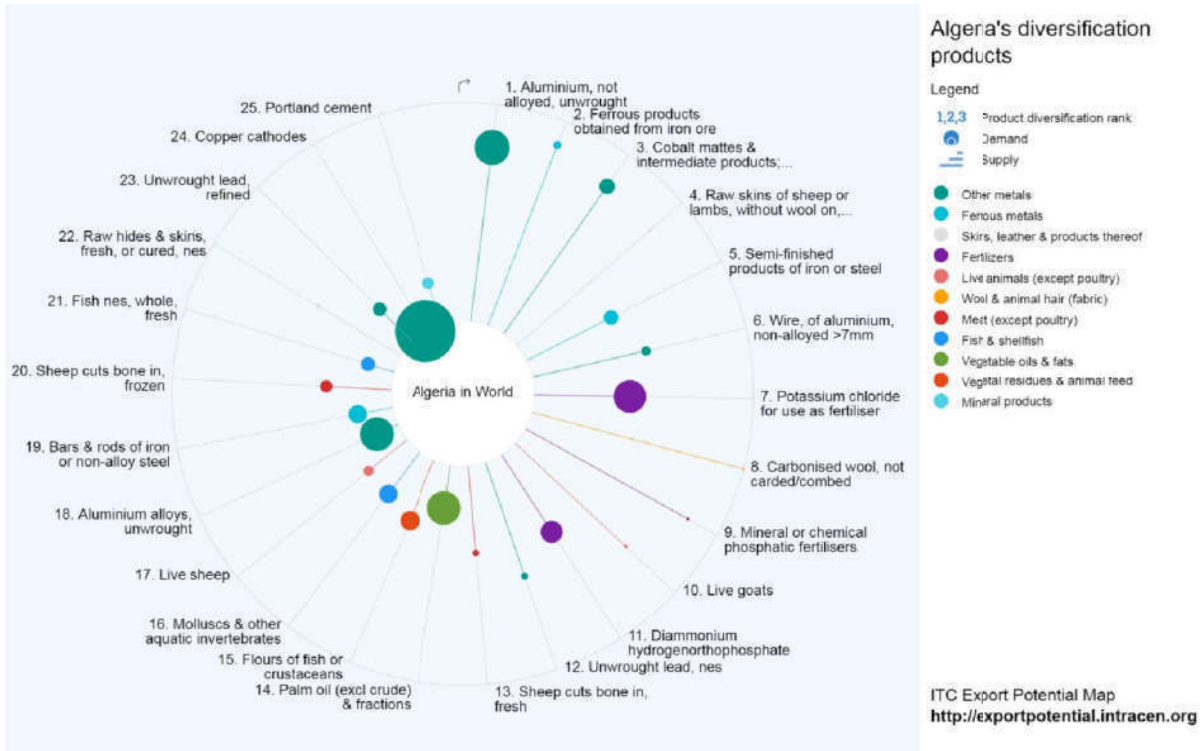
أما الدوائر البنفسجية والتي تخص المنتجات الكيميائية فالتى على اليمين سبق الاشارة اليها (الأمونيا، الأسمدة) اما التي على اليسار فالأولى تخص الهيدروجين والغازات النادرة HS 2804 وترتبط مع ذات التصنيف السلعي HS 8112 البريليوم، الكروم، الجرومانيوم، الغاليوم، وغيرها من مصنوعات هذه المعادن بما في ذلك النفايات والخردة.

أما البنفسجية التي في الأسفل مشتقات الهيدروكربونات المسلفنة HS 2904 ترتبط مع الطين سواء كلسي أولا حسب التصنيف السلعي HS 2508، والكبريتات (بيرسولفات) HS 2833.

ولتوضيح المنتجات التي يمكن استغلالها لزيادة فرص التصدير وبالتالي تنوع الصادرات خارج المحروقات، نعرض الشكل التالي الذي يبين 25 منتجا يمكن تصديره، وهذا بعد الاعتماد على كثافة القرب النسبي بين المنتجات التي يتم تصديرها بميزة نسبية ظاهرة وكشفت عن منتجات جديدة، باعتماد منهجية فضاء المنتج. بالنظر الى جانب العرض في مؤشر إمكانات التصدير. بحيث تتوافق إجمالي الطاقة التصديرية حسب البلد (لجميع المنتجات) مع قيمته التصديرية المتوقعة المحسوبة على أساس الصادرات الحالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، وأن إجمالي طاقة التصدير حسب المنتج (لجميع البلدان) يتوافق مع الطلب العالمي المتوقع على هذا المنتج.



الشكل (04-24) تنوع منتجات الجزائر



المصدر: <http://exportpotential.intracen.org/>

أفضل الخيارات لتنوع صادرات الجزائر تتمثل في 25 منتجا مرتبة في الجدول التالي مع التصنيف السلعي لسته

أرقام HS 06:

الجدول (04-07) المنتجات المحتملة لتنوع الصادرات

المنتج	التصنيف السلعي HS06	الرقم
ألنيوم غير مخلوط أو مشكل	HS 760110	1
المنتجات الحديدية المحصل عليها من الحديد الخام	HS 720310	2
عناصر كويات ومنتجات وسيطة	HS 810520	3
جلود الخراف أو الحملان بدون صوف	HS 410222	4
أسلاك الألنيوم غير مخلوط أقل من 7 ملم	HS 760511	5
منتجات نصف مصنعة من الحديد والصلب	HS 720711	6
كلوريد البوتاسيوم للاستعمال كسماد	HS 310420	7
صوف بالكربون غير مندوف أو ممشط	HS 510130	8
الأسمدة الفوسفاتية المعدنية أو الكيميائية	HS 31039	9
الماعز الحي	HS 010402	10
ديامونيوم الهيدروجين أو الفوسفات	HS 310530	11
الرصاص متنوع	HS 780199	12

الأغنام المقطعة الطازجة	HS 020422	13
زيت النخيل (ماعدا الخام) والقطع	HS 151190	14
السماك المطحون	HS 230120	15
الرخويات واللافقاريات الأخرى	HS 03XXX	16
الأغنام الحية	HS 010410	17
سبائك الألمنيوم	HS 760120	18
قضبان من الحديد غير مسبك	HS 721420	19
الأغنام مقطعة مجمدة	HS 020442	20
سمك متنوع كامل، طازج	HS 0302xd	21
الجلود الكبيرة والصغيرة الخام والمعالجة	HS 410390	22
الرصاص المكرر	HS 780110	23
أقطاب النحاس	HS 740311	24
إسمنت	HS 252329	25

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الشكل السابق

## خلاصة الفصل

من خلال تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لاحظنا أن بعض المنتجات امتلكت مزايا نسبية ظاهرة طوال فترة الدراسة، والبعض الآخر كانت مزاياه متذبذبة، ومنها ما استجذت له مزايا نسبية ظاهرة أو له مزايا محتملة. أما مؤشر التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية أكد انعدام التغيير وثبات حصص القطاعات في إجمالي الصادرات.

كما حللنا بعض المؤشرات و الأشكال المنشورة من طرف قاعدة البيانات TradeCom مثل ترتيب الصادرات خارج المحروقات عالميا والتي بينت 15 منتجا متقدما في الترتيب حيث يحتل مرتبة أقل من 30، أيضا تركزها في البلدان المستوردة والذي يبين مدى تنوع وجهة الصادرات، أظهر مؤشر التخصص استمرار تخصص الجزائر في المنتجات الغذائية الطازجة والمنسوجات والألبسة، أما التخصص الجغرافي أظهر التخصص الكبير لمعدات النقل جغرافيا. بالنسبة لتأثير القدرة التنافسية وأثر التكيف تأخذ المركبات الالكترونية أعلى القيم في كليهما معاً.

ولتحديد المنتجات المحتملة للتصدير قمنا بتحليل قيمة الصادرات للمنتجات الفعلية والمحتملة بالإضافة لفضاء المنتج وبالتالي التحصل على المنتجات التي تمثل فرصا تصديرية لتنويع الصادرات وبالتالي تنويع الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على توفير الحماية الاقتصادية من الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاديات في أغلب البلدان ولاسيما التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد. وعليه يجب تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات لمواجهة الازمات والصدمات الخارجية التي تؤثر سلبا على الموازنات والاحتياطات النقدية لهذه الدول.

إن تنويع الاقتصاد قد يتم إما عبر التوجه نحو تطوير قدرات وأنشطة إنتاجية جديدة، أو عبر تعميق حجم الأنشطة القائمة من خلال مزيد من الاستثمارات مما يسمح بتعزيز النمو وتمتين الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين القطاعات المختلفة وذلك ضمن تبنى استراتيجيات تطوير سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية، وأخيرا تعميق التنويع الاقتصادي عبر العمل على الارتقاء في المحتوى التقني للأنشطة القائمة، أو عبر المزيج بين تلك الاتجاهات.

هناك العديد من المنهجيات الحديثة التي تستخدم في المساعدة على استكشاف الأنشطة والمنتجات، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول النامية عموما، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة، وذلك انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة، وضمن مسار زمني متدرج يمتد الى المدى المتوسط والطويل من خلال منهج تخطيطي علمي. (تقرير التنمية العربية، 2018، ص 151). هذا المنهج يقوم على تطبيق منهجيات واقعية، أهمها منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، وهو ما دفعنا لعرض بعض التجارب الناجحة للدول المصدرة للنفط في الفصل الثاني، فمنها ما انتهج سياسة احلال الواردات لتنويع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقا، ومنها ما تبنت سياسة التصنيع من أجل التصدير لتنويع صادراتها.

بالإضافة الى منهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هيكل الانتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع The Product Space التي تم عرضها في الفصل الرابع، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية.

**ومن خلال الخطوات المتبعة في الدراسة تم اثبات صحة الفرضيات كما يلي**

1- يعتبر تنويع الصادرات المحدد الرئيسي للتنويع الاقتصادي. فالتنويع الاقتصادي يعني تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، وبالتالي تنويع الصادرات.

- 2- تركز الصادرات على المحروقات لكن هذا لا ينفي امتلاكها لمزايا نسبية ظاهرة وهو ما أظهره تطبيق المؤشر، وثبت امتلاك العديد من المنتجات النصف مصنعة والغذائية والحام لمزايا نسبية ظاهرة تختلف من منتج لآخر منها القوية والمحتملة.
- 3- يمكن استغلال المزايا المحتملة للمنتجات المصدرة كبداية استراتيجية للتنوع الاقتصادي، وهذا ما أثبتته الأشكال (فضاء المنتج والمنتجات المحتملة للتنوع) في المطلب الأخير، حيث يمكن الاعتماد على هذه المنتجات لتنوع الصادرات وبالتالي الاقتصاد الجزائري .

## النتائج

- استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه مطلقة لقطاع المحروقات.
- من خلال تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية تمكنا من حصر نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري كما يلي:
- تمثلت نقاط القوة في: متانة المحيط الاقتصادي الكلي، وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، اتساع حجم السوق المحلي وموقعها الجغرافي الذي يجعلها بوابة السوق الأجنبي، انخفاض نسبة الديون وارتفاع نسبة الادخار الاجمالي.
- بينما تمثلت نقاط الضعف في: هشاشة البنى التحتية وتدني الخدمات المالية والمصرفية وصعوبة الحصول على القروض. تأخر التكنولوجيا وضعف الانتاجية والتضخم وضعف الكفاءة في سوق العمل.
- تحتل السلع النصف مصنعة أكبر نسبة في الصادرات خارج المحروقات تليها السلع الغذائية ثم منتجات أخرى ثم باقي السلع التي تمثل نسب ضئيلة جداً أو شبه معدومة.
- تمثل المركبات الالكترونية أكبر نسبة من الصادرات خارج المحروقات وتمثل في الوصلات الكهربائية، تليها تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الاستهلاكية وتمثل في أجهزة الاستقبال للتلفاز، ثم المواد الكيميائية وتمثل في المحاليل السائلة، ثم الأغذية الطازجة التي تتمثل في التمور الطازجة أو المجففة، المنسوجات والألبسة تتمثل في الوسادات القطنية والمناشف الصحية ومناديل الرضع وما الى ذلك. ثم المنتجات الخشبية وهي في الغالب نفايات وخرودة. بينما شهدت باقي القطاعات التصديرية تراجعاً بنسب متفاوتة.

## خاتمة

- اكتسبت زبائن جدد مثل: البرازيل، بلجيكا، موريتانيا، البرتغال، الأردن، الو.م.أ، بولونيا، ليبيا، لبنان، ألمانيا والهند، وإثيوبيا في سنة 2016، وهي خطوة إيجابية على الأقل لتنويع الأسواق أو ما يعرف بالتنويع الجغرافي لكن يتوجب عليها الحفاظ على حصصها السوقية لكنها تناقصت في الأسواق السابقة.
- تعتبر تونس وجهة لصادرات 6 قطاعات تصديرية، من أصل 14 قطاع مصدر، ثم إيطاليا، 4 إسبانيا وتركيا 5، والولايات المتحدة وفرنسا: تستورد منتجات 3 قطاعات، أما ألمانيا: تستورد منتجات قطاعين.
- أظهرت نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للسنوات 2001-2017 بالنسبة للمنتجات النصف مصنعة: أن الأومونيا يمتلك ميزة نسبية ظاهرة قوية، تليه جلود الأغنام، أما الأسمدة فكانت متذبذبة بين منعدمة أحيانا وقوية أحيانا أخرى، أيضا الفلين المكتل كانت الميزة ثم ظاهرة، مواد الفلين الطبيعي هي الأخرى تمتلك ميزة نسبية ظاهرة متذبذبة طيلة فترة الدراسة، كما امتلك كل من: الفلين الطبيعي المقشر، الهيدروجين والغازات النادرة ميزة ظاهرة قوية ثم منعدمة. ومنها ما استجدت له مزايا نسبية مثل الصفائح والألواح الزجاجية، الرماد، جلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف، أما الهيدروكربونات الحلقية والحديد الخام امتلکا ميزة مؤقتة في بداية الفترة واحتفت مع السنوات.
- كما أن نتائج مؤشر الميزة النسبية لصادرات المنتجات الغذائية أظهر امتلاك كل من التمور، الشمندر السكري وقصب السكر ميزة نسبية ظاهرة، أما زبدة الكاكاو ميزة محتملة.
- أما مؤشر الميزة النسبية للمنتجات الخام بين أن كل من فوسفات الكالسيوم، الفلين الطبيعي الخام والمخلفات من معالجة المواد الدهنية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة.
- المنتجات النصف مصنعة المحتملة لزيادة فرص التصدير، وفي الغالب هي منتجات ذات ميزة نسبية ظاهرة. تتمثل في: الأومونيا اللامائية، اليوريا، لوحات من الجبس، الزجاج المصقول، زجاج الامان الرقيق، الميثانول "الكحول الايثيلي"، الغازات النادرة، البنزين، الجلود الكبيرة للأبقار والخيول، جلود الأغنام و الماعز غير المجففة، حبيات جلود الأبقار أو الخيول
- المنتجات الغذائية المحتملة لزيادة فرص التصدير: خروب وقصب السكر ، تمر طازجة وجافة و فواكه ، أسماك مثل الأخطبوط وسرطان البحر والروبيان وأسماك أخرى حية، مشروبات غير كحولية وماء، ، زبدة وزيت الكاكاو، فطر، الباستا والكسكس،
- منتجات السلع والعتاد الصناعي المحتملة لزيادة فرص التصدير: الغسالات المنزلية الأوتوماتيكية.

## خاتمة

- المنتجات التي لديها أكبر امكانيات تصدير من الجزائر الى العالم هي: اليوريا، الأومونيا اللامائية، قصب السكر أو البنجر، والسكروز الصافي أو الكيميائي، كما أن أكبر فرق من حيث قيمة الصادرات الفعلية والمحتملة يتمثل في منتج اليوريا، مما ترك مجالاً لتحقيق صادرات اضافية بقيمة 207 مليون دولار.

- الأسواق المحتملة لتصدير المنتجات الجزائرية هي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، ألمانيا، بلجيكا، البرتغال، هولندا، المملكة المتحدة وغيرها من دول أوروبا بالإضافة لدول أمريكا الشمالية والجنوبية مثل الو.م.أ، كندا والبرازيل، ودول شمال افريقيا والشرق الأوسط مثل: تونس، المغرب، موريتانيا، مصر، تركيا، الأردن، مع العلم أن كل أغلب هذه الدول تمثل زبائن حالية وفي نفس الوقت محتملة لزيادة الحصص التصديرية.

## توصيات واقتراحات

- ضرورة استغلال المنتجات ذات المزايا المحتملة وتطويرها كبداية استراتيجية لتنويع الصادرات.
- العمل بمنهجية المسافة في فضاء المنتج للتنويع الاقتصادي بالاعتماد على تصدير المنتجات القريبة والتي تتشابه في عوامل الانتاج ومنخفضة التكاليف، بدلا من المنتجات المحيطة والتي تتطلب كثافة رأس المال والتكنولوجيا.
- الأخذ بعين الاعتبار تطور الطلب العالمي وتفضيلات الأسواق المستهدفة.
- زرع ثقافة التصدير و القضاء على الكثير من المعوقات للتصدير غير الرسمية.
- يجب إعادة النظر في استراتيجيات ترقية الصادرات وحوافز التصدير المنتهجة من طرف الدولة وربط هيكل حوافز التصدير باعتبارات الميزة النسبية للقطاعات.
- التوجه نحو التحرر الاقتصادي والتخلي عن سياسة الحماية.
- محاربة الفساد والبيروقراطية وتطوير الخدمات المالية وتقوية الجهاز المصرفي.
- تخفيض معدلات الضرائب وتفعيل الإصلاحات الإيجابية.
- تدعيم التكنولوجيا و تشجيع الابتكار و تقوية البنى التحتية.
- يجب الاهتمام بالمنتجات التي تملك ميزة نسبية ظاهرة والعمل على ترقية قطاعاتها والتخصص في تصديرها، وكذا تحقيق ميزة نسبية ظاهرة في قطاعات أخرى خاصة تلك التي تملك فيها مزايا محتملة.
- توزيع المنتجات المصدرة على أسواق مختلفة والتي تمتلك فيها الصادرات الميزة النسبية الظاهرة وتجنب التركيز الجغرافي للصادرات.



## خاتمة

- تنويع الصادرات خارج المحروقات بتمتية المعروض من المنتجات التي لها حصص سوقية كبيرة وتتماشى مع الطلب العالمي أو تتخصص صناعيا أو جغرافيا.
- العمل على المحافظة على المزايا التنافسية وتشخيص المشاكل التي تحد من قدرة المنتجات التنافسية في الأسواق الدولية والتي تسببت في خسارة بعض المنتجات لمزاياها النسبية الظاهرة.
- الاهتمام بتنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية و إنشاء مراكز للبحث والدراسات في هذا مجال.
- اتباع منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة من خلال تجارب التنويع الناجحة والتي بينت ما يلي
- استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.
- تحسين اداء الصادرات مع التركيز على المنتجات التي تمتلك فيها الدولة مزايا نسبية أو محتملة تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
- تشجيع الاستثمار في القطاعي الفلاحي وتوفير الاسمدة لاستصلاح الاراضي وأجهزة الري والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي.
- الاستثمار في البنى التحتية كإنشاء الطرق والمرافق اللازمة كالمطارات والسكك الحديدية والموانئ التي تزيد من فاعلية بيئة الأعمال وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ارساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية وترقية القطاع المالي والمصرفي بما يتلاءم مع متطلبات التمويل الداخلي او الأجنبي للمشاريع الاستثمارية.
- استغلال الموارد الطبيعية التي تملك فرص تصديرية مثل المعادن والطاقت المتجددة.
- زيادة كفاءة سوق العمل بتكوين المهارات وتدريب اليد العاملة التقنية بالاستعانة ببرامج التبادل بين الجامعات المحلية والأجنبية للخبرات.
- تسطير البرامج التعليمية حتى تتوافق أكثر مع متطلبات سوق العمل المحلي والأجنبي انشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.

## آفاق البحث:

- و تبعاً لما تطرقت له دراستنا تبادر إلينا بعض المواضيع محل بحث في المستقبل، ومنها:
- استراتيجية تسويق المنتجات المحتملة للتصدير.
  - التنوع باعتماد تطوير سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية
  - مدى تأثير الميزة النسبية الظاهرة على نمو الصادرات الجزائرية .
  - دراسة العوامل المؤثرة في جاذبية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية.
  - التنوع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هيكل الانتاج والتجارة الخارجية.

والحمد لله أولاً وأخيراً

الملاحق

(Frammework Convention on Climate Change, 2016, pp. 11-12) الملحق (01)

**Table 1**  
**Drivers and their impacts on economic diversification**

<i>Determinant</i>	<i>Impact on economic/export diversification</i>
<b>Economic reforms:</b>	
Trade liberalization and access to finance	Positive driver of export diversification at both intensive and extensive margins, including unilateral trade liberalization
<b>Economic determinants:</b>	
Income (gross domestic product (GDP) per capita) and productivity	Positive; quadratic relationship between the Theil index and GDP per capita is mainly driven by the extensive margin
<b>Macroeconomic variables:</b>	
Real exchange rate, inflation, terms of trade and preferential market access	Preferential market access has an impact on both intensive and extensive margins
Net inflows of foreign direct investment (as percentage of GDP)	Concentrates export value on some products and thereby increases concentration on intensive margin
Investment as a share of GDP	Positive
<b>Structural factors:</b>	
Country's population, human capital, quality of institutions and education	Quality of institutions, larger population and education have positive impacts; about 10 per cent increase in years of schooling decreases Theil index by 1.1 per cent and number of products
Infrastructure	Better infrastructure increases diversification on both
<i>Determinant</i>	<i>Impact on economic/export diversification</i>
	intensive and extensive margins
	Once GDP per capita is controlled, infrastructure still appears to be an important driver of diversification; a 10 per cent increase in infrastructure decreases Theil index by 0.7 per cent
<b>Non-economic determinants:</b>	
Volume of products, number of products and volume of trading market	Positive
Remoteness (distance between trading markets)	Negative (more remote, low diversification, high concentration index), especially for extensive margin and number of products

*Sources:* (1) Longmore R, Jaupart P and Cazorla MR. 2014. *Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago*. World Bank Policy Research Working Paper No. 6840; (2) Cadot O, Carrère C and Strauss-Kahn V. 2011. Trade diversification: drivers and impacts. In: M Jansen, R Peters and JM Salazar-Xirinachs (eds.). *Trade and Employment: From Myths to Facts*. International Labour Office and European Commission.

## الملاحق

الملحق (02):



الصادرات من غير المحروقات / حسب مجموعة المستخدمين

الفترة 2017

سعر الصرف : 110,9574 (دولار/ دينار)

القيمة		الكمية مليار طن	نصف المنتجات (%73)
مليون دينار جزائري	مليون دولار		
58 809	530,01	856,37	المذيبات النفطية (زيوت من تقطير قطران الفحم)
37 921	341,76	1210,07	غاز الأمونيا
35 918	323,71	1364,26	الأسمدة
4 783	43,11	2,66	الهيليوم
3 473	31,30	85,18	الميثانول (كحول الميثيل)
3 419	30,82	113,34	الزجاج المسطح والمبلل
3 003	27,07	32,85	البنزين
936	8,44	27,00	الحديد المنصهر الخام الغير مسبك
900	8,11	4,57	جلود الأغنام المدبوغة
537	4,84	4,88	الورق والورق المقوى
528	4,75	36,04	مصنوعات ومنقوشات من الجبس
389	3,51	1,11	جلود مدبوغة من قشرة الأغنام
346	3,12	2,44	مشتقات مسلفنة، المنترنة والمنترزة من الهيدروكاربونات.
283	2,55	15,00	بقايا ومخلفات الورق
234	2,11	0,13	جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف
200	1,81	2,03	أغلفة من الورق والورق المقوى
167	1,51	1,21	البسكويت مع المحليات المضافة
129	1,16	0,42	الفلين المضغوط
124	1,12	0,09	السدادات من الفلين الطبيعي
119	1,07	1,62	المذيبات والمخففات العضوية
103	0,93	0,07	المبيدات الحشرية والقوارض ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب والمواد المماثلة
102	0,92	1,32	منتجات من رقعة من حديد أو صلب غير سياتكي
<b>152 424</b>	<b>1 374</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
<b>153 565</b>	<b>1 384</b>		<b>المجموع</b>

الملاحق

الغذاء		الغذاء	
(%18)		الغذاء	
القيمة		الكمية	
مليون دينار جزائري	مليون دولار	مليار طن	
25 016	225,46	499,06	السكر
5 696	51,34	46,14	التمور
1 363	12,29	25,32	المياه المعدنية والغازية
944	8,51	1,76	الزبدة، دهن زيت الكاكاو
925	8,34	7,59	زيت الصوجا
857	7,73	8,75	الخروب وبنور الخروب
473	4,26	0,54	الكما ، طازجة أو مجمدة
355	3,20	5,61	معكرونة غذائية
349	3,14	2,78	عباد الشمس أو زيت القرطم
311	2,80	22,10	دبس السكر
246	2,22	0,65	سمك طازج أو مجمد
221	1,99	0,33	سمك التونة الأحمر
214	1,92	1,38	الرخويات بخلاف الأخطبوط والحلزون
198	1,79	0,15	جمبري
182	1,64	2,40	الكسكس
124	1,12	0,90	سمن
94	0,85	2,19	العصائر ومخاليط العصير
84	0,75	1,84	المشروبات غير الكحولية
76	0,69	0,32	شوكولا ومستحضرات غذائية أخرى تحتوي على الكاكاو
67	0,60	1,88	البصل والكراث طازجة أو مبردة
64	0,57	0,26	النبيذ من العنب الطازج
55	0,49	0,12	تونة
54	0,49	0,35	حلزونات غيرها من البحريرات
53	0,48	0,13	محضرات مركزة ومستخلصات مركزة للصناعات الغذائية
41	0,37	0,06	أسماك مجمدة
41	0,37	1,52	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل ، طازجة أو مبردة أو
38	0,35	0,82	البطاطس المبكرة (عدا البذور)
32	0,28	0,05	المستحضرات التي تعتمد على المستخلصات ، أو المركبات أو
31	0,28	0,02	القشريات وغيرها من الجمبري
30	0,27	0,32	الزيادي
27	0,24	0,12	بيض الطيور ، في الأصداف ، طازجة ، محفوظة أو مطبوخة
26	0,24	0,03	الكما الجافة
<b>38288</b>	<b>345</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
<b>38613</b>	<b>348</b>		<b>المجموع</b>

## الملاحق

القيمة		الكمية مليار طن	مواد خام
مليون دينار جزائري	مليون دولار		
6 118	55,13	1032,59	فوسفات الكالسيوم الطبيعي
1 108	9,99	59,86	بقايا ومخلفات الورق
232	2,09	2,87	الفلين الطبيعي الخام
196	1,77	2,80	الخبث والحجم والرماد وبقايا تحتوي على معادن أو زرنينخ أو
138	1,24	2,16	الصوف ، غير المشط أو المشط
79	0,71	0,71	ألياف اصطناعية منقطعة
71	0,64	1,10	المخلفات الناتجة عن معالجة المواد الدهنية أو الشموع .
58	0,52	0,56	ألياف اصطناعية منقطعة ، مندفعة ، ممشطة
40	0,36	1,28	صوف ، وبر ناعم أو خشن ، أو مندوف أو مشط
12	0,10	1,45	الرخام والحجر الجيري الخام أو السبيك أو الرقيق
10	0,09	1,07	الجبس
10	0,09	0,03	زيت الزيتون
7	0,07	0,12	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية وجزيناتها ، المؤكسدة ، المجففة ، الكبريتية ، المنفوخة ، المغلية .
5	0,04	0,04	الدهون من الحيوانات الأبقار أو الأغنام أو الماعز
<b>8083,1</b>	<b>72,8</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
<b>8099,9</b>	<b>73</b>		<b>المجموع</b>

القيمة		الكمية مليار طن	سلع المعدات الصناعية
مليون دينار جزائري	مليون دولار		
3 345	30,14	10,65	الات الغسيل
2 143	19,32	72,79	سفن الرحلات البحرية والسفن السياحية وغيرها من السفن المماثلة لنقل الأشخاص أو البضائع
587	5,29	0,22	أجهزة استقبال التلفزيون
391	3,52	0,81	الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء
349	3,15	5,88	تفاريق وخردة البطاريات
327	2,95	0,02	أجهزة كهربائية للهاتف أو التلغراف
173	1,56	0,00	أجزاء من الأجهزة والمركبات الجوية
100	0,90	0,02	البطاقات الذكية
73	0,65	0,02	أصناف من روبينثيرز وأجهزة مماثلة
71	0,64	0,01	الات وأجهزة للحشو أو الإغلاق أو التقطيع أو وضع العلامات ، وزجاجات السد ، و الجرار ، و الأنابيب و الحاويات المماثلة
68	0,61	0,00	الات معالجة البيانات الآلية و وحداتها
61	0,55	0,01	أجزاء من آلات الحفر
59	0,54	0,02	أجزاء من الغسالات
59	0,53	0,05	أجهزة الطرد المركزي وأجزاؤها
<b>7808</b>	<b>70</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
<b>8211</b>	<b>74</b>		<b>المجموع</b>

سلع الإستهلاك الغير غذائية (%1)

القيمة		الكمية مليار طن	
مليون دينار جزائري	مليون دولار		
417	3,76	0,97	الأدوية
371	3,35	2,16	حفاظات الأطفال
345	3,11	1,01	تشكيلة من التلاجات والمجمدات والحافظات.
282	2,54	1,08	مواد تغليف أو النقل من مادة البلاستيك
157	1,42	0,25	منتجات صيدلانية غير الأدوية
138	1,24	0,28	مزيل الروائح الجسم ومضادات التعرق
50	0,45	0,15	أقمشة شاش
42	0,38	0,64	الورق والورق المقوى
27	0,25	0,00	أجزاء الهوائيات
25	0,23	0,05	الكتب والكتيبات والمواد المطبوعة المماثلة
24	0,21	0,00	بطاريات وبطاريات كهربائية
22	0,20	0,06	أثاث المجمدات ، حافظات من نوع الخزانة
15	0,14	0,11	أثاث من مادة البلاستيك
14	0,13	0,12	أجهزة الإضاءة (بما في ذلك الأضواء) وأجزاءها
14	0,12	0,02	عطور و تواليت
14	0,12	0,03	أجهزة الطهي الغازية وصواني التدفئة
11	0,10	0,03	التلاجات المنزلية
11	0,10	0,02	فراشي و فراشي للطلاء ، التغطية بالحساء ، الطلاء بالورنيش
11	0,10	0,03	السجاد وأغطية الأرضيات من المنسوجات
1990	17,9		المجموع الفرعي
2219	20		المجموع

99 %

مليون دينار جزائري	مليون دولار
208 594	1 880
210 708	1 899

المجموع الفرعي
المجموع



### الملحق رقم: 03

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	produit
3,5E+07	3E+07	3,5E+07	6E+07	6,6E+07	7,2E+07	7,3E+07	5,7E+07	4,5E+07	7,9E+07	6E+07	5,5E+07	4,6E+07	3,2E+07	2,5E+07	1,9E+07	1,9147619	Xi
1,8E+10	1,6E+10	1,6E+10	1,9E+10	1,9E+10	1,8E+10	1,8E+10	1,5E+10	1,2E+10	1,6E+10	1,4E+10	1,2E+10	1E+10	3,1E+09	7,5E+09	6,4E+09	6,13E+09	Xw
341953	322815	478788	586558	303851	420763	371240	195349	147001	301081	164488	153923	160712	104718	88424	60356	53831	2814
4921017	5245740	8418432	3765541	9968955	8868853	9230470	5609019	3170032	8055184	4852623	1357052	4012145	3689293	2476864	1560930	1882031	
0,00972	0,01076	0,01376	0,00971	0,0046	0,00585	0,00506	0,00343	0,00325	0,0038	0,00273	0,00293	0,00349	0,00326	0,00359	0,0032	0,002815	Xij/Xi
0,00028	0,00033	0,00051	0,00052	0,00053	0,00048	0,00051	0,00037	0,00026	0,0005	0,00034	0,00011	0,00039	0,00041	0,00033	0,00024	0,000307	Xw/Xw
<b>34,6457</b>	<b>32,5809</b>	<b>26,8457</b>	<b>18,7654</b>	<b>8,71465</b>	<b>12,1392</b>	<b>3,90375</b>	<b>3,24286</b>	<b>12,6706</b>	<b>7,53142</b>	<b>8,12833</b>	<b>25,7988</b>	<b>3,00439</b>	<b>8,05246</b>	<b>10,8405</b>	<b>13,1906</b>	<b>3,163381</b>	RCA
327041	447564	420989	31118	38368	9338	9027	2557	0	1304	1850	8266	53788	39633	43395	19113	44304	3102
1,9E+07	1,8E+07	2,4E+07	2,5E+07	2,5E+07	3E+07	2,9E+07	1,9E+07	1,6E+07	2,4E+07	1,6E+07	1,1E+07	1089355	8806852	7052355	4919660	5153789	
0,00929	0,01492	0,0121	0,00515	0,00058	0,00013	0,00012	4,5E-05	0	1,6E-05	3,1E-05	0,00015	0,00017	0,00124	0,00178	0,00101	0,002345	Xij/Xi
0,00107	0,0011	0,00147	0,00131	0,00134	0,00165	0,00158	0,00126	0,0013	0,00153	0,00118	0,00095	0,00011	0,00097	0,00094	0,00077	0,000841	Xw/Xw
<b>8,69689</b>	<b>13,5053</b>	<b>8,25835</b>	<b>3,93267</b>	<b>0,43294</b>	<b>0,07856</b>	<b>0,07797</b>	<b>0,0357</b>	<b>0</b>	<b>0,01076</b>	<b>0,02611</b>	<b>0,15976</b>	<b>11,0994</b>	<b>1,27669</b>	<b>1,8943</b>	<b>1,32532</b>	<b>2,788205</b>	RCA
55134	71823	35649	36483	36689	152888	128256	43963	75843	137172	57084	37868	20872	18282	10884	16678	16771	2510
2306998	2471091	3031933	2886523	3303954	422717	4030365	2599397	2113821	5104754	1482292	1223172	1226128	1300781	1102325	1082578	368086	
0,00157	0,00239	0,00275	0,0016	0,00147	0,00213	0,00175	0,00077	0,00168	0,00173	0,00095	0,00069	0,00045	0,00057	0,00044	0,00089	0,000876	Xij/Xi
0,00013	0,00016	0,00018	0,00015	0,00018	0,00023	0,00022	0,00017	0,00017	0,00032	0,00011	0,0001	0,00012	0,00014	0,00015	0,00017	0,000158	Xw/Xw
<b>11,3154</b>	<b>15,3883</b>	<b>14,891</b>	<b>10,4428</b>	<b>8,35198</b>	<b>3,25428</b>	<b>7,83497</b>	<b>4,47471</b>	<b>9,80362</b>	<b>5,41452</b>	<b>8,85413</b>	<b>6,77776</b>	<b>3,82658</b>	<b>3,38722</b>	<b>2,99819</b>	<b>5,25546</b>	<b>5,543848</b>	RCA
52371	37515	34832	39005	29775	26206	25356	22647	14308	20013	23083	20047	19139	14560	16481	16361	10449	804
1,3E+07	1,1E+07	8912730	8868002	7847586	6810417	6445271	5426977	4976324	4990655	4672911	3664520	3429267	2705529	2527513	1868094	1631839	
0,00149	0,00125	0,001	0,00065	0,00045	0,00036	0,00035	0,0004	0,00032	0,00025	0,00038	0,00037	0,00042	0,00045	0,00067	0,00087	0,000546	Xij/Xi
0,00074	0,00066	0,00054	0,00047	0,00042	0,00037	0,00036	0,00036	0,00036	0,00031	0,00034	0,00031	0,00033	0,0003	0,00034	0,00029	0,000276	Xw/Xw
<b>2,00919</b>	<b>1,8917</b>	<b>1,84472</b>	<b>1,37416</b>	<b>1,0848</b>	<b>0,98457</b>	<b>0,96874</b>	<b>1,10409</b>	<b>0,78552</b>	<b>0,80802</b>	<b>1,19572</b>	<b>1,19766</b>	<b>1,25459</b>	<b>1,52672</b>	<b>1,38002</b>	<b>2,9877</b>	<b>1,376362</b>	RCA
39980	23369	27383	47271	39011	26170	39202	43386	45763	51329	30265	24959	29001	23948	25743	81163	22427	2804
1,2E+07	1,1E+07	1,2E+07	1,3E+07	1,1E+07	1,2E+07	1,6E+07	1,3E+07	9998376	1,4E+07	8147038	5728939	4748587	3886991	3116744	2689777	2363334	
0,00114	0,00078	0,00079	0,00078	0,00059	0,00036	0,00053	0,00076	0,00101	0,00085	0,0005	0,00046	0,00063	0,00075	0,00104	0,00431	0,001171	Xij/Xi
0,00067	0,00067	0,00071	0,00068	0,00058	0,00065	0,00088	0,00087	0,00081	0,00085	0,00059	0,00048	0,00046	0,00043	0,00042	0,00042	0,000386	Xw/Xw
<b>1,68956</b>	<b>1,1676</b>	<b>1,11295</b>	<b>1,5463</b>	<b>1,02374</b>	<b>0,56248</b>	<b>0,60806</b>	<b>0,87147</b>	<b>1,25062</b>	<b>0,75801</b>	<b>0,85403</b>	<b>0,95379</b>	<b>1,37287</b>	<b>1,74786</b>	<b>2,50806</b>	<b>10,2936</b>	<b>3,036773</b>	RCA
27467	43299	52243	124412	0	0	0	23068	23839	99446	18000	61388	10989	0	7655	21385	35861	2902
4,5E+07	3,7E+07	4E+07	5,9E+07	6,3E+07	5,5E+07	5,4E+07	4E+07	3E+07	4E+07	4,2E+07	3,4E+07	2,8E+07	2,6E+07	1,6E+07	1,2E+07	9987571	
0,00078	0,00144	0,0015	0,00206	0	0	0	0,0004	0,00053	0,00125	0,0003	0,00112	0,00024	0	0,00031	0,00114	0,001873	Xij/Xi
0,00255	0,0023	0,00243	0,00313	0,00336	0,00299	0,00297	0,00285	0,00245	0,0025	0,00301	0,00282	0,00275	0,00285	0,0022	0,00183	0,00163	Xw/Xw
<b>0,3061</b>	<b>0,62647</b>	<b>0,61734</b>	<b>0,65926</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0,15268</b>	<b>0,21561</b>	<b>0,50081</b>	<b>0,09942</b>	<b>0,39929</b>	<b>0,08679</b>	<b>0</b>	<b>0,14121</b>	<b>0,61982</b>	<b>1,149023</b>	RCA
12773	7975	7057	8618	6950	5031	15398	4825	2314	1843	983	868	1134	587	559	6	65	4707
1E+07	9180456	8800138	9324579	9594340	1E+07	1,2E+07	9918836	7102575	9144430	7931319	5694118	4955774	4330148	3554858	2707219	2143755	
0,00036	0,00027	0,0002	0,00014	0,00011	7E-05	0,00021	8,5E-05	5,1E-05	2,3E-05	1,6E-05	1,6E-05	2,5E-05	1,8E-05	2,3E-05	3,2E-07	3,39E-06	Xij/Xi
0,00058	0,00058	0,00054	0,00049	0,00051	0,00056	0,00067	0,00066	0,00058	0,00057	0,00057	0,00048	0,00048	0,00048	0,00047	0,00042	0,00035	Xw/Xw
<b>0,62156</b>	<b>0,45992</b>	<b>0,37852</b>	<b>0,28875</b>	<b>0,2071</b>	<b>0,1248</b>	<b>0,31067</b>	<b>0,1287</b>	<b>0,06902</b>	<b>0,04061</b>	<b>0,0285</b>	<b>0,03337</b>	<b>0,05144</b>	<b>0,03846</b>	<b>0,04775</b>	<b>0,00076</b>	<b>0,009703</b>	RCA
8493	0	4276	7811	11303	14205	14104	6796	5833	28251	15450	8005	6012	17930	2324	2669	3618	7201
4276804	3440908	3763128	5028465	5107570	5655755	6876999	4681583	4033516	8221817	5682985	4515672	4743287	3803789	1813753	1338089	1264131	
0,00024	0	0,00012	0,00013	0,00017	0,0002	0,00019	0,00012	0,00013	0,00036	0,00026	0,00015	0,00013	0,00056	9,4E-05	0,00014	0,000189	Xij/Xi
0,00024	0,00022	0,00023	0,00027	0,00027	0,00031	0,00038	0,00031	0,00033	0,00051	0,00041	0,00038	0,00046	0,00042	0,00024	0,00021	0,000206	Xw/Xw
<b>0,9901</b>	<b>0</b>	<b>0,53635</b>	<b>0,4853</b>	<b>0,63272</b>	<b>0,64264</b>	<b>0,50502</b>	<b>0,38407</b>	<b>0,39514</b>	<b>0,69237</b>	<b>0,62505</b>	<b>0,3881</b>	<b>0,28492</b>	<b>1,33725</b>	<b>0,38908</b>	<b>0,68044</b>	<b>0,315889</b>	RCA

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	produit		
3,5E+07	3E+07	3,5E+07	6E+07	6,6E+07	7,2E+07	7,3E+07	5,7E+07	4,5E+07	7,9E+07	6E+07	5,5E+07	4,6E+07	3,2E+07	2,5E+07	1,3E+07	19147619	Xi		
1,8E+10	1,6E+10	1,6E+10	1,9E+10	1,9E+10	1,8E+10	1,8E+10	1,5E+10	1,2E+10	1,6E+10	1,4E+10	1,2E+10	1E+10	9,1E+09	7,5E+09	6,4E+09	6,13E+09	Xw		
8112	5736	8693	13036	7872	3650	6303	3410	405	3095	4988	4823	795	1030	2630	2611		4104	9	
5046069	4964815	6066739	771950	6760404	5733469	6,2E+07	5509163	4154824	6093777	7208284	6749367	6211474	6008154	5934678	5567107	13374565			
0,00023	0,00019	0,00025	0,00022	0,00012	5,1E-05	8,6E-05	6E-05	9E-06	3,9E-05	8,3E-05	8,8E-05	1,7E-05	3,2E-05	0,00011	0,00014	0	Xij/Xi		
0,00029	0,00031	0,00037	0,00041	0,00036	0,00031	0,00344	0,00036	0,00034	0,00038	0,00052	0,00056	0,0006	0,00066	0,00079	0,00087	0,002183	Xw/Xw		
0,80152	0,61168	0,67636	0,52814	0,33293	0,16289	0,02494	0,16376	0,02663	0,10294	0,1591	0,15644	0,02877	0,04863	0,13764	0,15999	0	RCA		
7726	6300	6674	6081	5335	4733	3582	5276	6660	5830	6392	4204	5297	2445	1681	588	783		1212	10
1803429	167577	1686511	1791939	1587986	1472783	1615467	1377084	1199099	1214875	1022219	970618	965754	866535	706484	630717	586724			
0,00022	0,00021	0,00019	0,0001	8,1E-05	6,6E-05	4,9E-05	9,2E-05	0,00015	7,4E-05	0,00011	7,7E-05	0,00012	7,6E-05	6,8E-05	3,1E-05	4,09E-05	Xij/Xi		
0,0001	0,0001	0,0001	9,5E-05	8,4E-05	8E-05	8,9E-05	9,1E-05	9,7E-05	7,6E-05	7,4E-05	8,1E-05	9,3E-05	9,5E-05	9,4E-05	9,8E-05	9,58E-05	Xw/Xw		
2,19396	2,06201	1,86793	1,06022	0,96055	0,82228	0,546	1,01867	1,5176	0,96695	1,43767	0,94823	1,23295	0,80047	0,72251	0,31803	0,427065	RCA		
8511	9403	7423	7727	5810	2593	1131	2888	5183	6720	4609	4392	6889	5306	3629	3533	2205		1804	11
5365443	5314143	5614969	5904552	3715746	3834389	3564622	4238766	4045558	4342837	3334115	2686838	2666408	2077738	1750168	1406626	1100083			
0,00024	0,00031	0,00021	0,00013	8,8E-05	3,6E-05	1,5E-05	5,1E-05	0,00011	8,5E-05	7,7E-05	8E-05	0,00015	0,00017	0,00015	0,00019	0,00015	Xij/Xi		
0,00031	0,00033	0,00034	0,00031	0,0002	0,00021	0,0002	0,00028	0,00033	0,00027	0,00024	0,00022	0,00026	0,00023	0,00023	0,00022	0,00018	Xw/Xw		
0,79088	0,93681	0,62401	0,40885	0,44706	0,173	0,07813	0,18026	0,35006	0,31179	0,31793	0,35787	0,58078	0,72448	0,62963	0,85682	0,64143	RCA		
25197	33686	29398	40180	45250	34015	41731	27621	17058	23330	34675	30908	23857	18573	26374	12747	18280		2905	12
2,8E+07	2,1E+07	2,5E+07	3,4E+07	3,3E+07	3,4E+07	3,6E+07	2,3E+07	1,8E+07	2,8E+07	2,5E+07	2E+07	1,8E+07	1,6E+07	1,2E+07	9217437	899081			
0,00072	0,00112	0,00084	0,00067	0,00069	0,00047	0,00057	0,00048	0,00038	0,00029	0,00058	0,00057	0,00052	0,00058	0,00107	0,00068	0,000355	Xij/Xi		
0,00158	0,00131	0,00154	0,00178	0,00177	0,00185	0,00199	0,00154	0,00145	0,00173	0,00179	0,00163	0,00179	0,00177	0,00159	0,00143	0,000147	Xw/Xw		
0,43209	0,85955	0,54707	0,3745	0,3869	0,25561	0,28908	0,31859	0,25994	0,16984	0,32215	0,34636	0,29013	0,32736	0,67247	0,47176	6,506443	RCA		
25422	12121	9925	11868	14145	11960	19071	19878	16073	17304	218	0	0	0	0	0	0		7005	14
5167582	4856021	4840575	5488248	5844995	5801200	6612422	6315427	5353374	6966095	6254531	5267125	4389696	4018036	3354289	3057627	2695235			
0,00072	0,0004	0,00029	0,0002	0,00021	0,00017	0,00026	0,00035	0,00036	0,00022	3,6E-06	0	0	0	0	0	0	Xij/Xi		
0,00029	0,00031	0,00029	0,00029	0,00031	0,00032	0,00037	0,00042	0,00043	0,00044	0,00045	0,00044	0,00042	0,00044	0,00045	0,00048	0,00044	Xw/Xw		
2,45279	1,32152	0,96782	0,6756	0,69192	0,32751	0,7102	0,83276	0,82037	0,50093	0,00801	0	0	0	0	0	0	RCA		
3307	2717	4060	8427	11686	14874	20365	11023	10941	17004	8596	8042	6186	9923	11770	17012	17061		4105	15
321776	293216	383813	426427	524090	602498	758574	534921	458850	623507	596346	496212	439269	519140	535761	595636	1705379			
1E-04	9,1E-05	0,00012	0,00014	0,00018	0,00021	0,00028	0,00019	0,00024	0,00021	0,00014	0,00015	0,00013	0,00031	0,00048	0,0009	0,000691	Xij/Xi		
1,8E-05	1,8E-05	2,3E-05	2,3E-05	2,8E-05	3,3E-05	4,2E-05	3,5E-05	3,7E-05	3,9E-05	4,3E-05	4,2E-05	4,2E-05	5,7E-05	7,2E-05	9,3E-05	0,000278	Xw/Xw		
5,434	4,90589	4,99308	6,17406	6,37521	6,31672	6,61082	5,45206	6,51916	5,49514	3,31408	3,54812	3,16564	5,42282	6,67092	9,74318	3,200347	RCA		
2804	2702	349	1384	3175	3360	2725	2240	2549	1669	1344	1810	1997	1706	19	270	228		1703	16
804493	810368	874470	991000	1038796	811386	785043	803112	740963	720049	572819	605273	591098	485738	412045	544676	519096			
8E-05	9E-05	2,3E-05	4,8E-05	4,8E-05	5,5E-05	3,7E-05	3,9E-05	5,6E-05	2,1E-05	2,2E-05	3,3E-05	4,3E-05	5,3E-05	7,7E-07	1,4E-05	1,19E-05	Xij/Xi		
4,6E-05	5,1E-05	5,3E-05	5,3E-05	5,5E-05	4,4E-05	4,3E-05	5,3E-05	6E-05	4,5E-05	4,1E-05	5,1E-05	5,7E-05	5,3E-05	5,5E-05	8,5E-05	8,47E-05	Xw/Xw		
1,73777	1,7653	0,18838	0,43632	0,87387	1,24878	0,85476	0,73794	0,93987	0,46705	0,53944	0,65468	0,75945	0,99639	0,014	0,1691	0,140557	RCA		
2285	1709	1735	2752	3142	6717	14443	5644	3759	1227	3075	2491	100	535	501	255	1016		2620	18
2874290	2765356	2784295	3349663	3054347	3470472	3514367	2619095	1932685	2286160	2849844	2084212	1449408	1172473	1013324	889426	1021385			
6,5E-05	5,7E-05	5E-05	4,6E-05	4,8E-05	3,3E-05	0,0002	9,9E-05	8,3E-05	1,5E-05	5,1E-05	4,6E-05	2,2E-06	1,7E-05	2E-05	1,4E-05	5,31E-05	Xij/Xi		
0,00016	0,00017	0,00017	0,00018	0,00016	0,00019	0,00019	0,00017	0,00016	0,00014	0,00021	0,00017	0,00014	0,00013	0,00014	0,00014	0,000167	Xw/Xw		
0,39636	0,3272	0,29414	0,25668	0,29412	0,43523	1,012	0,57015	0,53144	0,10815	0,24808	0,26166	0,01551	0,12945	0,15013	0,0978	0,318325	RCA		

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	produit	
3,5E+07	3E+07	3,5E+07	6E+07	6,6E+07	1,3E+10	7,2E+07	7,3E+07	5,7E+07	4,5E+07	7,9E+07	6E+07	5,5E+07	4,6E+07	3,2E+07	2,5E+07	1,9E+07	19147619	Xi	
1,8E+10	1,6E+10	1,6E+10	1,9E+10	1,8E+10	1,8E+10	1,8E+10	1,8E+10	1,5E+10	1,2E+10	1,6E+10	1,4E+10	1,2E+10	1E+10	9,1E+09	7,5E+09	6,4E+09	6,13E+09	Xw	
2091	909	1624	908	1724	2011			446	466	826	68	11	0	8	39	23	3313	4501	19
164225	137662	126652	153879	141748	121023	121023	121023	121582	112582	186856	195624	169429	193814	183975	204544	154701	168271		
5,9E-05	3E-05	4,7E-05	2,5E-05	2,4E-05	2,7E-05	2,7E-05	2,7E-05	7,8E-06	1E-05	1E-05	1,1E-06	2E-07	1,9E-05	2,5E-07	1,6E-06	1,2E-06	0,000173	Xij/Xi	
9,4E-06	8,7E-06	7,7E-06	8,2E-06	7,7E-06	6,7E-06	6,7E-06	6,7E-06	8,1E-06	9,1E-06	1,2E-05	1,4E-05	1,4E-05	1,9E-05	2E-05	2,7E-05	2,4E-05	2,75E-05	Xw/Xw	
6,34823	3,49596	6,05252	3,09826	1,83148	3,12501	4,09179	4,09179	0,97055	1,13098	0,89072	0,07992	0,01421	0	0,01234	0,0579	0,05072	6,300549	RCA	
2043	2370	3176	4389	4766	4238	3441	3441	59	26	167	107	8	0	14	4	30	4112	20	
674576	714113	870288	1024947	1139185	1128530	1122140	1122140	980757	717286	801071	908232	779716	802164	935407	886643	905740			
5,8E-05	7,9E-05	9,1E-05	7,3E-05	7,2E-05	5,9E-05	4,7E-05	4,7E-05	1E-06	5,8E-07	2,1E-06	1,8E-06	1,5E-07	7,8E-05	4,4E-07	1,6E-07	1,6E-06		Xij/Xi	
3,8E-05	4,5E-05	5,3E-05	5,4E-05	6E-05	6,1E-05	6,2E-05	6,2E-05	6,5E-05	5,8E-05	5E-05	6,6E-05	6,5E-05	7,8E-05	0,0001	0,00012	0,00014		Xw/Xw	
1,50999	1,7571	1,72258	1,33785	1,19617	0,96088	0,7551	0,7551	0,01592	0,0099	0,04201	0,02709	0,00225	0	0,00425	0,00137	0,0113	RCA		
1240	362	185	121	0	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5101	21
4374562	3849879	3968881	9381801	4308529	4337446	4843836	4843836	3382024	2388371	3072197	3627071	2968374	2855723	2923672	2544380	2617798	2284418		
3,5E-05	1,2E-05	5,3E-06	2E-06	0	1,7E-07	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	Xij/Xi	
0,00025	0,00024	0,00024	0,0005	0,00023	0,00024	0,00027	0,00027	0,00022	0,00019	0,00019	0,00026	0,00025	0,00028	0,00032	0,00034	0,00041	0,000373	Xw/Xw	
0,14133	0,04978	0,022	0,00403	0	0,00071	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	RCA	
1160	790	1111	1750	1231	825	1507	1507	778	1072	3121	4908	3874	2511	2511	1762	1579	1528	4504	22
837150	784398	749807	832284	889184	82336	884190	884190	780875	711303	852173	825783	79189	747393	766575	693418	566921	525463		
3,3E-05	2,6E-05	3,2E-05	2,9E-05	1,9E-05	1,1E-05	2,1E-05	2,1E-05	1,4E-05	2,4E-05	3,9E-05	8,2E-05	7,1E-05	5,5E-05	7,8E-05	7,1E-05	8,4E-05	7,98E-05	Xij/Xi	
4,8E-05	4,9E-05	4,6E-05	4,5E-05	4,7E-05	4,5E-05	4,9E-05	4,9E-05	5,2E-05	5,8E-05	5,3E-05	6E-05	6,6E-06	7,2E-05	8,4E-05	9,3E-05	8,8E-05	8,58E-05	Xw/Xw	
0,69086	0,53322	0,6994	0,6415	0,39582	2,5638	0,4197	0,4197	0,2636	0,41179	0,73796	1,36648	10,7102	0,75523	0,92927	0,7716	0,95014	0,930567	RCA	
1391	667	1484	2149	1487	2477	3605	3605	1890	2238	5766	5970	7597	8854	9289	7549	4818	5907	4503	23
675471	682528	748994	691990	679132	726246	658306	658306	655995	726246	658306	869299	764461	762469	843446	788453	685906	657364		
4E-05	2,2E-05	4,3E-05	3,6E-05	2,3E-05	3,4E-05	4,9E-05	4,9E-05	3,3E-05	5E-05	7,3E-05	9,9E-05	0,00014	0,00019	0,00029	0,00031	0,00026	0,000308	Xij/Xi	
3,8E-05	4,2E-05	4,6E-05	3,7E-05	3,6E-05	3,9E-05	3,6E-05	3,6E-05	4,3E-05	5,9E-05	4,1E-05	6,3E-05	6,4E-05	7,4E-05	9,3E-05	0,00011	0,00011	0,000107	Xw/Xw	
1,02673	0,59301	0,93523	0,97024	0,82602	0,87269	1,34849	1,34849	0,76227	0,84201	1,76488	1,57896	2,17565	2,61036	3,12437	2,90733	2,39623	2,875592	RCA	
636	1038	0	1674	3826	2505	2505	2505	1995	1843	3391	4005	3253	2789	2259	3682	2286	265	1522	24
99974	96419	90133	185637	154738	177717	149585	149585	105621	96092	112257	88319	81661	63865	71453	61313	45746	28674		
1,8E-05	3,5E-05	0	2,5E-05	5,3E-05	3,4E-05	3,4E-05	3,4E-05	3,5E-05	4,1E-05	4,3E-05	6,7E-05	6E-05	6,1E-05	7E-05	0,00015	0,00012	1,38E-05	Xij/Xi	
5,7E-06	6,1E-06	5,5E-06	9,8E-06	8,2E-06	9,7E-06	8,3E-06	8,3E-06	7E-06	7,8E-06	7E-06	6,4E-06	6,8E-06	6,2E-06	7,9E-06	8,2E-06	7,1E-06	4,68E-06	Xw/Xw	
3,17181	5,69969	0	3,09309	5,50853	4,12371	4,99739	4,99739	4,99739	5,24055	6,08672	10,4259	8,72109	9,81676	8,96904	18,2352	17,0471	2,957494	RCA	
534	356	1021	1515	1730	1473	1872	1872	1112	439	2682	1829	1235	240	164	368	301	1001	4106	25
374661	395943	421390	501280	928926	878635	859608	859608	1355394	458555	653869	631822	445510	504648	584438	416913	536196	747706		
1,5E-05	1,2E-05	2,9E-05	2,5E-05	2,6E-05	2E-05	2,5E-05	2,5E-05	1,9E-05	3,7E-06	3,4E-05	3E-05	2,9E-05	5,2E-06	5,1E-06	1,5E-05	4,8E-05	5,23E-05	Xij/Xi	
2,1E-05	2,5E-05	2,6E-05	2,7E-05	4,9E-05	4,8E-05	4,8E-05	4,8E-05	9E-05	3,7E-05	4,1E-05	4,6E-05	3,7E-05	4,9E-05	6,4E-05	5,6E-05	8,3E-05	0,000122	Xw/Xw	
0,71062	0,47603	1,14368	0,94422	0,53248	0,42896	0,53626	0,53626	0,21706	0,26158	0,82674	0,66577	0,60689	0,10691	0,07961	0,26803	0,57323	0,42842	RCA	
4755	4006	3028	8912	6986	4380	3038	3038	2714	1339	0	1	2	0	0	0	1	0	6809	32
1839422	1854224	1912023	2038880	1982088	1798744	1711678	1711678	1510585	1486428	1866793	1711684	1569375	1237879	1084167	891471	771586	697934		
0,00014	0,00013	8,7E-05	0,00015	0,00011	6,1E-05	4,1E-05	4,1E-05	4,8E-05	3E-05	0	1,7E-08	3,7E-08	0	0	0	5,3E-08	0	Xij/Xi	
0,0001	0,00012	0,00012	0,00011	0,0001	9,8E-05	3,5E-05	3,5E-05	0,0001	0,00012	0,00012	0,00012	0,00013	0,00012	0,00012	0,00012	0,00012	0,000114	Xw/Xw	
1,28886	1,14384	0,74752	1,36561	1,01799	0,62305	0,43705	0,43705	0,47535	0,24614	0	0,00013	0,00028	0	0	0	0,00044	0	RCA	

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	produit	
	3,5E+07	3E+07	3,5E+07	6E+07	6,6E+07	7,2E+07	7,3E+07	5,7E+07	4,5E+07	7,9E+07	6E+07	5,5E+07	4,6E+07	3,2E+07	2,5E+07	1,9E+07	19147619	Xi	
	1,8E+10	1,6E+10	1,6E+10	1,9E+10	1,9E+10	1,8E+10	1,8E+10	1,5E+10	1,2E+10	1,6E+10	1,4E+10	1,2E+10	1E+10	9,1E+09	7,5E+09	6,4E+09	6,19E+09	Xw	
	10	23	204	47	0	59	0	0	5	89	4	0	210	145	422	245	3393	4502	46
	63234	56203	54142	63181	33037	49603	43718	33130	37199	67416	56741	73118	42346	52453	49928	37509	33963		
	2,8E-07	7,7E-07	5,9E-06	7,8E-07	0	8,2E-07	0	0	1,1E-07	1,1E-06	6,6E-08	0	4,6E-06	4,5E-06	1,7E-05	1,3E-05	0,000177	Xij/Xi	
	3,6E-06	3,5E-06	3,3E-06	3,3E-06	1,8E-06	2,7E-06	2,4E-06	2,2E-06	3E-06	4,2E-06	4,1E-06	6,1E-06	4,1E-06	5,8E-06	6,7E-06	5,8E-06	5,94E-06	Xw/Xw	
	0,07885	0,21666	1,77852	0,23241	0	0,30434	0	0	0,03673	0,28601	0,01621	0	1,11478	0,78424	2,56654	2,23621	31,97011	RCA	



المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد آل درويش وآخرون. (2015). المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو . (صندوق النقد الدولي، المحرر) ادارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى .
2. أحمد عارف العساف محمد حسين الوادي. (2011). التخطيط والتنمية الاقتصادي. الأردن: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة.
3. اسماعيل محمد صادق. (2014). التجربة الماليزية. مهاتير محمد والصحة الاقتصادية (الإصدار الأولي). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع .
4. بن شهرة مدني. (2008). سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. الجزائر: دار هومة.
5. بن شهرة مدني. (2009). الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية). عمان/ الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. البني حازم حبيب كميل. (2000). من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
7. د. نيفين حسين شمت. (2010). التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية. دار التعليم الجامعي .
8. زينب حسين عوض الله. (غير مذكورة). العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: الدار الجامعية .
9. عبد الرحمان تومي. (2011). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق. القبة، الجزائر: دار الخلدونية.
10. عبد السلام أبو قحف. (2004). سياسات واستراتيجيات الأعمال. الإسكندرية: الدار الجامعية .
11. عبد القادر السيد متولي. (2011). الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات. عمان، الأردن: دار الفكر .
12. علاء فرحان طالب. (2012). استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية. عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع
13. فاروق القاسم. (2009). "النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته" (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .
14. الليتي محمد علي محمد عبد العزيز عجمية. (2004). التنمية الاقتصادية: مفهوما- نظرياتها- سياساتها. مصر: الدار الجامعية.
15. محمد الشيخ. (2008). التسويق الدولي. عمان الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع .
16. محيي الدين القطب. (2012). الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية. عمان الأردن: دار الحامد.
17. نبيل مرسي خليل. (1996). الميزة التنافسية في مجال الأعمال. الإسكندرية: الدار الجامعية .

الرسائل والاطروحات:

18. أحمد ضيف. (2014-2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

## قائمة المراجع

19. إسماعيل الصالحى أحمد عبد الرحمان. (2010-2011). الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية في إطار الكوميسا. دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. كلية التجارة، مصر: جامعة الزقازيق .
20. بوزيان العجال بن علي أمينة. (2009). الميزة التنافسية: المفهوم والمحددات. استراتيجيات التدريب في ظل إدارة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية. سعيدة: جامعة الطاهر مولاي .
21. حسان بنحيت. (2011). تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية" الواقع و المتطلبات(2000-2008). ماجستير علوم إقتصادية. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية: جامعة أبو بكر بلقايد.
22. حسان خضر. (2005). مؤشرات أداء التجارة الخارجية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
23. حسينة بن يوسف. (2011-2012). ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010). ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر -03.
- حمزة عباس مكي. (2013). التنوع الاقتصادي: تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي. ماجستير في الاقتصاد. كلية الادارة والاقتصاد، العراق: جامعة الكوفة
24. السعيد بومنجل. (2010). براءة الاختراع في دعم وحماية الإبداع التكنولوجي وتحقيق التميز التنافسي المستديم في منظمات الأعمال، واقع الجزائر. الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة. البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب .
25. سيدي محمد شكوري. (2011-2012). وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
26. علي سدي. (2006). الميزة التنافسية وتنافسية الدول- دراسة حالة الجزائر - ماجستير. جامعة ابن باديس، مستغانم .
27. كبداني سيد احمد. (2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة تلمسان.
28. كلثوم كباي. (2008). التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب تونس. ماجستير. باتنة، تخصص اقتصاد دولي: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة .
29. لخضر قاسمي. (2013-2014). أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنوع الاقتصاد الجزائري. ماجستير. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الحاج لخضر - باتنة.
30. مسعود ميهوب. (2016/2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015). أطروحة دكتوراه علوم تجارية. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
31. مصطفى بن ساحة. (2010-2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-



- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ماجستير. غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي بغرداية.
32. مصطفى بن ساحة. (2010-2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ماجستير. غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي بغرداية.
33. نجية صالح، و فتيحة مخناش. (2013). أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام. تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف 01.
- الملتقيات الندوات والمؤتمرات**
34. أمين حواس، وأحلام هوارى. (2017). لعنة "الموارد" أو "المؤسسات" تحليل وضعي. المؤسسات والتنمية الاقتصادية: المرحلة الانتقالية /16-17 ديسمبر. معسكر: جامعة مصطفى اسطمبولي.
35. جمعي عماري، و طارق قندوز. (2010). التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية. الشلف.
36. الحبيب زاوي. (2010). سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية. الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. شلف .
37. رضوان سوامس. (2003). العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر. الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد (الصفحات 163-177). البليدة: جامعة سعد دحلب.
38. صالح صالحى. (2015/2016). برنامج الانعاش الاقتصادي 2009/2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الأول 2005/2009 وبرنامج الاستثمارات العامة الثاني 2014/2010. محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 01.
39. فرحات غول. (2010). حتمية إكتساب وتطوير المزايا والإستراتيجيات التنافسية في المؤسسات الصناعية في ظل تحديات البيئة الدولية المعاصرة. الملتقى الدولي الرابع المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، (صفحة 3). شلف .
40. قدور بن نافلة. (2006). المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي .
41. كمال رزيق. (2005). تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز. المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات. ورقلة .

42. محمد بن بوزيان. (2002). الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب. الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة - الملتقى الوطني الاول- البليدة: جامعة سعد دحلب.
43. محمد فؤاد قاسم. (2014). محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر. الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الاصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر. تلمسان- الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد .
44. مصطفى بلمقدم، وراضية بوشعور. (2004). تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات- (الصفحات 76-90). شلف- الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
45. ياسين العايب. (2017). تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد. الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد. قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري.

### المجلات والدوريات

46. أمال خالي. (جانفي, 2018). دروس في التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي: دراسة في مقارنة المشروع الاطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في أندونيسيا (2011-2025). مجلة العلوم القانونية والسياسية.
47. الأمم المتحدة. (2014). قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية. اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية. جنيف .
48. بغداد كربالي. (2005). نظرة عامة على التحويلات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية(العدد الثامن).
49. سعدي وصاف. (2001). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات). مجلة الباحث.
50. صالح العصفور. (تموز, 2012). سياسات التنافسية. جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط .
51. طارق النوير. (2002). دور الدولة الداعم للتنافسية- حالة مصر-. المعهد العربي للتخطيط الكويت .
52. طالب حسين الكرطي، محمد ناجي محمد حسين الجبوري. (بلا تاريخ). التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق. مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث.
53. عادل العلي، ونسرين بركات. (2000). مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
54. عباس مكي حمزة عاطف لافي مرزوك. (2014). التنوع الاقتصادي: مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و إمكانات تحقيقه في العراق. (جامعة الكوفة، المحرر) مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الادارية.
55. عبد الله، عمر غالم، تيمجعدين. (2014). أثر استراتيجية التنوع على أداء المؤسسة الاقتصادية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (2).
56. عبد الحميد قدي. (2002). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(61) cahiers du CREAD .

## قائمة المراجع

57. علي بطاهر. (01 جوان, 2004). سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(01).
58. عيسى بن ناصر. (01 12, 2002). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، (7).
59. كمال بن موسى. (2004). المحفظة الاستثمارية - تكوينها ومخاطرها-. مجلة الباحث(03).
60. محمد عبيدة، و محمد براق. (جوان, 2006). دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
61. موسى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر, 2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (5).
62. يوسف مسعداوي. (2007). إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة. مجلة العلوم الإنسانية .

### القوانين:

63. المرسوم التنفيذي رقم (02-145) المتعلق بكيفية تسيير حساب التخصيص الخاص. (12 ماي, 2000). الجريدة الرسمية(33).
64. مرسوم تنفيذي 04-174. (16 جوان, 2004). الجريدة الرسمية(39).
65. مرسوم تنفيذي 94-96. (3 مارس, 1996). الجريدة الرسمية(16).
66. مرسوم تنفيذي رقم 08-07 " الصندوق الخاص لترقية الصادرات ". (2008). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،
67. قرار وزاري مشترك. (2 ماي, 1999). الجريدة الرسمية(32).
68. برنامج التنمية الخماسي. (24 ماي, 2010-2014). بيان اجتماع مجلس الوزراء.

### التقارير والمنشورات:

69. تقرير التنمية العربية، 2018. (بلا تاريخ). التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
70. تقرير. (2003). التنافسية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
71. تقرير. (2012). التنافسية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
72. خالد بن راشد الخاطر. (أغسطس, 2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. دراسات .
73. كريم الناشبي، و آخرون. (1998). تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
74. محمد إسماعيل جمال قاسم. (2012). تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية. صندوق النقد العربي .

75. محمد عدنان وديع. (ديسمبر, 2003). القدرة التنافسية وقياسها. المعهد العربي للتخطيط - الكويت -.

### المواقع الالكترونية:

76. البيان المشترك لاجتماع الثلاثية . (18, 09, 2014). تاريخ الاسترداد 02, 05, 2019، من بوابة الوزارة الأولى :

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/communiqués.html#>

77. السلطان د.عبد الرحمان محمد. (16, 07, 2013). كيف تغلبت تشيلي على نقمة الموارد. تاريخ الاسترداد 27, 02,

2017، من ألفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد92438/article/detail : <http://alpha.argaam.com/article/detail/92438>

78. محمد أمين لزعر. (9-13 مارس, 2014). سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية. تاريخ الاسترداد 12, 08,

2016، من المعهد العربي للتخطيط <http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100%>

79. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. (09, 2017). تاريخ الاسترداد 30, 04, 2019، من بوابة

الوزارة الأولى <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions>

references/plans-d-actions

### المراجع باللغة الاجنبية

80. Alan Gelb. (2010). Diversification de l'économie des pays riches en ressources Naturelle. le séminaire de Haute niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement. Alger.

81. Ali Seddi. (2011). Compétitivité Economique: Quel Potentiel Pour L'Algerie? Doctorat Economie Internationale. Oran ,Faculté de Sciences Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion: Université d'Oran.

82. Bela A. Balassa, Marcus Noland. (1988). Japan In The World Economy. Washington: Institute For International Economis.

83. Belkacem Laabas Walid Abdmoulah. (2013). Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets Using trade Indicators. Kuwait: The Arab Planning Institute.

84. Cameron G.thies; Timothy M.Peterson. (2015). Intra-Industry Trade Cooperation and Conflit in the Global Political Economy. California: Stanford University Press.

85. Dominik Hartmann, Andreas Pyka. (2013). Innovation, Economic Diversification and Human Development. CC Innovation and Knowledge(65-2013). (center for Research on Innovation and services(FZID) المجر)، Germany: Univerity of Hohenhein.

86. Dominique Guellec, Pierre Ralle. (2003). Les Nouvelles Théories de La Croissance (الإصدار 5). Paris: La Découverte.

87. Eugene Arthur. (2007). Diversification du portefeuille produits services et amélioration des performances dans les entreprises publiques camerounaises: cas de la MAGZI. Thèse de Doctorat. Toulouse ,commerce et marketing ,France.

88. Frammework Convention on Climate Change. (2016). The concept of economic diverification in the context of response measures technical paper by the secretariat. United Nations.

89. Gene M.Grossman, Elhanan Helpman. (Sep, 1990). Comparative Advantage and Long-Run Growth. The American Economic Reveiw ,80(4), 796-815.

90. H Ansoff. (1957). Strategies for Diversification. 5124-113 الصفحات ،. Harvard Business Review.
91. Hakim Ben Hammouda ،Nassim Oulmane ،Mustapha Sadni Jallab. (2009). D'une diversification spontanée à une diversification organisée: Quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord? Revu economique ،133-155.
92. Hakim Ben Hammouda ،Stephen N. Karingi ،Angelica E. Njuguna ،Mustapha Sadni-Jallab. (juin, 2006). La Diversification, Vers un Nouveau Paradigme pour le Développement de l'Afrique. commision économique pour l'Afrique: Centre Africain de Politique Commerciale.
93. Harry M. Markowitz. (1959). Portfolio Selection efficient diversification of investments. United States of America: Cowles Foundation for Research in Economics of Yale University.
94. Hocine Benisaad. (1999). Ajustement Structurel L'experience du Maghreb. Alger: OPU.
95. J Lin. (2009). Economic Development and Transision: Thought, Strategy, and Viability. Cambirdge University Press.
96. J. Weiss. (2015). Industrial Policy: Back on agenda In Weiss J and Tribe,M (eds) Routledge Handbook of Industry and Development. London: Routledge.
97. Jean Imbs ،Romain Wacziarg. (March, 2003). Stages of Diversification. The American Economic Review ،63-86.
98. Jean-Claude Berthélemy. (2005). Commerce International et diversification économique. revue d'economie politique ،115(5)611-591 الصفحات ،.
99. Jean-Louis Muchielli ، B. Lassidrie-Duchêne. (1979). Les échanges intra-branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international. Revue économique ،30(3) ، 442-486.
100. John E. Wagner. (2002). Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of confusion. Regional analysis and Plicy JRAP.
101. John E. Wagner ، Steven C. Deller. (1993). A Measure of Economic Diversity: An Input-Output Approach. USDA Forest Service, and the University of Wisconsin-Extension.
102. José G. Gijón-Spalla. (Spring/Summer, 2010). "Will The New Foreign Direct Investment Regime Promotr Export Diversification in Algeria? A prespective From Chile's and Malysia's Successes". The Maghreb Cnter Journal(1).
103. Juan Felipe J. F Mejia. (2011). Export Diversification and Economic Growth An Analysis of Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market. Berlin Heidelberg: Physica-Verlag.
104. Khem Raj Sharma. (2008). Measuring Economic Diversification in Hawaii. Research and Economic Analysis Division . Department of Business: Economic Development and Tourism State of Hawaii.
105. Klaus Schwab. (2014-2015). the global competitiveness Report. Geneva: world economic forum.
106. Klaus Schwab. (2017). The Global Competitiveness Report 2017-2018. Geneva: World Economic Forum.
107. Klaus Schwab. (2016-2017). The Global Competitiveness Report . Geneva: World Economic Forum.
108. Klaus Schwab. (2018). The Global Competitiveness Report. Geneva/ Switzerland: World

Economic Forum.

109. Lionel Fontagne Michèle Debonneuil. (2003). Compétitivité, Le document Français. paris: conseil d'analyse économique.
110. Martin Hvidt. (2013). Economic Diversification in GCC countries: Past Record and Future Trends. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. London: The London School of Economics and Political Science "LSE".
111. Matthias Knecht. (2013). Diversification: Industry Dynamism and Economic Performance The Impact of Dynamic Related Diversification on the Multi Business firm. Germany: Springer Gabler.
112. Micheal Porter. (1990). The competitive Advantage of Nations. Harvard Business Review.
113. Mohsen Attaran, , Martin Zwick. (January, 1987). Entropy and Other Measures of Industrial Diversification. Quarterly Journal of Business and Economic ,26(04) ,17-34.
114. Nouf Alsharif ,Sambit Bhattacharyya, , Maurizio Intartaglia. (2017). Economic diversification in resource rich countries: History,state of knowledge and research agenda. Resources Policy(52) , 154-164.
115. OCDE. (2011). Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries. United Nation.
116. P.J.Lloyd, , Hyun-Hoon Lee. (2002). Frontiers of Research in Intra-Industry Trade. New York: Palgrave Macmillan.
117. P.K.M. Tharakan, , Jacob Kol. (1989). Intra-Industry Trade Theory, Evidence and Extensions. New York ,America: Palgrave Macmillan.
118. P.Todaro, M., & C.Smith, S. (2012). Economic Developmen (éd. 11). Boston: PEARSON.
119. Paterne Ndjambou. (octobre, 2013). Diversification économique Territoriale: Enjeux, Déterminants,Stratégies,Mondalités,Conditions et Perspectives. thèse de doctorat du développement régional. Québec: Université du Québec .
120. Paul Romer. (oct, 1986). Increasing Returns and Long-Run Growth. The Journal of Political Economy ,94(05) ,1002-1037.
121. Peter Egger and David Greenway Hartmut Egger. (2006). The Trade Structure Effects of Endogenous Regional Trade Agreements. Research Paper. United Kingdom: The University of Nottingham.
122. professor Stéphane Garelli. (2008). Competitiveness 20 Years Later. switzerland: IMD world competitiveness center.
123. 2004). Rapport sur la Conjoncture Economique et Sociale du premier semestre 2004. Alger: Conseil National Economique et Sociale.
124. (2015). Doing Business 2015 Going Beyond Efficiency. washington: world bank group.
125. (2016). Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries . Manama, Bahrain: the Staff of The International Monetary Found.
126. (2016). Le Nouveau Model de Croissance (Synthese). Algérie: Ministère des Finances.
127. (2017). Doing Business 2017 Equal Opportunity for All . Washington: The World Bank.
128. (2018). Doing Business 2018 Reforming to Create Jobs. Washington: World bank.
129. (Avril 1994). Programme Stand By. FMI.

- 130.R Hidalgo ,B. Klinger ,A. L. Barabàsi, ,R. Hausmann. (27 Jul, 2007). The Product Space Conditions the Development of Nations. Science ,317(5837)487-482 ، الصفحات .
- 131.Ricardo Hausmann, ,Bailey Klinger. (April, 2007). The Structure of the Product Space and the Evolution of comparative Advantage. Working paper(146). Centre for International Development: Harvard University.
- 132.Ricardo Hausmann, ,Cézar A. Hidalgo. (2011). The Network Structure of economic output. Journal of Economic Growth(16) ,309-342.
- 133.Richard Newfarmer ,William Shaw , Peter Walkenhorst. (2009). Breakin into New Markets: Emerging Lessons for Export Diversification. Washington: The World Bank.
- 134.Ridwan Ali ,Jeffry Alwang, , Paul B.Siegel. (1991). Is Export Diversification The Best Way to Achieve Export Growth and Stability? Washington: The World Bank.
- 135.Robert J.Barro. (may, 1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries. JSTOR The Quarterly Journal of Economics ,106(02) ,407-443.
- 136.Robert J.Barro, , Xavier Sala-i-Martin. (2004). Economic Growth (2 الإصدار édition). London, England: The Massachusetts Institue of Technology press.
- 137.Staffan Burenstam Linder. (1961). An Essay on Trade and Transformation. Almqvist § Wiksells Boktrykeri AB UPPSALA.
- 138.Stéphane Garelli. (2005). competitiveness of Nation the fundamentals. Switzerland: IMD world competitiveness center.
- 139.Stephen M Kapunda. (2003). Diversification and poverty eradication in botswana. journal of african studies ,17(02) ,51.
- 140.Suut Dorgruel, , Mahmut Tekce. (September, 2011). Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries. Topics in Middle Eastern and African Economies , 13.
- 141.Terry Miller ,Anthony B Kim, ,James M Roberts. (2018). Index of Economic Freedom. Washington: The Heritage Foundation.
- 142.Tohn. E Wagner. (1993). A measure of Economic Diversity: An Input -Output Approach. (the University of Wisconsin-Extension, الحزر) USDA Forest Service.
- 143.UNFCCC Le Yin Zhang. (2000). Workshop on Economic Diversification. Teheran, Islamic Republic of Iran: United Nations.

#### Sites Internet :

144. Algérie Présentation. (30 03, 2016). من 2017 ,01 20 تاريخ الاسترداد La Banque Mondiale: <http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview#2>
145. United Nations. (2018). United Nations Development Repports. من 2019 ,02 10 تاريخ الاسترداد United Nations Development Programme: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/DZA>
146. United Nations. (2018). United Nations Development Repports. من 2019 ,02 10 تاريخ الاسترداد United Nations Development Programme: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/DZA>
147. corruption perceptions index 2017. (02 21, 2018). من 2018 ,10 20 تاريخ الاسترداد transparency international: [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017)

148. Index of Economic Freedom 2018. (2018). من. تاريخ الاسترداد 21 10 ,2018 , The Heritage Foundation: <https://www.heritage.org/index/ranking>
149. IMD World Competitiveness Center. (من. تاريخ الاسترداد 16 03 ,2015 , http://www.imd.org/wcc/wcy-world-competitiveness-yearbook/
150. la Banque d'Algérie. (2018). من. تاريخ الاسترداد 30 04 ,2019 , [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/regimedechange\\_2000\\_2018.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/regimedechange_2000_2018.pdf)
151. la situation de la dette exterieure. (1994-2004). من. تاريخ الاسترداد 19 04 ,2019 , La Banque d'Algerie: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/situation\\_de\\_la\\_dette\\_exterieure.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/situation_de_la_dette_exterieure.pdf)
152. Lee Joon Tae. (1er trimestre, 2007). Déterminants des stratégies de diversification des groupes industriels couréens. من. تاريخ الاسترداد 18 08 ,2016 , revue d'économie industrielle: [www.revues.org](http://www.revues.org)
153. (2018). من. تاريخ الاسترداد 25 10 ,2018 , Transparency International: <https://www.transparency.org/about>
154. (2018). من. تاريخ الاسترداد 25 10 ,2018 , Transparency International: <https://www.transparency.org/about>